

توبي شيللي

النفط

السياسة، والفقر، والكوكب

نقلته إلى العربية

دينا الملاّح

العبيكان
Obeikan

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

شيللي، توبي

النفط السياسة والفقر والكوكب./ توبي شيللي، دينا عبدالإله الملاح.- الرياض 1430هـ

242ص: 17×24سم

ردمك: 9 - 802 - 54 - 9960 - 978

1 - البترول - اقتصاديات 2 - الاقتصاد الدولي أ. الملاح، دينا عبدالإله (مترجم)

ب. العنوان

ديوي: 337.1 1430 / 4793

ردمك: 9 - 802 - 54 - 9960 - 978 رقم الإيداع: 4793 / 1430

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان

المملكة العربية السعودية العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة

هاتف: 4160018/4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595

POLITICS, POVERTY & THE PLANET

TOBY SHELLEY

ISBN: 1 84277 521 9

Published by Zed Books Ltd. 7 Cynthia Street, London N1 9JF, U.K. and
175 Fifth Avenue, New York, NY 100010, U.S.A.

ISBN 9 - 802 - 54 - 9960 - 978

الطبعة العربية الأولى 1431هـ. 2010م

الناشر العبيكان للنشر

المملكة العربية السعودية - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة - عمارة الموسى للمكاتب

هاتف: 2937574/2937581، فاكس: 2937588 ص.ب: 67622 الرياض 11517

Original Title

Oil

المؤلـف

توبـي شيللـي Toby Shelley مراسل صحفي شملت تقاريـره على مدى العشرين عامـاً العديد من أقطار الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا والصحـراء الأفريقية. وهو يعمـل في صحفية «فاينانشال تايمز». وشغل سابقاً منصب المسؤول عن أخبار الطاقة الإقليمـي لدى داو جونز. وقام بتغطية العديد من مؤتمرات أوبك وعالج بتوسع أخبار صناعة النفط في بحر الشمال. ويسهم دورياً في مجلة ميدل إيست إنترناشيونال.

أحدث كتبه:

Endgame in the Western Sahara

What Future for Africa's Last Colony? (Zed Books 2004)

المحتويات





قائمة بالجداول

المقدمـة

النفط والغاز الطبيعي: القضايا

تُعدّ الطاقة المادة المشكلة للاقتصاديـات. ذلك أن توريدها واستخدامها يحددان أساليب الإنتاج والتنظيم الاجتماعي. كما تحدد مصادر الطاقة ومدى توافرها التطور الصناعـي ووسائل النقل وموارد الـرزق. وقد أدى الانتقال من الأشكال غير التجارية للطاقـة ـ مثل الحطـب والكتل الحيوية ـ التـي ما يزال مليارات مـن البشر يعتمدون عليها إلى الفحم ثم النفط والغاز الطبيعي إلى التغيير الجذري للعلاقات الاجتماعية ضمن أقاليم العالم وما بين بعضها بعضاً. فمنطقتا الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ما كانتا لتقعا في عين العاصفـة السياسية العسكرية الدولية لولا امتلاكهما لاحتياطيات هائلة من النفـط والغاز الطبيعي. وما كانت القوى اليمينية الضاغطة لتناصر أحقية أمريـكا بالسيطرة على أفريقيا الغربية لولا اكتشـاف النفط والغاز الطبيعي في المياه العميقـة لتلك المنطقة في التسعينيات من القرن العشرين. وإذا ما حصل انتقال كمي مـن الاعتماد على الهيدروكربـون إلى أشكال أخرى من مـوارد الطاقة، فلا ريب بأن المضامـين الاقتصاديـة والإستراتيجية سوف تكون عميقة، شأنهـا في ذلك شأن تلك التي رافقت انتقال الدول الصناعية من الفحم إلى النفط في أوائل القرن الماضي.

يسعـى هـذا الكتـاب إلى تحقيق هدفـين: أولهما مجـرد تزويد القـارئ بملخص للمعلومات اللازمة لفهم البنية العالمية لاقتصاد النفط والغاز الطبيعي. فهناك بيانات توضح أماكن تواجد الاحتياطيات، ومن ينتج ماذا، والأنماط التجارية، والاستهلاك، والأسعـار. ويبين الكتاب بالاعتماد على دراسات قامـت بها هيئات دولية، الاتجاهات والتوقعات لعقدين أو ثلاثة عقود قادمة، بما في ذلك الأهمية المتنامية للصين.

والهـدف الثاني، ضمن مجموعة من القضايا العالميـة، إلقاء الضوء على القضايا السياسية والاجتماعية الملازمة لقطاع الطاقة العالمية الذي تبقى فيه القوى الغنية في المدة ما بعد الكولونيالية (الاستعمار التقليدي) مسيطرة على الاستهلاك فيما تسيطر

البلـدان النامية علـى تصدير إنتاج النفط. كذلك يتقصى الكتـاب أثر الاعتماد على تصدير الهيدروكربونات على الدول المنتجة لها، لا ليجد مشيخات فائقة الثراء كتلك التي تتحـدث عنها المجلات الصفـراء بكثير من الوهم والخيـال، وإنما اقتصاديات مشوهة أصبحت عرضة للنزاعات المدنية بسبب من اعتمادها على السلعة الأكثر تقلباً في الأسعار. وحيث يعمل توزيع الإيرادات على إثراء الطبقات أو الزمر أو العائلات التي تسيطـر عليها. فيما يفقر البقيـة، وقد ثبت أن الاندفاع للسيطرة على الثروة النفطية يعد الحافز الأساسي للصراع داخل البلدان ومصدر التوتر بين الدول.

والمجـال الرئيسـ الآخر المتاح للنقاش في هذا الكتاب إنمـا هو تلك العلاقة القوية التـي لا يمكـن فصلها ما بين أمـن واردات النفـط والغاز الطبيعـي وجيوستراتيجية الدول المستهلكـة القوية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وعلى الأخصـ الولايات المتحدة الأمريكيـة، إذ لا نسمع في هذه الـدول إلا القليل عن تكلفة الاعتمـاد على النفـط بالنسبة للدول المنتجـة، ولكن ما إن ترتفـع الأسعار حتى نجد الديماغاجيون يعملون على جعل موضوع الرعب من الاعتماد على الأجانب «الجشعين»، «الذيـن لا يستحقـون الثقة» في المقدمة. ولقد كانت السيطـرة على حرية الوصول إلى الاحتياطيات من الهيدروكربون السمة الثابتة للسياسة الخارجية منذ الحرب العالمية الأولى. واستمرت طوال سنوات الحـرب الباردة، وحقبة القومية المعادية للاستعمار، ومـا يسمى الحرب على الإرهاب وتظهر حالياً في عمليـة صياغة العلاقات المستقبلية مع الصين وروسيا.

ليسـ ثمة شك جدي حيال واقعية أو خطورة الضرر البيئي الذي تحدثه أنواع الوقود الأحفـوري. ومـن الأسئلـة المتبقية التي يجـب طرحها: ما مدى خطـورة أو سرعة ذلك الأثـر؟ وأي مـن الحشرات الناقلة للأمراض سوف تنتقـل؟ وأي الدول ستعاني أولاً من فيضان هائل نتيجة ارتفاع مستوى البحر؟ وما هي الاستجابة للهجرة بأعداد كبيرة من الأراضـي المتصحرة في الجنـوب؟ فيما يطرح تخفيف المشكلة أسئلـة أخرى. وبالنسبة للمولعـين بالدولارات في وزارات المالية والخزينـة والسياسيين النفعيين، فهناك مسألة

مـا إذا كان الإنفاق على تخفيض انبعاثات غـازات الدفيئة يعادل من حيث النتائج تلك الممارسات المعهودة في أثناء الانتخابات بتقديم الوعود بإجراء تخفيض في الضرائب.

يتجه الطلب على الطاقة للصعود بقوة، ويتولد هذا في معظمه نتيجة الانغماس في النمـط الاستهلاكي في الدول الغنيـة، إلا أن نمو الطلب يزداد قوة بفضل اقتصاديات الدول النامية الأكبر التي تتوسع في توفير الكهرباء، والغاز للطبخ، ووسائط النقل الآلية لمواطنيها، وتصاعد إنتاجها الصناعي، الذي يعود بشكل كبير لتغذية الصادرات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة التي تسعى شركاتها نحو الحصول على العمالة الرخيصـة وأنظمة ضابطة للتصنيع أخف وطأة. فهل ينبغي إجبار الدول النامية على كبـح نموها، أو تقليل التلوث الصادر عنها، بموارد مالية أقل، لإنقاذ العالم من كارثة بيئيـة أعمـق من تلك التـي تكونت على مدى القـرون الثلاث الأخـيرة، والتي تعود في معظمها لأوروبا وأمريكا الشمالية؟

هنــاك الكثير مـن الكلام عن مصادر الطاقة البديلة. ولكن غالباً ما لا يكون ذلك لأسباب بيئية، بل لضمان السيطرة على الإمدادات، ولهذا يمكن لرمال قطران الفحم والطاقـة الشمسيـة أن يقفـا جنباً إلى جنـب عندما يزيد أحدهما مـن الاعتماد على الهيدروكربـون فيمـا يقلل الآخر منه. ولـدى النظر إلى أنواع الطاقـة البديلة المفيدة في المعركـة ضـد انبعاثـات غـازات الدفيئـة، فمـن الواضـح أن مستقبـلاً خالياً من الهيدروكربـون لا يـزال بعيداً جداً. ومع التقنية الحالية فـإن الاقتصاد الهيدروجيني الثمـين جداً سيكون مبنياً على النفط والغاز الطبيعي والفحم. ولا يمكن تجنب مسألة كيفيـة التأقلم مـع تعطشنا المتزايـد دوماً للنفـط والغاز الطبيعـي. وتظهر الحوادث السابقة أن الطلب المنخفض والكفاية الأعظم كانا قد نتجا عن الأسعار المرتفعة، وليس بسبب القرارات الوجيهة التي يتم التوصل إليها في المؤتمرات الدولية.

ويجـدر بنـا الإشارة إلى ما لا يتطـرق إليه كتابنا هذا. فهـو لا يبحث بأي قدر من التفصيل في طرق الاتجار بالطاقة ـ تعقيدات بنود العقود والإلغاء والصفقات الفورية والعقود الآجلة غير المباشرة والعقود الآجلة المباشرة والعقود المتعلقة بالفروق. كذلك، فـإن هذا الكتاب لا يعالج صناعة النفط الفرعية ـ التكرير والصناعة البتروكيميائية

والتسويق ـ وإن يكن هذا القطاع قد ازدادت أهميته في تحديد العلاقات بين بلد معين وبين منتجين ومستهلكين معينين. كما أنه لا يدور حول شركات البترول الذ التي جرى عرض تاريخها على أفضل ما يكون في مجالات أخرى.

إن الإجابات في هذا الكتاب قليلة، إن وجدت. فليس القصد منه توفير الإجا إنما هناك قضايا عديدة تطرح وعلى القارئ أن يبني استجاباته على الظ السياسية والاقتصادية والبيئية التي أوجدتها وعززتها اقتصادياتنا المعتمدة النفط والغاز الطبيعي.

مقدمة الطبعة العربية

يقول الفرنسيون ما ترجمته: «كلما تغيرت الأحوال ظلت تلك الأحوال كما هي».

وهذا القول يصدق من نواحٍ عدة على ظاهرة النفط. فلقد راحت الأسعار ومعدلات الإنتـاج وتقديرات الاحتياطي تتأرجح منذ أن بدأت كتابة هذا الكتاب. لكن لم تحدث أي تحولات ارتجاجية، فقد كان محراث الإستراتيجية الأمريكية يشق الأخاديد ذاتها، وكانت فواتـير المحروقات وليس بُعد النظر المحرك للمبادرات البيئية المحدودة، وظل توزيع الدخل الناتج عن النفط يولد النزاع.

وكمـا كان الأمـر في عهد الرئيس نيكسون وكارتر صارت إدارة جـورج دبليو بوش يحركهـا ارتفـاع الأسعار بإعلانهـا عن خطط بعيـدة المدى لتخفيض الاعتماد على استيـراد النفط. وكان صافي فاتورة النفط المستورد في الشهور العشر الأولى من عام 2005 قـد بلغـت 189 مليار دولار، في حين بلغت 44 مليار دولار في مدة هبوط الأسعار عام 1998. وكما هي الحال من قبل، لم يكن ما حدا بواشنطن إلى تخصيص الأموال لدعم مشروعات المحروقات الخالية من الهيدروكربون القلق من إلحاق الدمار بالبيئة المتأتـي عن جشع المستهلـك الأمريكي. وإنما كان مبعثه مخـاوف تتصل بسعر النفط والاعتماد على الشركاء في التجارة.

وهذا أمر ينطـوي على مفارقة. ففي المؤسسات المتعـددة الأطراف تكون الولايات المتحـدة في الصف الأول من الـدول التي تناصر قوى السوق والتجـارة الحرة. إلا أن التعلـق بالليبراليـة الاقتصاديـة لا يمتد إلى زراعـة القطن أو إنتـاج الحبوب المعدلة وراثياً، وبالتأكيد لا يصل إلى سلعة حيوية كالنفط.

لم تعـد الولايات المتحدة مستعدة لأن تدع منتجـي النفط في الشرق الأوسط أو أي مـكان آخر من العالم النامي يتصرفون كما تسمح لهم وسائلهم الآن بأكثر مما كانت قبل خمس سنوات مضت حين كان يتم إعداد الخطط لغزو العراق، أو مما كانت عليه

قبل خمسين عاماً حين أطيح بحكومة مصدق. وما زال احتلال العراق مستمراً. وما زالت إيران تتعرض لحملات دائمة من الكلام الاستفزازي والتحرش. والانتقال إلى القومية الشعبية في أمريكا اللاتينية يثير المخاوف من قيام الولايات المتحدة بمحاولات دؤوبة لإثارة الاضطرابات وتهديد الحكومات المنتخبة.

وكما برهنا في هذا الكتاب: فالقضية المركزية ليست الملكية، وإنما السيطرة والتحكم. إنها مسألة ظرف ما إذا كانت الولايات المتحدة والأمم الأخرى القوية المستهلكة للطاقة تسعى إلى فرض نفوذها على احتياطيات وإنتاج النفط عبر شركات النفط التجارية والأنظمة المحلية المنصاعة أو التدخل العسكري المباشر. ذلك أن المسألة المحورية هي السيطرة، وليس الأداة التي تستخدم لفرض هذه السيطرة.

إن السيطرة ليست مجرد مسألة الاطمئنان إلى أن الولايات المتحدة وحلفاءها سوف يكون لديهم ما يكفي من النفط بأسعار مقبولة، سواء كان ذلك عن طريق المبيعات المباشرة أم السوق. كذلك هناك القضية المتصلة بحماية النفط من منافسين محتملين. والمنافس الرئيس اليوم هو الصين، ومن غرب أفريقيا مروراً بالشرق الأوسط فآسيا الوسطى، ثم عبر المحيط إلى فنزويلا، حيث تدور المعركة على الحد من نفوذ بكين. وهنا تلتقي المصلحة الاقتصادية الذاتية والتفكير الإستراتيجي.

كتب أحد المراقبين مؤخراً يقول: «لاحظ المخططون الإستراتيجيون أن الصين والهند وبلداناً آسيوية أخرى تعتمد أشد الاعتماد على إمدادات الشرق الأوسط. وليس من المرجح أن تدعم هذه الدول سياسة الولايات المتحدة، أكثر من حلفائها الغربيين، خاصة إذا كان شريان الطاقة لديهم مهدداً. وهذا من منظور التخطيط العسكري العالي الذي مكّن من الفوز في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، ومن ثم فإن وضع قوات عسكرية في قلب المنطقة النفطية على امتداد الطرق البحرية المهمة أمر لا يحتاج لعبقرية لإدراكه».[(1)]

وإن الولايات المتحدة وحلفاءها قد أرست وجوداً مسلحاً واسعاً في العراق، معززة بذلك الشبكة الواسعة القائمة أصلاً من القواعد في المنطقة. لكن ما الذي حققته

العملية حتى الآن؟ فأسعار النفط الاسمية والفعلية كانت الأعلى منذ الثورة الإيرانية. كذلك لم يحقق الإستراتيجيون عراقاً هادئاً تحت حكومة مناصرة لواشنطن، يضخ ما يكفي من النفط لتهديد هيمنة الرياض على أوبك. بل إن العراق صار يواجه الآن احتمالات اندلاع الحرب الأهلية والتفكك والطائفية في بلد، قليلون فيه من لديهم الاستعداد الآن لوصف أنفسهم بأنهم أصدقاء واشنطن. ولسنا نجد إنتاج البلد من النفط يرتفع فوق 2.5 مليون برميل في اليوم على مدى السنوات الخمس القادمة، حسب وكالة الطاقة الدولية.[2]

ولكن ما إن يبدأ تطوير حقول النفط فعلاً في العراق حتى يأخذ بإثارة دواع جديدة للحنق. فالنموذج الأثير يسلم تطوير ما يزيد عن 60% من احتياطي النفط في العراق إلى شركات أجنبية عوضاً عن إحالتها إلى شركة نفط وطنية. فضلاً عن ذلك، فإن النموذج التعاقدي الذي يحظى بالرعاية يتعرض للانتقاد، حيث يقدر منتقدوه أنه سوف يمنح تلك الشركات عائدات تتراوح معدلاتها ما بين 42 و62%. وستكون حصة الحكومة العراقية أقل بمقدار 194 مليار دولار مما ستحصل عليه وفق الترتيبات الأخرى[3]. كذلك تواجه خصخصة الصناعة منذ حين معارضة من نقابات العمال التي انتشرت منذ الإطاحة بصدام [حسين].

إن قابلية الدول الغنية بالهيدروكربون لخوض النزاع الأهلي كجماعات مختلفة المصالح ـ سواء كانت إثنية أو قبلية، أو عسكرية أو طبقية أو إقليمية أو حتى شخصية ـ تتنافس على «المال السهل» وهي عنصر ربما يظل يسكن العراق طويلاً، حتى بعد نهاية الاحتلال. هل سوف يمول النفط والغاز في كردستان العراق، حكومة عراقية أم حكومة كردية؟ وماذا عن الاحتياطيات في الجنوب ذي الغالبية الشيعية؟ وعند النظر في هذا السؤال الأخير، أي بلدان أخرى حري بها أن تقلق؟

وفي الطرف البعيد من «العالم العربي» حتى قبل بدء تدفق العائدات أخذ الشقاق في موريتانيا يتسع ويتفاقم بفعل الثروة النفطية، تماماً كما أشار نموذج التوقعات الموصوف في هذا الكتاب. فوجدنا حكومة يطيح بها انقلاب عسكري، ووزيراً للنفط يتهم ببيع البلد بثمن بخس وحشو جيوبه، وشركة نفط تفاوض الحكومة الجديدة

الـدول المنتجـة. ويقدر أن عائدات صـادرات أعضاء منظمة أوبك سـوف تكون أعلى بنسبـة 43% عمـا كانـت عليه في العـام 2004 إذ بلغت 473 مليـار دولار مع أرجحية ارتفاع الأسعار بزيادات ذات شأن في 2006. ومع ذلك، فإن عائدات النفط الحقيقية للفـرد مـن السكان كانت أقل بكثير مـن نصف العائدات التي تحققـت للفرد في عام 1980، وكما سنتناول بالنقاش لاحقاً. فإن معدلات دخل الفرد لا معنى لها إلا إذا علم المرء كذلك إن كانت العائدات توزع بالتساوي أم لا.

وفي فنزويـلا يـدور الكثير مـن الكلام حول استخـدام أرباح النفـط غير المتوقعة لإحـداث تحول في المجتمـع. فكم كان مقدار التغير في العـالم العربي؟ تسـتخدم دبي ــ التـي لا يعتمد اقتصادها على النفط قدر اعتماد اقتصاد بلدان الخليج على النفط ـ مواردهـا في مشروع يرمي إلى تحويلها إلى مقصد عالمـي للسياحة وفرص الاستثمار العقـاري. أما الكويت فقد لجـأت إلى تقديم إعانات ماليـة لمواطنيها. ولقد ازدهرت أسـواق العقارات في عـدة بلدان عربية، كمـا في المملكة العربيـة السعودية، ليكتشف المستثمرون، كل بدوره أن ما يصعد إلى الأعلى يمكن أن يهوي أيضاً. فعلينا أن ننتظر لـنرى إن كانـت دروس الماضي قد تم استيعابها وجرى توظيـف عائدات النفط والغاز الطبيعـي في مشروعات من شأنهـا أن تؤدي إلى تنوع الاقتصاديـات المحلية، فتنقلها بعيداً عن مخاطر الاعتماد على الهيدروكربون وتوفر لها مستقبلاً يطيل بقاءها.

لإعـادة النظـر في عقدهـا. وفيما الأمـور تجري على الطـرف الجنوبي مـن منطقة الشمال الأفريقي من الشرق الأوسط، انهارت اتفاقية توزيع عائدات نفط التشاد التي جاءت نتيجة ما أحيطت به من وساطات دولية، وحل بالبلاد الخراب حين قامت قوات متمردة بالهجوم على نجامينـا، ثم صرحت الحكومة بأنها سوف تطرد شركتي نفط عالميتين وطالبت بدفع ما يبلغ خمس مئة مليون دولار.

ئـدات تفيـدتوجيهـاً في البلدان ذات المؤشرات بأن عاالهيدروكربون تكون أفضل

خلق التفاوت والفقر والنزاعات. والمسألة تكمن في معرفة كيف يكون إنشاء مؤسسات ورعايتها والدفاع عنها.

1. The Strategic logic of the Iraq blunder, by Sheila Carapico and Chris Toensing in MERIP issue 239, Washington DC, 2006, p.10.

2. Medium Term Oil market Report, IEA Paris, July 2006, p40.

3. Crude Designs: The rip off Iraq's Oil Wealth, by Greg Muttitt, published by platform, London 2005.



خلق التفاوت والفقر والنزاعات. والمسألة تكمن في معرفة كيف يكون إنشاء مؤسسات ورعايتها والدفاع عنها.

1. The Strategic logic of the Iraq blunder, by Sheila Carapico and Chris Toensing in MERIP issue 239, Washington DC, 2006, p.10.

2. Medium Term Oil market Report, IEA Paris, July 2006, p40.

3. Crude Designs: The rip off Iraq's Oil Wealth, by Greg Muttitt, published by platform, London 2005.

الفصل الأول

طلب لا يمكن إشباعه وسعي وراء الإمداد

يعد النفط والغاز الطبيعي بصورة عامة من صادرات العالم النامي، فيما يتم تكريره واستهلاكه في العالم الصناعي، ويتشاركان في هذا مع حشد من السلع، مثل فلزات الحديد الخام إلى مجموعة البلاتين، ومواد أخرى كالفوسفات أو ثاني أوكسيد التيتانيوم، فضلاً عن القطن، والمطاط، والبن، والكاكاو. ومن بين أكبر عشرة مستهلكين للنفط في عام 2002، كان ستة منهم أعضاء في OECD. كذلك الحال بالنسبة لسبعة من كبار المستوردين. وعلى النقيض من ذلك، فلم يكن سوى اثنين من بين أكبر عشرة مصدرين (ولكن خمسة من بين أكبر عشرة منتجين) أعضاء في نادي الدول الصناعية[1].

وبالرغم من أن اعتماد الدول المنتجة على معظم السلع قد أصبح إما محدوداً أو متراجعاً، فإن اعتماد كبار مصدري النفط من الدول النامية على هذا المورد الوحيد يبقى مرتفعاً على نحو استثنائي. وحيث إن الغاز الطبيعي مرتبط بالنفط، لكونه نتاج الظروف الجيولوجية نفسها، فإن تطوره السريع ليغدو الوقود المختار سوف يكرر هذا الوضع.

وهكذا، شكل النفط في المملكة العربية السعودية ما نسبته 99% من دخل الصادرات في عام 1977 [2]، و94% في عام 2002، وحتى بعد عقود من الحديث عن تنويع الاقتصاد والاستثمار فيه. وبالنسبة لنيجيريا، التي كانت فيما مضى مصدراً للسلع الاستوائية، شكل النفط ما يزيد على 93% من قيمة الصادرات في عام 1977 و99% في عام 2002. وفي فنزويلا، التي تبنت السياسة المكسيكية القائلة بـ «زرع النفط» للتوسع بعيداً عن الاعتماد الكلي على تصدير النفط، وكان ثمة بعض الانخفاض، من نحو 95% في عام 1977 إلى 75% في عام 2002.

وفي الجزائر، التي كانت الحكومات فيها قد عرفت منذ زمن أن نسبة الاحتياطيات إلى عدد السكان أشد خطورة بكثير من دول الخليج، حيث كان ينظر إلى النفط طيلة الستينيات والسبعينيات بوصفه الأداة التي يمكن بوساطتها بناء يابان المغرب، انخفضت حصة النفط من الصادرات من 95% في عام 1977 إلى ما دون 70% في عام 2002. ولكن، الجزائر أصبحت في السنوات ما بين هاتين المدتين مصدراً رئيساً للغاز الطبيعي، معززة من جديد اعتمادها على الهيدروكربونات. أما قطر وإيران، فهما كذلك منتجان أساسيان للنفط، حيث إن الغاز الطبيعي (في شكله المسال) قد شرع يعزز دوره بوصفه موردًا للطاقة للاقتصاديات الأخرى. وكانت أندونيسيا إحدى الدول الأكثر نجاحاً في إدارة عوائدها النفطية في أثناء ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، لكن المفارقة أنها الآن العضو الأقل اعتماداً على النفط من بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك. إذ يشكل النفط 15% فقط من قيمة صادراتها، وذلك مع نفاد الاحتياطيات لديها.

على الرغم من القلق العالمي حيال الاحتباس الحراري والذعر المتكرر العائد لأسباب جيوسياسية والذي يسود الدول المستهلكة الكبرى حيال أمن الإمدادات، والوعود بالتوصل إلى تقنية جديدة، فمن المتوقع نمو الطلب الذي أوجد الاقتصاديات المستندة إلى النفط. وبالرغم من أن النفط والغاز الطبيعي هما بالفعل مصدران محدودان، لكن لا يلوح في الأفق القريب حدوث نقص في أي منهما. وبالفعل، وفيما سيتم الحصول على النفط والغاز من أعداد متزايدة من الدول. ومن المرجح أن يقودهم ذلك إلى الأفخاخ التي وقع فيها من سبقوهم، إلا أن العقدين أو الثلاثة عقود القادمة لن تعمل إلا على تعزيز اعتماد العالم الصناعي على تلك المستعمرات السابقة، والمناطق التابعة وتلك التي كانت واقعة تحت الانتداب والعائمة على معظم النفط والغاز الطبيعي للعالم. وبعد، فمع صعود الصين بوصفها عملاقاً صناعياً والهند بوصفها قوة اجتماعية، لا بد وأن تتغير صورة الاستهلاك. وستصبح تجارة النفط والغاز أكثر انتشاراً وتعقيداً.

سعار التغذية

كان الطلب على النفط في عام 2000 يبلغ 75 مليون برميل في اليوم، بالمقارنة مع أقل من 47 مليوناً في عام 1970 و66 مليوناً في عام 1990. وتفترض الحالة المرجعية التي عرضتهـا وكالة الطاقة الدولية IEA (والتي سنورد المزيد منها لاحقاً) ارتفاعاً يصل إلى 120 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030 [3]. ويؤكد هذا الاتجاه مصدرًا آخر رائدًا في مجال المعلومات، ألا وهو إدارة معلومات الطاقة لحكومة الولايات المتحدة. إذ تفترض الدراسة التي أجرتها عن الطاقة في الولايات المتحدة حتى عام 2025 أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى 123 مليون برميل في اليوم بحلول نهاية المدة[4]. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على الغاز الطبيعي سيرتفع من 2.5 ترليون متر مكعب إلى ما يزيد عن 5 تريليونات بحلول عام 2030. ويمكن جمع نمطي النمو هذين، وذلك بتحويل البراميل اليومية والأمتار المكعبة في السنة إلى مقياس موحد يستخدم أطناناً مـن معادل/مكافئ النفـط. وباستخدام ذلك المقياس المعيـاري، قامت وكالة الطاقة الدوليـة بحساب الاستهلاك السنوي للنفط والغاز الطبيعي في عام 1971 بما لا يزيد عن 335 مليار طن من معادل النفط. وقد ارتفع إلى 96.5 ملياراً في عام 2000 وتتوقع ارتفاعاً لا يقل عن 10 مليارات بحلول عام 2030. كانت حصة النفط والغاز مجتمعين تشـكل 69% من إجمالي إمدادات الطاقة في عـام 1971 و 62% في عام 2000 (بعد نمو الطاقـة النووية، وإلى حد أقل بكثير، الطاقة المتجـددة اللاهيدروجينية). ووفقاً للحالة المرجعية المعروضة، فإن النسبة ستكون 66% بحلول عام 2030 [5]. (وتستثني هذه الأرقام استخـدام الوقود من الكتل الحيوية مثل الحطب في البلدان غير المنتمية إلى OECD). تلكم هي حال مصادر الطاقة البديلة إلى يومنا هذا.

تُعـدّ الـدول الصناعية المنتميـة إلى OECD مسؤولة حالياً عـن 60% من الطلب العالمـي علـى النفط و55% من الطلـب على الغـاز الطبيعي. وترى الحالـة المرجعية لوكالـة الطاقـة الدولية انخفاض تلك الأرقـام إلى 50% و48.5% بحلول عام 2030. وسيكـون معدل نمو طلـب منظمة التعاون الاقتصادي والتنميـة نحو 0.8% في السنة حتى عام 2030. أما الغاز الطبيعي فسوف يتجاوز 2%.

تُعدّ الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط على الإطلاق. ففي عام 2001، كانت الولايات المتحدة قد استهلكت 19.8 مليون برميل في اليوم الواحد. وترى حسابات الدولة أن هذا الرقم سيزداد إلى ما بين 26.9 و31.8 مليون برميل في اليوم في عام 2025، وذلك استناداً إلى السعر ومعدل النمو الاقتصادي. ونظراً إلى حجم الولايات المتحدة، من النواحي الإقليمية والاقتصادية والديموغرافية، فمن المنطقي مقارنة طلبها بطلب الاتحاد الأوربي، ودول المحيط الهادي الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (اليابان وكوريا وأستراليا ونيوزيلندا) عوضاً عن مقارنتها بكل دولة على حدة، وقد حددت وكالة الطاقة الدولية الاستهلاك الحالي لأعضاء الاتحاد الأوربي بـ 12.3 مليون برميل من النفط في اليوم في عام 2000، ليرتفع إلى 13.9 مليون برميل مع حلول عام 2030. أما استهلاك دول المحيط الهادي الأعضاء في OECD في عام 2000 فقد كان 8.5 ملايين برميل في اليوم، وسيرتفع حسب تقديرها إلى 10.5 ملايين برميل في عام 2030. ووفقاً لهذه الأرقام، تبقى معدلات نمو الطلب في الولايات المتحدة أكبر من الاتحاد الأوربي ودول المحيط الهادي الأعضاء في OECD. وبشكل عام فالقصة ذاتها تنطبق على الغاز الطبيعي.

يتطلب الاستهلاك الذي بهذا الحجم واردات هائلة ومتزايدة. وإن اعتماد اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الاستيراد في نمو، وهذا لا يعود لازدياد الطلب وحسب، بل كذلك إلى نفاد الاحتياطيات المحلية في الولايات التقليدية المنتجة للنفط على اليابسة والقطاع البريطاني من بحر الشمال. وحتى منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة قد فقدت قدرتها على القيام بدور «المنتج الموجه» ذلك المنتج الذي بمقدوره زيادة أو إنقاص الإنتاج بهدف سد النقص الضروري من الإمداد. وكان صافي الواردات البالغة 318000 برميل في اليوم في عام 1949 قد تضاعف عشر مرات بحلول عام 1970، ووصل إلى 7 ملايين في عام 1976، وتجاوز 10 ملايين برميل في اليوم في 2000 ــ 2002، أي قرابة ثمن إنتاج العالم. والآن تعمل الشركات الكبرى بثبات وإن كان ببطء على هجران القسم التابع للمملكة المتحدة من بحر الشمال، الذي أصبح في وضع يمكنه من الإنتاج في

أواسط السبعينيات من القرن العشرين، وبعد عقد من الزمن على «اندفاع الغاز» تحولت المملكة المتحدة من مصدر للغاز الطبيعي إلى بلد يعاني من عجز يمكنه أن يهدد إمدادات الطاقة في حال قدوم شتاء بارد بشكل استثنائي.

كانت الولايات المتحدة تعتمد على استيراد نحو 20 في المئة من النفط في الستينيات من القرن العشرين[6]. ووفقاً للسيناريوهات الخمسة التي استخدمتها الحكومة، سوف تكون الواردات ما بين 64.5 إلى 70% مع حلول عام 2025 [7] والحجم الفعلي للواردات يتراوح ما بين 17.8 إلى 22.2 مليون برميل في اليوم. وتحتل اليابان وكوريا الجنوبية المرتبتين الثانية والرابعة في قائمة أكبر الدول المستوردة. ولا تعد أي منهما منتجاً كبيراً للنفط، وتستورد مجموعة دول المحيط الهادي المنتمية إلى OECD نحو 90% من النفط الذي تستهلكه. ولسوف ترتفع هذه النسبة أكثر في السنوات القادمة. والدول الأوربية الأعضاء في هذه المنظمة ومن بينهم أربعة من أكبر عشرة مستوردين — ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا — سوف تشهد نمواً في اعتمادها الذي يبلغ الآن نحواً من 50% إلى ما يزيد عن 80% في عام 2030، ذلك وفقاً للحالة المرجعية التي عرضتها وكالة الطاقة الدولية[8].

وتتوقع الدراسة ذاتها زيادة اعتماد دول شمال أمريكا الأعضاء في OECD على واردات الغاز الطبيعي ليصل إلى 26% في عام 2030 بينما كانت 1% فقط في عام 2000. وفي عام 2003، كانت هناك خمس محطات لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة؛ وتحدد تقديرات الصناعة عدد الصناعة، عدد المحطات الجديدة المقترح إنشاؤها بثلاثين محطة. ويعتقد أن اعتماد الدول الأوربية الأعضاء في هذه المنظمة على الواردات سينمو من 36% ليصل إلى 96%. فيما تنخفض واردات دول المحيط الهادي الأعضاء في المنظمة من نسبتها الحالية والبالغة 67% لتصل إلى 50% [9].

كانت دول الشمال الصناعية الغنية تسيطر على استهلاك واستيراد النفط والغاز الطبيعي، وسوف تظل الحالة كذلك على العموم. بيد أن لاعباً جديداً كبيراً اقتحم المسرح، وذلك عندما أصبحت الصين مستورداً خالصاً للنفط في أواسط التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، كان الازدهار الصناعي قد قوى الطلب على النفط والغاز. وبحلول

عـام 2002 شاركت الصين اليابان في احتلال المركز الثـاني في ترتيب كبار مستهلكي النفـط باستهلاكهـا 5.3 ملايـين برميـل يوميـاً، واحتلـت المركز الخامسـ بين أكبر المستورديـن باستيرادهـا 1.9 مليون برميل يوميـاً[10]. وفي شهر تموز من عام 2003، سجـل الطلب الصينـي رقماً قياسياً بلـغ 5.59 ملايين برميل في اليـوم، محققاً زيادة سنويـة هائلة تجـاوزت 19%. بينما كان نمو الطلب في الصين قد تجاوز نمو الطلب في الولايات المتحدة للسنـوات الثلاث الماضية، وكان في طريقه لتجاوز نمو الطلب لليابان في عام 2003، ومن المتوقع أن يصل الطلب الإجمالي إلى 10.9 ملايين برميل في اليوم بحلـول عـام 2025 [11]. ومن المتوقـع أن يزيد الاعتماد على الـواردات عن 40% الآن ليصل إلى 80% في العقود القادمة، الأمر الذي يضمن ازدياد أهمية الصين في أسواق النفط العالمية. ويُعدّ استخدام الصين للغاز الطبيعي منخفضاً في الوقت الحالي، فقد توقعت الوكالة الدولية للطاقة أنه حتى مع حلول عام 2030 سوف يصل الاستهلاك إلى 162 مليون متر مكعب في السنة، أي أنه ستستورد الصين ما يعادل 30% منها.

كذلـك، فـإن الهند تُعـدّ حالياً مستهلـكاً ومستـورداً مهماً للنفط. فقـد استهلكت 2.1 مليـون برميـل في اليـوم في عـام 2002، وكان 1.4 مليـون برميـل في اليوم منها مستورداً[12]. ووفقاً للحالة المرجعية للوكالة الدولية للطاقة، فإن نسبة النمو السنوية ستبلـغ 3.3% ليصـل الاستهلاك إلى 5.6 ملايين برميل في اليـوم بحلول عام 2030. مما يجعل الهند لاعباً أساسياً في السوق كذلك.

الإنتاج الحالي والمستقبلي

في عـام 2002، كان ثلاثـة من بين أكبر عشرة منتجين للنفط في العالم أعضاء في أوبـك، بينما خمسة منهم كانوا أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهم الولايات المتحدة والمكسيك، والنرويج، وكندا، وبريطانيا. وكانت الولايات المتحدة أكبر المنتجـين بمعـدل إنتاج يتجاوز 9 ملايين برميل في اليوم. فيمـا احتلت المملكة العربية السعوديـة، عمـاد منظمة أوبك المرتبة الثانية بمعدل إنتـاج بلغ 8.5 ملايين برميل في اليـوم. فيما بلـغ معدل إنتاج كل من إيران وفنزويـلا العضوين الآخرين المنتميين إلى أوبك 3 ملايين برميل في اليوم. وللوهلة الأولى، يبدو هذا الأمر معاكساً للبديهة، حتى

إنــه ينـاقض مقولــة: إن تدفق النفط والغــاز الطبيعي يكون بشــكل أساسي من الدول الناميــة إلى الدول الصناعية. ولكن ترتيب صادرات النفط تظهر الصورة الضمنية. ويبــدو فيهــا سبعة مــن بين عشرة أكــبر مصدرين للنفــط أعضاء في أوبــك (المملكة العربيــة السعوديــة وفنزويلا وإيــران والإمــارات العربية المتحــدة ونيجيريا والكويت والعــراق) والثلاثة الآخرون هم روسيا والنرويج والمكسيــك، والأمر ذاته ينطبق على الغــاز الطبيعي. حيث تظهر الإحصاءات أن الولايات المتحدة ثاني أكبر منتج، إذ يبلغ إنتاجها 548 مليار متر مكعب في السنة، وتليها روسيا الاتحادية بإنتاج يبلغ 555 مليار متر مكعب في السنة[13]. كذلك تُعدّ كندا والمملكة المتحدة منتجين أساسيين، متقدمين كثيراً على أي بلد في الشرق الأوسط حتى الجزائــر الغنية بالغاز الطبيعي، لكن لدى الولايات المتحدة عجز في الغاز الطبيعي يتم تلافيه بواسطة خطوط أنابيب الاستيراد مــن كندا، ولكــن سيتم تعبئتها بشكل متزايد بواردات الغــاز الطبيعي المسال (LNG) من الــدول النامية في حوض الأطلسي. وتتوقع مجموعة (BG) المنتج البريطاني للغاز الطبيعــي أن يشهــد التبادل التجاري في حوض الأطلسي نمــواً أسرع بمعدل 24% عن بقيــة أرجاء العالم بعد عام 2010 وذلك مــع تعزيز أفريقيا الغربية ومصر وترينيداد والجزائــر لصادراتها بالمقارنة مع عجز متزايــد في الغاز في الولايات المتحدة وأوروبا الغربيــة. وهي ترى أن طلب الولايات المتحدة على الغاز الطبيعي المسال سينمو بمعدل 28% في المرحلــة الممتــدة ما بين عامي 2003 ـ 2008، بمقابل نمو الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال بمعدل 10%[14]. وتخبرنا توقعات الوكالة الدولية للطاقة حيال تدفق التجارة حتى عام 2030 بقصة مشابهة.

وهكــذا، يتجه استهــلاك النفط والغاز الطبيعي نحو الاستمــرار في النمو، وسوف يتعمق اعتماد كبار المستهلكــين الراسخين والجدد على الاستيراد. فمن بإمكانه تلبية الطلب الجديد؟ يعتمد الجواب على عاملين اثنين: الاحتياطيات المثبتة، والاستثمارات، وكلاهما عاملان متغيران.

يعد معدل استبدال الاحتياطيات مؤشراً أساسياً لأداء شركة النفط. وقد شهد سعر سهــم (شل) انخفاضاً حاداً وخسر مديرون تنفيذيون كبار وظائفهم عندما اضطرت

المجموعة إلى تخفيض تقديرات احتياطياتها في أوائل عام 2004. إذ يشير استبدال الاحتياطيات إلى صورة الإنتاج المستقبلي للشركة. أما بالنسبة لبلد أو منطقة فإنه يحدد العمر المتبقي لتدفق الدخل من الهيدروكربونات ودرجة اهتمام المستثمرين. كان 27 في المئة من النفط المنتج في عام 2003 قد جاء من حقول تعاني من التراجع في مخزوناتها وظهرت الحاجة إلى استخراج مليون برميل في اليوم من إنتاج جديد، وذلك لتحل محل الاحتياطيات المستنفذة. وهناك توقعات بأن قرابة ثمانية عشر مشروعاً ذات حجم كبير يمكنها أن تنتج ثلاثة ملايين برميل في اليوم سوف تبدأ بالإنتاج بحلول عام 2005 حينما يتم استغلال الاحتياطيات التي اكتشفت مؤخراً، علاوة على مليوني برميل يومياً في عام 2004 [15].

يصل تعريف أوبك للاحتياطيات المثبتة إلى عشرين سطراً، ولكن الجزء الحاسم منها ما يلي:

الاحتياطيات المثبتة: هي كمية مقدرة لجميع أنواع الهيدروكربونات ومحددة إحصائياً على أنها نفط خام أو غاز طبيعي، وتظهر المعلومات الجيولوجية والهندسية بشيء من التأكيد المعقول أن بالإمكان استخراجها في السنوات القادمة من خزانات معروفة وتحت ظروف اقتصادية وتشغيلية قائمة.

فلنتفحص ذلك الموضوع قليلاً، من الواضح أنه إذا لم تكن هناك أعمال استكشافية في مكان ما، فلن يتم العثور على أي احتياطيات، ناهيك عن أن تكون مثبتة. وهكذا لم يكن لدى موريتانيا، على سبيل المثال، أي احتياطيات مثبتة في تسعينيات القرن العشرين، ولكنها ستصبح بلداً منتجاً للنفط في عامي 2005 ـــ 2006 لأن شركات النفط قد اكتشفت مخزونات من النفط والغاز لم تتمكن من إيجادها سابقاً.

إن ما يدفع إلى اتخاذ قرار باستكشاف المياه العميقة، ومن ثم تطوير ما تم إيجاده، عوامل تقنية وأخرى تتصل بالسوق. وقد أصبحت تقنيات الاستكشاف والإنتاج من المياه العميقة التي استخدمت لأول مرة في بحر الشمال وخليج المكسيك، معممة الآن، وأقل تكلفة بكثير، وهكذا أصبح بإمكان اتحاد مالي من شركات صغيرة ومتوسطة الحجم القيام

بمشروعـات كتلك التي قبالة شواطئ موريتانيا[16]. وتحـدد التقديرات العالمية بإنفاق مـا يقارب 56 مليـار دولار على مشروعات النفط في الميـاه العميقة ما بين عامي 2003 و2008، وبزيادة في الإنتاج من 2.4 مليون برميل في اليوم في عام 2002 لتتجاوز 8 ملايين برميـل في اليوم قبل حلـول عام 2020، وذلك بسبب تطورات تكنولوجية «غيرت شروط اللعبـة»[17]. ولكن هل هذا جديـر بالاستكشاف أو الإنتـاج؟ إن ذلك يعتمد على مقدار تكلفـة الاكتشاف والإنتاج لكل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز الطبيعي، وذلك بالمقارنة مع أسعار المبيع المتوقعة. وإن ثقة صناعة النفط بالنسبة ما بين تكاليف الإنتاج إلى سعر المبيع تظهر في مدى استخدامها لأجهزة الحفر، وثمة مؤشرات للصناعة تقوم بتسجيـل هذا. إذاً تتغير تعريفات الاحتياطيـات المثبتة وفقاً للعوامل التجارية والتقنية. ويكون بعضها مدفوعاً باعتبارات سياسية، وما إذا كانت الدول المستهلكة على استعداد للشـراء من منتجين معينين. ففي ستينيات القـرن العشرين كانت الولايات المتحدة قد أقنعـت أعضاء الناتـو بتجنب عقد صفقات طويلة الأمد وواسعـة النطاق لشراء النفط مـن الاتحاد السوفييتي. ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي غدت احتياطيات النفط والغاز الروسية الكأس المقدسـة لشركات النفط الغربية؛ وظهرت شركات نفط روسية كبرى، وراحـت أموال هائلـة تتدفق علـى مشروعات متعـددة المراحل، وأهمها ذلـك المشروع المقـام في سخالـين في أقصى شـرق روسيا. وكانـت واشنطن أبعد ما تكـون عن إعاقة واردات النفـط الروســي، بـل عملت على تشجيعهـا، فيما كانت أوروبـا الغربية تصرخ مطالبـة بالغاز الطبيعي الروسي. وقد ارتفع تقدير احتياطيات النفط المثبتة في الاتحاد السوفييتي سابقاً قرابة 19% ما بين عامي 2001 و2002.

وفي حقبـة السنـوات العشر ما بين عامي 1993 ــ 2002 كانت احتياطيات النفط المثبتـة للشرق الأوسط قد ارتفعت نحو 5% لتصل إلى 699 مليار برميل، وارتفعت في أفريقيـا أكثر مـن 45% لتصل إلى 94 مليار تقريباً. وارتفعـت في الاتحاد السوفييتي السابق بمـا يزيد عن 53% لتصل إلى قرابة 78 مليارًا. وقد أنهت احتياطيات النفط المثبتـة لأمريكا اللاتينية العقد عند 111 مليار برميل، بانخفاض 15% تقريباً، ووفقاً لهذه الأرقام، يمتلك الشرق الأوسط قرابة 65% من احتياطيات النفط المثبتة عالمياً.

ولـدى دول الشـرق الأوسـط الأعضاء في أوبـك ما يزيد عـن 55%. وفي الوقت ذاته، انخفضـت حصص أمريـكا الشمالية، وآسيا ـ المحيط الهـادي، وأوروبا الغربية، وفي القسـم البريطاني من بحـر الشمال وأوروبا الغربية تجري عمليـة انسحاب تقوم بها شركتـا النفـط العملاقتان (شل وبي بـي) حيث أصبحت الاحتياطيـات المتبقية ذات كثافـة إدارية عالية جـداً بالنسبة للشركات التي تتطلع لاستغـلال حقول أكبر بكثير. وقـد أنتجت هـذه العملية جيلاً من شـركات النفط الصغيرة المستقلـة، تعرف باسم «القمّامات» التي تقوم بشراء أصول من الشركات الكبرى، وتنتج منها بتكلفة أرخص. ومن المتوقع أن تتكرر العملية في النرويج.

إن مركزيـة الشرق الأوسـط بوصفه منطقة غنيـة بالغاز الطبيعـي ليست بالأمر المذهـل تمامـاً، إذ إنـه يشكل 40% مـن إجمالي إنتـاج العالم في عـام 2002، ولكنه المنطقة المسيطرة من جديد. ويحتل الاتحاد السوفييتي السابق المرتبة الثانية بـ 32% فيما تقدر نسبة آسيا ـ المحيط الهادي وأفريقيا بأقل من 10% لكل منهما. فيما تشكل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية معاً 8% أو نحو ذلك[18].

بينـت وكالة الطاقة الدولية في كتابها مستقبل الطاقة العالمية World Energy Outlook 2002 [19] أنه، فيما قد تعمل تقنيات أفضل على إيقاف معدل الانخفاض الطويـل الأمـد في أمريـكا الشماليـة وبحـر الشمال. وقـد تمكن كنـدا والمكسيك والنرويج من أن تشهد ارتفاعات قصيرة الأمد في إنتاج النفط، فإن الدول المنتجة غـير الأعضـاء في أوبك التـي ستشهد زيادات كبـيرة في إنتاج النفـط هي روسيا وكازاخستان وأذربيجان والبرازيل وأنغولا فقط. ولسوف تعتمد إمكانيات أول ثلاثة منها على مستويات الاستثمـار. فيما يُعدّ نجاح نشر التقنية عاملاً رئيساً بالنسبة لآخر اثنتين. ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج ـ وليس تصدير ـ النفط الروسي (بوصفه المقابـل للاتحاد السوفييتي السابق) ليصل إلى 8.6 ملايين برميل في اليوم بحلول عـام 2010، حيـث أخذ بتسجيـل أرقام قياسية جديـدة تكاد تكـون شهرية طيلة السنـوات الأولى من هذا العقد، ليصل إلى 9.5 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2030.

يمكن لكازاخستان وأذربيجان أن تصلا معاً إلى إنتاج 3.5 ملايين برميل في اليوم بحلول 2010 إذا وجدت الاستثمارات اللازمة. ولكن ماذا يشكل ذلك الرقم بالمقارنة مع 35.9 مليون برميل في اليوم بالنسبة لأوبك التي تشكل أكثر من 40% من إمدادات العالم. ولسوف يكون 30% تقريباً من الإمدادات العالمية من دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك. ووفقاً للحالة المرجعية ذاتها، سوف ترتفع حصة أوبك في السوق العالمية من 38.4% في عام 2000 لتتجاوز 54% في عام 2030، وستزداد حصة دول الشرق الأوسط الأعضاء في أوبك بسرعة أكبر من المنظمة بشكل عام. ولسوف يلازم ذلك انخفاض حصص الدول غير الأعضاء في أوبك، فضلاً عن أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعتقد بعض المحللين أن وكالة الطاقة الدولية قد بالغت بشأن هيمنة أوبك ـ ولكن ببضع درجات وحسب ـ لكن الاتجاه لا جدال فيه. إذ يفترض أوكوغو، على سبيل المثال، أن حصة أوبك سوف تصل إلى 40% من سوق تبلغ 91 مليون برميل بحلول عام 2020 [20]. وتقترح دراسة في أحد منشورات أوبك إنتاجاً أكبر لروسيا يبلغ نحو 12 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2010، وهو سوف يترجم إلى صادرات تتجاوز 7 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010، إذا ما تم إنشاء خطوط التصدير المقترحة[21]. وكما قال أحد المسؤولين السابقين في أوبك في أحد المؤتمرات التي عقدت في لندن: «إن هذا العقد تمتلكه الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك. ولكن العقد المقبل سوف يكون لأوبك».

إن اتجاهات إمدادات الغاز الطبيعي أكثر اعتماداً على القرب والاستثمارات من اتجاهات إمدادات النفط. إذ لا يمكن للغاز الطبيعي أن يضخ بكل بساطة في سفينة الشحن أو يحمل على عربة قطار. بل يجب أن ينقل بخطوط أنابيب أو يعالج لشحنه عبر البحر، وطريقة الشحن الأسرع انتشاراً تكون بشكل غاز مسال. وفي حين أن تكاليف إسالة الغاز وإعادته إلى حالته الغازية آخذة بالانخفاض، إلا أن العملية تظل ذات كثافة في رأس المال. ولسوف تغدو روسيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد السوفييتي سابقاً والشرق الأوسط المصدرين الأساسيين لأوروبا الغربية والولايات المتحدة. وكما قال أحد المديرين التنفيذيين لمجموعة بي جي: «سوف يصبح الشرق الأوسط سلسلة الإنتاج المترابطة المتجهة قدماً، والأطلسي في قلبها.

تمويل طفرة الاستهلاك

يعد حجم الاستثمـارات المطلوبة في صناعة النفط والغاز الطبيعي كبيراً جداً. وكان الإنفـاق الاستثمـاري المتوقـع لشركة بي بـي في عام 2003 يـتراوح بين 14 ـ 14.5 مليـار دولار، وهو أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 لكل من 83 دولـة من بين 163 دولة قام بدراستها تقرير التنمية البشرية لعام 2001 والصادر عـن برنامج الأمم المتحدة الإنمائـي (UNDP). في عام 2003، كانت شركة رويال دوتش/شـل قد تخلصت من عمليات ذات أداء غـير ملائم تبلغ قيمتها 4 مليارات دولار. وكانـت تكلفة المرحلة الثانية وحدها من مشروع شل وميتسوي وميتسوبيشي لتطويـر نفط وغـاز سخالين في الشرق الأقصـى لروسيا 10 مليـارات دولار، وهو أكـبر استثمـار في روسيا علـى الإطلاق. وفي الشـرق الأوسط من المتوقـع أن تبلغ تكلفـة مشـروع دلفين لنقل الغاز الطبيعـي في أنابيب من قطـر إلى أبو ظبي ودبي وعمـان، ومن ثم باكستان 10 — 8 مليارات دولار. أما المبادرة السعودية للغاز التي كانـت ستفتـح حقول الغـاز الطبيعي العملاقـة في المملكة العربيـة السعودية أمام اتحـاد مالي لشـركات إكسون موبيل وشل وبي بي وفيليبـس بيتروليوم وأوكسينتال بيتروليـوم وماراثون أويل وتوتال فينا إلف وكونوكو، فقد قدرت تكلفتها بـ 25 مليار دولار. وحتـى مشروع تطوير حقل شنقيطي الصغـير نسبياً الذي يقع قبالة ساحل موريتانيـا، والذي سينتج نحو 75000 برميـل في اليوم وسيجعل منها بلداً مصدراً للنفط، فإنه يتطلب إنفاقاً رأسمالياً يصل إلى 400 مليون دولار، أي ما يزيد بكثير عن قيمة إجمالي الصادرات الموريتانية السنوية.

إن متطلبـات الاستثمار العالمي الطويل الأجل في قطاع الطاقة بمجمله كبيرة جداً، وذلـك إذا أخذنا الكهرباء والفحم بالإضافة إلى النفط والغاز الطبيعي، وتقوم وكالة الطاقة الدولية كل عامين بنشر كتاب تحت عنوان الآفاق المستقبلية لاستثمارات الطاقة العالمية World Energy Investment Outlook. حيث تقدر طبعة عام 2003، أنه في المـدة الممتدة ما بين 2001 ـ 2030 سيكون هناك حاجة إلى 16 تريليون دولار لتوسيع واستبـدال الاستطاعـة[22]. وعلـى الرغم مـن أن هذا لا يشكل سـوى 1% من الناتج

المحلي الإجمالي العالمي المقدر، لكنه يمثل عبئاً أشد وطأة على بعض المناطق، إذ يبلغ 4% في أفريقيا و5% في روسيا.

وفي الواقع سوف تستهلك الكهرباء 60% من الاستثمارات. ولكن النفط والغاز الطبيعي سوف يتطلبان استثمارات بمعدل 208 مليار دولار في السنة، أي ما يتجاوز 6.1 تريليونات دولار بالإجمال، تشكل حصة الغاز الطبيعي منها أكثر من النصف بقليل. ولسوف ينال الاستكشاف والتطوير نصيب الأسد من الإجمالي.

ووفقاً لسيناريو الوكالة الدولية للطاقة، فإن 69% من إجمالي استثمارات النفط ستكون خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكنها في الوقت ذاته ستتجه بشكل كبير نحو تزويد الدول الأعضاء في المنظمة. وتعد استثمارات المنظمة مرتفعة بالنسبة للقدرة الإنتاجية بسبب التكاليف الأعلى. وعلى العكس من ذلك، فإن حصة الشرق الأوسط من الإنفاق الرئيس التي تبلغ 20%، تعد منخفضة بالمقارنة مع إنتاجه واستطاعته؛ لأن تكاليف الإنتاج لديه منخفضة، الأمر الذي يمنح الدول المنتجة في الشرق الأوسط مزية تنافسية. وقد قدرت الاستثمارات الأساسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المدة التي تمتد 30 عاماً بـ 684 مليار دولار، فيما قدرت متطلبات الشرق الأوسط بـ 408 مليار دولار، وروسيا 308 مليار دولار، وأفريقيا 311 مليار دولار، وأمريكا اللاتينية 241 مليار دولار، وجنوب شرق آسيا 87 مليار دولار، والصين 69 مليار دولار.

وكما هو الحال مع النفط، فإن نحو 40% من إجمالي الاستثمارات في مجال الغاز الطبيعي في الدول غير الأعضاء في OECD سوف توجه نحو تصديرها إلى الدول الأعضاء في تلك المنظمة. بينما بالنسبة لروسيا أقل، إذ تصل إلى 31%، وذلك بسبب قربها من الأسواق وبنيتها التحتية الراسخة. ولكنها سترتفع لتصل في الشرق الأوسط إلى 70% و65% في أفريقيا. ويفوق الإنفاق الاستثماري للدول الصناعية في مجالات الاستكشاف والتطوير، بالإضافة إلى مشروعات الغاز الطبيعي المسال الذي يتم إنفاقه في تلك المجالات في بقية أرجاء العالم. إذ يبلغ 928 مليار دولار، مقابل 192 مليار تنفقها روسيا، وما بين 140 إلى 168 مليار دولار لكل من جنوب شرق آسيا

ويعد الاستثمار، شأنه شأن الاحتياطيات المثبتة، عاملاً متغيراً بدلاً من كونه عاملاً ثابتاً. والمصارف على استعداد للإقراض، وحملة الأسهم على استعداد للاستثمار على أساس العوائد بالنسبة للقطاعات أو المشروعات الأخرى، وعلى أساس ضمان استثمارهم. ويعتمد أول هذين المتغيرين في جزء كبير منه على السعر المستقبلي للنفط والغاز الطبيعي، وبالقدر ذاته على استعداد شركات النفط للاستكشاف والتطوير. فبعد كل أمر، أدى تغيير دولار واحد في سعر برميل النفط في عام 2004 إلى التأثير في العوائد ما قبل الضريبية لشركة بي بي بمبلغ 570 مليون دولار[23].

وفي الواقع، فإنه بالرغم من التقلب الهائل في أسعار النفط (التي ترتبط بها العديد من أسعار الغاز، بصورة مباشرة أو غير مباشرة)، والتي كانت قد تراوحت ما بين 10 دولارات للبرميل الواحد إلى ما يزيد عن 50 دولاراً في المدة الممتدة ما بين 1997 ـ 2004، وقد اختلف العديد منها بعدة سنتات في اليوم الواحد، إلا أن عوائد الاستثمار في مجالي النفط والغاز جيدة جداً، فقد حققت شركات النفط والغاز الطبيعي المتكاملة التي لديها عمليات أساسية وأخرى فرعية، عائداً على الاستثمار في المدة الممتدة ما بين عامي 1993 ـ 2002 كان الأعلى بالنسبة لأي صناعة، إذ بلغ قرابة 12% بينما كانت عائدات الشركات التي لديها عمليات استكشاف وإنتاج نفط أقل من 7%. أما الشركات العاملة في مجال التكرير والتسويق، فقد تجاوزت عائداتها 9%، بالمقارنة مع نحو 11% لصناعة البيع بالتجزئة، و9% لمصنعي الحواسيب والآلات، و8% للمعادن الأولية، وأقل من ذلك للاتصالات والعقارات.

وباستخدام مقياس مختلف بعض الشيء، ألا وهو نسبة العائد إلى متوسط الرأسمال العامل، فقد حققت إكسون موبيل أكبر شركة نفط في العالم، عائداً بلغ 17.8% في عام 2001 و13.5% في عام 2002. أما شل و بي بي فقد حققتا نسبة مرتفعة جداً بلغت 19% في عام 2001، لتتراجع إلى 14% و13% على التعاقب، في السنة المقبلة. كان ذلك في كل العمليات، إلا أن عمليات الاستكشاف والإنتاج تظل جوهر الشركات وأكثر الأقسام تحقيقاً للربح، وقد حققت الأعمال الأساسية لشل عائداً بلغ 28% في عام 2002 من جراء أسعار النفط المرتفعة، في مقابل 26.8%

لإكسون. وحققت بي بي ارتفاعاً في إجمالي العوائد بثلاث نقاط مئوية بحلول عام 2006 حيث ركزت على خمسة مراكز للربح رأت أنها مغرية بشكل خاص، وهي أنغولا وأذربيجان وترينيداد وخليج المكسيك والغاز الطبيعي المسال في الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي[24].

ولكن الأخطار السياسية والاقتصادية يتم تحليلها إلى قرارات في مجال الاستثمار، ويمكن لهذه أن تفسر شهية المستثمرين المحتملين. فقد أدى تأميم أصول شركة بي بي في نيجيريا في عام 1979، والحرب في أنغولا، والنزاعات الأهلية على طول الساحل الغربي من أفريقيا إلى خلق إحساس بالخطر أبعد بعض شركات النفط والمستثمرين، بالرغم من أن الرئيس التنفيذي لإحدى شركات النفط المستقلة العاملة منذ مدة طويلة في غربي أفريقيا كان قد قال: إنه لا يذكر أي مثال عن استيلاء الحكومة على أصول شركة للنفط منذ القضية النيجيرية. ففي أنغولا والجزائر اللتين تعانيان منذ زمن طويل من نزاعات دامية مستمرة، كانت صناعتا النفط والغاز الطبيعي على العموم بعيدتين عن الصراع. ويعزى ذلك بجزء منه إلى العزلة الجغرافية للإنتاج، لكن الجزء الأكبر منه إنما سببه أن المجموعات التي تتنازع على السلطة تعلم أنها بحاجة أيضاً إلى العوائد التي تدرها الهيدروكربونات لتعزيز حكمها.

كانت شركة بتروكازاخستان الكندية قد قررت تسجيل اسمها في لندن؛ لأن مجلس الإدارة يعتقد أن فيها تفهماً للأسواق الناشئة والأخطار المرافقة، لا يمكن أن يوجد في نيويورك أو تورنتو.

ثمة مخاطر. بالطبع، للاستثمار في العديد من الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي. ولقد اشتكت شركات النفط الغربية الأصغر من التحيز ضدها في المحاكم الروسية وتعرضها لضغوط يبدو أن القصد منها أحياناً إبعادها عن المشروعات، لإفساح المجال لدخول الشركات الروسية. عندما أعلنت بي بي أنها ستقوم باستثمار 6.8 مليارات دولار في مشروع مشترك مع تي إن كيه الروسية في عام 2003، تم الترحيب بهذه الخطوة وعُدَّت إعلاناً للحالة الصحية الجيدة لروسيا. وكان من شأن اعتقال رجل الأعمال النفطي الأوليغارشي ميخائيل خودوركوفسكي بعد ذلك

بأشهر قليلة والتعليقات التي أدلى بها وزير الدفاع حول الحاجة إلى الاستمرار في الاحتفاظ بالسيطرة على القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد، أن أعادت المخاوف حيال التوجه نحو الأسلوب الصيني للتنمية الاقتصادية والسياسية، عوضاً عن كونها صدى للرأسمالية الأوروبية أو الأمريكية الشمالية.

إن حالة عدم الاستقرار المزمنة في الشرق الأوسط، الناتجة عن احتلال فلسطين، والمعبر عنها في سيطرة الأنظمة التي لها خلفيات سياسية مختلفة ولها نفس الاستعداد المشترك للحكم السلطوي تلقي بظلالها على أكثر مناطق العالم إنتاجاً وتصديراً. وتشير وكالة الطاقة الدولية إليها، قائلة:

تتمثل الستارة الخلفية لحالة عدم الاستقرار الدائم في المنطقة باحتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة والمباحثات المضنية التي لا نهاية لها حول اتفاقية السلام ما بين إسرائيل وفلسطين، وتلك التوترات السياسية والاجتماعية في كافة أرجاء المنطقة التي تشكل حالة من عدم التوقع السياسي والاقتصادي للمنطقة[25].

تتضمن الشكوك الأكثر تحديداً حيال الاستثمار إمكانية الوصول إلى الاحتياطيات. ذلك أن كبار المنتجين في منطقة الخليج العربي قد أمّموا العمليات الأساسية في سبعينيات القرن العشرين. كما ثبت أن التحرك نحو إعادة إدخال شركات النفط الأجنبية مسألة سياسية حساسة، إذ إن هذا قد ولد في الكويت. على سبيل المثال، استجواباً في البرلمان حيال ما عدّوا فقداناً لسيادتهم على الموارد، وثمة تقارير في المملكة العربية السعودية عن خلاف حاد ضمن النظام، وفي إيران هناك جدل حول كيف يمكن إنشاء الصفقات، بحيث تصبح مقبولة من القادة الدينيين. كما اتجهت الحكومات الشرق الأوسطية للتمسك بمواقفها في المباحثات التجارية التي جرت ببطء وامتدت سنوات كما في حالة إيران. ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن الافتقار إلى القدرة المحلية على الإقراض وسيطرة الدولة على شركات النفط الوطنية يضعان حدوداً للاستثمار المحلي في صناعتي النفط والغاز الطبيعي. ففي المملكة العربية السعودية يبلغ السقف الأعلى لإقراض المصرف المحلي الوطني لصالح مشروعات الطاقة نحواً من 600 مليون دولار، وهو مبلغ غير كافٍ لتمويل التطويرات المستقبلية

اللازمة. وفي الوقت ذاته، فإن المتطلبات الإجمالية للموازنة الحكومية يمكنها أن تحدّ من رأس المال المتبقي للاستثمار، فعند معدل 20 دولاراً للبرميل الواحد في عام 2003، كان العجز سيتجاوز 10 مليارات دولار، لكنها ستتوازن عند سعر 25 دولاراً للبرميل الواحد. ومع ارتفاع الأسعار في عام 2004، من المتوقع الحصول على فائض في الموازنة يبلغ 30 مليار دولار.

ويشكل اتخاذ كبار المنتجين الأعضاء في أوبك للقرارات الإستراتيجية متغيراً أساسياً آخر. فالأعضاء ذوو الاحتياطيات الكبيرة والتكلفة المنخفضة أفراداً وجماعة تبقى أعينهم يقظة على أثر أسعار النفط وسياسات المنتجين الآخرين. إذ تشجع الأسعار المرتفعة على الإنتاج من المناطق ذات التكلفة الأعلى، وهذا يؤدي إلى تآكل حصة المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة من السوق. وهكذا، فهناك على الدوام إغراء لزيادة الإنتاج في محاولة لاستعادة حصة السوق بسعر أدنى، الأمر الذي سوف يبعد المنافسين. وتعد حسابات الربح والخسارة على مدى مُدَد مختلفة من الزمن عاملاً أساسياً في صنع سياسات الدول بشكل فردي وجماعي. فاتخاذ قرار بالاحتفاظ بالإنتاج ورفع الأسعار قد ينطوي على انخفاض في الإنفاق الاستثماري، أما قيام مصدر أساسي أو أكثر، باتخاذ قرار إستراتيجي بالسعي للحصول على حصة في السوق، فإنه يدل على توسع في القدرة، ومن ثم الإنفاق على الاستثمار.

تعتقد وكالة الطاقة الدولية بوجود خطر حقيقي من أن قدرات الإنتاج في المنطقة لن تتطور بسرعة، كما هو متوقع في السيناريو المرجعي. فوفقاً لسيناريو إنفاق استثماري منخفض في الشرق الأوسط، سوف ترتفع أسعار النفط فيزداد التخفيض التدريجي للطلب، ولكن الوكالة تحسب أن الأسعار الأعلى لن تعوض الحصة الأقل في السوق، سواء بالنسبة للدول الأعضاء في أوبك على العموم ودول الشرق الأوسط بشكل خاص. بل سوف يقوم المنتجون الأفارقة غير الأعضاء في أوبك وروسيا بجني الأرباح.

كما ترى الوكالة الدولية للطاقة أن آفاق مستقبل الاستثمار في مجال الغاز الطبيعي أشد خطورة، حيث تعمل سلاسل الإمداد الأطول في تجارة الغاز الطبيعي، والبنى المتغيرة للسوق وآليات التسعير جميعها على إدخال الشكوك، مثلما تفعل التكلفة

والحجـم والتعقيد المتعلقة بعمليات التطوير التي سوف تجعل التمويل والتنفيذ يقتصر أكثر فأكثر على أكبر الشركات أو الاتحادات المالية. ولما كانت الدول المستهلكة تحصل على مصادرها من الغاز الطبيعي من الخارج، فإن مخاطر البلد تغدو العامل الأهم في قرارات الاستثمار. وتعمل أنابيب التصدير الطويلة المسافة على جعل الأخطار السياسية متسلسلـة، وذلك كلما ازدادت الحـدود التي تقطعها: «تعد العوامل الجيوسياسية ذات أهمية خاصة لإمكانيات تطوير خطوط أنابيب تمتد مسافات بعيدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»[26]. ويتـم تأكيد وضع روسيا بوصفها «اقتصاداً انتقالياً» بفعل الشك الـذي يبقى حـول الضرائب الطويلـة الأمد والقضايـا التشريعية. فعلـى سبيل المثال، هنـاك مخاوف مـن أن عملاق الغاز الطبيعـي، شركة غاز بروم يمكـن أن تكون بقرة حلوبـاً للحكومة، مما يحد مـن قدرتها على الاستثمار. ثم حصلـت تغييرات تشريعية علـى إطـار العمل لإسهام الشـركات الأجنبية في المشروعات. وممـا يزيد الشك ذلك الانفصال الواضح ما بين السياسات الحكومية المحلية والإقليمية والفيدرالية.

وهكـذا، فالدليـل واضح. إذ يبقـى الطلب علـى النفط والغـاز الطبيعي في اتجاه تصاعـدي. ومن المؤكـد، أن الطلب قـد انخفض وسط الشكـوك الاقتصادية في عام 2002. ولكنــه بحلـول عام 2003 تابع نموه بثبات، وفي عام 2004 كان نمو الطلب قوياً بشكل خاص وتوقعات عام 2005 قوية جداً. وترسم التوقعات الطويلة الأجل استهلاكاً مزدهـراً، حتى عامي 2025 و2030. ولطالما كانـت القوى الصناعية القديمة تتصدر الاستهـلاك، لكن دولاً نامية كبيرة أخذت تتصدر النمو في الاستهلاك باطراد، ويعود ذلـك بجزء منه لنمـو قدرتها على الاستهـلاك، ولكن بشكل أكـبر: لأن وسائل النقل الأسـرع والأرخص تعني إمكان قيام المصنعين الغربيين باستغلال عمالتها الرخيصة ذات التكلفـة الزهيدة. وتعتقـد وكالة الطاقة الدولية، في أول توقعاتها لعام 2005، أن نمو الطلب لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سوف يكون أقل من 1% فيما سيتجاوز 8% في الصين[72].

علـى الرغم من الكميات الهائلة من النفط والغـاز الطبيعي الذي تنتجه الولايات المتحدة والناتج الكبير لبحر الشمال، وإن كان قصير الأمد، فإن تعطش الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للهيدروكربونات يعني أن تجارة النفط والغاز الطبيعي هي بالدرجة الأولى نقل للموارد من الدول النامية إلى المتقدمة. والاتحاد السوفييتي، الذي لا يصنف في أي فئة، كان معزولاً نسبياً عن التجارة الدولية في معظم تاريخه. وبالرغم من القصص المرعبة التي تظهر كل بضع سنين، لا يزال هناك الكثير من النفط والغاز الطبيعي قابعين تحت الأرض. فالاحتياطيات الحالية وفقاً لتوقعات بي بي لعام 2004، سوف تلبي الطلب لما يزيد عن أربعة عقود، ولكن أرقام الاحتياطيات تلك، كما سنرى لاحقاً، لا تأخذ في الحسبان الإمكانيات التي توفرها الطرق البديلة للوصول إلى مكونات مناسبة.

إن موقع احتياطيات الهيدروكربونات في العالم النامي وحجم الطلب للبلدان الأعضاء في OECD كفيلان باستمرارية العلاقة، ولكنها تبدلت نتيجة النمو الاقتصادي للدول النامية التي تعاني عجزاً في الهيدروكربونات مثل الصين والهند، والتي تضطلع أكثر فأكثر بدور اللاعب المهم في سوق النفط. كذلك، فإن تأثير ما يسمى بالاقتصاديات الانتقالية للاتحاد السوفييتي سابقاً قد أدى إلى تغيير الصورة نوعاً ما، في حين أن دول آسيا الوسطى تُعدّ بلداناً نامية عموماً. بيد أنه بحسب علم التصنيف، لا يمكن تصنيف روسيا ضمن بلدان هذه الفئة، بالرغم من أن مستقبلها بوصفه اقتصاداً رأسمالياً على النهج الذي تقره OECD بعيد جداً عن أن يكون مؤكداً.

وحتى إذا أصبحت روسيا مصدراً للمزيد من النفط والغاز الطبيعي وراحت الدول المستهلكة تستكشف في أماكن أبعد وأبعد وبتقنيات أكثر تقدماً بكثير، فإن هيمنة المناطق المصدرة للنفط تقليدياً ليست موضع شك. ولسوف يتصاعد الدور الذي تضطلع به الدول الأعضاء في منظمة أوبك، ولكن ما هو أقل يقيناً ما إذا كان التمويل سوف يكون في موضعه الملائم لازدياد الطلب، وذلك بصرف النظر عن تقليل القدرة الإنتاجية التي أصبحت واضحة في عام 2004.

الجدول (1) الاحتياطيات العالمية المثبتة للنفط والغاز الطبيعي

المنطقة	النفط (ملايين البراميل)	الغاز (مليار متر مكعب معياري)
أمريكا الشمالية	27.646.0	6898.3
ما تشكله الولايات المتحدة منها	22.446.0	5.195.7
أمريكا اللاتينية	111.172.7	7.507.4
أوروبا الشرقية	79.190.5	57.492.8
ما يشكله الاتحاد السوفييتي السابق منها	77.832.0	56.943.6
أوروبا الغربية	18.268.5	6.954.6
الشرق الأوسط	698.906.3	71.546.0
أفريقيا	93.549.5	13.207.1
آسيا المحيط انهادي	38.434.0	14.118.0
الإجمالي	1.067.176.4	177.724.2
ما تشكله أوبك منه	847.718.8	86.828.0
النسبة المئوية لأوبك من الإجمالي	79.4	48.9

المصدر: أوبك

الجدول (2) أكبر عشرة منتجين للنفط، 2003

البلد	إنتاج النفط (مليون برميل/ اليوم)
المملكة العربية السعودية	9.95
الولايات المتحدة	8.84
روسيا	8.44
إيران	3.87
المكسيك	3.79
الصين	3.54
النرويج	3.27
كندا	2.66
الإمارات العربية المتحدة	2.66
فنزويلا	2.58

المصدر: وكالة الطاقة الدولية

الجدول (3) أكبر عشرة منتجين للغاز، 2003

البلد	إنتاج الغاز (ملايين الأطنان من معادل النفط في السنة)
الولايات المتحدة	490.8
روسيا	520.8
المملكة المتحدة	92.5
الجزائر	74.5
إيران	71.1
النرويج	66.0
أندونيسيا	65.3
المملكة العربية السعودية	54.9
الإمارات العربية المتحدة	40.0
المكسيك	32.7

المصدر: بي بي BP

الجدول (4) الطلب العالمي على النفط

المنطقة	الإنتاج (مليون برميل/ اليوم) 2000	2010	2020	2030
أمريكا الشمالية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	22.2	24.8	27.7	30.8
أوروبا OECD	14.1	15.3	16.0	16.4
المحيط الهادي OECD	8.5	9.5	10.3	10.5
إجمالي OECD	44.8	49.6	54.0	57.6
روسيا	2.7	3.1	3.7	4.4
الصين	4.9	7.0	9.4	12.0
الهند	2.1	3.0	4.2	5.6
دول أخرى غير أعضاء في OECD	11.8	22.8	28.9	36.3
إجمالي الدول غير الأعضاء في OECD	27.1	35.9	46.4	58.3
الإجمالي الكلي	75.0	88.8	104.0	120.0
معدل البدائل	_	90 - 83	89 _ 107	_
تقديرات الإجمالي الكلي				

المصدر: OPEC, EIA, CGES, IEA

الجدول (5) الطلب العالمي على الغاز الطبيعي

المنطقة/ المجموعات	الطلب (مليار الأمتار المكعبة) 2000	2010	2020	2030
أوبك	1.392	1.800	2.161	2.449
الاقتصاديات الانتقالية (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي سابقاً)	609	748	876	945
آسيا	166	296	462	615
أمريكا اللاتينية	105	167	251	373
الشرق الأوسط	201	272	349	427
أفريقيا	53	95	155	239
العالم	2.527	3.377	4.254	5.047

المصدر: IEA

الجدول (6) الأسعار الرسمية والحقيقية للنفط (الأساس 1973)

السنة	أسعار النفط الاسمية (دولار/ برميل)	أسعار النفط المعدلة لسعر الصرف والتضخم (دولار/ برميل)
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.68
1979	17.25	9.04
1981	32.51	15.55
1982	32.38	15.93
1986	13.53	5.50
1990	22.26	6.38
1994	15.53	4.22
1998	12.28	3.19
2000	27.60	7.78
2002	24.36	6.55
2003	28.10	6.53

المصدر: أوبك

بوصفها جزءاً من عائدات صادرات الدول الأعضاء في أوبك

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	صادرات النفط والمنتجات النفطية* (مليار دولار أمريكي)	الصادرات النفطية والمنتجات النفطية (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)
1977	149.2	141.6	95
1980	299.9	282.6	94
1986	98.7	76.0	77
1990	191.5	146.0	76
1995	207.9	133.5	64
1998	196.3	107.4	55
2000	347.2	249.6	72
2002	301.5	206.6	69

* لا يشمل ذلك الغاز الطبيعي

المصدر: أوبك

الجدول (7) النفط ومشتقاته

لقد رأينا أن كبار منتجي النفط لم يحققوا سوى نجاح محدود في تنويع صادراتهم، بعيداً عن النفط ومنتجاته التي كانت في عام 2002 تشكل 94% من إيرادات التصدير في المملكة العربية السعودية و99% من إيرادات التصدير في نيجيريا. وقد تمكنت بعض البلدان مثل فنزويلا والجزائر وإيران من تقليل الاعتمادية لديها، ولكن حلول تصدير الغاز الطبيعي الواسع النطاق في البلدين الأخيرين محل النفط قد أعاد إنتاج الاعتماد على الهيدروكربونات. والآن يأتي أكثر من نصف دخل الهيدروكربونات في

يتقصى هذا الفصل الأثر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنفط على الدول المنتجة. ويدرس مقدار الدخل الذي يولده النفط والغاز، وما إذا كان ذلك الدخل يفيد السكان على العموم، وهل هذه الإيرادات الهائلة والمفاجئة التي راكمتها الدول قد بدلت اقتصادياتها أو أبقتها على الاعتماد الدائم على الهيدروكربونات. ومن ثم يتطرق إلى مسائل السيادة والاستقرار الإقليمي اللذين يظهران نتيجة للثروة المتأتية من النفط والغاز، ثم ينتقل بعدئذ، ليعالج حوادث كانت صناعة النفط فيها عاملاً في زعزعة الاستقرار الداخلي. وينهي الفصل بالتساؤل عما إذا كان بمقدور المنتجين الجدد للنفط والغاز الطبيعي تجنب المآزق التي وقع فيها المنتجون الذين سبقوهم.

يعد النفط والغاز الطبيعي سلعاً ثمينة في الطلب طويل الأمد، ولكن الدخل عن صادراتها ليس نعمة خالصة. وبالفعل، فالدراسات المتعلقة باستخدام الناتج عن النفط مليئة بعبارات مثل «المرض الهولندي» و«لعنة السلعة».

الجزائـر من الغـاز، وترمي لمضاعفـة صادراتها ثلاث مرات بحلول عـام 2010 [1].
وحتـى عندما تمكنت الاقتصاديات من التنويع، فـإن أهمية النفط للعوائد الحكومية استطاعـت أن تبقى في مكانهـا. فعلى سبيل المثال. كانت إيـرادات تصدير النفط في المكسيـك قد تراجعـت من 70% إلى 7% فقط منذ أوائـل الثمانينيات. ولكنها تشكل ثلـث دخل الحكومة، وذلك لأن الدولة تمتلك شركة النفط الوطنية بيمكس[2]. ونادراً ما ينظر إلى روسيا بوصفها دولة تعتمد على النفط والغاز. إلا أن النفط والغاز يشكلان 20% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1999 وربع الإيرادات الفيدرالية؛ وفيما كانت البلاد تخـرج من أزمتها الاقتصادية لعام 1998، كانت إيرادات قطاع النفط تتنامى لتشكل 80% من المكاسب، التي بلغت نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي[3].

وفي الـدول المعتمـدة على النفط، من الطبيعي أن يؤثر إنتـاج النفط وأسعاره بقوة علـى الاقتصـاد بأكملـه، وألا يقتصـر تأثيره علـى إيراداتها من التصديـر، فالأزمة الاقتصادية الآسيوية التي حدثت في الأسابيع الأخيرة من عام 1997 أدت إلى انخفاض الطلب على النفط، وهذا ما جعل أسعاره تنخفض بشدة في عام 1998 لتصل إلى أدنى مستوياتهـا خلال اثنتـي عشرة سنة، ومن ثم انخفاض قيمة النفط الذي صدرته دول أوبـك من نحو 163 مليـار دولار إلى 107 مليارات دولار. وبلغت نسبة انخفاض الناتج المحلـي الإجمـالي 16%، إذ وصل إلى ما دون 663 مليـار دولار، بعد أن كان نحو 791 مليار دولار. وفيما يتصل بالموضوع ذاته، فقد كان من شأن العودة التدريجية للأسعار إلى مستوياتها الطبيعية في عام 1999 أن زادت العائدات الإجمالية لصادرات النفط بنحـو 45 في المئـة، فيما زاد إجمالي النـاتج المحلي الكلي بنسبة تتجـاوز 12%. ويعد تقلـب إيرادات التصدير سمة دائمـة لمنتجي النفط. وإذا نظرنـا إلى الإيرادات على مـدى العقدين الأخيريـن الماضيين واستثنينـا «الصدمات النفطيـة» التي حدثت في عامـي 1973 و1979 عندما ارتفعـت الأسعار بصورة حادة، نجـد أن هذه الإيرادات قـد تفاوتت تفاوتاً كبيراً، فمـا بين عامي 1982 و1986 كانت الإيـرادات تنخفض كل عـام، حيث بدأت بـ 204 مليارات دولار لتنتهـي بـ 76 مليار دولار فقـط، ولم تتجاوز مستواها الذي وصلت إليه في عام 1982 إلا في عام 2000. وكانت إيرادات عام 1990

أعلى من إيرادات عام 1989 بنسبة الثلث، ويعود ذلك للغزو العراقي للكويت، لكن الأسعار انخفضت في عام 1991 بنسبة 13%، وفي عام 1993 حصل انخفاض آخر يتجاوز 10%. وقد تكررت هذه الأنماط ذاتها بشكل واسع في أرقام الناتج المحلي الإجمالي[(4)].

تشير التوقعات لعام 2003 إلى أن إيرادات التصدير في روسيا سوف تزداد بنسبة 27%، و12% للمكسيك و16% لأنغولا[(5)]، كما أشارت إلى حدوث زيادة بنسبة 19% لدول أوبك، وذلك حتى ولو أخذنا في الحسبان انخفاض الناتج العراقي بسبب الغزو الذي تقوده الولايات المتحدة، والإضراب المدمر في فنزويلا أوائل السنة والاستنزاف المتواصل لاحتياطيات أندونيسيا[(6)]. وأخذت الارتفاعات الإضافية في الأسعار لعام 2004 تعِدُ بمكاسب أكبر بكثير، إذ توقع بعض المحللين حدوث زيادة في الأسعار على المدى المتوسط بنحو عدة دولارات للبرميل الواحد.

وتدخل النتائج الاقتصادية لتقلب الأسعار في سياسات الدول المنتجة، إذ ارتبطت الأوضاع المتردية في الجزائر في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين بانهيار عوائد النفط عندما انخفضت أسعار النفط الخام وقيمة الدولار[(7)]. وأدت الاحتجاجات العارمة والواسعة النطاق في عام 1988 إلى نتيجة إيجابية بإنهائها حكم الحزب الواحد، ولكن ذلك كان مترافقاً مع نمو الإسلام السياسي، الأمر الذي أدى إلى إبطال الانتخابات وعقد من إراقة الدماء. وكان من شأن زيادة عائدات النفط في السنوات الأولى من هذا العقد، التي وصلت إلى 24 مليار دولار في عام 2003، أن مكنت حكومة ابن فليس من الإعلان عن حزمة توسعات يقودها القطاع العام بقيمة 10 مليارات دولار، وهي إستراتيجية رأى بعضهم أنها تكرار لأخطاء استغلال الأرباح غير المتوقعة التي حصلت في الماضي.

وسواء كان ذلك للأحسن أم الأسوأ، فبإمكان الإيرادات غير المتوقعة للنفط أن توفر السند لمواجهة مطالب المؤسسات المالية الدولية، فقد استطاعت الحكومة الأنغولية أن تتجنب وصفات كلٍّ من الدول المانحة للمعونات والتعديلات البنيوية في معظم الوقت الذي أمضته في الحكم. ولقد أخفق برنامجان كان يشرف عليهما طاقم العمل في صندوق النقد الدولي، وكان الثاني قد ظهر للوجود في أواخر التسعينيات من

القرن العشرين بعد الانخفاض الشديد في أسعار النفط، ثم جاء التخلي عنه بعد أن خفت الضغوط المالية، مع تحسن الأسعار في عامي 2000 ـ 2001 [8].

يتم تبادل النفط بالدولار الأمريكي، وهذا يعني أنه فضلاً عن تأثير التضخم على القوة الشرائية لإيرادات النفط، هناك أيضاً أثر تغير قوة الدولار على الدخل الحقيقي. وفي الواقع، إن نهاية معاهدة بريتون وودز كانت حافزاً أساسياً للدول الأعضاء في أوبك للبدء بممارسة شيء من التحكم بأسعار النفط. ففي عام 2003، تم استخدام ضعف الدولار وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن ذلك لتبرير قرار أوبك في عدم زيادة الإنتاج، ومن ثم التقليل من فئة أسعار النفط المحددة بالدولار. وحسب التقدير الحقيقي، بلغت أسعار النفط ذروتها في عام 1982 عند 15.93 دولاراً للبرميل الواحد (باعتبار سنة 1973 السنة الأساس). ومنذ ذلك الوقت بلغت الحضيض في عام 1998 عندما وصل سعر البرميل إلى 3.10 دولارات فقط. ونادراً ما كان يتجاوز معدل عام 1973 قبل الأثر الكلي «للصدمة» الأولى للأسعار. ثم بلغ 6.53 دولارات في عام 2002، أي ثلثي سعر عام 1974 [9].

وكانت إيرادات أوبك، في التقدير الحقيقي واتخاذ دولار عام 2000 ليكون أساساً، قد بلغت الذروة في عام 1980 عندما وصلت إلى 598 مليار دولار، فيما كانت أدنى نقطة لها في عام 1998 إذ بلغت إيراداتها 113 مليار دولار فقط، أي كانت أدنى حتى مما حققته في عام 1986، تلك السنة التي حدث فيها الانهيار السابق في الأسعار. وقد بلغ صافي إيرادات تصدير النفط للدول الأعضاء في أوبك في التسعينيات 1.6 تريليون دولار، أي أقل من نصف إيرادات السبعينيات التي بلغت 3.3 تريليونات دولار. وقد أظهرت المدة الممتدة ما بين عام 2001 ومنتصف عام 2003 تحسناً وصل إلى 20% زيادة عن إيرادات التسعينيات، ولكنها مع ذلك كانت أقل بكثير من إيرادات السبعينيات والثمانينيات[10].

تمهيد الطريق

كفانا حديثاً عن الدخل المستحق للدول، فقد ازدادت أعداد السكان منذ أن أصبح النفط المصدر الأكبر للثروة في الدول المنتجة، وارتفع العدد الكلي لسكان دول أوبك

مــن 296 مليون نسمة في عــام 1977 إلى 532 مليوناً في عام 2002. وهناك دليل على أن دخـل النفط يحفز على النمو السكاني، ففي السبعينيــات والثمانينيات من القرن العشريــن كانــت المعدلات السنوية للنمــو السكاني للدول النفطيــة في الشرق الأوسط وشمــالي أفريقيا تتجاوز مثيلاتها لدى الدول غير النفطية في المنطقة بنحو 2.5 نقطة مئويــة[11]. وإن مسألتي انخفاض إيــرادات النفط وزيادة الســكان تغطيان الحقيقة الأهــم والأكثر أساسية، ألا وهي أن احتياطيات النفط والغاز الطبيعي متناهية. وهذا يعطي مزيداً مــن القوة للخيارات السياسية التي يحددها حجم الإيرادات التي يمكن استغلالهــا لأمد طويل عبر الاستثمار أو تبديدها في الاستهلاك القصير الأمد. وأحد خيارات هذه السياسة تأسيس صندوق مالي لإدارة جزء من الإيرادات. وهناك نوعان متميــزان من الصناديق: صندوق الاستقرار الذي يلطــف من عدم تساوي الإيرادات الناتج عن تقلب أسعار النفط؛ وصندوق التوفير الذي يهدف إلى نقل جزء من إيرادات الاحتياطيــات المتناهية إلى الأجيال القادمة. ومن بدائــل صندوق الاستقرار التغطية أو التحــوط في أســواق مشتقات النفــط والغاز الطبيعي مما يجعــل مجرى الإيرادات منسابــاً مــن دون عقبات عن طريق «الحجــز، أو الاتفاق» على مــدى سعري بواسطة عقود تلزم ممثل الحكومة والطرف المقابل بتبادل النفط بسعر معين، وفي وقت محدد في المستقبل. ويخسر البائع عندما تكون الأسعار الحالية أعلى من السعر المتفق عليه، ولكنــه يربح عندما تكــون أدنى. وقامت المكسيك بتجــارب في التحوط، وتدير الكويت هذيــن النوعــين من الصناديــق، وكانت المــوارد المالية لهما هي التــي سمحت للعائلة المالكــة وحكومتها بالعمل في المنفى بعد الغزو العراقي في شهر آب/أغسطس من عام 1990. وقــد كان السحــب من صنــدوق التوفير ممنوعاً، لكن في عــام 1991 تم إقرار تخلٍ جزئي عن ذلك الأمر لتمويل أعمال إعادة البناء.

تكمــن مشكلة كلا الصندوقين في أن الأمانة العامة لإدارتهما غالباً ما تكون كبيرة بكبر المؤسسات التي تشرف عليها. وفي معظم الأحوال يتم الاقتداء بصندوق الاستقرار في النرويــج بوصفه نموذجــاً للشفافية، إذ يجب الحصول علــى موافقة البرلمان على جميــع التحويلات الماليــة من الصندوق وإليــه، وأن تمر التحويــلات المالية الخارجة

أعلنت تيمور الشرقية في عام 2003 أنها وضعت خططاً لصندوق هجين، يجمع ما بين صندوقي الاستقرار والتوفير، ويتم استثمار أصوله في الخارج، فقد اقتدت بالنرويج بوصفها نموذجاً تأمل إجراء تحسينات عليه[12].

وتقف آمال الحكومة في ديلي على النقيض من التقارير الواردة من أشغابات، حيث يعرف أن للرئيس التركماني سيطرة شخصية على صندوق احتياطي النقد الأجنبي، الذي تتم تغذيته بإيرادات الهيدروكربونات والقطن.

وعلى الرغم من المشكلات الواضحة لضمان الشفافية والمحاسبة والمسؤولية في الدول التي لا يتمتع فيها المجتمع المدني والمعارضة السياسية بالقوة الكافية لضمانها، إلا أن المؤسسات المالية الدولية رأت في إدارة الإيرادات وسيلة لتصحيح المشروعات التي قد يكون من الصعب الموافقة عليها بخلاف ذلك.

وكانت الخطة التي تمت الموافقة عليها بالنسبة لتشاد قد روجت لها الشركات والمؤسسات المعنية (وبعض المنظمات غير الحكومية) بوصفها نموذجاً للمستقبل. فخط أنابيب النفط تشاد - كاميرون الذي كان مثار خلافات شديدة وجدل واسع سوف يزيد ميزانية تشاد بنسبة 50%، وبذلك يدخل كل مخاطر الأرباح غير المرتقبة. وقد فرض البنك الدولي كشرط لتمويل المشروع خطة لإدارة العوائد بإشراف لجنة تضم تسعة أعضاء للموافقة على النفقات. ولكن، كما أشار أحد التقارير الذي قارن ما بين صناديق التمويل لثلاثة بلدان، فإن أربعة أعضاء قد عينهم الرئيس، واثنين آخرين عينهما البرلمان الذي يسيطر عليه الحزب السياسي للرئيس، فيما قامت السلطة القضائية المشرفة على الحكومة بتعيين عضو واحد. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن تحويل الأموال للصندوق يهدف إلى تمويل قطاعات ذات أولويات محددة، مثل الصحة والتربية والمياه، مع ادخار 10% للأجيال القادمة، فإن القانون الذي يحدد إطار هذه العملية يمكن نقضه بعد خمس سنوات[13].

ولكن ثمة نقدًا آخر يوجه إلى خطة تشاد:

للمرة الأولى على الإطلاق، توافق دولة أفريقية على تسليم جزء من سيادتها فيما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال التي تحصل عليها من شركة أجنبية، تقوم باستغلال

احتياطيات البلاد من النفط، وذلك عبر ضغوط يمارسها البنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة وشركات النفط الكبرى التي تعمل جميعها بانسجام.

ووفقاً للاتفاق الجديد سوف يكون للإدارة الأمريكية سيطرة واقعية على الشؤون السياسية والمالية لتشاد[14].

وفي أذربيجان تم استخدام صندوق النفط الحكومي لتمويل جزء من استثمارات الحكومة في خط أنابيب باكو ـ جيهان المزمع إنشاؤه، وهو مشروع آخر يلقى الخصام الشديد من تحالف من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات بيئية غير حكومية. ويخضع الصندوق للتدقيق السنوي، لكن ثمة نقداً يوجه إلى الهيئة المشرفة عليه لكون الحكومة تسيطر عليها. كذلك يتعرض الصندوق المخصص لكازاخستان لنقد حاد بسبب من السيطرة الحكومية المفرطة عليه.

حصاد مُرّ من «زرع النفط»

تشير الدلائل إلى أن الدول المعتمدة على النفط لم تكن قادرة على تحويل عائداته إلى نمو اقتصادي مستديم. كما يلاحظ الباحثان عابد وداوودي:

في غضون السنوات الثلاثين الأخيرة، تراجع دخل الفرد في الدول المنتجة للنفط [في الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا] بمعدل 1.3% سنوياً، وذلك بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت 2% سنوياً في اقتصاديات الدول غير النفطية. وحتى في أثناء سنوات الازدهار في سبعينيات القرن العشرين كان معدل النمو في الدول النفطية يبلغ نحو نصف معدل النمو في الدول غير النفطية في المنطقة، وذلك اعتماداً على الدخل الحقيقي للفرد[15].

وإذا أخذنا الدول النامية بمجملها في الحسبان، فإن المقارنة سوف تكون أشد كآبة.

في التسعينيات من القرن العشرين قام الباحثان ساشمس وورنر بنشر بحث مهم[16] يوضحان فيه قيام ارتباط سلبي ما بين موارد التصدير للبلاد، بوصفها تشكل نسبة من الدخل المحلي الإجمالي وبين معدلات النمو السنوية. وقد كانت

الدراسة مضبوطة فيما يتصل بطيف واسع من المحددات والعوامل الأخرى المتنوعة، وشملت خمسة وتسعين بلداً، في المدة الممتدة ما بين عامي 1970 ـ 1990. ووجدت كذلك أن تلك العلاقة السلبية استمرت إبان مراحل ارتفاع أسعار السلع وانخفاضها. ثم قام الباحثان بدراسة مجموعة من مصدري النفط، ووجدا أن ذلك الارتباط السلبي أقوى بكثير مما لدى كل مصدري السلع الذين تمت دراستهم. وبالفعل، ففي المراحل التي توافرت فيها المعلومات، كانت الاقتصاديات الإجمالية للعراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد تراجعت.

إذا ما نظرنا إلى الدول المنتجة للنفط، فإن الأمر المدهش فيها هو تنوعها من حيث الجغرافيا والسكان والتاريخ. ومع ذلك فإنها تشترك على العموم في فشلها في كسب النمو الاقتصادي الطويل الأمد من سلعة ثمينة يتنامى الطلب عليها.

كانت الأنظمة المشرفة على عائدات النفط في السبعينيات والثمانينيات قد استهدفت على مستويات الإعلانات الخطابية والسياسية تحقيق نسب النمو الاقتصادي الذي تحققه الدول غير النفطية، والتنويع بعيداً عن النفط، وتقوية السيطرة الوطنية على موارد الهيدروكربونات. ويصف وزير الخارجية الجزائري السابق عبد الحميد الإبراهيمي السياسة الاقتصادية للرئيس هواري بومدين بأنها سياسة تهدف إلى خلق بلد صناعي شمال أفريقي، يمكن مقارنته بـ «المعجزة» الاقتصادية لليابان بُعيد الحرب العالمية الثانية، ولكنها معجزة مستندة إلى النفط.

وفي فنزويلا والمكسيك كان القصد من شعار «زرع النفط» الوصول إلى التصنيع والتنويع. ويورد تيري لين كارل مقتطفات مما قاله الرئيس الفنزويلي كارلوس أندريس بيريز: «سوف يقود الأمريكيون السيارات التي يصنعها عمالنا في معاملنا الحديثة، والمصدات المصنعة من الألومنيوم الذي ننتجه، والبنزين المكرر من نفطنا، ولسوف نبدو مثلكم»[17].

وقد لقي التوجه نحو إقامة صناعات بديلة للاستيراد تشجيعاً جزئياً من المؤسسات الدولية. وتم إقناع لجنة الأمم المتحدة لشؤون أمريكا اللاتينية بـ «فرضية بريبيش»

القائلة: إن النمـو المعتمد على الموارد سوف يتم إحباطـه بفعل انخفاض بنيوي طويل الأمـد في أسعـار السلع، وتمضـي اللجنة قدمـاً في طريقها للتوصيـة بتصنيع محمي بواسطة التعريفات الجمركية.

أدى ارتفاع الأسعار ما بين عامي 1973 ـ 1974 إلى ازدياد هائل في إيرادات الدول الأعضـاء في أوبـك. وتبين الدراسة التي أجراها «جيلب» حـول أثر استخدام الأرباح غـير المتوقعة التي جنتها ست دول منتجة للنفـط في عامي 1973 ـ 1979 بالتفصيل فشلهـا في تحقيق التحول الاقتصادي. فقد جنت تلك الـدول الست (وهي الجزائر، والإكـوادور وأندونيسيا ونيجيريا وترينيداد وتوباغـو وفنزويلا)، أرباحاً غير متوقعة بلغت 22.5 مليار دولار في عام 1974، شكلت نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي وصلـت إلى 22.7%. وكانـت أندونيسيا وحدها أقل تلك الـدول اعتماداً على النفط، وربما حققت الإكوادور تقوية القطاعات غير النفطية في فترتي ازدهار الأسعار. وقد شهدت هاتان الدولتان وحدهما ارتفاعاً في المنتجات الزراعية والغذائية ما بين عامي 1974 ـ 1983 (18)، وانخفضت الاقتصاديات غير النفطية الإجمالية للدول الست؛ لتكون أقل بكثير من معدلاتها بالنسبة للدول النامية.

المرض الهولندي والأرباح غير المتوقعة المهدورة

يعد مصطلح «المرض الهولندي» أحد التفسيرات التـي يستخدمها الاقتصاديون للدلالة على ضعـف القطاعات غير النفطية من الاقتصاد. وهناك روايتان مختلفتان لأصل العبارة. تشير إحداهما إلى التحول الجذري الذي طرأ على الاقتصاد الهولندي في أثنـاء مرحلة ازدهـار تجارة زهرة التوليب في القرن السادس عشر، فيما اشتقت الروايـة الثانيـة مـن أثر تطويـر وتصدير الغـاز الطبيعـي في الستينيات مـن القرن العشريـن، إذ تقول النظرية: إن الأرباح غير المتوقعة في أحد القطاعات تميل إلى رفع أسعـار الصـرف، مما يجعل التصدير في القطاعات الأخـرى أعلى تكلفة والاستيراد أرخص. وفي تلـك العملية، يتـم تجفيف المـوارد الرأسمالية من الزراعـة والتصنيع وامتصاصهـا في قطاعـات الخدمـات والمواصـلات والإنشـاءات وأجـزاء أخرى من الاقتصاد التي لا يمكن المتاجرة بها.

وفي الوقت ذاته، وفيما يمكن للأموال المتحققة للحكومة أن تعزز القطاع العام، وتترجم بدورها إلى عقود لشركات القطاع الخاص، فإن الأسعار المرتفعة التي أوجدت الأرباح غير المتوقعة للحكومة يمكن أن تزيد من أساس التكاليف للقطاع الخاص. كانت أرباح النفط غير المتوقعة التي حصل عليها القطاع العام في المكسيك ما بين عامي 1973 و1981 قد بلغت 51.5 مليار دولار، ولكن القطاع الخاص شهد في المرحلة ذاتها انخفاضاً في دخله وصل إلى 16 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط[19].

كذلك هناك من يجادل بأن الاعتماد على الموارد يفشل في بناء روابط أمامية أو خلفية تعمل على تحفيز الأجزاء الأخرى من الاقتصاد. وقد تصدق هذه الحجة في بعض الظروف، ولكن من الواضح أنها لا تصدق في ظروف أخرى. إذ دعمت صناعة النفط والغاز الطبيعي لبحر الشمال الكثير من الصناعات الأخرى من إنشاء المنصات وصولاً إلى الصناعات الهندسية والحاسوبية المتطورة جداً، وفي عام 1999 قامت صناعة النفط في فنزويلا بشراء سلع تم إنتاجها محلياً بقيمة 1.2 مليار دولار، وفيما قامت 4500 شركة، بما في ذلك 250 شركة هندسية واستشارية و2750 مصنعاً وموزعاً، بإمداد الصناعة، التي وفرت بشكل غير مباشر عملاً لما يقارب مليون شخص[20]. وشجعت حكومة الرئيس لولا دي سيلفا في البرازيل الشركات المحلية للمنافسة على إعادة بناء منصات النفط: لتكون جزءاً من المجهود الرامي إلى زيادة المحتوى المحلي[21]. وعلى النقيض من ذلك، ففي دول الخليج العربي تعد الروابط الخلفية للتصنيع جديرة بالإهمال؛ إذ هناك روابط أمامية نحو التكرير والمنتجات البتروكيميائية، على الرغم من أن معظم العمالة في هذه الصناعات كانت تقليدياً من المغتربين. ففي عام 2002 كان هناك 10 ملايين عامل وافد في دول مجلس التعاون الخليجي. وتكاد تحويلاتهم البالغة 27 مليار دولار في السنة أن تساوي رصيد الحساب الجاري للدول الأعضاء. وعلى مدى ثمانية وعشرين عاماً تم تحويل قرابة 413 مليار دولار عوضاً عن استثمارها في الاقتصاديات المحلية، وقد شكلت على العموم نعمة للدول الأفقر التي يتحدر منها الوافدون، ولكنها كانت كذلك مقياساً لفشل الاقتصاديات المحلية[22].

كان من شأن طبيعة الأرباح غير المتوقعة لعائدات النفط في السبعينيات من القرن العشرين (وربما السنوات الأولى من هذا العقد) أن أوجدت مشكلات خاصة بها. فقد كانت العوائد الإضافية هائلة، وفورية واستمرارها غير معروف سلفاً. وهذا ما جعل الاقتصاديات التي حصلت على تلك العوائد تواجه مشكلات في امتصاصها وشجع على الإنفاق التضخمي والتبذير. فعلى سبيل المثال، راكمت الأعمال الخاصة في المملكة العربية السعودية ثروات هائلة في السبعينيات من العقود الحكومية. وقد أدى ضعف غربلة المشروعات إلى جعل كفاءة الاستثمارات أسوأ. وفي نيجيريا بلغ معدل استغلال الطاقة في التصنيع 77% في عام 1975، وكان معظمه ملكاً للدولة، ثم تراجع إلى 50% في عام 1983 وانخفض منذ ذلك الوقت ليصل إلى 35 ـ 40% ، الأمر الذي يوحي بأن نحو ثلثي الاستثمارات قد تمّ إهدارها[23]. وفي المكسيك، كانت الاستثمارات الحكومية غير الحكيمة قد تركت الدولة، وهي لا تملك معامل لازارو كارديناز للفولاذ والأسمدة فحسب، بل وتملك أيضاً ملهى ليلياً ومعملاً للدراجات الهوائية وآخر للبسكويت. وازدادت أعداد المشروعات التي تملكها الدولة بشكل مفرط لترتفع من 504 مشروع في عام 1975 لتصل إلى 1155 مشروعاً في عام 1982.

ولقد نتج عن عدم القدرة على امتصاص الإيرادات غير المتوقعة تكوين كبار المصدرين لثروات هائلة، استخدمت لتأسيس صناديق للاستخدام المستقبلي[25]. وبالطبع، فإن معظم المكاسب غير المتوقعة ذهب إلى مشروعات مهمة لتطوير التعليم والنقل والاتصالات والإسكان والصحة. وشكل الإنفاق على البنية التحتية وتنمية الرأسمال البشري نحو ثلثي الإنفاق في الدول التي قام «جيلب» بدراستها. ولكن معظم ما تبقى ذهب إلى الصناعات الهيدروكربونية وصناعات أخرى مبنية على الموارد. وهذا ما وفر في بعض الحالات حماية في مواجهة انخفاض أسعار النفط في المستقبل.

ركزت الجزائر المدركة لمحدودية احتياطيات النفط لديها على بناء صناعاتها المعتمدة على الغاز الطبيعي والمواد الكيميائية والأسمدة، حيث إن النفط الخام كان

بشكل 68% من صادراتها من الهيدروكربونات في عام 1986، فيما شكل 25% فقط في عام 1984 [26]. ومع ذلك، وقعت الصناعة في الجزائر في حالة مزمنة من عدم الكفاءة، إذ كانت الصناعة غير الهيدروكربونية تعمل باستطاعة تبلغ 43% فقط في أوائل التسعينيات من القرن العشرين[27].

وشجعت أندونيسيا الاتجاه نحو إدارة العائدات غير المتوقعة، فحققت قواعدها الزراعية والصناعية نمواً قوياً عبر مزيج من «الحظ الطيب وإمدادات وفيرة من العمالة تتناسب ودخل النفط» والسياسات الحكومية التي قبلت بالحاجة إلى سعر صرف مرن. وشددت على برامج لرفع الدخول في المناطق الريفية، وتجنبت بذلك المرض الهولندي.

ومع تراجع إيرادات النفط في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أخذ أثر الأرباح غير المتوقعة يصبح عكسياً، فانخفض نمو الإنتاج غير النفطي، وتم تقليص الاستثمارات، وارتفعت الأسعار حينما اضطرت الحكومات إلى التخفيض التدريجي للإعانات المالية التي كانت تقدمها في سنوات الازدهار. ولما كانت الحكومات غير قادرة على تحديد المدة الزمنية التي ستستمر فيها الإيرادات المرتفعة أو كانت تعتقد أنها ستدوم إلى الأبد، فقد وقعت تحت إغراء الاستدانة مقابل الإيرادات المستقبلية، وذلك لتمويل الإنفاق. ومع بدء انخفاض الأسعار في عام 1981، كانت المكسيك تعاني من عجز تجاري وصل إلى 3.7 مليارات دولار بسبب من استيرادها للسلع الرأسمالية ونصف الجاهزة[28]. ولجأت فنزويلا إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها بقرض بلغت قيمته 20 مليار دولار.

بيد أن هذه المشروعات غالباً ما تم التخطيط لها وإدارتها على نحو سيئ، وكانت أكبر من اللازم. فكان معمل فولاذ أجاكوتا (الفيل الأبيض الضخم) الذي ظل يطارد نيجيريا عقوداً من الزمن، ممثلاً صورة مصغرة للتجارة والفائض في الوقت والميزانية. وعندما انخفضت أسعار أسواق النفط والبتروكيميائيات والمعادن في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أثبتت تلك القطاعات التي تم الاستثمار فيها ضعفها.

وإذا تحدثنا عن الماضي القريب، فليس هناك الكثير مما يشير إلى أن حكومات الدول المعتمدة على النفط قد حسنت أداء اقتصادياتها منذ الدروس القاسية في أوائل الثمانينيات، إذ كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سلبية على العموم طيلة التسعينيات (وإن لم يصل الأمر إلى هذه الدرجة بالنسبة للربع الأخير من القرن العشرين)، فيما كانت تلك المعدلات في تزايد بالنسبة للدول النامية عموماً والدول النامية في كل منطقة باستثناء الصحراء الأفريقية[29].

وبالنسبة لنيجيريا، «كان النمو راكداً ويقدر بأن الدخل الفردي قد انخفض من نحو 800 دولار في أوائل الثمانينيات إلى نحو 300 دولار في يومنا هذا»[30]. أو كما تعبر عن ذلك دراسة أخرى.

في عام 1965، عندما كانت عوائد النفط للفرد الواحد تبلغ نحو 33 دولاراً، كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يبلغ 245 دولاراً. وفي عام 2000، عندما كانت إيرادات النفط تبلغ 325 دولاراً للفرد الواحد، ظل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عند مستواه في عام 1965. وبعبارة أخرى، يبدو أن إيرادات النفط كافة — التي وصل مجموعها إلى 350 مليار دولار — لم تؤدِ إلى رفع مستوى المعيشة على الإطلاق[31].

ولقد تسارع التراجع في دخل الفرد الواحد في فنزويلا منذ عام 1985 إلى عام 2000. وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل نمو القطاع غير النفطي 1.2% فقط في التسعينيات من القرن العشرين[32]. وانخفض دخل الفرد في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ـ البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ـ ما بين عامي 1981 و2001 من 18000 دولار إلى 6000 دولار فقط.

والمؤشر الآخر الدال على الفشل في الوصول إلى التنويع، إنما هو الافتقار إلى التكامل ما بين المناطق المنتجة للنفط. ووقعت دول مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 اتفاقاً اقتصادياً يدعو لإقامة منطقة تجارة حرة وتحقيق الانسجام في خطط التنمية. ولكن في هذا العام، وباستثناء العلاقات الخاصة ما بين البحرين

(التـي تنتـج كميـات قليلة جـداً من النفـط والغـاز الطبيعـي) والمملكـة العربية السعوديـة، كانت التجارة البينية لا تشكل إلا 4% فقط من تجارة تلك الدول، وكان معظمهـا إعادة تصدير للسلع من خارج المنطقة[33]. وفي عام 2001 كانت التجارة البينيـة لا تزال تشـكل 6% فقط من التجارة الإجماليـة[34]. وبعد انفجار مفاجئ في المشروعـات البتروكيميائية المتنافسـة فيما بينهما بدلاً مـن أن تكون متكاملة ـ وهـي في الواقع جزء من قطاع النفط والغـاز الطبيعي ـ كان التنوع محدوداً للغاية، ويعزى ذلك في جزء منه إلى معدلات الإنفاق الاستثماري المنخفضة جداً. وفي جزء ثـانٍ إلى انخفاض إسهام القطاع الخاص، وفي جـزء ثالث إلى انخفاض الاستثمار الأجنبـي المباشر لدى الدول الأعضـاء في المجموعة، وفي جزء آخر للتقلب في النمو الاقتصـادي الذي تمليه أسعار النفـط المتقلبة. وقد سجل مجلس التعاون الخليجي نمـواً في النـاتج المحلـي الإجمالي بلـغ -0.7% في عـام 1998، و +20.3% في عام 2000 وتراجـع إلى 6% عـام 2001 [35]. وفي تلـك الأثناء أدارت الـدول الأعضاء محطـات تكريـر ومعامـل بتروكيميائية ومعامل صهـر للألمنيوم وشـركات طيران وعمليات تخزين للنفط تتنافس فيما بينها.

وتُعدّ دول اتحاد المغرب العربي ذات تنوع اقتصادي أكبر. فالمغرب المستورد للطاقة أحـد الأعضـاء الأساسيـين في هذا الاتحاد الذي يضـم أيضاً الجزائـر وليبيا. ومرة أخرى، ظلت التجارة والتعاون الاقتصادي ما بين هذه الدول من الأدبيات الميتة.

وفي العديد مـن البلدان النامية التي تعتمد اقتصاديـاً على تصدير النفط والغاز الطبيعـي، يظهر الافتقار للتنوع ويتعزز بقنـوات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحـو صناعـات استخراج النفـط والغاز الطبيعي. ففـي عـام 2003، كان الزخم في الجزائـر لتدفقات الاستثمـارات الأجنبية المباشـرة FDI يعود لأعمـال الاستكشاف المتزايـدة. وفي أذربيجـان، كانـت الزيـادة في الاستثمـارات الأجنبيـة المباشرة التي تجـاوزت خمسة أضعاف، تعـود في جزء كبير منها إلى الزيـادة في تدفقها إلى قطاع النفط التي بلغت 700%. وكان تضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بروناي قد هيمنت عليه الأموال التي ذهبت إلى صناعة النفط والغاز الطبيعي[36].

قد تدل اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد عما إذا كانت الثروة المتاحة للمجتمع في تزايد أو تراجع، مع الأخذ في الحسبان النمو السكاني، إلا أنها لا تنبئنا بشيء عن توزع الثروة أو مستوى معيشة السكان. وتنشر الأمم المتحدة تقريراً سنوياً للتنمية البشرية تحاول فيه قياس التنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن الدول، ومن ثم تقديم تصنيف تراتبي لهذه الدول ضمن مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره.

وثمة افتقار للمعلومات المتعلقة بتوزيع الدخل في العديد من الدول، وأبرزها دول الخليج العربي المنتجة للنفط، ولكن الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر، وجميعها قليلة السكان بالمقارنة مع احتياطياتها من الهيدروكربونات تقع ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث تصنف بين أفضل 48 بلداً، وهذا ينطبق على بروناي أيضاً. ويدل ذلك على تحقيق إنفاق هائل على البنية التحتية الاجتماعية منذ السبعينيات من القرن العشرين. فيما تأتي المكسيك وفنزويلا وليبيا وكولومبيا جميعها في المراتب العليا من فئة التنمية البشرية الوسطى. أما بالنسبة لمنتجي النفط الآخرين، فإن النتائج أقل إبهاراً، إذ تأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة 68، وإيران في المرتبة 90، والجزائر في المرتبة 100 (بعد سنوات من النزاعات الأهلية)، ونيجيريا في المرتبة 136، وأنغولا (بعد عقود من الحرب) في المرتبة 146.

وتشير المعلومات القليلة المتوافرة عن توزيع الدخل في الدول النفطية إلى أن الدخل المتولد عن النفط قد فشل في تقليل التمايزات الاجتماعية، وتخليص الفقير من فقره. ففي روسيا الاتحادية تبلغ النسبة العددية للأفراد الأكثر ثراء 20% من السكان ومعدل استهلاكهم 53.7% فيما نسبة أفقر الفقراء والبالغة 20% معدل استهلاكهم 4.4%. وفي فنزويلا تصل نسبة الاستهلاك [للأغنياء] 53.7% و4.1% [للفقراء]. وفي الجزائر 42.65 و7%، وفي نيجيريا 55.7% و4.4%. ومن بين الدول التي تحتل المراتب العشرين الأولى في مؤشر التنمية البشرية نجد أن النسب في الولايات المتحدة الأمريكية 46.4% و5.2% للأغنى، و20% للأفقر من السكان على التوالي، وتعد هذه فجوة أكبر بكثير من الدول الـ 19 الأخرى.

وبالفعل، ثمة نقاش بأن الثروة النفطية يمكن أن تزيد من نسبة السكان الذين يعيشون في فقر، الأمر الذي يطغى على الآثار الإيجابية للزيادة الإحصائية في الدخل الفردي، وقد وجد روس أن الدول التي كانت في عام 1970 تعتمد على سلعة أساسية قد ارتبطت بمعدل حياة منخفض بشكل غير اعتيادي. ومعدلات مرتفعة من سوء تغذية الأطفال والفقر في أواخر التسعينيات من القرن العشرين[37]. وتسري هذه الصلة على الدول المعتمدة على المعادن والنفط، ولكن ليس بالنسبة لتلك الدول المعتمدة على الزراعات الغذائية وغير الغذائية. ويتوقع النموذج الذي طوره روس أن الانتقال من دولة قليلة الاعتماد على المعادن مثل بنغلادش إلى دولة كثيرة الاعتماد على المعادن مثل زامبيا سوف ينتج عنه انخفاض في متوسط العمر يبلغ 8.6 سنوات، وارتفاع في وفيات الرضع يصل إلى 32 وفاة لكل ألف. بالإضافة إلى معاناة 12 طفلاً بالألف من سوء التغذية، وارتفاع بنسبة 40% في معدل السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للنموذج، فإن أثر اكتشاف المعادن سوف يكون أكبر كلما كان البلد أصغر وأكثر فقراً. وهكذا، فبالنسبة لمدغشقر أو النيجر، من شأن مشروع لتصدير المعادن بقيمة مليار دولار أمريكي أن يزيد الفقر بشكل ملحوظ. حيث إن الآثار السلبية لتوجههم نحو الاعتماد بشكل أكبر على صادرات المعادن ستفوق الآثار الإيجابية لزيادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وفي بلد أكثر غنى مثل المملكة العربية السعودية والأرجنتين، فإن الآثار الإيجابية والسلبية سوف تتعادل تقريباً.

ويشير روس إلى أن الآثار السلبية للاعتماد على النفط والمعادن تتجلى في عدة طرق مختلفة. وبالنسبة للدول المصدرة للمعادن، فإن كبح النمو الاقتصادي هو ما يحدث الضرر. ولكن بالنسبة لمصدري النفط فإنه يبدو أن انخفاض نمو التصنيع و«إعاقة الديمقراطية» هو ما يزيد من الفقر.

الاقتصاديات النفطية والسعي للحصول على الغنائم

تعد الإحصائيات المحبطة المتعلقة بالفشل الاقتصادي للدول المصدرة للنفط جزءاً لا يتجزأ من البنية السياسية لتلك الدول. وقد حدد الأساس الاقتصادي للدول الوسائل التي يتم فيها السعي إلى السلطة السياسية والثروة والحصول عليهما. وعندئذ، يكون

من شأن الحفاظ على السلطة والثروة أن يحددا توزيع جزء من عائدات النفط، وتقدم نتائج ذلك التوزيع التغذية المرتدة للحياة الاقتصادية والسياسية. وفي جميع الدول في العالم تقريباً ـ وتشكل الولايات المتحدة الاستثناء الأساسي[38] ـ تكون الثروة التي تنتجها الأرض ملكاً للأمة بواسطة الحكومة المركزية. وتجبي الدولة من المنتجين ـ وفي هذه الحالة شركات النفط والغاز الطبيعي ـ «إيجاراً» مقابل حق استخراج الموارد الطبيعية المحدودة. وسواء أخذت الأموال المدفوعة شكل رسوم امتياز، أو ريعاً حسب الكميات التي يتم إنتاجها، أو ضريبة على الأرباح، أو حصة الدولة من اتفاقية المشاركة في الإنتاج. فإن الإيرادات تظل في جوهرها إيجاراً، ويعرف الاقتصاديون الإيجار بأنه الأرباح المتأتية من المزايا التفاضلية للإنتاج مثل عوائد الموارد الطبيعية النادرة. ذلك أن ندرة الموارد تتيح لصاحبها أن يفرض سعراً يزيد كثيراً عن تكلفة استخراجها. كما يمكن الحصول على الإيجار من البنية التحتية للعبور، الأمر الذي يبرر اعتبار مصر دولة من أصحاب الإيجارات النفطية، ويعود ذلك للعوائد التي تحصل عليها من عبور ناقلات النفط لقناة السويس.

وسواء كان البلد يستقر فوق احتياطيات من المعادن أو طرق المرور، فإن ذلك كان على العموم مسألة حظ طيب؛ نظراً لأن الحدود قد رسمت إلى حد بعيد قبيل العلم بوجود احتياطيات هيدروكربونية أو أخذها في الحسبان (وإن كانت هناك محاولات عديدة لإعادة رسمها حالما يتم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي). وفي ذلك النطاق، تبدو الثروة المتأتية من إيجار النفط والغاز الطبيعي، وكأنها ما يطلق عليه بعض المعلقين منة من السماء، أي المال السهل.

ولما كان استخراج النفط والغاز الطبيعي يستلزم كثافة في رأس المال لا في العمال، ولأن تصديرهما إلى البلدان المستهلكة لا يتطلب سوى القليل ليمكن ربطهما بباقي الاقتصاد المحلي، فإن الإنتاج ينزع إلى خلق صناعات معزولة (وكانت الحملات الحسنة النية للتصنيع عبارة عن محاولات لهدم جدران العزلة). وعندما يكون البلد المنتج بلداً نامياً تكون صناعة الهيدروكربون لديه قد ازدهرت قرابة تخلصه من الاستثمار، ومن ثم فإن الصناعة تنمو، وهي مرتبطة بصلات قوية مع شركات

عندمـا تحصـل الدولة على دخلها مـن الأنشطـة الإنتاجية الخاضعـة للضرائب لسكانهـا، فبمقدورهـا أن تتوقع من مواطنيها أن يطالبوا بفرض شيء من المحاسبة علـى توظيف العائدات. ومن المرجح في لحظة ما، أن يرفع أحدهم شعار: «لا ضرائب مـن دون تمثيـل» وألا يعـاد انتخاب الحكومـات إذا لم يرضَ الناخبون عـن مستوى الضرائـب أو استخدامها. ويتعين على الحكومات غير المنتخبة - باستثناء الحكومات التـي تنـزع إلى النهب القصير الأمـد - أن تزاوج ما بين القمـع وإرضاء الناخبين إذا أرادت البقاء.

بيـد أن عائدات النفط والغاز الطبيعي، لكونها عبارة عن إيجارات، يتم الحصول عليها عموماً من خارج البلاد، وتمريرها عبر قطاع منعزل ذي توجه خارجي. وغالباً مـا يتم تمويله من الخارج. لذلـك فإنها بعيدة جداً عن فرض الكثير من الضوابط. وهكذا فإن «من السماء» موجود هناك ليأكله من يتدافعون نحو المائدة، أو كما عبرت عن ذلك إحدى الدراسـات: «تعمل الإيجارات على إعادة توجيه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس للحصول عليها» بعيداً «عن الأنشطة الإنتاجية، وبشكل خاص في البيئات عديمة الشفافية التي تتسم بالتستر السياسي وحقوق ملكية غير واضحة»[40].

أمـا الفئـات فيذهـب للقلـة المحظوظة مـن العمـال المحليـين الذيـن استطاعوا الحصـول على عمـل في القطاع. وقد سمحت بنية الصناعـة لشركات النفط: «شراء عمال النفـط بالأجور المرتفعة وخلق نوع من أرستقراطيـة العمل»[41]. بيد أن الجزء الأساسي والأكبر من الوليمة المجانية يكون متاحاً ليقوم بتوزيعه العاملون في الحكومة أو المسيطـرون عليهـا. وحينما تكون الحكومة غـير خاضعة إطلاقـاً للمحاسبة تكون النتيجة توزيع حصـص للأتباع، وإساءة استخدام وهدر وفساد. وعندما يكون هناك شيء من المحاسبة، يتم استخدام العوائد لمكافأة الأنصار الأوفياء، وإرضاء الآخرين، إذا كان ذلك ضرورياً.

وفي روسيـا كان الانتقـال مـن الحكم السوفييتـي إلى الرأسمالية قـد تميز بتحول بارونات الإدارة المدنية المتنفذين إلى أوليغارشيين [حكم الأقلية] يسيطرون بمناوراتهم على الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. ويقول أحد المعلقين عن روسيا:

وعلى الرغم من أن الخصخصة ربما لم تعمل على تقوية قطاع الطاقة، فإنها أدت إلى إثـراء الذيـن يشرفون على العملية. إذ إن العديد مـن أعضاء الحزب الشيوعي العاملـين في وزارة الطاقة المشكلة حديثاً قد أدركـوا الفرص الهائلة المتاحة أمامهم للحصول على مكاسب شخصية، فأخذوا يضعون جانباً جزءاً على الأقل من الأصول النفطيـة التابعة للوزارة لتتم خصخصتها، بينما يضمنون لأنفسهم مناصب إدارية عليـا، ويصبحون من كبـار حملة الأسهم في الشركات الجديـدة التي سيطرت على تلك الأصول(42).

وهكذا أصبح وزير صناعة الغـاز الطبيعي فيكتور تشيرنوميردين المدير التنفيذي لشركة غاز بروم، وقد أعقبه في ذلك المنصب معاونه السابق في الوزارة ريم فياخيرف. وعمل فاجيت اليكبيروف على تشكيل شركة لوك أويل العملاقة التي اعتمدت أساليب النهب وسعت إلى الاستيلاء على العمليات المستقلة في سيبيريا الغربية.

ولقـد سلطـت الأضواء علـى اللعبـة السياسية المعقـدة التي يمارسهـا حفنة من اللاعبـين، والتي تذكرنا بمؤامـرات البلاط في العصور الوسطـى، عندما تم اعتقال ميخائيـل خودوركوفسكي، رئيس مجلـس إدارة شركة يوكوس، في أواخر عام 2003 بتهـم الاحتيال والتهرب الضريبي على نطاق واسـع جداً، وهي تهم يعتقد أنها وجهت له: لأنهم يعدونه يشكل خطراً سياسياً على الرئيس بوتين. وكان من بين التهم الموجهة ضـد خودروكوفسكي ارتكابه انتهاكات فادحـة في الحصول على رخص حقول النفط في أوائـل التسعينيات من القرن العشرين في أثناء مرحلة حكم الرئيس يلتسين. وكان خودروكوفسكي، وهو عضو بارز في جناح الشباب في الحزب الشيوعي الروسي سابقاً، قد اشترى يوكوس عندما تمت خصخصتها في عام 1995. باستخدام مصرف مينا تيـب الذي يملكه في أحد المزادات المرتبطـة بتلك الصفقات المخزية لتقديم القروض مقابل الأسهم التي تم بوساطتها وبضربة واحدة تمرير صناعة النفط والغاز الطبيعي الروسيـة لتصبـح ملكاً للقطاع الخاص بأسعار بخسة جـداً. وفي المرحلة ذاتها حصل بوريـس بيروفسكي على شركة سيبنيفت، وكان من المقربين ليلتسين والمطلعين على ما يجري في الكرملين، ثم جاء سقوطه عندما تولى بوتين الحكم بعد يلتسين، فحلّ رومان

إبراموفيتيش مكانه في إدارة سيبينفت، وقد أصبح إثر ذلك حاكم إقليم تشيكوتا الروسي النائي، الذي كان مؤخراً ملجأ للتهرب من الضرائب، مما يؤكد أكثر وأكثر على التفاعل ما بين السلطة السياسية وجني إيجارات النفط والغاز الطبيعي. ويعد إبراموفيتيش ضليعاً في لعبة التسعير في عملية النقل والتحويل - شراء النفط بأسعار مضبوطة محلياً، ثم تصديره بأسعار السوق الأعلى.

وإذا انتقلنا نزولاً في سلسلة المستفيدين، نجد أن شركة النفط الأنجلو — روسية سيبير المسجلة في لندن قد استطاعت تجنب ما تواجهه الشركات الغربية المستقلة العاملة في روسيا من عراقيل، وذلك عبر تحالفها مع مطور الملكية تشالفا تشيجيرينسكي، وهو شخص ذو نفوذ سياسي، ومن كبار حملة الأسهم. ولكن هذا التحالف قد أسقط شركة سيبير في أتون حرب ضروس ما بين الشركات الروسية.

تورط الأوليغارشيون الروس في صراع لتحديد التوجه السياسي للبلاد. وقد قاوم بعضهم، أمثال بيرلوفسكي الذي سقط، دخول الرأسمال الأجنبي إلى المشروعات الإستراتيجية. وكتب محللو دويتشا بنك مؤخراً، قائلين: «لدى شركات النفط الروسية ثروة نقدية متجددة. فالتكاليف لديهم منخفضة، وعتبة أسعار النفط متدنية، ولا يملكون سوى القليل من الخبرة في الشراكة ولا يرحبون بالشركاء الأجانب على العموم باستثناء ما يتعلق بالمشروعات الأكثر تعقيداً وتكلفة»[43]. ولكن ذلك لم يمنع الأحزاب القومية الروسية من إطلاق حملات في الانتخابات النيابية في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2003 تتعهد فيها بالانقضاض على الأوليغارشيين عن طريق رفع الضرائب لتصل إلى مليارات الدولارات. وبذلك «تعيد ثروة البلاد إلى الشعب»، وهذه إشارة على أن توزيع إيجارات النفط والغاز لم يكن منتشراً بما فيه الكفاية لتهدئة حالة عدم الرضى. وبالفعل، فقد رأى بعضهم في النزاع الطويل الأمد حيال تبني نظام مالي جديد للصناعة بأنه صراع للحصول على النفط بين وزارة الطاقة والشركات من جهة، ووزارة المالية من جهة أخرى، وتشير القرارات التي اتخذها بوتين فيما يتعلق بالأوليغارشيين إلى أي مدى ستسيطر الدولة على التطورات الرأسمالية الروسية، كما في الصين، وإلى أي حد سوف يقودها الأوليغارشيون الذين حصلوا على ثرواتهم من تفكيك القطاع العام.

وفي بلـد نفطـي كانت السلطة ومـن يحيطون بها يحصلون علـى أفضل جزء من إيجـارات النفط. ويوضح سعيد أبو ريش[44] أنه كان يتم نشر ميزانية السلطة حتى منتصـف الستينيات مـن القرن العشرين، وكانت تبين بجلاء أنها تتراوح ما بين 15 ـ 17% من الميزانيـة القومية. وهو يؤكد بشـدة أن النسبة الحاليـة مشابهة لتلك. ويتم تخصيص كميـات من النفط لبعض أفراد السلطة للإفادة من حصيلة بيعها، بوصفهم وكلاء بالعمولة. ويقول: إن المخصصات الخاصة يمكن أن تصل إلى مليون برميـل في اليـوم الواحد، وفي هذا يـورد العديد من الأمثلة. والواقـع، أنه يؤكد على أن تخصيصـ امتيازات نفطية لأفـراد مهمين في النظام قد أدى إلى توتر العلاقات بـين السلطة ووزراء النفط. وعـلاوة على ذلك، فإن إتاحة المجال لإنتاج وبيع كميات إضافيـة من النفط الخام من أجل تمويل صفقات أعمـال مشكوك فيها، وذلك من شأنـه تقويض تعهداتهـا لأوبك. وقد أشـارت دراسة قام بها البنـك الدولي إلى أن انهيار أسعار النفط في أواخر التسـعينيات الذي قلص ميزانيات الطبقات الحاكمة لتلك الدول، كان معناه

تنامـي حالة من عـدم الرضى حيال البطالة وتراجع دخـل الفرد، فيما راح ينظر إلى المجموعات «صاحبة الامتياز» على أنها تنعم باستهلاك مريب لا ينسجم مع القيم التقليدية، ويتم تمويله باقتناص حصة مفرطة من الإعانات الحكومية المتبقية[45].

وفي أمريـكا اللاتينية، حيـث تُعدّ العصـب الاجتماعية والطبقـات أكثر رسوخاً نوعاً ما وأعداد السكان أكبر فيما يتعلق بالاحتياطيات الهيدروكربونية، فإن التنافس للسيطـرة على إيجارات النفط أكثر تعقيداً. وليس الأمر مجرد تقديم رشوة للسكان المحليين قليلي العدد بتوفير رعاية مجانية وضمان راتب من وظيفة مكتبية في جهاز إداري بيروقراطـي متخـم بالموظفين فيما يبقي العمال المهاجـرون عجلة الاقتصاد دائـرة. بل ثمة ناخبون من عمال ورجال أعمـال، ومتطلبات ريفية ومدنية، ومطالب إقليميـة، ناهيـك عن الحاجة للحفـاظ على مسانـدة كافة قطاعـات الجيش. كما اقتبسـت هذه الدراسة ما قيل سابقاً عـن فنزويلا: «لقد عملت إيرادات النفط على

تشكيل سياسة فنزويلا لعقود عديدة من الزمن، منشئة دولة تحصل على دخلها من الإيجارات، وتستمد شرعيتها من المحسوبيات والأنصار المدافعين عنها بقوة والذين يرتبط ولاؤهم المستمر مباشرة بإنفاق الدولة الممول بإيجارات النفط». وتبدو مظاهر مشابهة للدولة التي تحصل على مواردها من الإيجارات في كل من كولومبيا والإكوادور.

وفي فنزويلا يأتي نصف إيرادات الحكومة الفرعية من النفط بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذا ما يؤدي إلى قيام توترات سياسية ومالية، نتيجة لرغبة الحكومة المركزية في إعادة إحكام سيطرتها. ولقد أصبحت الإدارات المحلية معتمدة على الحكومة المركزية بما يتجاوز 50% من إيراداتها، إذ اختارت عدم ممارسة سلطاتها في جمع الضرائب على نحو كامل(46).

وكان من شأن قدوم هوغو شافيز للسلطة في فنزويلا، بناء على أصوات الناخبين من القطاعات الأفقر في المجتمع الفينزويلي، والمراتب الدنيا والوسطى في الجيش، أن أدى إلى إدخال منافسين جدد للحصول على إيرادات النفط. وقد شرع شافيز في محاولته لزيادة إيرادات الحكومة من الشركة الوطنية للنفط بيدفسا PdVsa، بزيادة نسب الإيجارات التي يتم تحصيلها بشكل حقوق امتياز مقابل الضرائب على الدخل (التي يُعدّ تدقيقها أمراً أكثر صعوبة). وقد تضافر هذا مع إصرار شافيز على وضع مرشحيه في مجلس الإدارة الذي كان يسيطر عليه حتى ذلك الوقت، مديرون وثيقو الصلة بشركات النفط متعددة الجنسيات، الأمر الذي وضع الرئيس في صدام مع هرمية السلطة في بيدفسا التي انضمت عندئذ إلى إضرابات المعارضة ضد الحكومة.

ولقد صدر مؤخراً تقرير عن تركمانستان التي تعتمد كثيراً على صادرات الغاز الطبيعي عبر روسيا، يقول: «إن معظم الفوائد من هذه الصادرات تمر إلى الحسابات المصرفية الخاصة بالرئيس وزملائه المقربين، ولا يصل إلى الأشخاص العاديين سوى القليل»(47).

وتقـع نيجيريا ضمن فئـة «الأتوقراطية (الحكم الفـردي) المعتمد على النهب» وذلك وفقاً لتصنيف آيفرت وجيلب وتولروث للدول التي تعيش من إيجارات النفط، والتي يتألف معظم تاريخها في مرحلة ما بعد الاستعمار من سلسلة من الانقلابات العسكريـة التي تهدف إلى ضمان حصة إيرادات النفط في وقت قصير من الزمن قبـل إفساح المجال أمـام الرجل القوي المقبل في الجيش. ولمـا كانت البلاد بصدد البـدء بتصدير احتياطياتها من الغاز الطبيعي، فليس ثمة من سبب للاعتقاد بأن الدخل الـذي تولده لن يكون بالقدر نفسه من الجاذبيـة. وكتب أوكونتا ودوغلاس قائلين:

تعـد الانقلابـات العسكريـة في نيجيريـا لعبة ليس فيهـا رابح أو خاسـر. فإذا ما نجحـت، فالجائـزة الوصول الفوري إلى مليـارات الدولارات من الإيـرادات السنوية للنفـط المستخرج مـن دلتا النيجـر. أما إذا فشـل الانقلاب وقبض عليـك حياً، فإن العقاب محاكمة عسكرية سريعة وتنفيذ حكم الإعدام على الفور. ولكن جائزة النفط البراقـة برهنت على الـدوام أنها عامل جذب لا يقاوم بالنسبـة للضباط النيجيريين الطموحين والكسالى على العموم، والذين على استعداد إذا ما أوتوا الحظ للسير إلى وادي الموت للاستيلاء عليه[48].

في سنـوات حكم الجـنرال إبراهيم بابانغيدا التي امتدت ثمـاني سنوات تم توزيع نحـو 12 ملياراً بشكل سري، خـارج الميزانية. وحل محله الجـنرال ساني أباشا الذي يحتـل المرتبـة الثانية في قيادة الجيش. ويقدر أن الثروة التـي جناها تتراوح ما بين 3 إلى 10 مليارات في غضون خمس سنوات فقط.

وفيمـا كان الإثـراء الشخصـي جلياً بشـكل خاص في نيجيريا، ويعـود ذلك بجزء منه لكـون الحكومات العسكرية كانـت مشخصة بقائد واحد للانقـلاب، لكن الواقع كان أكـثر تعقيـداً، إذ إن لكل حكومة، سـواء كانت عسكرية أم مدنيـة، أنصاراً يجب إرضاؤهم. وبالفعل، فإن الانقلاب بحد ذاته ليس سوى آلية تقوم من خلالها مجموعة جديدة من الأفراد باستبدال المجموعة الحالية ضمن سلسلة من العلاقات السياسية والتجارية المترابطة.

وكانت تيريسا تيريز قد انكبت أكثر من عشرين عاماً خلت على دراسة طريقة عمل الشريحة التي ضمن الوصول إلى إيجارات النفط. وبرهنت على أن شريحة من الكومبرادور (وكلاء الدول الأجنبية) والوسطاء الذين ينظمون وصول التجار الأجانب للسوق المحلية، كانت تسيطر على الدولة النيجيرية. حيث يشغلون المناصب ضمن الحكومة والجهاز الإداري البيروقراطي، وبذلك يحصلون على عمولات وإتاوات على العقود الحكومية التي يتم دفع ثمنها بأموال النفط[49].

وكانت محاولة إدخال التوازن إلى الدوائر الانتخابية الإقليمية جزءاً من الخدمة المستخدمة لضمان السيطرة على إيجارات النفط. وتتركز احتياطيات نيجيريا من النفط على اليابسة في دلتا النيجر في الجنوب. وكان من شأن توسيع الإدارة المدنية بتوظيف الشماليين في دوائر الدولة والتوسيع العام للحكومة مع ارتفاع دخل النفط، أن مهدا الطريق أمام سعي الشمال لفرض سيطرتهم على الموارد الموجودة في الجنوب. ويعد استياء سكان المناطق المنتجة للنفط الذين يعانون من التلوث ومصادرة الأراضي والقمع المرتبط بصناعة النفط في نيجيريا مسألة تثير الاهتمام الدائم.

أما في أنغولا، ففي عام 2000 وحده، كان قرابة مليار دولار من إيرادات النفط قد خرجت من البلاد لتذهب إلى حسابات خاصة في المصارف، وذلك وفقاً لتقرير أعده الاتحاد الدولي للصحفيين المحققين، ففي هذا العام كانت الدولة قد صدرت ما قيمته 6.9 مليارات دولار من النفط الخام[50]. وفي صيف ذلك العام، قامت شركة النفط الحكومية سونانغول وبواسطة حسابها في أحد مصارف جيرسي بدفع مبالغ إلى شركة حراسة أمنية خاصة يملكها وزير سابق، وإلى مؤسسة خيرية يديرها الرئيس، وإلى مصرف خاص أيضاً. ويشير هودجيز إلى قائمة من الوظائف العامة النافذة في قطاع النفط التي يشغلها أعضاء في الحزب الحاكم ونظام يكون بموجبه «تحويل جزء من إيجار النفط إلى الأسر البارزة في النظام، وعبر تلك الآليات توزع حصص دعم الاعتماد الذي تمنحه المصارف الحكومية والفرص المتاحة للحصول على الإتاوات على العقود التي يمولها النفط لشراء معدات عسكرية»[51]. ويضيف: إن المستفيدين

نـادراً ما يستثمرون مكاسبهـم في استثمارات طويلة الأمـد، إذ يفضلون عليها الربح السريع المتحصل من عمليات الاستيراد أو صفقات صرف التعامل الأجنبي.

توزيع الإيجار والفساد: ظلال من اللون الرمادي

عندمـا يسيطر على الاقتصاد قطاع يولـد إيجاراً، فإن التنافس على ذلك الإيجار يهيمن علـى السياسة، وعندما تكـون المؤسسات الحكومية غـير راسخة تغدو عرضة للخضوع الكامـل لمصالح الأشخاص المسيطرين عليها. ولكن متى نتوقف عن الإشارة إلى هـذه العمليـة باستخدام عبـارات أكاديمية لطيفـة مثل «التنافس علـى الإيجار» ونسميها فساداً؟

يتيـح لنـا التفويض الانتخابـي للرئيس شافيـز أن نصور التغـير في الحكم في فنزويلا على أنه انتصار لشريحة اجتماعية معينة على الشرائح الأخرى في التنافس علـى الإيجار الـذي يجري حتى النهاية في الانتخابات التـي تعتريها الشوائب على نحـو أكثر أو أقل. وفي روسيا، وضع الرئيس بوتـين مسألة استيلاء الشركات، التي يسيطـر فيها الأوليغارشيون، على موارد النفط والغاز تحت غطاء قانوني بوصفها جزءاً من إستراتيجيته السياسية، ولكن على الرغم من كافة الظروف المريبة التي جـرت فيها بعض المـزادات العلنية، فقد سارت العملية قدمـاً بشيء من الشرعية الظاهريـة. وعلـى النقيض مـن ذلك، فـإن الأنظمـة الانقلابية في نيجيريـا تُعدّ بتعريفها غـير شرعية، ويتطلب القانون الأنغولي أن تمـر جميع الإيرادات بالعملة الصعبة والإيـرادات الحكومية عبر المصرف المركزي. وهكذا، فإن دور سونانغول بوصفهـا وسيطاً في الأعمال الحكومية يجعلها تكاد تكون دولة داخل الدولة، إذ إن معظـم الأمـوال -في حالة أنغولا- التـي دفعتها سونانغول من إيـرادات النفط قد ذهبـت لخدمة قروض مدعومـة بالنفط استخدمت لتمويـل الحرب ضد متمردي يونيتا وإعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب، والأنشطة المشروعة للحكومة المعـترف بها دولياً (ناهيك عن القـول: إن أموالاً هـائلة كان قد حصل عليها أفراد في الحكومة أو مقربون منها).

لا بـد أن تكون حالة نيجيريا أوضح: فبعد حصـول الحكومة على 350 مليار دولار مـن عائدات النفط منذ عـام 1965، نجد أن نسبة السكان الذيـن يعيشون على أقل مـن دولار واحـد في اليـوم قـد تضاعفت مـن 36% في عـام 1970 إلى 70% في عام 2000. فيمـا أغـار الموظفون الحكوميون في عهد الجنرال غـوون على الخزانة العامة للدولة وضاعفوا رواتب الجيش، ومن ثم راح رجال أقوياء دمويون وفاسدون مثل أباشا يدخرون المليارات.

ومـع ذلك، حتى لو كان باستطاعتنا استخدام الحجة بـأن الحالة النيجيرية أشد تعقيداً، فـإن كلاً من شابال ودالوز يوظفان مصطلح «الفساد» ويسلمان بأن الممارسة «شنيعـة» بالنسبة لتنمية الاقتصاديـات الوطنية. لكنهما يفسران تلك الممارسة (دون أن يعرفاهـا بشـكل كامل) بوصفهـا وسيلة أساسيـة مفيدة للمجتمع أكـثر من كونها اختلالاً وظيفياً، إذ يقولان على سبيل المثال:

يوجد في أفريقيا تردد واضح بالنسبة للالتزام بالقواعد المجردة والشاملة للنظام القانـوني البيروقراطـي التي تعـد أساس أنظمة الحكـم الغربية. فشرعيـة الأنظمة الرسمية للسلوك التي تميز الدولة الحديثة قد فشلت حتى الآن في الحلول محل المواثيق غير الرسمية المستمدة من روابط التضامن الإثني أو العصبي أو العشائري[52].

ويتابعـان القول، مستشهدين بتعليـق الناشط الأوغوني كين سـارو ويوا الذي قام أباشـا بإعدامه: «سيصفـق المؤيدون طواعيـة عندما يقوم أحد قادتهـم السياسيون بتخصيصـ الملايـين للعاصمة، ولكنهم يتوقعـون منه في الوقت عينـه أن يكون نزيهاً إلى أبعـد الحدود في إدارة الشؤون المالية لقريته. «يمكن إعادة صياغة عدم النزاهة» الظاهريـة بوصفها نتيجة لقواعد سلوك اجتماعية معينة. وبعبارة أخرى، وفيما قد لا يكـون الإيجار الذي يمرر عبر حلقـات اجتماعية منتجاً من الناحية الاقتصادية، لكن يمكـن القول: إنه قانـوني، شأنه في ذلك، مثلاً. شأن تخصيصـ الأموال من صندوق النفـط النرويجي إلى جزء من جمهور الناخبين عبر المنـح الحكومية. ومن المؤكد أن الفكرة هنا ليست الدفاع عن هدر الإيرادات أو الحسابات غير الشفافة التي تغطيها، وإنمـا التأكيد ثانية أن عملية الوصول إلى إيجارات النفط والغاز الطبيعي، ومن يكون

بمقدوره الحصول عليها إنما تحددها المؤسسات السياسية للبلد المنتج التي إذا كانت قوية فإن الوصول إلى تلك الإيجارات يكون مضبوطاً ومتوقعاً. ولكن هل العملية أكثر عدلاً، فمسألة أخرى».

وإن التفاعل ما بين الشركات والدول الأجنبية من جهة، واللاعبين في البلدان المنتجة من جهة أخرى يُعدّ من أوجه الفساد الأخرى. وقد تمت معالجة هذا الموضوع بإسهاب في تقرير رائع قدمه القائمون على الحملة التي قادتها منظمة غلوبال ويتنس[53]. وفي السنوات الأخيرة أدت حملات مثل قم بنشر ما تدفعه إلى تخلي شركات النفط عن موقفها الذي يتمثل في اعتبار العمولات والإتاوات واستخدام النفوذ كلها جزءاً من القيام بالأعمال في العالم النامي. والآن تقوم شركات مثل شل وبي بي بنشر قوائم ضخمة لموظفين تم صرفهم بتهم الفساد. وفي عام 2000 قام صندوق النقد الدولي بافتتاح نظام «تشخيص النفط» لتحديد وتعقب الإيرادات النفطية للحكومة الأنغولية باعتبار ذلك جزءاً من برنامج الإصلاح اللازم للبلاد. وعندئذ أصبحت بي بي على خلاف مع الحكومة في لواندا عندما قامت بنشر تفاصيل المنح التي دفعتها (وهي بشكل مبلغ دفع مقدماً للحصول على رخص للاستكشاف والإنتاج، وكانت قد وجهت لها انتقادات لكونها خاضعة للتحريف بشكل خاص).

ولكن على الرغم من هذه المبادرات، فإن شيئاً من الضبابية يلف الصناعة. ففي شهر سبتمبر/أيلول من عام 2003، استقال المدير التنفيذي لشركة النفط الوطنية النرويجية ستات أويل إثر بدء الشرطة النرويجية والسلطات الإيرانية بتحقيق يتعلق بصفقة بلغت قيمتها 15 مليار دولار مع شركة يملكها مستشار إيراني. ووفقاً لستات أويل، كان الإيراني قد عرف مسؤولي الشركة إلى أشخاص نافذين في طهران، حيث كانت ستات أويل تسعى لتنظيم مجموعة من عقود التنمية الخاصة بالنفط والغاز.

وفي السنة ذاتها، كانت إكسون موبيل تخضع للتحقيقات في الولايات المتحدة حول ادعاءات بأن موبيل (قبل اندماجها مع إكسون) دفعت مبالغ هائلة كرشاوى بلغت 60 مليون دولار للرئيس الكازاخستاني نور سلطان نازارباييف. ويقال: إن الدفعات قد

تمت عبر وسيط، كانت الحكومة الكازاخستانية قد وظفته بصفة مستشار على الرغم من إدانته في نيويورك.

وفي تلك السنة، وصلت فضيحة شركة إلف إلى الذروة، إذ كان بين الذين سجنوا ثلاثة من كبار المديرين التنفيذيين السابقين، وهم ليوك لوفلوش ـ بريجنت الذي سبق له أن شغل منصب رئيس مجلس الإدارة، والمدير السابق الفريد سيرفين، ومدير الشركة في أفريقيا أندريه تارالو. ويرتبط العديد من التهم بالإثراء الذاتي الضخم كما هو الحال في أي مكان من العالم. وقد تبين أن الثلاثة اختلسوا نحو 350 مليون يورو ما بين عامي 1989 و1993 لتمويل أسلوب حياة باذخ. وعلاوة على ذلك، فقد قاموا بذلك بمعرفة وحماية الرئاسة في عهد ميتران، وذلك وفقاً للوفلوش. وفي الوقت ذاته، قدمت الشركة دعماً مالياً لأحزاب سياسية. ولكن هذا التذكير القاسي بأن الإثراء الشخصي على نطاق واسع لا يمكن أن يلقى على عاتق «الحكام المستبدين في العالم الثالث» وحدهم ما هو إلا شيء فرعي بالنسبة للقصة الأساسية، وإن كان هو الجانب الذي ركزت عليه المحاكم الفرنسية.

كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول قد أسس شركة إلف بعد الحرب العالمية الثانية لتكون شركة نفط حكومية. وكان دورها المعلن المتمثل في الحفاظ على استقلالية وصول فرنسا إلى موارد الطاقة قد انسجم مع أهداف أخرى للدولة، وأصبحت الشركة ذراعاً غير رسمي للسياسة الخارجية للحكومات المتعاقبة. وقد شهد تارالو بأن مبالغ هائلة من الأموال قد دفعت لرؤساء حكومات أفريقية، وعائلاتهم حيث كانت إلف ناشطة بشكل خاص. وكانت الغابون (وهي مصدر مهم للأرباح الأساسية لإلف) وأنغولا والكاميرون والكونغو برازافيل من بين الدول التي ذكرت أسماؤها. وانطوت أهداف المبالغ التي دفعت على أمرين: ضمان ميزة لإلف والحفاظ على قبول البلاد بالأنشطة العسكرية والجاسوسية الفرنسية في أفريقيا.

وفي أنغولا اضطلعت إلف بدور في كلا جانبي الشارع المتقاتل في الحرب الأهلية، إذ دفعت أموالاً لشخصيات حكومية، وكذلك إلى زعيم متمردي يونيتا جوانس سافيمبي. وفي الغابون كان يقال: إن لإلف يداً في إيصال بونغو إلى السلطة. وفي الكونغو برازافيل

كانـت هنـاك اتهامات بأن إلـف قد رتبـت قرضاً مدعومـاً بالنفط لتمويـل شحنات للأسلحة في عهد الرئيس باسكال ليسوبا قبل أن يطيح به دنيس ساسونغيسو[54].

سرعـان ما أثار الغزو والاحتلال الأمريكي للعـراق أسئلة حول الصلة ما بين منح العقود والتبرعات السياسية وعملية التوصل إلى القرار الدبلوماسي. وقد أثبت مركز النزاهـة العامـة حصول ما يزيد عـن سبعين شركـة وشخصية على عقـود بقيمة 8 مليـارات دولار عن أعمال في أفغانستان والعراق، وقـد فاقت الأموال التي تبرعوا بها لصالـح الحملـة الرئاسية لجورج دبليو بوش ما حصلت عليـه أي شخصية سياسية أخـرى طيلـة الاثنتـي عشرة سنة التـي مضت. وتمكنـت شركات هندسيـة وشركات خدمـات ذات جـذور عميقة في قطاع الطاقة، ومن بينها شركـة كيلوغ براون أند روت التابعـة لهاليبورتـون وشركـة بيكتل مـن الحصول علـى أعمال تربـو قيمتها عن 3.3 مليـارات دولار[56]. وقد لاحظت وكالة كريستيـان إيد أن من بين العقود التي أبرمتها واشنطـن عبر مؤسسـة (يو إس إيد USAID) لإعادة إعمار العراق، كان هناك عقد بقيمة مليار دولار حصلت عليه بيكتل[57]، يفتقر للعملية التنافسية مما حرم الشركات العراقية من فرصة تقديم عروض لتلك الأعمال.

ومـع نهاية عـام 2003، كان من الواضح أن ثمة عاملين مختلفـين يتجاذبان سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق: أحدهما ينادي بتوزيع تكاليف إعادة البناء عن طريق إقناع الـدول الأخرى بالاستثمار والتخلي عن الديـون التي تراكمت في عهد نظام صدام، فيما كان الآخر يرى حصر العقود الممنوحة في البلدان التي شاركت في الغزو والاحتلال. وكان التفاعل ما بين المصالح التجارية وجدول الأعمال السياسية لجورج دبليو بوش ومستشاريه الأساسيين، ومن بينهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الخارجية السابق جيمس بيكر، ومستشـارة الأمن القومي كوندوليـزا رايس، ووزير التجـارة دون إيفانس الموضوع الذي يناقشونه ويفكرون فيه. وقد برهن معهد وشبكة الطاقة المستدامة والاقتصاد للدراسات السياسيـة[58] بالوثائق التي تجدد «الباب الـدوار» ما بين بيكتل والإدارة في عهد ريغان. وإن اللاعبين الأساسيين في حقبة الثمانينيات من القرن العشرين قد أصبحوا في المقدمة في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، مشكلين صفاً مناصراً للحرب.

النفط والنزاعات الأهلية

هنـاك علاقـة تبادلية -كمـا سبـق أن ذكرنا- بـين الظـروف الاقتصادية للدول النامية المصدرة للنفط، وبالتبعية الغاز الطبيعي، وبين البنى السياسية لتلك البلدان. وبالفعـل، فإن ذلك يظهر في آليات التوزيع للدولـة المالكة للأراضي التي تحصل على الإيجـار كما هو الحـال في أي نظام سياسي- اقتصادي آخـر. ولكن، في حالة الدولة النفطيـة تكون النتائج متطرفـة، إذ هناك ميل نحو الحكم الشمـولي الذي لا يخضع للمحاسبـة، واحتمال قوي لاندلاع نزاعات أهلية مسلحـة. ومع أنه ليس ثمة إلا القليل مـن الأدلة التي تظهر بوضوح أن النفط يثـير الصراعات الطبقية، لكن هناك الكثير مـن القرائن التـي توحي بأنه يحرض علـى قيام الحركات الانفصاليـة ضمن الدول المنتجة واندلاع توترات عبر حدود الدول المتجاورة.

في مقال لروس (Ross) بعنوان: «هل يعيق النفط الديمقراطية؟»(59) كان قد أشار إلى أن الفرضيـة القائلـة: إن النفط يعترض سبيل الديمقراطيـة يؤيدها المحللون في منطقة الشـرق الأوسـط منذ زمن طويـل. ولكن ضمن المنطقـة وليس خارجها، وهـذا مؤداه أن الخلفيـة التاريخية والثقافية للمنطقـة لم تستبعد من بين التفسـيرات. وشرع يستقصي مـا إذا كانت هنـاك صلة ما بين النفط والحكم المعـادي للديمقراطية، وهل تقتصر تلك الصلة على الشرق الأوسط، وما إذا كان للنفط خصائص تفتقر إليها السلع الأخرى؟

وكانـت نتائج التحليل الارتـدادي لروس مدهشة، إذ أشارت إلى أن كلاً من النفط والـثروات المعدنية الأخرى مرتبط بالنزعات المعادية للديمقراطية في الحكم(60). ولا يقتصـر التأثير السلبي للنفط علـى الشرق الأوسط، ولكن «ربما جعل إدخال الصبغة الديمقراطية في الحكم أمراً صعباً في دول مثل أندونيسيا وماليزيا والمكسيك ونيجيريا»، وإذا تطلعنـا إلى المستقبل، «فقد يكون له الأثر ذاته على الدول الفنية بالنفط في آسيا الوسطى» (وربما في دول منتجة جديدة أخرى في مناطق مثل أفريقيا الغربية).

وهكـذا، فإن نموذج روس المتعلق بأثر النفط علـى الفقر وجد أن الآثـار السلبية للنفـط تفـوق بدرجة عالية الآثار الإيجابية المتمثلة في ارتفـاع الناتج المحلي الإجمالي

للفرد الواحد الناجم عن اكتشاف النفط في الدول الأفقر والأقل سكاناً. كذلك، فإن نموذجه عن أثر النفط على الديمقراطية يوحي بأن الآثار السلبية تكون أكبر على الدول الأفقر والأقل سكاناً. ومرة ثانية، فإن المضامين المتوقعة للنموذج بالنسبة لدول مثل تشاد وموزامبيق وغينيا الاستوائية وموريتانيا مقلقة.

قام روس بدراسة ثلاث آليات سببية متممة اقترحت بوصفها تمثل الصلات ما بين النفط والحكم الشمولي: وهي آثار أصحاب الإيجار، والقمع، والتحديث. ويعتقد أن آثار أصحاب الإيجارات ربما تشمل أثر الضرائب الذي ذكرناه آنفاً. بالإضافة إلى أثر الإنفاق ـ تحول إيرادات النفط لتصبح إحساناً وتفضلاً ـ وأثر تشكيل الجماعة الذي بموجبه يكون من شأن توظيف النظام للناس على أساس المحسوبية لا الكفاية إعاقة تطور المجتمع المدني، سواء كان ذلك متعمداً أم لا.

وتقول نظرية الأثر القمعي: إن النفط يقود إلى تشكيل قوات عسكرية أكبر، إما للدفاع عن النظام في وجه السكان أو للاستجابة للنزاعات الإثنية أو الإقليمية التي تولدها الثروة النفطية. وينص جوهر فرضية أثر التحديث على أن الديمقراطية تأتي عبر مجموعة من التغيرات الاجتماعية التي تشتمل على التخصص المهني ومستوى أعلى من التعليم. ولكن الثروة النفطية قد تعيق أو تشوه هذه التغييرات.

وقد أشارت نتائج بحث روس إلى صحة تلك الآليات الثلاث. ووجود علاقة بين مستوى الضرائب ومستوى الديمقراطية (وإن كانت الدول ذات الإيجار لا تحصل إلا على مقدار قليل نسبياً من الضرائب الشخصية أو ضرائب الشركات). وارتباط مستوى صادرات النفط بمستوى الإنفاق العسكري (على الرغم من أن الأمر نفسه لا يصدق بالنسبة للصادرات المعدنية غير النفطية) ولكن يبدو أنه لا يتصل بالتقسيمات العرقية أو القومية أو اللغوية ضمن الدولة. ويعد الدليل على أثر التحديث أكثر تشويشاً، إذ تعكره المعونات الحكومية في بعض الدول العربية في منطقة الخليج.

ويظهر التلازم بين النفط والغاز الطبيعي والنزاعات الأهلية بشكل بدهي، إذ سرعان ما يتبادر إلى الذهن السودان وأنغولا واليمن والعراق وكولومبيا وبورما/

ميانمار وأندونيسيا ونيجيريا والجزائر والكونغو برازافيل. لكن في كل حالة ثمة عوامل أخرى - إثنية، ولغوية، وقبلية، ودينية، وخبرات استعمارية - لها حضورها، كما أن الكثير من النزاعات الأهلية منذ الستينيات من القرن العشرين قد نشبت في أماكن لا تعد الهيدروكربونات فيها عاملاً واضحاً، مثل ليبيريا وساحل العاج وسيراليون ورواندا وكشمير وناغورنوكاراباخ، ولبنان والسلفادور ونيكاراغوا ويوغسلافيا سابقاً. ولقد وفرت الصلة ما بين اندلاع النزاعات والثروات الطبيعية - النفط بشكل خاص - الكثير من العمل للصناعة المنزلية من المحللين والاقتصاديين، ويحتل بول كوليير مركز الصادرة من بين هؤلاء المعلمين، حيث لقيت تفسيراته الاقتصادية الرفيعة المستوى حول النزاعات الأهلية رواجاً كبيراً عندما نشرها البنك الدولي في عام 2000 [61]. وربما كان الاهتمام بها قد تولد جزئياً نتيجة الحملة للسيطرة على «ماس الدم» الذي غذى الحروب في أفريقيا.

ويناقش كوليير مسألة أن الشكاوى السياسية التي تظهرها الأحزاب المتصارعة في الحرب الأهلية لا تتمتع بقوة تفسيرية كبيرة تمكننا من أن نتنبأ أين ستحصل الثورات ومتى، ولكن وجودها إلى جانب انخفاض الدخل وضعف النمو ووجود أعداد كبيرة من الناس في الشتات والاعتماد على تصدير السلع الأساسية، تتمتع بتلك القوة التفسيرية، ويناقش قائلاً: إن التمرد هو ذروة الجريمة المنظمة عوضاً عن أن يكون ذروة الاحتجاجات السياسية. إنه محاولة لصوصية للوصول إلى الثروة، ويتحدد خطر حدوث الصراع بمدى جدوى عملية النهب. ويتابع القول: إن انفصال المناطق الغنية بالموارد هو طريقة لإقفال إمكانية الوصول إلى الإيجارات، مشيراً إلى بيافرا وكاتانغا بوصفهما مثالين على ذلك. وكان كوليير وزميله أنكيه هوفلير قد حددا اندلاع 73 حرباً أهلية ما بين عامي 1965 و1999 ووجدا ما يكفي من المعطيات لتحليل 47 منها.

وقد وجدا أن البلد العادي، المتوسط في كافة السمات التي تمت دراستها، قد يتعرض لحدوث حرب أهلية بنسبة تصل إلى 14% خلال خمس سنوات، وأن عامل الخطورة الأقوى يتمثل في أن نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي يتم الحصول

هنــاك العديد مــن الامثلة التي تشكل سندا قويا للحجــة القائلة: إن النفط والغاز كانــا محددين أساسيين في اتخــاذ قرار القتال. فالقرار الــذي اتخذه قائد الانقلاب العسكــري النيجيري غــوون بالتخلي عن اللامركزية يعود بجــزء كبير منه إلى القلق حيال فقدان السيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية. وهذا ما دفع قادة إيغبو Igbo العسكريين إلى إعلان دولة بيافرا، مما أدى إلى اندلاع الحرب وحدوث مجاعة علــى نطــاق واسع. وأوكونتا ودوغلاســ قد أشارا إلى أن أولى الخطــوات التي قام بها غوون عندما استولت قواته على المناطق المنتجة للنفط إعلانه أن جميع إيرادات النفط ســوف تعود للحكومة الفيدرالية. كمــا أن الحرب الأهلية القصيرة الأمد التي اندلعت في اليمــن عام 1994 قد حدثت بُعيد إعادة توحيد البلاد في عام 1990. وكانت لاحقا

وقــد رُوجع رفض كوليير باعتبــار المظالم السياسية عامــلًا في النزاعات الأهلية. بالفعل، فإن عمله بيَّن أن عوامل مثل الفقر ومستوى التعليم والتقسيمات الإثنية ذات دلالــة بالنسبة لتوقع حدوث النزاعــات. وإن الانخفاض الاقتصادي قد خدم الغرض، إذ أظهــر أن السعــي للحصول علــى الإيجار، وفي بعض الأحيــان إمكانية الوصول إلى الإيجــار من أجل التمويل مهم جــداً في العديد من حالات التمرد والثورة، ولكن البنية الفوقية للخطاب السياسي حاسمة في صياغة التحركات وتحديد إستراتيجياتها. وقد أشار كولبير في توصياته السياسية إلى أنه ليس من المرجح أن ينضم الناس إلى الثورة إذا بــدا أن جزءاً كبيراً من إيرادات الموارد الطبيعية يذهب إلى التعليم المحلي، وليس إلى الحسابــات في المصارف السويسرية، وذلك لأن أفعــال الحكومة وسلوكها مسألة مهمة. ـــ

عليهــا من تصديــر السلع الأساسية، وأن مستوى الخطــورة الأعلى للاعتماد – وجدا أنه يصل إلى 26% (وفيما بعد عُدّل ليصبح 32%)(62) ـ وأن نسبة الخطر في اندلاع حرب أهلية ترتفع لتصل إلى 23% (وعُدّلت لتصبح 22%). وربما يكون الأمر الأكثر إثــارة للانتبــاه أن إلغاء الاعتماد على تصدير السلــع الأساسية يقلل من الخطر ليبلغ 0.5% (ورُوجــع ليصــل إلى 1%). ومــن شأن زيادة الاعتماد علــى الضغط في مقابل السلع الأخرى أن يرفع درجة الحظر بصورة أكبر.

لإدراك النخبــة السياسيــة الجنوبية (ويظهر أن المملكة العربيــة السعودية تدعمها)، وقـد كانت منضوية تحت لـواء «شركائهـا» الشماليين، بحيث إن المـوارد النفطية في حضرموت سوف تمول دولة أكثر قابلية للحياة من تلك التي تخلوا عنها للتو.

إقليم آتشيه

كان اعتمــاد الجزيـرة على تسييـل الغاز الطبيعـي للتصدير القــوة الدافعة وراء حدوث سلسلة من الثورات الانفصـالية في إقليم آتشيه الإندونيسي[63]. ومنذ البداية، في عــام 1976، أكـدت غام GAM (حركة تحرير آتشيه) علــى أن ثروة آتشيه (وهي جـزء مزدهر نسبياً من الأرخبيل الإندونيسي) كانت تهدر على يد أهالي جاوة الذين يسيطـرون علــى أندونيسيا ككل. وقد عارضت غــام دفع رسوم الامتيــاز لإنتاج الغاز الطبيعي للحكومة المركزية، كما كان هنـاك استياء حول مستويات توظيف العمال التي ولدهـا مجمع الغــاز الطبيعي المسال. وثمة أدلة منذ عــام 1977 وما بعد على محاولة أعضاء غام جباية الأموال من المجمع على نحو مباشر، وذلك عن طريق الإغارة على أموال الرواتب.

ومع حلـول المرحلة الثانية من العصيان في عــام 1989، كان الغاز الطبيعي والنفط يشكلان 70% من اقتصـاد آتشيه، وكان هنـاك اضطراب في الطرق التقليدية للحياة على نطــاق واسع. ومع حلـول المرحلة الثالثة بعد عقد من الزمــن، كان إسهام الناتج المحلي الإجمالي لا يزال نحو 65% بالنسبة لصناعة توظف 0.3% فقط من القوة العاملة.

ولقد اضطربت الحكومة في جاكرتا بسبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر السبعينيات من القرن العشريــن، وخسارتها لتيمور الشرقية نتيجة عملية التصويت على الاستفتاء المؤيد للاستقلال، ولما رأت الحكومة أن الاستجابة الاعتيادية للهمجية المفرطـة قد أدت إلى تقوية الحركة الانفصـالية في آتشيــه عوضاً عن إضعافها تبنت تشريعــاً جديــداً تضمن السماح للحكومــات الإقليمية بالاحتفاظ بـ 30% من صافي دخلهــا مــن الغاز الطبيعــي. وهذا وفر درجــة عالية مــن الاستقلال الثقـافي لإقليم آتشيــه. وبحلـول عــام 2001، كانــت جاكرتا قد منحــت الإقليم 70% مــن إيرادات

الهيدروكربونات مدة ثماني سنوات، إلا أن الاقتتال استمر وشنت القوات الأندونيسية هجوماً كبيراً في عام 2003.

وكانت دراسة قامت بها جامعة ييل بالتعاون مع البنك الدولي قد أشارت إلى أن نهب الموارد لم يكن الدافع الذي حرك غام، بالرغم من أن الابتزاز ربما ساعد على استمرار العمليات. ولكن الشكاوى المتعلقة بالوظائف والإيرادات المتأتية من إنتاج الغاز الطبيعي ومرافق الغاز الطبيعي المسال كانت هي العوامل المؤثرة، وكان وجود مرفق لإنتاج الغاز الطبيعي المسال مؤداه استجابة وحضوراً أمنياً أكبر (متزامناً مع تدخل عسكري في المحطة)، وكان الحجم الكبير جداً للإيرادات المتأتية من الغاز الطبيعي المسال قد ولد شعوراً عاماً بعدم الثقة في الوعود التي أطلقتها جاكرتا حيال الاستقلال المالي للإقليم.

وفي جزء آخر من إمبراطورية جاكرتا، كانت شركة بي بي تقوم بجهود شاقة لتحول دون أن يتورط مشروع تانغو للغاز الطبيعي المسال الذي تقوم بتشغيله في بابوا/إيريان جايا في الصراع للاستقلال الذي سبق أن دخلت في مستنقعه صناعات راسخة تقوم على استخراج النحاس والذهب من المناجم. حيث كانت الحكومة والمصالح العسكرية والتجارية للمركز تتآمر وتتصادم مع النخبة المحلية والاستياء الشعبي. وقد كرر تقرير ثانٍ تقدمت به الهيئة الاستشارية للشركة القول: «إنه لأمر حاسم أن تؤسس بي بي بنية يمكنها البقاء عبر التغيير السياسي الذي يفيد جميع العناصر السياسية الأساسية، وبذلك تقلل الحوافز التي تدفع أي جماعة للتدخل في المشروع»(64). وسيتم الاعتماد على المجتمع لتوفير الأمن حول المحطة، ولكنّ ثمة قلقاً من أن جاكرتا ربما تعلن مشروع تانغو «أصولاً قومية حيوية»، وهذا سيتطلب واجبات أمنية محددة يقوم بها الجيش، ومن المفروض أن يثير هذا الأمر المخاوف من أن المشروع سوف يبدو للسكان المحليين كما هو حال المحطة في آتشيه. وأوصت الهيئة بما يلي ثمة حاجة كبيرة لوجود منافع ظاهرة لأنصار «مشروع بابوان» فيما يتقدم العمل في المشروع. وقد خلق الحوار توقعات يمكن أن تنقلب إلى «فقدان للصبر» إذا تُشبع.

أنغولا

وفي أنغولا، شكل الوصول إلى إيجار النفط الأساس لقيام صراعين منذ انسحاب البرتغال في أواسط السبعينيات من القرن العشرين: الصراع الأساسي من أجل السيطرة على الحكومة المركزية، وكانت القوات المتصارعة فيه تقتصر على حزب إم بي إل أيه (MPLA) الحاكم وقوات يونيتا المتمردة، وصراع انفصالي ثانوي في إقليم كابيندا المنتج للنفط.

أخذ إغراء الفوز بالجائزة ينمو ويكبر مع تضخم إيرادات البلاد نتيجة للتوسع في إنتاج النفط من المياه الضحلة قرب الشاطئ، وصولاً إلى حوض الكونغو، وتلك الاكتشافات الهائلة في المياه العميقة.

وفيما كانت يونيتا تحصل على تمويلها من القوى الخارجية وبيع الماس الآتي من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، فإن النفط قد مول الجهد الحربي للحكومة وضمن لها النصر. ولما كانت الحكومة متخلفة عن سداد ديونها وذات ترتيب ائتماني منخفض، فلم يكن باستطاعتها الحصول على القروض من المصارف، لكنها تمكنت من الاقتراض بواسطة إيرادات النفط، وبقروض مدعومة بالنفط وبمنح حقوق ملكية في مشروعات نفطية لشركات متورطة في عقد صفقات السلاح وتمويلها. وقد ألقي القبض على جان كريستوف ميتران، ابن الرئيس الفرنسي الأسبق، لتورطه في صفقة للنفط مقابل السلاح مع أنغولا في عام 1973.

كان إقليم كابيندا يصدر 500000 برميل من إنتاج أنغولا لعام 2000 والبالغ 746000 برميل في اليوم. ويقع الإقليم الساحلي ضمن منطقة الكونغو برازافيل، وهو منطقة أنغولية مئة في المئة؛ لكونه يبعد ثلاثين ميلاً إلى الجنوب. وحتى مع تطوير حقول النفط الواقعة في المياه العميقة، فإن إيرادات كابيندا سوف تظل أساسية وذات أهمية، حيث إن هودجينز يجادل بقوة بأن إيرادات النفط ستظل الدافع الأساسي وراء الحركة الانفصالية الكابيندية.

كذلك، فإن السبب القوي جداً الذي يجعل الحكومة، سواء كانت بيد MPLA أو يونيتا أو أي حزب آخر لا ينتمي إلى إقليم كابيندا، لا تدرس أبداً مسألة السماح

للإقليم بالانفصال. ولسوف تكون المنافع المادية لانفصال الكابينديين مذهلة... وإذا كان الإقليم دولة مستقلة، فستغدو كابيندا واحدة من أغنى دول العالم النامي من حيث دخل الفرد الواحد.. أي دولة أشبه بكويت أفريقية مصغرة[65].

السودان

في بعض الحالات، قد لا يكون النفط والغاز عاملاً مهماً في البدء بالعمليات العدائية، ولكن لا ريب بأنهما يضفيان الشرعية على الصراعات القائمة أو يوفران مبررات جديدة لاستمرارها. ويشكل السودان تلك الحالة بعينها. وكما تقول وكالة كريستيان إيد:

لم يكن النفط السبب الأساسي للحرب الأهلية في السودان، إذ إنه صراع يعود، بشكل أو بآخر، إلى 50 سنة مضت، ولكن النفط كان أحد أسباب تجدد الحرب في عام 1983 وقاد إلى تصاعد الاقتتال، مع ازدياد أهمية الاحتياطيات والأراضي الواقعة فوقها بالنسبة للحكومة السودانية. وتعد حقول النفط في الوقت الحالي الإقليم الوحيد في البلاد الذي يوجد فيه نزاع مهم[66].

أو حسب قول مراسل صحفي دائم للصراع:

حتى اكتشاف النفط، لم تكن منطقة غربي النيل الأعلى تعد ذات أهمية إستراتيجية. وكانت تعاني باستمرار من الطوفان والجفاف، وكانت مستنقعاتها تحدّ من العمليات القتالية. ولكن مع اكتشاف النفط في عام 1998، في مناطق تصل إليها حكومة الشمال بدأت قواتها في «تنظيف» المناطق التي يسكنها الجنوبيون، وذلك مقدمة لإنشاء طرق تهدف لتحقيق وظيفة ثنائية: فتح الطريق لاستكشاف النفط وتسهيل تقدم الجيوش[67].

وفي الحرب الأهلية الدموية في أنغولا كان لإنتاج النفط كل العلاقة، لكنه لم يتضرر في الصراع؛ لأن النفط كان يقع في البحر قبالة الشاطئ. وفي الجزائر، تقع حقول وأنابيب النفط والغاز الطبيعي في عمق الصحراء. أما في السودان فيقع النفط في مناطق تتنازع عليها الحكومة في الخرطوم، وجيش التحرير السوداني SPLA. وقد

ولقـد ادى الضغـط الذي مارسته مجموعات الضغـط، وتهديد الولايات المتحدة بفرض العقوبات، وصعوبة العمل في منطقة حربية إلى اقتناع شركات النفط الغربية تدريجياً بالانسحاب من البلاد. فباعت شركة أراكيس إلى زميلتها شركة تاليسمان الكنديـة الجزء الذي تملكه مـن المساحة التي تخلت عنها شيفـرون في عام 1985. وفي أكتوبر/ تشريـن الأول من عام 2002، باعت تاليسمان أصولها في السودان إلى شركة (أو إن جي سي ONGC) الهندية بمبلغ 758 مليون دولار. وقد حذت حذوها شركتـا لودين السويدية و (أو إم في OMV) النمساوية. ولكن ذلك لم يكن ليضايق الحكومة السودانية. فقد تحول الميزان التجاري منذ عام 1999 ليصبح إيجابياً، إذ إن النفـط يشكل الآن قرابة 70% من إيـرادات التصدير، وقد وصل الإنتاج في عام 2003 إلى 300 ألـف برميل في اليوم، وما يـزال في مسار صاعد. وفضلاً عن ذلك، بل والأهم منه استعداد شركات أوروبية وكندية إضافية للاستثمار في السودان فيما

وقـد أنكـرت شـركات النفـط اشتراكهـا في جرائـم الإبـادة الجماعيـة والقتـل والاغتصـاب والاختطـاف في المناطق المنتجة للنفط في جنوب السـودان، لكن الإنكار جوبـه بالوثائـق في بعض الأحيان، كما كان الحال في عـام 2002 عندما ظهرت وثيقة مـن دائرة أمن النفط في الخرطـوم، وفيها تطلب شركة النفط الكندية تاليسمان من القـوات المسلحة إجـراء عمليات إخلاء حول حقـل النفط هيغليـغ[69]. ويوفر تقرير ضخـم نشرته مؤسسـة هيومن رايتس ووتش «الدليل على تواطؤ شـركات النفط في انتهاك حقوق الإنسان»[70].

نتـج عن هذا وضع غالبـاً ما توافقت فيه حاجات الجيش التابـع للحكومة مع شركات النفـط، أو حتى أصبـح لا يمكن التمييز بينهما. وهكذا قامـت شركات النفط بإنشاء طرق تسمح لها بالعمل، وفي الوقت ذاته تسهل نشر الجيش. وللسبب ذاته، قام الجيش بالتفضل على شركات النفط بإخلاء مناطق كاملة من سكانها المحليين الذين يحتمل أن يسببوا مشكلات لها. وقد أشار مسؤولو (يو إس أيد) إلى العدوان الذي شنته القوات الحكومية في ربيع عام 2003 بوصفه يهدف إلى جعل غربي النيل الأعلى منطقة آمنة بما فيه الكفاية؛ لتتمكن شركة النفط السويدية لوندين من متابعة أعمالها[68].

كان القتــال مستمراً، وانتقال شركات هنديــة وصينية وماليزية منتجة للنفط للعمل داخل السودان.

ومــن الطبيعــي أن إيــرادات النفط قــد مولت المجهــود الحربــي للخرطوم. حيث استهلـك الجيش قرابة 60% من إيــرادات النفط التي بلغت 580 مليون دولار في عام 2001 (71). وقــد ترافقت الأهميــة المتزايدة لشركات النفــط الآسيوية مع الاستعداد لتأمــين الدعــم العسكري للحكومة السودانيــة، وذلك في حالة الهنــد على الأقل. وفي 14 ديسمــبر/ تشريــن الثاني في عام 2003، وردت أنباء بــأن الهند قد عرضت توفير التدريب العسكري والمعدات للجيش والقوات البحرية والجوية، وحتى فيما كان النظام في الخرطــوم يتفاوض مــع خصومــه(72). وردت الأخبار في اليوم المقبــل، بعزم وزير النفط الهندي زيارة السودان؛ لمناقشة عدد من المشروعات(73).

وفي يناير/ كانون الثاني من عام 2004، قامت الحكومة السودانية وجيش التحرير الســوداني بتوقيع اتفاقية عُدّت مبشــرة بتسوية سلمية شاملــة. وكان البند الأساسي في الاتفــاق الأولي ينص على أن يتم تقاسم صــالح إيرادات النفط المتأتية من الإنتاج في جنوبــي السودان مناصفة في أثناء المرحلــة الانتقالية التي تمتد ست سنوات. ذلك أنــه نظراً لإقــرار الطرفين بعدم تمكن أي منها من الفوز. وكون الخرطوم تواقة لرأب الصدع مع واشنطن، فقد توصل الزعماء الأساسيون إلى توزيع إيجار النفط بينهما.

الشعوب القبلية في كولومبيا

كان الصــراع السوداني متسعاً ودموياً، وربما أودى بحيــاة مليوني إنسان في العقدين الأخيريــن وأدى إلى نــزوح مئات الآلاف مــن المناطق المنتجة للنفــط في السنوات القليلة الأخيرة. وكانت الأعداد أقل بكثير في أماكن أخرى، ولكن آثارها المبدئية على المجتمعات كانــت مدمرة بالقدر نفســه. فلنأخذ على سبيل المثال، شعب اليــوا (U`wa) الذي يسكن جبال الأنديز الكولومبية، وهو مجتمع يتم التعامل مع صراعه في سبيل البقاء بوصفه أمراً ثانوياً بالنسبة لقصة الصراع الأساسي ما بين الحكومة الفاشية التي تدعمها فرق الموت ومجموعات العصابات اليسارية. وذلك حسب شبكة عمل الغابة المطرية التي تقول:

هنـاك صلة قوية بين النفـط والعنف في كافة أرجاء كولومبيـا. وتنظر مجموعات العصابات اليسارية الكولومبية إلى منشآت صناعة النفط بوصفها أهدافاً إستراتيجية في حـرب دامت ثلاثـة عقود ما بين فصائـل العصابات والحكومـة. واستجابة لذلك قامـت الحكومـة بجعل أماكـن إنتاج النفـط وأنابيبـه مناطق عسكريـة، الأمر الذي جعـل تجهيزات صناعة النفط أرضاً محروقـة في الحرب الأهلية الكولومبية الدائرة. ولقـد كان للعديد من مشروعات النفـط أثر سلبي على العديد مـن الشعوب الأصلية الكولومبية. بما في ذلك شعوب الياريق والكوفان والسيكويا(74).

ولما كان أبناء شعب اليوا يجابهون شركة أوكسيدنتال بيتروليوم الأمريكية من جهة، ويعتقدون أن أرضهم مقدسة من جهة أخرى، فقد هددوا بالقيام بانتحار جماعي إذا تم الاستمرار في عمليات الحفر. وفي هذه الحالة، وبدعم من حملة عالمية كبيرة، فازت الشعـوب الأصلية، على الأقل، بمدة تأجيـل. وفي شهر مايو/ أيار من عام 2002، قرر اجتمـاع حملة أسهم شركـة أوكسيدنتال التخلي عن المساحات التي تغطي أرض شعب اليـوا بعد أن فشل بئر واحد في العثور علـى النفط أو الغاز الطبيعي. وفي الوقت ذاته، استمر خط أنابيب كانوليمون العائد لشركة أوكسيدنتال في تسريب النفط إلى الأنهر والبحـيرات الواقعة إلى شمال أرض اليوا وجذب هجمات مجموعات العصابات، التي بلغت 500 في السنوات الاثنتي عشرة الأولى من عملياتها.

نيجيريا

تُعـدّ نيجيريا البلـد الأفريقي الأكبر من حيث عدد السـكان. وتتألف مناطق إنتاج النفـط والغـاز الطبيعي الأسـاسيـة على اليابسة مـن خليط من المجتمعـات المختلفة الأحجـام، وينتمي بعضها إلى مجموعات لغوية وإثنية أكـبر، فيما بعضها الآخر ليس كذلك. ويبلغ عدد سكان نيجيريا مئة مليون نسمة، وينقسمون إلى مئتي جماعة إثنية. وفي عـام 1995، كان إعـدام كـين سـارو ـ ويوا، زعيـم حركة بقاء الشعـب الأوغوني (موسـوب MOSOP)، وثمانيـة من زملائـه قد جذب الانتباه إلى أحـد أوجه النزاع ضمـن نيجيريا حول الوصـول إلى إيرادات النفط. ذلـك أن مناطق الشعب الأوغوني تعرضت للاستغلال الشديـد من أجل النفط. وكان إنتاج شـل يتدفق بمعدل 30000

برميل في اليوم في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. وقد تأسست موسوب في عام 1990، وفي عـام 1992 طالبت شل وشيفـرون والشركة الوطنية النيجيرية للنفط بأن تدفع 6 مليارات دولار مقابل رسوم تعود إلى ما سبق، بالإضافة إلى 4 مليارات للتعويض عـن الدمار المؤكد الذي لحق بأرضهم، كما طالبوا بالتوقف عن إشعال الغاز، وأن يتم طمر أنابيب النفط.

أدت المظاهـرات الهائلـة والصلوات الجماعيـة ومقاطعة الانتخابـات إلى دعم مطالـب موسوب. ولكن القائدين العسكريين بابانغيـدا وأباشا (مع مرحلة انتقالية في أثنـاء حكـم إرنيست شونيكان) لم يقدما أي تنـازلات. ومنذ أواسط عام 1993، بدأت المجتمعات الأوغونيـة تتعرض لهجوم القوات العسكرية. ويقول المتعاطفون مع موسوب: إن وحدات الشرطة التي تمولها شل وتزودها بالسلاح قد استخدمت سفن الشركـة في بعض الهجمـات. ووفقاً لأوكونتا ودوغلاس، فقد قتـل 1000 أوغوني في ثلاث قرى، وأصبح 20000 منهم بلا مأوى في أول أسبوعين من شهر سبتمبر / أيلول من عام 2003 [75].

أوقفـت شل عملياتها في المنطقة الأوغونيـة في أثناء ذروة الاحتجاجات الأوغونية، ولكنهـا الآن تواقة للعـودة إلى المناطق التي تتميز بانخفاضـ تكاليف الإنتاج فيها، إذ تصل إلى 3 دولارات للبرميل الواحد[76].

وليسـت احتجاجـات الشعـب الأوغوني سـوى أشهر الاحتجاجات التـي قامت بها مجتمعـات المناطق النيجيريـة المنتجة للنفـط، ويحاول ناشطون مـن مجتمعات دلتا النيجر العمل معاً لتشكيل جبهة للضغط لتلبية مطالب مشتركة. وفي أواخر عام 2003، خططـت عدة مجموعات نسائية لعقـد اجتماع ضخم في عام 2004 يضم ممثلين عن كل المجتمعـات، وذلك لتنسيق الأنشطة. وفي عـام 2002 و2003 تصدرت النساء من البلـدة النفطية في واري عناوين الأخبار، عندمـا قمن باحتلال إحدى منشآت النفط في إيسكرافوس وحاصرن موقعـاً لقاعدة بحرية مزمع إنشاؤها؛ وذلك احتجاجاً على مستوى المنافع التي يحصل عليها مجتمعهن من عمليات النفط في المنطقة.

وكانت أدبيات بعض منظمات مجتمع الدلتا قد بدأت تثير موضوع الانفصال، وهو أمر لم تكن للسلطات الفيدرالية -وفي الواقع- النخبة الشمالية لتقبل البحث فيه في أي ظرف من الظروف. وفي شهر فبراير / شباط من عام 2003 أوردت جريدة إبستريم الناطقة باسم صناعة النفط أقوال زعيم المجموعة التي تُدعى رابطة مجتمعات دلتا النيجر، وقد هدد فيها بالانسحاب من الاتحاد، وبأنه ربما يسعى للانضمام إلى دولة الكاميرون المجاورة (التي على خلاف مع حكومة أبوجا حول مسائل إقليمية). وبعد بضعة أشهر اقتبست الجريدة نفسها أقوال ناشط آخر: «هناك شعور بأن الاتحاد النيجيري يقترب من نهايته فيما الانفصال يلوح في الأفق. وإنني لا أرغب في ذلك، ولكننا سوف نصل قريباً إلى مرحلة يتعين علينا فيها أن نناقش ما إذا كان ينبغي على نيجيريا البقاء متحدة»(78).

ويعد الخصام ما بين مجتمعات الدلتا من جهة، وشل (وشركات نفط أخرى بدرجة أقل) والحكومة النيجيرية (التي تُعدّ شل وكيلاً محلياً، بوصفها مشغلاً لمشروع مشترك مع شركة النفط الحكومية) من جهة أخرى، أمراً غير معقد نسبياً. وكانت بيئة الأرض والمياه في كثير من أجزاء دلتا النيجر قد دمرت بفعل إنتاج النفط. ويريد السكان المحليون الحصول على تعويض وإيقاف الأنشطة المدمرة، إذ يعتقدون أنهم لا يحصلون على حصة عادلة من الثروة التي يتم إنتاجها عبر استغلال الموارد الطبيعية الواقعة تحت الأرض والمياه التي عاشوا عليها جيلاً بعد جيل.

بيد أن التنافس على الوصول إلى إيرادات النفط جعل المجتمعات في مواجهة بعضها بعضاً، مما ولد الصراعات التي تتسم بالدموية والتعقيد أو فاقمها. وكانت نقطة ارتكاز العنف منذ عام 1997 ولاية الدلتا التي تنتج 40% من نفط نيجيريا. وهناك تقاتل الميليشيات التابعة لمجموعات الإيجاو والإتسيكيري والأورهوبو الإثنية للسيطرة على موردَين للإيرادات: أولهما الذي يأتي من الحكومة المركزية التي تعيد إلى الحكومة المحلية 13% من عائدات الإنتاج، مما يعني أن المواقع التي يتم الحصول عليها عبر الانتخابات تعد وسائل قوية للمحسوبية. وثانيهما الإيرادات التي يتم الحصول عليها من سحب النفط بشكل غير شرعي بكميات ضخمة من أنابيب

النفـط التـي تخترق المنطقة. حيث يتـم سحب ما بـين 150000 و300000 برميل في اليوم، وتحميلها على مراكب كبيرة وتهريبها خارج نيجيريا لبيعها في الدول المجاورة، بما في ذلك بينين وساحل العاج. وإذا أخذنا المعدل الوسطي لهذه التقديرات، فإن هذا الإجـراء المربح يشكل 10% من الإنتاج الوطني، ويقدر ثمنه بمئات ملايين الدولارات سنوياً. وقد تسامحـت أنظمة الاتحاد والولاية المتعاقبة مع هذه الممارسة، ويعتقد أنها ستستمر بسبب التواطؤ المباشر لشخصيات عليا.

وتعمل المنافسة والغيرة ضمن الجماعات على تغذية التنافس للسيطرة على أعمال «تهريب النفط»، وهكذا:

إن الاقتتـال مـن أجل السيطرة علـى فرص تهريب النفط غـير الشرعي قد صعد العنـف في ولايـة الدلتا، وعمل علـى جعل انتهاكات حقـوق الإنسان التـي يعاني منها الشعـب أسـوأ. فأضحى النفط فعلياً وقوداً للعنف على الرغـم من أنه ينبغي أن يكون مـن السهل إيقاف سرقته من الناحية النظرية (إذ إن من الصعب إخفاء ناقلة، ومن السهـل معرفة مالكيهـا). ويبدو أن بعض المناوشات في الخلجـان الصغيرة لا تحتوي علـى مكون سياسي أيـاً كان، ولكنها وبـكل بساطة اقتتال صريح علـى فرصة لسرقة النفط؛ وفي حالات أخرى، كانت الدوافع مختلطة[79].

وفي عـام 2003 وحـده، أدت المناوشات إلى وقوع مئات الوفيـات، فيما تم تشريد آلاف الأشخاص. وعندما يصل العنف درجـة كبيرة أو يتطور ليشمل خطف موظفي شـركات النفـط أو المتعهدين، ستكون النتائـج معاكسة لرغبة القائمـين على رعاية الميليشيات. فعلى سبيل المثال، بحلول أواخر شهر مارس/ آذار من عام 2003، كانت شيفـرون تكساكو وشل وتوتال فينا إلف قد أوقفـت إنتاجها الذي وصل إلى 800000 برميـل في اليـوم، فيما تم إجلاء طاقم العمـل. وكما يعلم العاملـون في وكالة الأنباء الماليـة، غالباً ما تؤدي التقارير الأولى التي تفيد بوجود اضطرابات في نشاط الإنتاج أو التحميـل في نيجيريا إلى حـدوث تحركات في عقود البيع الآجلـة غير المباشرة في

الحكومة المحلية في مواجهة الحكومة القومية

إن السيطرة على حصة الحكومة المحلية من عائدات النفط، كما سلفت الإشارة، تمتحن في المناطق النيجيرية المنتجة للنفط بطرق حاذقة، وغالباً ما تكون غير قانونية. ذلك أن قيمة ووسائط توزيع العائدات الرسمية عرضة للتدقيق والتغيير في العديد من الدول المنتجة، حيث يطالب سكان المناطق المنتجة للنفط بالحصول على تعويض عما حدث لحياتهم من اضطراب، أو يصرون على أن يكون لهم حق في الإيرادات أكبر مما للحكومة المركزية. وهذا الإصرار الأخير ماكر؛ لأنه يثير تساؤلات وشكوكاً سياسية أعمق حيال حقوق الحصول على الإيجار، وشرعية الحكومة المركزية، وفي الواقع، حول الحدود القومية والمحلية القائمة. فالمناطق الواقعة في أندونيسيا ضمن خمسة أقاليم ستحصل على قرابة 80% من العائدات إذا ما تم توزيعها على أساس المنشأ، فيما يتقاسم 25 إقليماً بقية العائدات. وفي روسيا في عام 1997، حصلت المناطق الخمس الأغنى التي لا تزيد نسبة سكانها عن 5.5% من مجموع السكان، على 55% من جميع الإيرادات المحلية من الموارد الطبيعية[(80)]. وفي المملكة المتحدة يقع الجزء الأكبر من النفط على مسافة من ساحل أسكوتلندا، مما وفر للقوميين الأسكوتلنديين سلاحاً مهماً يمكنهم من أن يشيروا بوساطته إلى الحيف الذي يلحق بهم - فالنفط الأسكوتلندي يمول الحكومة في لندن - كما أنه مصدر الدخل بالنسبة للمنادين باستقلال أسكوتلندا. وكما أوضحت إحدى الدراسات: «كذلك، فإن اقتسام الإيرادات لن يخفف النزعات الانفصالية، نظراً لأن الحكومات المحلية المنتجة للنفط سوف تكون بحال أفضل إذا ما احتفظت بكامل إيراداتها من النفط»[(81)].

وفي الوقت الراهن -في نيجيريا- يذهب قرابة 13% من إيرادات النفط الفيدرالية شهرياً إلى الولايات المنتجة عبر الحكومة المحلية أو هيئة تنمية دلتا النيجر التي ورثت فريق مهمات النفط، وهيئة تنمية المناطق المنتجة للنفط والمعادن الفاسدتين وسيئتي السمعة. وذلك بالإضافة إلى الإيرادات المخصصة لتلك الولايات باستخدام المعادلة المطبقة على كل ولايات الاتحاد. وتحاول بعض الولايات المنتجة للنفط أن تبرهن على أن كافة الإيرادات التي يتم الحصول عليها من مناطقها، إنما هي حق شرعي لها،

فيما تطالب الولايات الأخرى بالحصول على حصة من إيرادات حقول النفط والغاز الطبيعي الجديدة الواقعة في المياه العميقة.

إن الحاجة لإيجاد طريقة للخروج من حالة عدم الكفاية واللامساواة والفساد والعنف التي تولدها المنافسة للحصول على إيرادات النفط على مستوى الولاية في نيجيريا لها الأولوية. نظراً للإمكانيات المتوقعة من استثمار الاحتياطيات الهائلة التي تملكها البلاد من الغاز الطبيعي، وإلا فإن مصدر الدخل الجديد سوف يطيل عمر المشكلات التي أوجدها إنتاج النفط. وفي السنوات القليلة الماضية، تم التقدم باقتراح مثير للجدل لتوزيع العائدات للأفراد الراشدين، عوضاً عن الوحدات الحكومية حين التعامل مع مسائل مثل التعويض عن الأضرار البيئية للمناطق المنتجة من خلال أساليب الإنفاق والضريبة العادية[82]. إلا أن إمكانية التطبيق العملي للاقتراح موضع نقاش مفتوح للجميع.

يمثل اقتسام الإيرادات ما بين الحكومتين المركزية والمحلية مشكلة على المستويين المالي والسياسي، سواء نظر المرء إلى المثال المتطرف الذي تمثله نيجيريا أو إلى مدى أكثر اتساعاً. إذ يميل على المستوى المالي إلى تقديم درجة عالية من التقلب في إيرادات الحكومة المحلية، مع كافة المشكلات القائمة بالنسبة للتخطيط ومخاطر المديونية. كما أنه يمتد إلى المشكلات المرتبطة بالاعتماد على صادرات السلع الأساسية التي تدخل في النسيج الاقتصادي، مما يشكل شريحة ثانية من الحكم تعيق جمع الضرائب والمحاسبة. وعلى المستوى السياسي، فمن شأن قيام الحكومة المركزية بتوزيع الإيرادات والمستويات المنخفضة لتحصيل الضرائب على الصعيد المحلي أن يزيدا من اعتماد الحكومة المحلية على الحكومة المركزية، مما يدل ضمناً على وجود علاقات محسوبية.

النفط والعمالة

بقدر ما يؤدي الاعتماد على صادرات النفط والغاز الطبيعي إلى إعاقة تنمية القطاعات الأخرى من الاقتصاد، فإنه قد يعيق كذلك الظروف اللازمة لتنمية

أوسع للحركة العمالية، حتى ولو أصبح القطاع نفسه منظماً بموازاة مجالات تقليدية. وإذا ما شكل القطاع ذاته قطاعاً منعزلاً، يتميز بانخفاض العمالة فيه وكثافة الرأسمال، ضمن اقتصاد مضيف يتزايد تخلفه أو فساده، فمن المحتمل أن تكون قدرته على عدوى القطاعات الأضعف الأخرى بأفكار التنظيمات العمالية الصناعية محدودة للغاية.

ومن شأن وصف عمليات القطاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يوضح بشكل جيد الطبيعة الانعزالية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي:

لا يكتفي هذا القطاع بالتزود من وقوده الخاص وتوليد كهربائه. ولكنه يحمل نفطه بواسطة أنابيب ويشحنه على ناقلات النفط بواسطة أنابيب تحت سطح البحر، وهذا شكل من وسائل النقل لا يمكن استخدامه لأي غرض آخر، ويؤدي إلى عدم تكوين اقتصاديات خارجية. وكان من شأن وجود حقول النفط في مناطق قاسية وغير مأهولة إلى حد كبير عزل الصناعة عن المجتمعات والاقتصاديات المحيطة بها. وقد تعزز هذا بفعل الحالة المتخلفة لتلك المجتمعات والاقتصاديات، الأمر الذي يقلل كثيراً من الصلات التي تربطها بالصناعة. ويشكل هذا الوضع النقيض التام لما تشهده الدول المتقدمة، حيث يشكل النفط صلات وثيقة أمامية وخلفية، مع بقية الاقتصاد[83].

إن تحديد حجم العمالة التي يولدها القطاع ليس واضح المعالم. فشركة النفط الوطنية النيجيرية تقوم بتوظيف نحو 13000 موظف فقط، على الرغم من أن الشركات المشغلة توظف أكثر من ذلك، وتوظف شركة أرامكو السعودية، المنتج الوحيد في المملكة العربية السعودية، 56000 موظف فقط. وتشكل شركة بيدفسا الفينزويلية التي كانت توظف نحو 80000 موظف ومقاول مباشر في عام 1999. ما بين 1 و3% من الموظفين في البلاد. وفي الجزائر وفر القطاع نحو 50000 وظيفة مباشرة فقط.

تتبع تعقيدات إحصاء الأفراد من تقرير ما إذا كنا سنضيف مقاولين، وفي تلك الحالة هل ينبغي أن يكونوا مقاولين مرتبطين بشكل مباشر بالقطاع - أي أولئك الذين يعملون لصالح شركات الحفر على سبيل المثال — أو يشمل الذين في أحواض السفن

أو مقدمـي الأطعمة، الذين توفر لهم الصناعة بعض الأعمال؟ هل ينبغي أن نأخذ في الحسبـان حراسـاً محليين توظفهم شركات تعمل في اليمـن؛ ليضمنوا لها الوقوف في وجه عمليات اختطاف وسائل النقل والطرق الأخرى لتحصيل حصة صغيرة جداً من الإيجـار؟ وفي أثناء الثورة الإيرانية عـام 1979، ولدت مشكلة التحديد هذه تقديرات لعدد العاملين في صناعة النفط والغاز تتراوح بين 19000 و78000 (84).

ويقـدم جيوستـي الرئيس السابـق لشركة بيدفسا العـدد الذي ذكر آنفـاً والبالغ 80000، ولكنـه ربمـا كان يبالـغ عندما يقـول: إن ما يزيد عن مليـون وظيفة، أي ربع إجمـالي الوظائف في فنزويـلا، كان المسؤول عنها الطلب الـذي تولده صناعة النفط والغاز الطبيعي(85).

والأمـر الـذي لا ريب فيـه أن قوة العمـل المركزية التـي تشغل الحقـول والأنابيب ومحطات التكرير والتصدير للدول المعتمدة على التصدير، تشكل نخبة صغيرة تتلقى أجـوراً جيـدة ضمن الطبقـة العاملة المحلية، وهـي قادرة على إيقـاف أحد المصادر الأساسية لإيرادات الحكومة. ولما كانت هذه هي الحال، فمن المفاجئ أنه لم يتم إنجاز سوى القليل نسبياً على صعيد دور العمالة المنظمة في الدول المنتجة. هل يميل العاملون في القطـاع إلى استخـدام قوتهم فقـط للدفع بمطالبهم في مـكان العمل، مثل الأجور وظـروف العمـل؟ هل تضفي الأهميـة الإستراتيجية للصناعة التـي يعملون فيها على المطالـب الاقتصادية بعداً سياسياً؟ هل سيتجه العاملـون في النفط نحو القيام بعمل سياسـي علني، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن تصنيفه؟ هل يمكن إجراء مقارنات مفيدة ما بين مقاومة العمال الجزائريين للمقترحات المتعلقة بإصلاح الصناعة وتلك التي يبديها أقرانهم في نيجيريا؟ لا تجيب الفقرات الآتية عن هذه الأسئلة، ولكنها قد توضح لنا مجال البحث على نحو أفضل.

يتـم في العديـد من الـدول المنتجة للنفـط والغـاز الطبيعي، إما حظـر منظمات الاتحـادات النقابية، كمـا في دولة الإمـارات العربية المتحدة، أو وضـع حد لها يصل لدرجـة المنع، كما في المملكة العربيـة السعودية، أو وضع ضوابـط صارمة عليها، كما

في دولــة الكويت. وعلى الرغــم من ذلك، فإن بحثاً سريعــاً في أرشيف مجلة إبستريم التي تصدرها الصناعة لعام 2003 سرعان ما يظهر قصصاً تتحدث عن احتجاجات عمليــة في الجزائــر وفنزويــلا ونيجيريــا والهنــد والإكــوادور وباكستــان وكولومبيــا وأندونيسيا والنرويج.

ولقــد جاءت بعض هذه الأفعال نتيجة هموم نقابية تقليدية، مثل تلك التي جرت في أغسطــس/ آب مــن عام 2003. عندمــا احتج العمال الهنود مــن شركة النفط والغــاز الطبيعي بعد حادث تحطم مروحية مميت جــرى في البحر على مسافة من ساحل بومباي، أو التهديد بإضراب إبريل/ نيسان في كالفكس باسيفيك أندونيسيا، رداً علــى محــاولات الشركة تغيير جــدول العمل، أو قيام عمــال النفط في كولومبيا بالإضــراب عندمــا قالت شركة إيكوبيــترول: إنها سوف تنشئ محكمــة بعد انتهاء الزمن المحدد للمفاوضات.

وانطوى بعضها الآخر على الدفاع عن الحقوق المجتمعة أو التمثيل النقابي. وهكذا، قــام عمــال صناعة الغاز الطبيعــي في باكستان بالإضــراب في شهر إبريــل/ نيسان، قائلــين: إن أربــاب العمل قد تخلــوا عن الوعود التي سبــق أن أطلقوها بتوفير وظائف ومنافع، بما في ذلــك توفير مساكن وغاز طبيعي وكهرباء للقرى القريبة من الحقول. وفي كولومبيــا، أخطر بلد في العالم بالنسبة لأنشطة الاتحــادات العمالية، قام العمال بإضراب مدته 24 ساعة احتجاجاً على صدور مذكرة اعتقال لقيادي في الاتحاد، قيل: إن له صلات بإحدى فصائل الجماعات المسلحة، وسبق أن كان هدفاً لإحدى محاولات الاغتيال التي قامت بها الميليشيات اليمينية.

استمرت الاتحادات النقابية النيجيرية ـ اتحاد نيوبينغ للعمال اليدويين وبينغاسان للعمال الإداريين ـ بشن الاشتباكات القتالية، بالإضافة إلى اتحاد الموظفين الذي يقوم بــدور ناظر الإضــراب المرابط أمام أبواب توتــال فينا إلف، لمنع الدخــول إليها، على سبيــل المثال، وأخذ أعضاء نيوبينغ مئة عامل مغترب رهائــن، كانوا يعملون على أربع حفارات في سلوك متهور، وذلك في أثناء النزاع مع مقاول الحفر ترانزأوشن.

للاتحـادات النقابيـة النيجيريـة تاريخ مـن الاشتبـاكات القتالية التـي تمتد بقوة إلى المجـال السياسي. وفي عام 1993، زُجّ بقياديـي نيوبينغ وبينغاسان في السجن وتم استبدالهم بإداريين عينتهم السلطة الحاكمة في عهد بابانغيدا في أثناء إضراب يتعلق ببطلان الانتخابات. وفي عهد أقرب من ذلك، قامت أقسام من عمال النفط المنظمين في نيجيريـا بالاحتجاج على إلغاء الدعم الممنوح لبيع النفط بالتجزئة. وبعدئذ، ونظراً لفوزهـم بالتأجيـل في تلك المسألة، قام مؤتمر العمال النيجيري NLC الذي له صلات بنيويـة وثيقة بالاتحـادات النفطية، بمهاجمـة خطط الحكومـة لخصخصة محطات التكريـر الأربع للبلاد، والإشـارة إلى أن انخفاض استطاعتها الاستخدامية قد أتاحت للأشخاص الأقوياء في شركة النفط والسياسيين الإفادة من استيراد مشتقات النفط. وقـال رئيس المؤتمر: «إننا بحاجـة إلى وضع أهداف تتعلق بالإمداد، وليس الأسعار، إذ لـن نصل أبداً إلى السعـر الصحيح؛ نظراً للأسواق المتقلبة والضغط التخفيضي الذي يمارس على النيرة [عملة النيجر]، ولهذا فإننا بحاجة إلى جعل محطات التكرير تعمل؛ حتـى تُصدِّر الإنتاج»(86). وتابـع حديثه قائلا: إن الإصلاحـات في العمليات الإنتاجية الفرعية تحتاج إلى بيئة تنظيمية أفضل، وبذلك كان يتجه بوضوح وعزم نحو السياسة. ودعت الاتحادات النقابية كذلك لتأسيس مؤسسة لادخار المكاسب غير المتوقعة الناتجة عـن زيـادة أسعار النفط. كمـا أن التحركات التي قامت بها شـل لنقل بعض الوظائف الإدارية إلى الخارج قد جلبت اتهامات النقابات لها بانتهاج سياسات عنصرية تهدف إلى تهميـش المهنيين المحليين، كما أنعشت النقابـات القضايا المحيطة بفشل سياسات الاعتماد على النيجيريين «النيجرة» التي انتهجتها الحكومات السابقة.

ولقـد أثـارت خطط الخصخصـة انتقاداً شديـداً من اتحادات العمـال في الدول الأفريقيـة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية في عام 2003. وكنـا قـد ذكرنا آنفاً مسألة محطـات التكرير النيجيريـة. وفي الجزائر، جاء شهـر فبراير/ شباط بإضراب عام امتد يومين، وشمل العمال في قطاع النفط والغاز الطبيعـي على الرغم من أن خطط وزير الطاقـة المتعلقة بالاستغلال التجاري لشركة

العمــال تحمــل الشعار: «سوناتراشـ ضعيفة يعني أن الجزائــر ضعيفة» وكان الخوف المحــرك يتمثــل في ذلك الخــوف المعتاد مــن أن الاستغلال التجاري ســوف يؤدي إلى فقــدان الوظائــف الذي نراه في صناعــة الأغذية الزراعية عندمــا تمت خصخصتها وفقــد 60% مــن العمال وظائفهــم(87). وفي منتصف ذلـك العام شهـدت الإكوادور إضرابـاً استمر تسعة أيام احتجاجاً على خطط الحكومة بالسماح للشركات الأجنبية بزيــادة إسهامها عبر عقد صفقــات مشتركة، بعد أن فشلت عقود الخدمات البسيطة في زيــادة الناتج الضعيف للبلاد. وفي كل من تلك الحالات كانت الإجراءات الدفاعية للاتحادات النقابيــة العمالية قد تحدت بوضوح قدرة الحكومة أو امتيازها في تحديد سياسة صناعية إستراتيجية.

ومع ذلك، فإن تحركات عمال النفط في فنزويلا في عام 2003 كانت الأكثر وضوحاً من الناحية السياسية. فقد تم حسم جولة الأجور عندما انضم قرابة 30000 موظف في بيدفسا بقيادة مديرين من الحلقتين الوسطى والعليا، إلى إضراب المعارضة الذي يهـدف للإطاحة بهوغو شافيز من الرئاسة. واقتبست مجلة إبستريم ما كان قد أدلى به روجير ديوان المحلل لدى شركة بيتروليوم فاينانس، حين قال: «إذا ما عرينا المسألة لنصل إلى جوهرها، فيمكننا القول: إن الشركة تحاول الإطاحة بالحكومة، وتلك مهمة عسيرة»(88).

ولقـد أدى هــذا الإضــراب إلى إيقاف صــادرات فنزويلا من النفــط البالغة 2.7 مليون برميل في اليوم، وكذلك كانت حال ناتج محطات التكرير لديها، التي تنتج عادة مليــون برميــن في اليوم. وقد اعترض كبار المديريــن في الشركة على خطوة شافيز في تعيــين أشخاص في مجلس إدارة شركة النفط الوطنية. وكذلك، فإن سياسته الرامية لإقامــة تعاون وثيق مع الدول الأعضــاء في أوبك لدعم الأسعار كانت تخالف سياسات الحكومــات الفينزويلية السابقة وسياسة بيدفسا التي كانت تسعى لإضعاف الصلات ما بين البلاد والسياسة التي تنتهجها أوبك.

وكان مــن نتائج الإضراب إلحاق الأذى بإيــرادات الحكومة وإيقاف تدفق النفط،

التي تضم الفقراء. وعلى أثر ذلك، تم طرد العديد من موظفي بيدفسا، ووردت أنباء عن وضع أسماء على القائمة السوداء. وفي الوقت ذاته. لجأ العديد من منظمي المعارضة إلى كولومبيا والسلفادور وكوستاريكا. وأنكرت واشنطن تدخلها في محاولة الإطاحة بالحكومة التي تعارضها. وتبعاً للظواهر، فإن الأرستقراطية العمالية، المكونة من قسم كبير من موظفي بيدفسا، قد ألقوا بثقلهم مع معارضة ترعاها المصالح التجارية الفينزويلية الخاصة وطبقة وسطى تتمتع بامتيازات وتدعمها واشنطن، على الأقل، ضمنياً.

قبل ربع قرن من الزمن، اضطلع عمال النفط بدور رئيس في الإطاحة بحكومة شاه إيران. وكانت إسهاماتهم (وإسهام القطاعات الأخرى من تنظيمات الطبقة العاملة في الصناعة، مثل عمال الفولاذ والسكك الحديدية) قد جاءت متأخرة عن القطاعات الأخرى من السكان[89]، إلا أنها كانت حاسمة، إذ أدت إلى إيقاف الإنتاج الوطني البالغ 5.7 ملايين برميل في اليوم، محدثة بذلك صدمة أسعار النفط الثانية. وكانت مطالب عمال النفط سياسية، ومن بينها إنهاء العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق السجناء السياسيين، وتفكيك جهاز المخابرات سافاك. واستهدف المضربون الصادرات إلى أفريقيا الجنوبية العنصرية وإسرائيل. ووفقاً لروايات معاصرة، كان عمال النفط قد انتخبوا ممثلين راديكاليين، لكن سرعان ما وجدوا أنفسهم على خلاف مع القيادة الدينية المنبثقة من أجزاء أخرى من الثورة الإيرانية. وكان الأمر بالنسبة لبعضهم أن عمال النفط قد أوقفوا الصناعة بالنيابة عن مجموع السكان، وبذلك بددوا الخرافات حول اتباع الأرستقراطية العمالية النهج المحافظ والبروليتارية الحديثة للنهج الاقتصادي»[90].

التوترات الحدودية

إن العلاقات الاجتماعية والسياسية ضمن الحدود الوطنية المعترف بها تُعدّ مقدسة نسبياً - وهو جوهر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية - وهي النتيجة الطبيعية لقداسة الحدود نفسها التي غالباً ما كانت مفروضة من الاستعمار. ويكون الاستثناء عندما تتفوق قوة القانون الدولي. وهكذا، فقد أتاح دعم الولايات المتحدة

احتلال أفريقيا الجنوبية لناميبيا، على الأقل عندما كان ذلك ملائماً، واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان، واحتلال المغرب للصحراء الغربية، واحتلال أندونيسيا لتيمور الشرقية.

يؤدي إشراف الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ومحكمة العدل الدولية، على العلاقات ما بين الدول إلى التخفيف من النزاعات الحدودية بشأن موارد النفط والغاز الطبيعي أو التوسط فيها، ولكنه لا ينزع فتيل الصراع.

وحينما تندفع أوروبا نحو الموارد الطبيعية في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين يتولد الصراع مع الشعوب المحلية، وما بين القوى الاستعمارية المتنافسة، لكن منذ التحرر من الاستعمار، تتحول تلك النزاعات لتغدو نزاعات محلية ما بين الدول الوريثة للكيانات الاستعمارية. إذ إن إغراء الإيجار المتولد من الصادرات إلى الشمال يولد التنافس على الموارد الطبيعية ما بين الدول الوريثة ويعززه.
وعندما احتلت المغرب وموريتانيا الصحراء الغربية في عام 1975 عند انسحاب أسبانيا، كان الفوسفات يشكل الثروة الأساسية للمنطقة، مما أثار الشكوك بأن المغرب يريد جعل نفسه المنتج المهيمن عالمياً والمحدد لأسعار السوق المزدهرة في ذلك الوقت. وبعد أكثر من سنتين ونصف، مع اكتشاف النفط قبالة ساحل

شهدت السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن العشرين اندفاعاً نحو النفط والغاز الطبيعي في خليج غينيا على مسافة من ساحل أفريقيا الغربية. ونتج عما تبعه من تدافع للحصول على حقوق في المساحات البحرية ما يزيد عن ثلاثين نزاعاً إقليمياً، معظمها تم حلها أو سوف يتم حلها سلمياً. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئة مشتركة بأعمال الاستكشاف على طول الحد البري للسنغال وغينيا بيساو. ولكن حينما أصدرت محكمة العدل الدولية في هاغو حكمها في عام 2002 بأن شبه جزيرة باكاسي تعود إلى الكاميرون وليس إلى نيجيريا، رفضت حكومة أبوجا الحكم وتمت إثارة المشاعر الشعبية وتطوع آلاف الشبان من المناطق المتنازع عليها للانضمام

موريتانيـا باتجـاه الجنوب، ومرة أخرى، لما كانت المملكـة تعاني من مشكلات مالية نتيجـة اعتمادهـا الكلي علـى استيراد النفـط والغاز الطبيعي، فقـد منحت المملكة لتوتـال فينا إلف الفرنسية وكيرماغـي الأمريكية امتياز التنقيب عن النفط في المياه الإقليميـة للصحراء الغربية كلهـا. ونشأ خلاف دبلوماسي كبـير وقرار قانوني من الأمم المتحـدة بعـدم قبول استكشاف القوى الخارجية لمـوارد المناطق التي لا تحكم ذاتهـا، ومـع ذلك تم جمـع معلومات هائلـة وأدى احتمال وجود النفـط لمنح المغرب حافزاً جديداً للاستمرار في احتلالها.

وفي بحـر الصين الجنوبـي، تخضع سلسلـة الصخور التي تمتد نحـو 500 ميل، وتعرف باسم جزر سبراتلي لادعاءات إقليمية لما لا يقل عن ست دول تبدي اهتمامها في التراكمات الطبيعية غير المثبتة من النفط والغاز الطبيعي الواقعة تحتها. وتدعي كل مـن الصـين وفيتنام وتايوان سيادتها على كامل السلسلـة، فيما تدعي الفيليبين وماليزيـا وبروناي سيادتها على جزء منها. وقد حصل صـدام بين البحرية التابعة للصين وفيتنام في عامي 1974 و1988 وتم تطبيع العلاقات في أوائل التسعينيات من القـرن العشرين، لكن مشكلـة سبراتلي لم تحل، ونشب الخلاف ثانية في عام 1992 عندما أصـدر كلا البلدين تصاريح استكشاف متداخلة لشركات النفط الأمريكية. وكلمـا تنامى نهـم الصين للنفط والغـاز الطبيعي، ازداد تصميمهـا على ألا تتنازل عن مزاعمهـا بالنسبة لما يعتقـده الجيولوجيون الصينيون بوجـود احتياطيات تبلغ مليارات البراميل.

وفي منطقة بحر قزوين، أدى النزاع الحدودي ما بين إيران ودول أخرى مطلة على البحـر مثل أذربيجـان وكازاخستان وتركمانستان وروسيـا إلى تأخير أعمال شركات النفـط وجعل مؤسسة هيرتيج الأمريكيـة اليمينية التي تضم بعضاً من كبار المفكرين تدعو جورج دبليو بوش للتدخل دبلوماسياً وعسكرياً عن طريق توسيع قدرات أذربيجان وصلاتهـا بحلف الناتو(92). وتشكك إيران بالحدود البحرية الموضوعة، وتلك المتعلقة بالحوض البحري الذي يخص قطاعها من بحر قزوين، وكانت قد أثارت كذلك مسألة مـا إذا كان قزوين بحراً أم بحـيرة؛ لأنهما بذلك يخضعان لأنظمـة قانونية مختلفة،

سعد إلى السطح بين الحين والاخر: فهناك خلاف ما بين الإمارات العربية المتحدة يران، وخلافات حول الحدود المشتركة ما بين المملكة العربية السعودية واليمن؛ وتم إخـراً تسوية نزاع ما بين قطـر الغنية بالغاز الطبيعي والبحريـن التي تفتقر للثروة هيدروكربونية حول جزر حوار بعد معركة قضائية استمرت عشر سنوات.

وكان هجـوم القوات العراقية على الكويت في شهـر أغسطس/ آب من عام 1990 شهد الأكثر درامية. ففيما كان العراق يزعم سيادته على جارته الجنوبية الصغيرة نـذ أوائل الستينيات من القـرن العشرين، وكسب بعض التأييـد الشعبي لهذا الأمر ـن القوميـين العرب، إلا أن الدافع لغـزو عام 1990 كان مالياً بصـورة عامة. إذ إن حـرب العراقية الإيرانية التي امتدت قرابة عقـد من الزمن قد جعلت العراق يرزح حت أعباء الكثير من الديون للأنظمة العربية الأخرى، وبشكل خاص المملكة العربية سعوديـة والكويـت. وفي تلك الأثناء، كانت أسعار النفـط تتراجع على نحو لا يرحم زاد مـن انخفاضهـا ذلك الإنتاج الزائـد لدولة الكويت. وفي الواقـع، إن العراق كان دفع أوبك لمحاولة رفع الأسعار في الأشهر التي سبقت الغزو.

دعي طهران سيادتها على نحو 20% من بحر قزوين، فيما كان قطاعها قبيل انهيار اتحاد السوفييتي، يشكل ما بين 12 إلى 14% من الإجمالي. وفي عام 2002، وافقت ربيجـان على وقف استكشاف حقل آراز آلوف شـارغ المتنازع عليه؛ وقبل عام كانت سفن الحربية الإيرانية قد أبعدت سفينة تعمل لصالح شركة بي بي على مسافة من لك الحقل.

وفي الوقـت نفسـه، كان هنـاك نـزاع مـا بين العـراق والكويـت حول حقـل رميلة حـدودي. وقد رفض العراق مناقشة اقتسام تكاليف وإيـرادات الإنتاج. وبعد انتهاء حـرب العراقيـة الإيرانيـة، رفضـت الكويـت البحث في أي مـن موضـوع الديون أو حتياطيـات النفـط. في أثناء تلك الحـرب، كان العراق قد وضـع الألغام على القسم أكبر من الحقل الواقع ضمن الحدود؛ للحيلولة دون وقوعه في أيدي الإيرانيين، ولكن كويـت زادت مـن انتاجها من حقل رميلة، رابطة بذلـك مسألة الحقل بقضية زيادة

ـاب ثرواتهـم، كما لو أن شعـب بلد يفتقر للمـوارد يتمنى عبثاً أن تكـون له ثروا
ـك. ويعد إبطال سحـر «لعنة السلعة» مشروعاً سياسيـاً. ولا يمكن تحقيقه إلا م
لال إنشاء مؤسسات اجتماعية تفرض الشفافية علـى جمع الثروة الهيدروكربون
زيعهـا. وتعني طبيعـة الإيجار أنه لا يمكن تحقيق ذلك الأمـر إلا من خلال إسها
بي واسع النطاق في عملية صنع القرار. وبلوغ هذا يطرح مشكلات تختلف باختلا
تمعات، فقد تعني المشكلة لبعضهم مواجهة الانقسامات الإثنية، ولسواهم معالج
ايـا إقليميـة، ولآخرين تقاليد حكـم الأسر أو السلطة العسكريـة. وفي بقاع أخر
وف يكون التعبير عـن المسألة بالمعيار الطبقي. وكأن هذا كله لا يشكل تحدياً كافي
فـإذا استطلعنـا كل الدلائل هذه بشأن التوترات وعدم المسـاواة والظلم الذي واك
عتمـاد على صـادرات النفط التي من المرجـح أنها ستلازم الاعتمـاد على صادرا
از، فإن مبررات الصياغات اللغوية الرنانة التي استشهدنا بها في البدء تكون واضح
لباً مـا تمنحنا الهيدروكربونات لمسة ميداس الذي قد جنى كلاً من الذهب والشق
الوقت نفسه، إذ الثراء والذهب في الدول المصدرة يذهب للبعض والشقاء للكثيرين
ـا يكمـن لب المشكلة. فالإيجار بوصفه الشكل المهيمـن للدخل الوطني عرضة بشك
ـص للافتقـار للشفافية، فضلاً عن التوزيـع وفق المحسوبية. وفي الوقـت نفسه، فإ
يطرة على النفط تمكن من إحكام السيطرة السياسية (والعسكرية) وتعززهما.
وفيمـا كانت الغايـات السياسيـة [لصدام] من ارتـداء عباءة القوميـة العربي
راز نصر سهل بعد الفشل الدموي لغزوه لإيران، قد اجتمعت وهدفه الإستراتيج
مـان أمن الحدود الساحلية لمنطقة الخليج، كان ثمـة حجة قوية تقول: إن النف
ديونية، بالإضافة إلى المؤشرات بعدم اكتراث الولايات المتحدة، قد أقنعت صدا
ـين بشطب جزء مـن مديونيته والاستيلاء علـى إنتاج الكويت البالـغ 1.8 مليو
ميل في اليوم.

اج الكويت والضغوط التخفيفية لهبوط الأسعار. وقد ادعى صدام حسين أن الكوي
ينة للعراق بـ 2.4 مليار دولار، وأنها تشن حرباً اقتصادية على العراق(93).

ذلك أن طبيعة الهيدروكربون الإستراتيجية تعني ألا يترك لسكان بلد أن يقرروا

وطبيعـة البنـى الاجتماعية لديهم. وكما سـوف يعرض الفصل اللاحـق، فإن ا

والغـاز يمثـلان للقوى الكـبرى في العالم أهميـة بالغة، ومن ثم: فإنـه لا تترك ،

النفط والغاز يديرونهما بحرية.

ذلك أن طبيعة الهيدروكربون الإستراتيجية تعني ألا يترك لسكان بلد أن يقرروا
وطبيعة البنى الاجتماعية لديهم. وكما سوف يعرض الفصل اللاحق، فإن ا
والغاز يمثلان للقوى الكبرى في العالم أهمية بالغة، ومن ثم؛ فإنه لا تترك ،
النفط والغاز يديرونهما بحرية.

يعد النفط احد السلع الإستراتيجية العالمية التي لن تسمح الدول أبداً، سواء أكانت لك الدول كبرى أم صغرى، بتحريرها من السيطرة السياسية.

يوسف. م. إبراهيم[1]

منــذ عــام 1973 الذي جرى فيه الحظــر العربي سيئ السمعــة، وكل رئيس يحمل مالاً عريضة في التحرر من نزوات الحكام الأجانب. ذلك أن أمن الطاقة لدينا يتصل باشــرة بالمطالب الشرهة لأوبك. إن أوبك تتآمر لتثبيت الأسعار والحد من إمدادات لأســواق العالميــة بالنفط الخام بهدف تعظيــم الأرباح. فعلينا ابتــكار مصادر بديلة لطاقة والإمدادات لمواجهة هذا الخطر.

في تعاملنا مع السياسة الخارجية، ونظراً لكوننا نعبث بسياسة الطاقة، تنشأ لدينا لحاجة الكبيرة للدفاع عن نفطنا، وهذه تشكل المحرك لسياستنا الخارجية. سواء كان لــك في كولومبيا للدفاع عن أنابيب النفــط، أو في فنزويلا لجعل وكالة الاستخبارات لمركزيــة (CIA سي آي أيه) تتدخــل، أو في الاحتلال الدائم للخليج الفارسي (الأمر لذي لا يخدم مصالحنا)، أو في توسيع احتلالنا لآسيا الوسطى، أو في سيطرتنا على صــادر النفط في بحر قزوين وطرق خروجه منه، وربما وجودنا في أفغانستان، ولعله بس من المستحيل أن تكون كلها متصلة بالطاقة.

عضو الكونغرس الأمريكي رون بول[3]

يد[2] س الأمريكي هنري
أمن الكونغرس

عضو

طيلة نصف القرن الماضي، كان النفط المرة تلو المرة العامل الاساسي في الازما
العالميـة، مـن الإطاحة بمصـدق في إيران وأزمة قنـاة السويس في الخمسينيات م
القـرن العشرين، إلى أزمة الأسعار في عام 1973 والحظـر العربي القصير الأمد
العـام ذاتـه، وأثر الثـورة الإيرانية علـى الأسعار في عام 1979، وحـرب الناقلات
الثمانينيات من القرن العشرين، وأزمة الخليج ما بين عامي 1990 و2003. وبالنس
لبريطانيا، كان الاعتماد على النفط الآتي من فارس ـ إيران حالياً ـ قد خفف الاعتم
على الفحم من المناجم المحلية، حتى ولو لم يكن بالإمكان سحق قوة المنظمات العمال
العاملة في المناجم إلا في أواخر القرن العشرين.

كانـت البحريـة التابعـة للـدول الاستعمارية قد تحولـت، في السنـوات الأولى م
القـرن الماضي، من استخـدام الفحم إلى النفط. وكان دانيـال بيرغين، مؤلف كتا
(The Prize الجائزة) الذي جاء بعد كتاب أنتوني سامبسون (he Seven Sisters
الشقيقـات السبـع) وكتـاب بيـتر أوديـل (Oil and World Power النفـط والق
العالميـة). بوصفه صاحب الكتاب الأكثر رواجاً الذي يتحدث عن صناعة النفط، وة

دائرة الخارجية والكومنويلث للمملكة المتحدة[1

حسبمـا تشير هـذه الأحاديث المقتبسة مؤخـراً، فإن ضمان إمـداد الطاقة ـ الت
تعني في الوقت الراهن النفط وعلى نحو متزايد الغاز الطبيعي ـ يعد هدفاً إستراتيج
أساسيـاً للسياسـة الخارجية للدول المستهلكـة. وعلى الرغم مـن أن كثافة استخدا
الطاقـة ـ مقدار الطاقة المستهلكـة بالنسبة للإنتاج ـ قد انخفضت في الدول المتقدم
مع ازدياد الكفاية وهجرة معامل الصناعات الضخمة إلى مجمعات العمالة الأرخص
في العـالم النامي، فـإن الطلب الإجمالي لا يزال ينمو، ويستمـر الاعتماد على الطاة
المستوردة.

تعتمد صحة اقتصادنا على ضمان إمـدادات الطاقة بأسعار مقبولة لاقتصاديا
المملكـة المتحـدة والعالم. ولسوف نكون بحاجـة لتحسين الكفايـة والاستقرار الطو
الأمـد لسوق الطاقة الدولية عبر إصلاحات سياسيـة واقتصادية في البلدان الرئيس
للإمداد والعبور.

ـدى بيرغن ملاحظـة تم اقتباسها كثيراً، مفادهـا: «أعتقد أنـه بإمكاننا القول: إن
قبـة من أمن الطاقة قـد بدأت عندما حول وينستون تشيرشـل البحرية البريطانية
ن الفحـم إلى النفط عشية الحرب العاليـة الأولى»(5). فبريطانيا وألمانيا (وفرنسا
لجيـكا) قـد ذهبوا إلى الحرب في عـام 1914 بوصفهم دولاً منتجـة للفحم، وتتجه
ـكل متزايـد نحو النفط؛ ليكـون وقودها المختـار، لكنها كانت تفتقـر إلى المصادر
حليـة للنفـط. بيد أنهـا مع تطـور الأسلحة الحربيـة المدرعة والجويـة سوف تغدو
ـن الناحيـة العسكرية معتمدة باطـراد على النفط، وهذا كفيل بـأن تنافسها سوف
ـرق المناطق المنتجة للنفـط في المؤامـرات والاستغلال الاستعمـاري والحرب. ومع
لوير محرك الاحـتراق الداخلي الرخيص، أصبحت مركزية النفط بالنسبة للأمن
اقتصادي والعسكري أمراً حاسماً.

لقـد تغيرت الضوابط، وكذلك اللاعبـون الساعون لتحقيق أمن إمدادات الطاقة، حسبما حددتها حكومات الـدول المستهلكة الكبرى، نتيجة للتغيرات الجيوستراتيجية التي أثرت فيها طيلة المئة سنة الأخيرة. وهذا معناه أن نظرتنا لأمن الطاقة قد تغيرت سـواء في واشنطـن أو لندن أو باريس أو طوكيو. فالولايـات المتحدة تحابي الآن روسيا بوصفها مورداً للنفط، بينما كانت فيما مضى تمارس ضغوطاً على حلفائها في الناتو؛ ليمتنعـوا عن شـراء النفط الخام من الاتحاد السوفييتي. وتـكاد الصين تصبح رمزاً للشيطـان في الولايات المتحدة، وذلك مع تنامي دورهـا في أسواق النفط العالمية، بعد أن كانت غير ذات أهمية بالنسبة للسياسة النفطية.

شهـدت السنـوات الأولى من القـرن الماضي بـدء منافسة طويلة الأمـد؛ للوصول إلى النفـط الخـام للشرق الأوسط عبر نظـام الامتياز الذي بموجبـه عملت شركات النفـط المدعومة من حكوماتها على الضغط على الحكومات المحلية الضعيفة والتابعة ودفعتهـا لمنحهـم حقوق إنتـاج واستكشاف احتكاريـة. وفي معظم الأوقـات، كان يتم تحديـد من يقوم بعمليات الإنتاج في هذه المنطقة أو تلك عبر نقاش ما بين الحكومات الأوروبيـة فوق رؤوس السكان المحليين. وبعـد الحرب العالمية الثانيـة كانت الولايات

استكشاف احتياطيات النفط في الشرق الأوسط. وفيما كانت القوى الأوروبية معتمدة على المصادر الخارجية للنفط منذ البداية (على الرغم من أن بريطانيا أصبحت مصدراً صرفاً مهماً لبضع سنين بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في السبعينيات من القرن العشرين)، إلا أن الولايات المتحدة بوصفها أكبر منتج ومستورد أيضاً لم تصبح مستورداً نهائياً حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

سنوات الحرب الباردة

لقد حصل ذلك التحول مع دخول العالم في حقبة الحرب الباردة، وسرعان ما أصبح النفط مصدراً للنزاع. فبالنسبة لزعماء الحرب الباردة، كان النضال من أجل التحرر الوطني وعملية التحرر من الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين ميادين التنافس على النفوذ. وفي الوقت ذاته. كان من شأن انتشار قومية النفط أي التأكيد على السيطرة على الموارد الوطنية ـ من أمريكا اللاتينية إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، إدخال لاعبين جدد، وهم الدول المنتجة ذاتها. وقد أدى ظهورهم في ذلك الوقت إلى تورطهم -عن حق أو باطل- في مكائد الحرب الباردة. وهكذا، ففي الولايات المتحدة وأوروبا أطلق لقب الشيخ الأحمر على أحد الآباء المؤسسين لأوبك السعودي عبد الله التريكي استهزاء.

كما أن تحول الاتحاد السوفييتي ليصبح أكثر من مجرد مكتف ذاتياً في مجال النفط والغاز الطبيعي في الخمسينيات من القرن العشرين، قد شكل مصدر قلق كبير للولايات المتحدة وأوروبا الغربية: لخشيتهم من استخدام الصادرات سلاحاً إستراتيجيّاً وكان مصدر القلق الآخر يتمثل في أن الاتحاد السوفييتي سوف يحاول عرقلة وصول الدول الغربية إلى نفط الشرق الأوسط. كانت إحدى أولى المعارك في الحرب الباردة قد شنت على محاولات الاتحاد السوفييتي للوصول إلى موارد النفط الإيراني في نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد احتل الاتحاد السوفييتي جزءاً من شمال إيران في نهاية الحرب؛ أملاً في ضمان نفوذ سياسي. بالإضافة إلى حلم روسيا القديم في الوصول إلى ميناء يطل على المياه الدافئة، والحصول على النفط اللازم في المدى القصير في انتظار إعادة الأعمار بعد الحرب. لكن الولايات المتحدة عارضت ذلك

النفط في الصفقات التجارية قد وفر لموسكو النقد الأجنبي والنفوذ. وهكذا، ففي الخمسينيات من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن واشنطن كانت قد أقنعت الحكومة البوليفية بالتخلي عن اتفاقية التعاون ما بين شركة النفط الحكومية لديها والاتحاد السوفييتي، إلا أن البرازيل وافقت في عام 1959 على أخذ الخام الروسي في محطات التكرير لديها. أما الحدث الأكثر شهرة، فكان حصول هافانا بعد الثورة الكوبية في عام 1959 على نفط روسي مدعوم مقابل السكر، وهو اتفاق لم ينتهِ إلا مع انهيار الاتحاد السوفييتي. وكان مهندسو النفط السوفييت ناشطين من الهند إلى اليمن وغانا.

كانت واشنطن قد ألحت على حلفائها الأوروبيين الامتناع عن قبول عروض النفط الروسي الرخيص أو على الأقل تجنب عقود طويلة الأمد. وبحلول السبعينيات من القرن العشرين، وتعاظم الانفراج في العلاقات الدولية، انهارت تلك السياسة في أوروبا، وفي الواقع، وبالرجوع إلى الخمسينيات من القرن العشرين، كان القرار الذي اتخذته شركة الطاقة الإيطالية (ENI إي إن آي) بشراء وتوزيع النفط الروسي الخام الرخيص قد ساعد على البدء في حرب أسعار، فُرض فيها على دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط خفض للأسعار، وكان ذلك الحدث هو الذي حفز على إنشاء أوبك.

كان الاكتفاء الذاتي لروسيا يعني - على الأقل - لواشنطن وحلفائها، أنه ليس من المرجح أن تحاول موسكو الاستيلاء على جزء من الشرق الأوسط. ولكن كانت هناك مصادر أخرى للقلق، أهمها رعاية الاتحاد السوفييتي للحركات والأنظمة العربية الراديكالية. بيد أن تلك الأنظمة والحركات قد أثبتت أن مهارتها في الاضطلاع بدور في ذلك المجال ربما فاقت توقعات كل من موسكو وواشنطن. فإذا كانوا سعداء

بشدة وطالبت بانسحاب القوات السوفييتية، فوافقت موسكو على الانسحاب مقابل تأسيس شركة إيرانية سوفييتية مشتركة. وانسحبت القوات، إلا أن المجلس الإيراني رفض إنشاء الشركة. وفي أوروبا الشرقية، ساعد النفط والغاز الطبيعي الروسيين في عملية ربط الاقتصاديات التابعة بالاتحاد السوفييتي(6).

في قبـول ما تقدمـه موسكو مقابل اتخاذ شيء في المواقـف الأيديولوجية، فإنهم كانوا يعلمون أيضاً ضرورة الاستمرار في إمداد زبائنهم الأساسيين.

يشير فين Venn إلى التنوع في الأساليب الأمريكية والأوروبية في التعامل مع الدول المنتجـة المثيرة للمشـكلات في السنوات التي أعقبـت استقلالها وانتهـاء الامتيازات القديمة. وقد أثبتت بريطانيا وفرنسا تصلبهما ونزعتهما العدائية تجاه مستعمراتهما السابقة. ولم تكن واشنطن، منذ مدة طويلة، مقتنعة برفض لندن التام لتأميم مصدق لصناعة النفط الإيراني، ذلك أنها قد تعلمت التأقلم مع مسألة التأميم في المكسيك، وقـررت أن تعوضـ شركات النفط الأمريكيـة عن المبالغ الإضافيـة التي يجب عليهم دفعها للحكومة الفينزويلية، عوضاً عن أن تخاطر بمواجهة ربما تقود كاراكاس لتأخذ مسار هافانا نفسه. وكان ناقد عربي للأنظمة في الشرق الأوسط يكتب عن الثلاثينيات من القرن العشرين قد أشار إلى تعبيرات سابقة عن هذا التنوع، قائلاً:

كانت الاختلافات ما بين الاتحادات المالية التي وقعت على الاتفاقيات الاستعمارية والاتحـادات الأمريكية قـد عكست سماتها القومية، فقد كانـت الشركات البريطانية متغطرسـة ومعتمـدة بشـكل مباشر علـى القـوة السياسية لحكومتهـا؛ للحفاظ على امتيازاتها، وحصص الإنتاج وتحديد الأسعار. ولم يقم الزعماء العرب الذين أوجدتهم القـوى الاستعمارية، وكانوا يعتمدون عليها في وجودهم بمناقشة تلك السياسات أو لم يجـرؤوا علـى ذلك. وبالمقابل، فـإن الأمريكيين الذين لم يألفـوا السلوك الاستعماري والاستغلال الاقتصادي النـاتج عنه، قد «تعاونوا» مع الزعيم المحلي، ابن سعود الذي كان معتمـداً بالكامـل على مـا يدفعون له، وكانـوا يعلمون أن «الامتيـاز في خطر على الـدوام ما لم تتم تلبية مطالبه (الشخصية)». لكن النتائج كانت متشابهة: إذ يستمر الحكام في السلطة بفضل ما تدفعه شركات النفط لهم(7).

ثـم جـاء غـزو بريطانيا وفرنسـا وإسرائيـل لمصر في عـام 1956 بعـد أن أمم جمال عبد الناصر قناة السويس، التي كانت أوروبا تحصل على إمدادات النفط الخام من الخليج عبرها. وقد عارضت واشنطن الخطوة وأجبرتهم على الانسحاب، وذلك بأن رفضت إمداد بريطانيا وفرنسا بالنفط الخام عندما أقفلت مصر القناة؛ رداً على العدوان.

بعض نقاط التشابه في تعامل الولايات المتحدة معهما. فالأهمية الطاغية لصناعة النفط تظهر بوضوح في كلا البلدين، وكانت الحكومة الأمريكية مثلها مثل الشركات الأمريكية تقوم بحماية الاستثمارات عبر القليل من التدخل المتعمد الصريح والكثير من الامتيازات المحدودة.... بيد أن ما يظهر للعيان أنه فيما كانت وزارة الخارجية على استعداد لممارسة الضغط لتلبية أهدافها المنشودة، فإنها كانت مع ذلك تتوقع أن تقوم الشركات بإدارة السياسة النفطية على نحو ملائم[8].

ولكن، بحلول عام 1973، ظهر أن سياسة الولايات المتحدة قد أخذت جانباً عسكرياً أكبر بكثير، وكشفت الوثائق التي سمحت الحكومة البريطانية بنشرها في عام 2004 وجود قلق حيال إمكانية إقدام واشنطن بغزو المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة إذا ما استمر الحظر العربي للنفط.

المتنجون في المقدمة

وفي وثيقة سرية للغاية ـــ UK eyes Alpha ـ تداولها رئيس الوزراء ومجموعة محدودة من كبار الوزراء والموظف الرفيع المستوى في وكالة الاستخبارات بيرسي كرادوك رئيس قسم التقويم في وكالة الاستخبارات، وكانت هذه الوثيقة مستقاة من تعليقات أدلى بها عدد من كبار الدبلوماسيين الأمريكيين وتشير إلى أن واشنطن قد تكون بحلول شهر ديسمبر / كانون الأول من عام 1973 تعد العدة للتدخل عسكرياً في الشرق الأوسط[9]. وكان التحليل الذي تم التقدم به يقول: إنه إذا ما طال أمد الحظر المفروض على إمدادات النفط، وربما يكون ذلك بسبب تجدد القتال ما بين العرب وإسرائيل الذي شكل خطراً كبيراً على الاقتصاديات الغربية، فقد تقرر الولايات المتحدة ضمان أمن إمدادات النفط. وتقدر الوثيقة أن احتياجات الولايات المتحدة

كانت الوسائل المفضلة التي تلجأ إليها واشنطن لتحقيق أهدافها الإستراتيجية فيما يتعلق بالنفط تتم عبر شركات النفط، وهذا يصدق في الشرق الأوسط وأمريكا

وأوروبا واليابان من النفط العربي تبلغ 760 مليون طن في العام، وهو مقدار أقل بقل
مـن إنتاج المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا في شـ
سبتمـبر/ أيلول من عام 1973. ولما كان بالإمكان الحصول على إنتاج أكبر من الد
الثلاثـة الأولى، فإن القيام بهجوم ضد ليبيا البعيـدة جغرافياً قد وضع جانباً. وتن
الوثيقة النظر في كيفية تحقيق الهدف، بما في ذلك «استبدال» الحكام الموجودين بمز
مـن الرحال المذعنين أو استخـدام إيران أو الدول الأوروبية الغربية للقيام بالمهمة،
التهديـد باستخدام القوة، أو فرض حظر، ولكنها خلصت إلى أن الأمريكيين يفضل
اللجـوء إلى عملية سريعة يقومون بها بأنفسهـم؛ للاستيلاء على حقول النفط» ووف
للوثيقة، فإن الاستيلاء على المنطقة سيستمر قرابة عشر سنوات. كما تجري حساب
تتعلق بأعداد القوات الأولية والمقبلة اللازمة والمتطلبات اللوجستية اللاحقة.

ولم يكتـفِ اليمـاني بالإعلان بأن بريطانيا لكونها تعد بلـداً صديقاً ستحصل على
دادات النفط المعادلة لتلك التي كانـت تتلقاها قبل بدء الحظر وحسب، بل أضاف
، على استعداد للنظر في طرق لتعويض بريطانيا عن الكميات التي فقدتها؛ لكونها

وفيمـا يشـير إلى أن النظـرة إلى أمـن النفط قد تغيرت الآن مـن نظرة الحر
الباردة إلى النظرة التي تُعدّ أن منتجي النفط أنفسهم هم الخطر الأساسي والمباش
تتابع الوثيقة: «إن التدخل الروسي لن يصل، على الأرجح، إلى حد التدخل العسكر
المباشـر، وإنه من المحتمل أن تقوم واشنطن بإعلام موسكو بالأمر مقدماً». وعند
«سـوف يحاول الروس الإفادة من المعارضـة على أحسن وجه سياسياً ودعائياً». و
أكـبر خطر بالمواجهة غـير المباشرة في الحرب سوف تكـون في الكويت، إذا شجع
روسيا العراق على التدخل هناك.

ويتخلـل الوثيقة شـيء من القلق مـن أن الحليف الأساسـي لبريطانيا ربما يط
منهـا المساعدة في الغزو؛ ذلك أن بريطانيا تفضل الآن حل مشكلاتها المتعلقة بالنف
دبلوماسيـاً. وقبل توزيع ورقـة التقييم التي وضعتها الاستخبـارات بأسبوعين، اجت
رئيسـ الوزراء وأعضاء كبار في الحكومة بالشيخ اليماني وزير النفط السعودي، الذ
تحدث بالنيابة عن منتجي النفط العرب كلهم[10].

قـادرة على الحصول علـى مصادر النفط من سـوق روتردام الفوريـة، وهي الهدف الأساسـي من الحظر. كذلك عُدّت فرنسا وأسبانيا دولتين صديقتين، فيما عُدّت بقية الدول المنتمية للاتحاد الاقتصادي الأوروبي، باستثناء هولندا، دولاً محايدة.

كانـت أحداث عام 1973 تتألف من خيطين منفصلين غالباً ما يتداخلان. فهناك قضية أسعار النفط، من جهة، والسيطرة على الاحتياطيات والتلاعب بالإنتاج لأهداف إستراتيجية في الجهة المقابلة، وهما بالطبع متداخلان. ولكن نتج عن دمجهما تحليل فضفاض يفيد منه سياسيون يمينيون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويظهر كذلك في النقاشات المختزلة لبعض معارضي الحرب على العراق عامي 1991 و2003.

كانـت الإجـراءات التي تتخذهـا أوبك في السنـوات الأولى بعـد تأسيسها في عام 1960 دفاعيـة إلى حـد كبـير، بحيث لا تعـدو أن تكون محاولة لوقـف تراجع الأسعار الـذي فرضتـه الشـركات المنتجة عوضـاً عن زيادتهـا. وبعد عقد مـن الزمن، كانت حكومـات الـدول المنتجـة في الخليج تحصل علـى دولار واحد للبرميـل مقابل النفط الـذي تبيعـه الشركات لقاء 12 ـ 14 دولاراً للبرميـل. وفي الوقت ذاته، قلّت قيمة هذا الـدولار الواحـد، بسبب من تنامي ضعف الدولار. ولكـن بحلول عام 1970، كان عدد مـن الدول الأعضاء قد تعلموا من فنزويلا العضـو المؤسس، وتبنوا نهجها في الأسعار الـذي بموجبه تحصـل حكومة الدولة المنتجـة على رسوم وضرائـب على النفط. وفي عـام 1971، نجحت أوبـك للمرة الأولى في دفع شركات النفـط للتفاوض مع المنظمة عوضـاً عن التفاوض مع كل دولة بمفردهـا. وعلاوة على ذلك، فقد استطاع الأعضاء مجتمعـين عبر ما عـرف باتفاقية طهران، الفـوز بزيادات في الأسعـار «الآجلة» التي كانت تحددها الشركات حتى ذلك الوقت، وزيادة حصيلتهم من الضرائب إلى 55%. كذلـك اشتملت اتفاقية طهران على زيـادة تصاعدية سنوية في الأسعار. أما العنصر المهـم الآخر، فكان قبول الشركات بوجوب حمايـة الأسعار في مواجهة انخفاض قيمة الـدولار. وفي الوقـت ذاته، كانت الحكومات الأعضاء تتجه نحـو تأكيد سيطرتها على الاحتياطيـات عبر تأميم الإنتـاج القائم. ذلك أن أوبك قد وافقت على انتهاج سياسة التأميـم التدريجي، لكـن بعض الأعضاء ساروا قدماً بسرعـة أكبر، فأممت الجزائر

55% مـن المصالح الفرنسية، وسيطرت العراق على أصـول شركة نفط العراق IPC (آي بي سي) واستولت ليبيا على عمليات BP (بي بي) وبدأت المملكة العربية السعودية حقبة مطولة من التأميم التدريجي لأرامكو في عام 1972.

وبحلـول عـام 1973 كان من الواضـح أن اتفاقيـة طهران لن تصمـد طويلاً. فأسعـار النفـط الذي يتم بيعه في السـوق المفتوحة كانت تتضخـم، وراحت الدول المنتجـة تطالب بحصتهـا، وأعيد فتح المفاوضات في شهـر أكتوبر/ تشرين الأول، ولكنهـا بـاءت بالفشل، تاركة مجموعة من الدول الخليجيـة المنتجة للنفط تفرض زيـادات في الأسعـار خاصـة بها. واستمرت أسعـار السوق المفتوحـة في التضخم، يدفعها للارتفاع الحظر على المبيعات للولايات المتحدة وهولندا وأفريقيا الجنوبية الـذي تفرضه الدول العربيـة المنتجة رداً على دعم تلك الـدول لإسرائيل في أثناء حـرب أكتوبر/ تشرين الأول. وفي شهـر ديسمبر/ كانون الأول فرضت أوبك زيادة بلغـت 140%، ليصـل السعر المحـدد للنفط الخـام العربي الخفيـف إلى 10.84 دولارات للبرميـل. ومنذ تلك اللحظة كتـب فاضل الشلبي، وهو مسؤول كبير سابق في أوبـك، قائلاً: «لقد أصبحت أوبك المدير الوحيـد للأسعار»[11]. وفكرة الشلبي صحيحـة لدرجة أن الشركات وحكومات الدول المستهلكة التي تنسق معها بدقة لم يعـد بإمكانها فرض الأسعار على حكومات البلـدان المنتجة. ولكن، سيتضح قريباً أن المصالـح المختلفـة للـدول الأعضاء في أوبـك سوف تجعل تحقيـق إستراتيجية جماعية للأسعار أمراً صعباً.

ويُظهـر محضر اجتماع للحكومة البريطانية، يعـود إلى أكتوبر/ تشرين الأول من عـام 1973 مدى القلق حيال الخطـوة التي اتخذتها أوبك لزيادة الأسعار، بمعزل عن المخـاوف الناتجة عن الحظر العربي، الذي ستتـم مناقشته فقط في الكويت في اليوم الـذي أعقب كتابة المحضـر فيه. ويُعلم رئيـس الوزراء حكومتـه أن الزيادة المقترحة ستكلـف الدول الأعضـاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبـي (EEC) 10 مليارات دولار إضافي في العام. وقد تصادف أن المحضر يذكر كذلك أن شركات النفط قد استشارت الوزراء فيما يتعلق بالخطوات المزمع اتباعها[12].

والامـر المثير ان محضر جلسـة الحكومة البريطانية في عـام 1973 الذي ذكرناه آنفـاً قد تطرق كذلـك إلى الاستعدادات للحظر المحتمل، ولكـن لم يتضمن أي إشارة إلى الأسعار في تلـك الفقرات. وكان ينظر إلى مفاوضات الأسعار والحظر على أنهما قضيتـان منفصلتان. وكمـا يشير فين، فإن إيـران التي كانت إحدى الـدول الصقور الأكثر تشدداً في قضية السعر في ذلك الوقت، لم تتورط في الحظر وكانت حليفاً مقرباً للولايـات المتحدة، في حـين أن المملكة العربية السعودية المحـور المحرك للحظر كانت تكافح في أوبك لتخفيف المطالب المتعلقة بالسعر.

وفي الواقع، ثمة دليل على أن الولايات المتحدة كانت تدعم حملة أوبك لرفع الأسعار في أوائـل السبعينيات من القرن العشريـن. إذ يستعرض بيير تيرزيان في تاريخه عن أوبـك عدداً من الأدلة التي توحي بأن إدارة نيكسون قد شجعت، وحتى حفزت، الدول الأعضـاء في أوبك لرفع الأسعار؛ اعتقاداً منها بأنهـا ستحفز إنتاج الولايات المتحدة، وتحـرم اليابان وأوروبا مـن التنافس التجاري والولايات المتحـدة، وتخلق سوقاً للسلع

وبالرغم من أن أوبـك بمجملها، والدول الأعضاء الأساسيين بما في ذلك فنزويلا وإيـران قد تبنـوا حملة لرفع الأسعار المحددة في محاولة لجعلها تتواءم مع الأسعار في السـوق المفتوحة، فإن منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) فرضت الحظر الـذي بدأته في 17 أكتوبـر/ تشرين الأول من عـام 1973. وكان هدفها الضغط على الولايات المتحدة لتتخلى أو تقلل من دعمها لإسرائيل، لا أن تؤثر على السوق، برغم أنه من الجلي أن الوزراء الذين وافقوا على الحظر كانوا يدركون مضامين أفعالهم. وكان هذا الاستخدام الثاني «لسلاح النفط»، إذ استخدم سابقاً مدة قصيرة وعلى نحو غير موفق بعيد حرب الأيام الستة يونيو/ حزيران عام 1967 التي اجتاحت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. فكان من شأن الغضب الشعبي، عندئذ، والأفعال العفوية إرغـام عدد من الدول العربيـة المنتجة للنفط، ومن بينها المملكـة العربية السعودية، على فرض حظر قصير الأمد على الولايات المتحدة وبريطانيـا وألمانيا الغربية، وقد فشـل ذلـك إذ تم الحصول علـى النفط الخام البديـل بسرعة مـن الولايات المتحدة

ـريكية، التي تشكل مجموعات ضغط قوية على مستوى الولايات والاتحاد. ولما كانت ـة الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بكثير من تكلفته في أوبك، فإن الأخيرة تشكل ـادة أكثر قدرة على امتصاص انخفاض الأسعار. وفي المقابل، فإن ارتفاع الأسعار ترفع تكلفة النشاط الصناعي الضخم ككل، ولكنها تفيد كذلك قطاع الاستكشاف نتاج، إذ تمكنهما من الاستمرار في الاستثمار. ومن دون ذلك الاستثمار، فإن عتماد على الاستيراد سينمو على نحو أسرع بكثير. وكانت حلقة دراسية ضمت عام 2003 أكاديميين وصناعيين وحكوميين على مستوى رفيع قد أشارت إلى أنه، رغم من كل الأدبيات:

الأمريكية في الدول المنتجة للنفط[13]. كذلك هناك مسألة الحفاظ على الأنظمة الصديقة، فعندما كانت الأسعار مرتفعة، حذر وزير الخارجية هنري كسينجر بشكل رسمي من أن تخفيضها بشكل عنيف سوف يهدد استقرار حلفاء مهمين[14].

هناك سببان يدفعان الولايات المتحدة نحو اختيار أسعار أعلى للنفط: أولاً، كانت الزيادات المتدرجة والمعتدلة في الأسعار تنسجم وسياسة واشنطن في حقبة ما بعد الحرب العالمية التي تنهج نحو التوافق، عوضاً عن مواجهة حكومات الدول المنتجة في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. وفيما كانت كميات الواردات إلى الولايات المتحدة قد ارتفعت على نحو لا يمكن إيقافه، فقد اتضح أكثر وأكثر أنها لم تعد قادرة بعد الآن على أداء دور «المنتج الموجه» عالمياً. ذلك المنتج الذي يزيد أو يقلل من إنتاجه: ليضمن توازناً عالمياً ما بين العرض والطلب. وقد انتقل هذا الدور إلى المملكة العربية السعودية ولسوف يبقى فيها. والسبب الثاني أنه على حكومات الولايات المتحدة في ذلك الوقت وإلى الآن أن تتذكر دوماً أن بلدها قد يكون مستورداً ومستهلكاً مسيطراً، ولكنه منتج رئيس، إذ توفر صناعة النفط والغاز الطبيعي الأمريكية دخلاً وعملاً لأعداد كبيرة من الناخبين، ليس لطاقم عمل الشركات الكبيرة فحسب، وإنما لمجموعة من المنتخبين المستقلين الصغار الذين

مـن شأن ما ينتج عنها مـن انخفاض في الأسعار أن يـؤدي إلى إفلاس الكل باستثن
المنتجـين ذوي التكلفة الأقل، وهم دول الخليـج العربي، وليس الدول غير الأعضاء
أوبـك، وهكذا فإن الأسعار المنخفضة لن تقلل، بـل ستزيد القوة الاقتصادية النسب
للدول المنتجة في الشرق الأوسط[15].

كان الاختلاف في المصالـح ما بين منتجي النفط في الولايات المتحدة والمستهلك
الصناعيين والمحليين يتم حله تقليدياً عبر إبقاء الضرائب على النفط والغاز الطبي
منخفضـة جـداً بالمقارنة مع أوروبـا. وكانت المشكلة التي فرضتهـا أوبك بتحولها م
الدفـاع إلى الهجـوم في جذرها مشكلـة سياسية أكثر من كونهـا اقتصادية. ولم يـ
التأكيد الفاعل لقومية النفط الجماعية مجرد مسألة دفع المزيد مقابل النفط، بل إن
مثلت فقدان السيطرة على موارد طبيعية حيوية. كما أثارت المخاوف من احتمال قي
المنتجين سلعاً أخرى بالاتحاد معاً، وكان من الممكن حتى الآن أن تكفل الأمن منظما
السلـع الدوليـة التي تضم كلاً مـن المستهلكين والمنتجين، وتحـرم بذلك المنتجين م
قدرتهـم علـى ممارسة قوتهم الجماعية. وكمـا تبين، فقد ساد هـذا النموذج عوض
عـن نمـوذج أوبك، ويعـود ذلك بشـكل كبـير إلى أن المنتجين الزراعيـين في المناط
الاستوائيـة كانوا يفتقرون إلى القوة التي تتمتع بها الدول المنتجة للنفط. ومع أنه ك
لـدى اتفاقيات السلع الدولية آليات تؤثر في الأسعار، مثل خطط الامتناع عن الدفع
الخصم، لكن تم التخلي عنها مع تسعينيات القرن العشرين.
فقدت الـدول المستهلكة، من خلال شركاتها، سلطتهـا في تقرير أن تلك الأسعا
سـواء في ارتفاعها أو انخفاضها، سوف تتواءم مـع احتياجاتها الاقتصادية الواسع
ومنـذ ذلـك الوقت، سوف يعتمـد المستهلكون إلى حد كبير على عـدم استعداد الد
الأعضـاء في أوبـك لقتل الإوزة التي تبيض لهم ذهباً برفعهم الأسعـار كثيراً لدر
القضـاء على الطلـب بإلحاقها الضرر باقتصاديـات الدول المستهلكـة. وعلاوة ع
ذلـك، فالأمر الذي يثير المزيد مـن القلق؛ نظراً للوضع المتفجـر في الشرق الأوسط

الـذي هزّ الـدول المستهلكة الصناعية، وأبعدها عما رأى عـدد من المراقبين أنه حا
من الرضى. وكان الـرد مواجهة الفعل الجماعي بفعل جماعي يتمثل في وكالة الطاة
الدوليـة (آي إي أيـه IEA) . كان اتحاد الدول المنتجة أوبك قـد تشكل لمواجهة اتح
الشـركات المشغلة المدعوة الشقيقات السبع المؤلف من شركات النفط الكبرى والقو
التي أخـذت هيمنتها تزول تدريجيـاً؛ بسبب نمو شركات النفـط المستقلة والشركا
كان استخـدام سلاح الحظـر التعبير، المنطقي لهذا، ثم انتهـى الحظر في السن
الجديدة، إذ قامت المملكة العربية السعودية في شهر مارس/ آذار بإنهائه رسمياً.

وكالة الطاقة الدولية: مواجهة فعل جماعي بفعل جماعي

خفضت الدول العربية الأعضاء في أوبك إنتاجها من 20.8 إلى 15.8 مليون برمي
في اليـوم، وأعلنت أنها لـن تصدّر إلى الولايات المتحدة وهولنـدا (التي كان يتم فيو
شحن نفط السـوق المفتوحة إلى إسرائيل)، والبرتغـال والدنمارك وروديسيا وجنو
أفريقيا. وستتم زيادة التخفيضات كل شهر. وكان أثرها على اقتصاديات دول منظه
التعـاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كبيراً. فقد انخفض الناتج القومي الإجما
للولايات المتحدة 6% في الأعوام 1973 ـ 1975 وفي عام 1974 انخفض الناتج القوم
الإجمالي لليابان للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[17].

أن اتخاذ الشركات موقف المتفرج فيما يتعلق بمسألة تحديد الأسعار معناه أن الولاي
المتحـدة لم يعد بإمكانها فصل نفسها عن الدول المنتجة، إذ تمت تعرية الصلة ما ب
قضايـا النفـط والقضايا السياسية. ففـي كلتا الحالتين كانت الولايـات المتحدة عا
الجانـب الآخر من الطاولة التي يجلس إليهـا العرب. وذلك وفقاً لما يشير كتاب وكا
الطاقة الدولية الذي يتحدث عن تاريخ الدول الصناعية.

لا يمكن للمرء استثناء الدول المنتجة للنفط من أن تجد أن ثروتها النفطية، التي تتزا
قيمتهـا بسرعة، يمكن توظيفهـا ليس لمصلحتها الاقتصادية وحسـب، بل واستخدام

وقد أحدثتها كتلة الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة بالتحالف مع الدولتين الأمريكيتين، وهما الولايات المتحدة وكندا، فإنه تم تشكيلها لتستجيب لحالات الطوارئ قصيرة الأمد في الوقت الذي تعالج فيه قضايا أمن الطاقة على المدى الطويل، ثم تم ضم اليابان إليها، لكن فرنسا حافظت على الوهم الديغولي القائل بعدم الانحياز، وظلت خارج المنظمة حتى بعد حرب الخليج عام 1991، على الرغم من أن باريس كانت المقر الرئيس لوكالة الطاقة الدولية. وعلى النقيض من التدابير السابقة، كان على الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية التزام قانوني لتأسيس مستويات إمداد لا تقل عن مستوى معين ــ كانت بالأساس تبلغ 60 يوماً، ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 90 يوماً ـ ولدى أمانة السر القدرة على إطلاق آلية لتقاسم النفط تنزع سم أي حظر يفرض في المستقبل أو أي اضطراب آخر يؤثر على الدول

الحكومية التابعة للدول المنتجة. والآن وُجدت الطاقة الدولية لتكون واجهة استهلاكية ستعمل على أن تحل محل الشركات، بوصفها حاملة مشعل الدول الصناعية، لتقف في وجه منظمة دائمة تتقدم بسرعة لتحقيق هدفها... مستعدة للتصرف في المستقبل بالنيابة عن الدول المنتجة بعزم سياسي واقتصادي واضح المعالم(18). وإلى يومنا هذا، ما من أزمة عالجتها وكالة الطاقة الدولية حدثت بسبب بعبع أوبك.

وإلى ذلك الوقت، لم يكن لدى كبار مستهلكي النفط في الغرب سوى منظومات ضعيفة وبدائية للتكيف مع اضطراب إمدادات النفط، وهي بشكل أساسي بعض الإرشادات المتفق عليها حيال تقسيم الإمدادات المتوافرة ضمن الدول الأوروبية الأعضاء في OECD وتوصية تقضي بأن تحرص الدول على أن يكون لديها مخزونات تعادل 90 يوماً من الاستهلاك، وبنية استشارية مرهقة تركت قوة اتخاذ القرار مع الهيئات العليا لتلك المنظمة، التي كانت تحكم على أساس الإجماع. وفي الواقع، إن مخزونات الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة كانت في عام 1973 تكفي 70 يوماً فقط، ولم يتم استخدام احتياطيات المخزونات، أو لم يتم اقتراح استخدامها؛ لأنهم كانوا يعلمون أنه ليس بالإمكان التوصل إلى إجماع بخصوص ذلك.

وبحلـول شهـر مارس/ آذار من عام 1979 عَدّت وكالـة الطاقة الدولية اضطراب الإمـدادات مسألـة جادة، ولكنها ليست كافية لإطلاق آليـة التقاسم أو تنسيق تحرير المخزونـات. وعوضـاً عـن ذلك طلبـت من الـدول الأعضـاء ولم تأمرهـم بتخفيض الاستهـلاك نحو 5%. وتم رفض طلب تقدمت به السويد لتفعيل إطلاق تقاسم النفط لمساعدتهـا؛ وتم إيجاد طـرق أخرى للحفاظ على الإمدادات للبـلاد. وبتنسيق أفضل تمكنت OECD من تجاوز أزمة عامي 1978 ـ 1979 على الرغم من أن أسعار النفط كانت قد تضاعفت لتبلغ 25 ـ 30 دولاراً للبرميل الواحد.

تم تأسيـس وكالـة الطاقة الدوليـة لاستباق اضطـراب الإمدادات والـرد عليها. وليس لوضع حد للأسعـار، بالرغم من الارتباط القوي بين النشاطين. ولإطلاق آلية لتقاسـم النفط، بشرط ألا تستخـدم إلا عندما يكون هنـاك نقص في إمدادات الدول سواء كانت منفردة أو مجموعة بنسبة 7% مع توافر إجراءات تحرير المخزون وتقييد الطلـب للتأقلم مع العُجُوزات الأقل حدة. والحق، أنـه كان ثمة نقاش حاد حيال متى يجـب أن تتدخـل الوكالة، ووجهت انتقـادات للأفعال الأحادية التـي تقوم بها الدول الأعضـاء ـــ الولايات المتحـدة وألمانيا ـ عندمـا استخدمتا المخزونـات على ما يبدو لتخفيض الأسعار المحلية.

أدى الحظـر في عامـي 1973 ـ 1974 إلى سحـب ما يزيد عن 4 ملايين برميل في اليوم من السوق طوال مدة تطبيقه. وكانت المدة الممتدة ما بين نوفمبر/ تشرين الثاني من عـام 1978 وابريل/ نيسان 1979 قد شهدت أكبر عملية اضطراب في الإمدادات إلى الآن، إذ سحـب مـن التـداول مـا مجموعه 5.5 ملايـين برميل في اليـوم ـ 10% مـن الطلب العالمي ـ حـين ألقى عمال النفط الإيرانيون ثقلهـم خلف الحملة الداعية للإطاحة بالشاه. فتضخمت الأسعار لتصل إلى ارتفاعات لم تشهدها من قبل، وعانت اقتصاديات دول OECD ثانية.

شركات النفط، التي سوف الأعضـاء. وتم وضع تدابير منهجية لجمـع المعلومات من وكان علـى الدول الأعضاء تتحمـل عملياً مسؤولية الاحتفـاظ بنحو ثلثي المخزونات. وضع خطط لكبح الطلب.

وأتـى عـام 1980 باضطـراب جديـد، إذ شن صـدام حسين عدواناً علـى إيران، قامـت على إثره حـرب دموية امتدت نحو عقد من الزمـن. وأدى النزاع على المناطق المنتجـة للنفـط، وممر شط العرب المائي المـؤدي إلى الخليـج إلى خفض الصادرات العراقية بنحو 3 ملايين برميل في اليوم، والصادرات الإيرانية نحو 1 مليون برميل في اليوم. ومرة أخرى لم تكن وكالة الطاقة الدولية بحاجة لتفصيل استجابتها للطوارئ، علـى الرغم مـن أن الدول الأعضاء كانوا قد وافقوا علـى إجراءات تبريد السوق، بما في ذلـك حـث الشركات علـى الابتعاد عن السـوق الفورية الحارة جـداً والسحب من مخزوناتهـا ذات المستوى المرتفـع جداً. وقد تضافر هذا مع ما هـو مألوف في المملكة العربيـة السعودية مـن استعداد وقدرة على سد العجز، وازدهـار إنتاج بحر الشمال، واتجاهـات الاستهلاك المنخفضة ـ التي تعود بجزء منها إلى الكساد وبجزء آخر إلى إجـراءات كفايـة الطاقة التي أعقبت عـام 1973 ـ وهذا مـا أدى تدريجياً إلى إعادة التـوازن للسوق. وكان هناك ما أطلق عليه: «حـرب الناقلات»، والهجوم على منشآت النفط في البحر، وسنوات الحرب ما بين إيران والعراق، ولكن أسعار النفط كانت قد وصلت إلى الذروة، وعلى وشك أن تبدأ انحداراً طويل الأمد.

كان الخطـأ العسكري الفادح الثـاني الذي ارتكبه صدام قد أثار رد الفعل الشامل الوحيـد لوكالة الطاقة الدولية فيما يتعلق باضطـراب الإمداد. فغزو الكويت في شهر أغسطـس/ آب مـن عام 1990 وما أعقبه من حظر فرضته الأمم المتحدة على النفط الخام الكويتي والعراقي قد أحدثا خسارة إجمالية في السوق بلغت ما يزيد عن 4 ملايين برميـل في اليوم. وارتفعـت الأسعار بحدة لتصل إلى ما يزيد عـن 40 دولاراً للبرميل في سـوق الصفقات الفورية، لكن هذا الارتفاع كان نتيجة للمزايدات الكلامية، وليس لأسبـاب جوهرية. وفي الواقع كان هناك مخزون متواضع راكمته دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية وأصدرت وكالـة الطاقة الدولية تقريراً بـأن العرض في السوق جيد، ذلك أن إيـران والمملكة العربية السعودية كانتا تضخان بأقصى طاقتيهما[19]. وبالفعل، فقد ناشدت أوبـك وكالة الطاقة الدولية لتعمل على تلطيف الأسواق، ودعت لتحرير مضبوط للمخزونات المحفوظة[20]. وفي الحادي عشر من يناير/ كانون الثاني

راينـا، فقد كانت قوة الإستراتيجية المتبعـة إلى يومنا هذا تكمن في إمكانياتها، وليـ
في استخدامهـا الفعلـي. ولعل التهديـد باستخدامها قد أدى إلى تغييـر سلوك الدو
المنتجـة، وإن إحـدى الحجـج المقدمة عن استعـداد المملكـة العربيـة السعودية لسـ
العجـز في الإمداد طيلة العقود الثلاثة الأخيرة، ربمـا كان مردها إصرار المملكة عا
أن تضمـن لنفسهـا الحصول على الأربـاح من بيع النفط في السـوق، وليس حكوما
الـدول المستهلكة (أما الحجة المضادة، فتقول: إن المملكة العربية السعودية كانت عا
استعـداد دائم لضخ المزيد للحفاظ على اعتدال الأسعار). ويدور النقاش في الولايا

لعـام 1991 أعلنت أوبك أنها ستعمل على إمداد السوق بـ 2.5 مليون برميل إضافي
اليـوم في حال حدوث أي عجز في الإمداد. ولم تقم وكالة الطاقة الدولية بتفعيل خط
الطوارئ استجابة لحرب الخليج إلا بعد أسبوع من الزمن، فسمحت بإطلاق ما يزي
على 2 مليون برميل في اليوم في سوق شهدت انحداراً شديداً. وقد جاءت هذه الخط
يـوم بدء الهجـوم العسكري على العراق. وكانت المبررات التـي قدمت لهذا التصر
في ذلـك الوقـت، الادعـاءات الدائمة بأن إنتـاج المملكة العربيـة السعودية ربما يكو
معرضـاً للهجوم في أثنـاء عملية عاصفة الصحراء، وأن رد فعل منتجي النفط العر
مشكوك فيه (على الرغم من العجز المعروف للقوة الجوية العراقية وقرار أوبك أوا
الشهـر). ونتيجـة لذلـك، لم يتم بيع سوى نصـف كميات النفط الخـام الذي قدم
الولايات المتحدة وألمانيا من المخزونات وتم تعطيل الخطة في شهر مارس/ آذار. ويعا
سكـوت في التاريخ الذي يكتبه عن وكالة الطاقة الدوليـة، قائلاً: «إن التناقض ما ب
المستويات المذكـورة أعلاه استعداداً لأزمة الخليج، والإجـراءات البدائية واضطرا
الـدول الصناعية في المدة التي سبقت أزمة عامي 1973 ـ 1974 وفي أثنائها يعد أم
مدهشاً بالفعل»[21]. ومن بين التهاني الذاتية الصادرة عن مجلس الإدارة كان هنا
مذكرة معبرة تتحدث عن أهمية الدور الذى اضطلعت به الدول المنتجة للنفط، وعا

المتحدة حول ما إذا كان ينبغي الحفاظ على الاحتياطي الإستراتيجي النفطي للبلاد ليكون وسيلة سياسية وإستراتيجية أم يتم تطويره ليكون أداة لإدارة السوق، يستخدم لتغطية الأسعار إلى حد ما، لتقف في مواجهة الآلية التي أنشأتها أوبك في السنوات الأخيرة، ولإطلاق المزيد من الإنتاج أو التقليل منه عندما تقع الأسعار خارج النطاق السعري الذي يتراوح ما بين 22 ـ 28 دولاراً للبرميل.

وكان غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في عام 2003 قد شهد دعوات لوكالة الطاقة الدولية لإطلاق تطمينات بأنها على استعداد للعمل. وقد وعد مديرها التنفيذي الجديد كلود مانديل، وزير الطاقة الفرنسي سابقاً، بتحرير كميات هائلة من النفط إن دعت الحاجة إلى ذلك. وأصدرت الوكالة نشرة حقائق أوردت فيها أن مخزونات الدول الأعضاء تبلغ 4 مليارات برميل، تمثل 114 يوماً من الواردات الصافية، ويمكن استهلاك تلك المخزونات بمعدل 12.9 مليون برميل في اليوم في الشهر الأول من حدوث أزمة.

ونتيجة لذلك ليس ثمة حاجة إلى أي فعل. فخلال سنوات الحظر المفروض على العراق منذ عام 1990، والمناورات الدائمة التي تدور حول أعمال برنامج النفط مقابل الغذاء، أضحت السوق معتادة على مُدَد انقطاع للنفط العراقي الخام. ومرة ثانية، كان من شأن التأكيدات التي أطلقتها الدول الأخرى الأعضاء في أوبك، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، تجنيب وكالة الطاقة الدولية الحاجة للقيام بأكثر من مجرد الإعلان عن استعدادها للعمل. وكان مانديل قد تحدث إلى وزير النفط السعودي علي النعيمي ووزير النفط القطري ورئيس أوبك في ذلك الوقت عبد الله العطية عند بدء غزو العراق. وقال: «لقد منحوني شخصياً الكثير من الراحة وبعض التفاصيل المتعلقة بكمية إنتاجهم وتخزينهم»[22]. وإن وكالة الطاقة الدولية على أتم استعداد لاتخاذ إجراءات تكمل ما قامت به الدول المنتجة للحفاظ على إمدادات السوق. وهذا الاعتراف الصريح بالتفاعل عوضاً عن التنافس ما بين وكالة الطاقة الدولية وأوبك يناقض الموقف في السنوات الأولى للوكالة، كما عبرت عنه هيلفا ستيج التي تحتل المركز الثاني في قمة هرم الوكالة، حين رفضت السماح بذكر أوبك في منشورات الوكالة.

عــى للوصــول إلى موارد النفط في الخليج؛ لان السوفييــت قد يعمدون إلى إثارة، ا
ستغــلال القلاقــل السياسية المحلية، وقد تتوسع قواتهــم إلى المنطقة بوسائل أخر
خــلاف الغــزو الصريح. ومهمــا كانت الظــروف، يتعـين علينا الاستعــداد لإدخا
قــوات الأمريكية مباشرة إلى المنطقــة؛ إذ إن أمن الوصول إلى نفط الخليج العرب
ة خطر[23].

وكمــا لاحظ أحد المعلقــين في ذلك الوقت، ينبغــي على الأنظمة التــي تتمتع بأ
طــق سياســي الاستمــرار في بيع النفــط، فحاجــة السوفييت لنفــط الخليج أم
تراضــي، وعلاوة على ذلك، فإن حاجة الاتحاد السوفييتي لاستيراد القمح لم تؤ
ى غزوه للأرجنتين.

حماية الشرق الأوسط

منــذ تأسيــس وكالة الطاقــة الدولية، عندمــا كان ينظر إلى أمــن الطاقة بوصف
بــة شطــرنج ما بــين جبهتي الــدول المنتجــة والمستهلكة، أظهــرت الثــورة الإيراني
زمــة الكويت وغزو العراق أن الأزمات قد تولدت في الواقع بفعل الدول التي تدعوه
شنطــن: «الدول المارقة». وسواء فكرت الولايات المتحــدة ملياً في غزو حقول النفط
مربية في عام 1973 أم لا، فإن النشاط العسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط
سبــح أمــراً واقعاً بعد عقد مــن الزمن. حيث أنفق الرئيس ريغــان مبالغ هائلة بلغ
1 ترليــون دولار علــى التسلح، إذ سيتم نشر جيشــ قوامه 300000 جندي على نح
ريــع عبر حلفــاء إقليميين مثل المغــرب، وذلك كجزء مــن الإستراتيجية التي تشك
وة الانتشار السريع. وكانت خطابات ريغان ووزير دفاعه كاسبر وينبرجر قد أعادت
علاقات الدولية إلى الأعماق الشتوية للحرب الباردة. فالتدخل السوفييتي يشاهد
ى مكان والعقيدة الراهنة كانت:
ى هيمنة شــركات الطاقة يبــدو أن مسألــة «أمن الوصول» يصــل إلى الحفاظ
خليــج العربي. ولهــذا عمل الأمريكيــة علــى المعالجــة والتســويــق العالمي لنفــط

المخططـون العسكريـون الأمريكيون على ربـط السلطة في المنطقـة بالفخ النووي... وتشجـع واشنطن في هذه المرحلة سباق التسلح النووي بوصفه الحامي المطلق للوضع الراهن[24].

وكانـت الولايات المتحدة، في الوقت ذاته، ترسخ تدخلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر وسائل غير مباشرة: المساعدة العسكرية والدبلوماسية والمالية التقليدية لإسرائيـل، ودعـم نظام السادات في مصـر بعد عقده معاهدة للسـلام مع إسرائيل، وتسليح صدام التابع السابق للسوفييت، وذلك في حربه ضد إيران، وفرض حظر على إيران، وتسليح المغرب في حربـه ضد مقاتلي البوليساريو في الصحراء الغربية الذين تدعمهـم الجزائر. وبحلول عام 1987، كان طلـب الكويت المساعدة في مواجهة خطر الاعتداءات الإيرانية التي تشن على ناقلات النفط التابعة لها قد وفر الذريعة لانتشار البحريـة الأمريكيـة في الخليج، وهو انتشار استمر حتـى الآن، انطلاقاً من قاعدة في البحرين للأسطول الخامس.

وبحلـول عـام 1990، سقطت ورقة توت الحرب الباردة في عهـد ريغان التي تستر التدخـل العسكـري للولايات المتحـدة في الشـرق الأوسط، كما حصـل لنوايا الاتحاد السوفييتـي وأهدافه. ولكن الالتـزام بالمصالح الإستراتيجيـة في المنطقة ظل كما هو حسب ما لاحظ جوستورك وآن ليش عشية عملية عاصفة الصحراء.

يتمثـل الخطـر في نظـر العديد مـن النـاس في الشـرق الأوسط، في أربـع مسائل متداخلـة: (1) شرعية النظام الاقتصادي والسياسي القائم في المنطقة، الذي تجاهد الولايات المتحدة للحفاظ عليه، فيما يبدو أن العراق يتحداه، (2) السيطرة على موارد المنطقـة، وخاصة النفط، وتوزيع عائداتها، (3) حل المظالم الطويلة الأمد، وعلى وجه الخصوص النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية، (4) التنافس بين الدول العربية لفرض السيطرة[25].

لقـد كان (جوستـورك وآن ليش) محقـين في وضع النفط ضمـن سلسلة المصالح الإستراتيجيـة المتداخلـة، وكذلـك الحديث عن «السيطـرة على» النفـط عوضاً عن

هناك احتمال كبير في بقاء اعداد هائلة من القوات الامريكية في العراق وافغانستا سنوات عديدة. ولكن حتى لو عزلنا القوات في تلك المسارح، فإن أعداد القواع والمنشآت الأمريكية الأخرى في المنطقة يعني أن الشرق الأوسط يحتضن، بإرادته أ من دونها، عشرات الآلاف من العسكريين الأمريكيين، فعلى سبيل المثال هناك 200 في القاعدة البحرية في البحرين و2000 في قاعدة العيديد الجوية في عمان التي تبل تكلفتها 1.5 مليار دولار، وكانت موجودة قبل الإعداد لغزو العراق بزمن طويل.

وقد تزايد الإنفاق العسكري الأمريكي بوتائر متصاعدة في السنوات الأخيرة يقدر أن تكلفة غزو العراق في عام 2003 على دافع الضرائب الأمريكية قد بلغت 50 مليار دولار، بينما بلغت تكلفة الحرب في 1990 ـ 1991 قرابة 61 مليار دولار. و عام 2003 زادت الميزانية العسكرية بنسبة 15% تقريباً عن معدلها في أثناء الحرب الباردة. ويقدر أن يصل الإنفاق العسكري لعام 2005 إلى 400 مليار دولار.

الوصول إليه، الذي لم يتعرض إطلاقاً إلى تهديد متعمد ما عدا على مستوى الخطابا الشعبية خارج نطاق ظروف عام 1973 الخاصة جداً وقصيرة الأمد.

بعد نزاع عامي 1990 ـ 1991 في الخليج، تم تعزيز القوات الأمريكية في الشرق الأوسط بدعوة من الأنظمة المحلية القلقة بشأن إثارة عش الزنابير العراقي. وإ كان نطاق المنشآت العسكرية الأمريكية وأعدادها في منطقة جنوب غرب آسيا يُعدّ أمراً مذهلاً. وباستثناء المنشآت الكبيرة المتمركزة في تركيا وشمال أفريقيا، الت تخضع لسيطرة القيادة الأمريكية في أوروبا، لدى القيادة الأمريكية المركزية قواعد أو اتفاقيات لإنشاء قواعد في 11 دولة في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى 5 في آسي الوسطى و3 في القرن الأفريقي. وهناك 25 منشأة أساسية للانتشار، و40 قاعد لوجستية، و 14 قاعدة للتدريب. وفي منتصف عام 2004، كان هناك نحو 170000 جندي أمريكي في جنوب غرب آسيا. كذلك كان لدى القيادة المركزية قوات جوية بل تعدادها 17000 فرداً وقرابة العدد ذاته من أفراد القوات البحرية. إضافة إلى ما يزيد

«الحرب على الإرهاب»: الاسم جديد، والسياسة ذاتها

بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 على الولايات المتحدة، تمت فلترة أمن الطاقة، بالإضافة إلى كل جوانب السياسة الخارجية تقريباً والعديد من نواحي السياسة الداخلية عبر عنوان جديد «الإرهاب». وغالباً ما كانت تلك الصور التي برزت تفتقر إلى الوضوح، ويظهر ذلك في النقاش الذي دار في الكونغرس الأمريكي والإسهام الذي تقدم به توم لانتوس كبير أعضاء الكونغرس عن ولاية كاليفورنيا:

إننا لم نفحص، حتى الآن، كيف يعمل اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط على إعاقة قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي... فاحتياطيات أمريكا المتضائلة تدريجياً لا تسد سوى نصف النفط الذي يحتاجه اقتصادنا. ويجعلنا هذا معتمدين كثيراً على أنظمة الشرق الأوسط التي تسيطر على الأغلبية الساحقة من احتياطيات النفط العالمية المعروفة. والعديد منها إما أنظمة ناشطة في عدائها الفاعل للولايات المتحدة، مثل إيران والعراق وليبيا، أو أنظمة غير مستقرة وأوتوقراطية يسيطر عليها الأصوليون الإسلاميون.

... ويقوض اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط قدرتنا على مكافحة الإرهاب الدولي. وخشية من حدوث حظر عربي، يتملق دبلوماسيونا الحكام الأوتوقراطيين في الشرق الأوسط، ويسمحون لممارساتهم المعادية للديمقراطية وللولايات المتحدة أن تمر دون عقاب. والمؤلم في الأمر أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط غالباً ما تكون أسيرة للمصالح النفطية[27].

ومع اندماج الأنظمة بالمنظمات المعادية لهم بشكل عام، وانبعاث سخيف لبعبع الحظر، قدمت ملاحظات لانتوس مثالاً عن الطريقة التي تم فيها استخدام هجمات الحادي عشر من سبتمبر / أيلول لدعم الحجة لشن حرب على العراق وتدخل الولايات

اسرعت مجموعات الضغط لترمي بثقلها بعد الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول
يفي شهر يونيو/ حزيران من عام 2002، قام الجناح اليميني لمعهد الدراسات
لسياسية والإستراتيجية المتقدمة (IASPS إياسبس)، وهي منظمة إسرائيليا
ديها باحثون في كل من الكنيست والكونغرس الأمريكي، برعاية مؤتمر صحفي في
كابيتول هيل مقر الكونغرس من أجل «مناقشة الأهمية الإستراتيجية لنفط أفريقيا
لغربية بالنسبة للولايات المتحدة». وقد تم «تعزيز مبادرة إياسبس عبر مجموعة
مبادرة النفط الأفريقي»، وحسب قول المعهد: «تم تسديد ضربة للسيطرة السعودية
العربية على الأسواق الأمريكية والعالمية جراء عزم الولايات المتحدة زيادة الحصة

لقد أضافت «الحرب العالمية على الإرهاب» قوة دافعة للمحاولات القديمة العهد
تنويع الواردات الأمريكية، وبشكل خاص مع تباطؤ تدفق النفط الآتي من كندا. وفي
تقرير سياسة الطاقة القومية الذي نشر بُعيد تولي جورج بوش القيادة، كررت إدارة
جورج دبليو بوش القول: «إننا بحاجة لتقوية تحالفاتنا التجارية، وتعميق حوارنا مع
كبار منتجي النفط، والعمل من أجل إنتاج أكبر للنفط في نصف الكرة الغربي وأفريقيا
وبحر قزوين ومناطق أخرى ذات موارد نفطية هائلة»[29].

...إننا نشن حرباً على الذين أصبحت أنشطتهم الإرهابية ممكنة، على الأقل جزئياً
بفضل عائدات المشتريات الأمريكية والغربية للنفط من الخليج العربي، فمن الجلي
أن تلك المشتريات، على وجه الخصوص، توفر الدعم لأعدائنا الأصوليين[28].
ثانياً، إننا في وضع غريب، فمن بين مصادر الخليج العربي لم نعتمد إلا على صدام
حسين الذي ربما يكون الرئيس بوش عازماً على استبداله حسب اعتقادي.

المتحدة على نطاق أوسع وأعمق في كل شيء من العلاقات الإقليمية في بحر قزوين إلى
أنظمة الشحن. وكانت شهادة فرانك غافني، المساعد السابق لوزير الدفاع والذي
أصبح رئيساً لكبار المفكرين في مجال الأمن، في الاتجاه نفسه:

أعتقد أنه من الواضح أن قدرتنا على الإرهاب قشن حرب عالمية فاعلة على
تدفق إمداداتنا أونا قادرين على إعاقة تتأثر، ربما إلى درجة كبيرة، إذا كان أعداء
الطاقة أو التدخل في ذلك.

الأفريقيــة مــن واردات النفــط لتصــل إلى 25% بحلــول عــام 2010». وكان من بين توصيــات المجموعة: إعلان خليج غينيــا منطقة ذات أهمية حيويــة بالنسبة للولايات المتحــدة؛ وتأسيس قيــادة فرعية إقليمية في المنطقــة؛ وردع الخصوم من الدخول إلى المنطقة، بما في ذلك الدول العربية «المارقة» «ومنافسي الولايات المتحدة مثل الصين».

وبحلــول أوائل عام 2004، كانت القيادة الأوروبيــة للجيش الأمريكي قد شرعت تعمل بمبادرة الساحــل الكبير لتدريب القوات من موريتانيا وتشاد ونيجيريا ومالي، وإتمام تدريــب جيوش المغرب وإمدادها بالسلاح. ويعد هذا جــزءاً من إستراتيجية أمنية في «قوس عدم الاستقرار» (أو قوس الأزمات) الذي تحدد بأنه يمر من القوقاز عبر دول بحر قزويــن والشرق الأوسط والساحــل إلى الساحل الغربي لأفريقيــا. وواقعياً، فإن كل بلــد جاء وصفه في القوس يعد منتجاً للنفــط أو الغاز أو دولة عبور لهما أو مجاوراً لهذه الدول. ومن الخطأ أن يخلط المرء ما بين توصيات المجموعات الضاغطة الموالية والسياســة الجيوستراتيجية الواقعية أو المستقبلية للولايات المتحدة أو القوى الأخرى. ولكــن مــا تشير إليه تلــك التوصيات إنما هــو الطريقة التي تتعرضــ فيها الخطابات الرسمية للأسواق الحرة والشفافة الضامنة لأمن الطاقة للفساد السريع بفعل السعي للسيطــرة على احتياطيات النفــط والغاز الطبيعي وطرق نقلهــا. ويتمخض عن ذلك المزيد مــن التدخلات والمزيد من شبــكات التحالفات والخصومــات، والمزيد من بؤر العنف المحتملة. ولا يوجد مكان يتضح فيه ذلك الأمر أكثر من منطقة بحر قزوين.

ضمان أمن منطقة بحر قزوين أم فتح صندوق بندورا* ؟

لقــد كانــت منطقــة بحــر قزوين مــدة طويلة مــن الزمن مثــار اهتمــام كبير من الحكومات وشركات النفط الأجنبية، وهي إحدى الجواهر التي تنتظر أن يتم التقاطها مــن التاج السوفييتي المتهاوي. وقد يصل الدخل المحتمل الذي ستحصل عليه شركات النفــط الغربيــة إلى 5 ـ 10 مليارات دولار بحلول عــام 2010 [30]. ولكن مواقع وجود احتياطيات النفــط والغاز الطبيعي تعني أن أسلــوب استغلالهما حساس من الناحية

* بنـدورا: مرأة أرسلهــا زيوس عقاباً للجنس البشري، بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاها علبة (Pandora's box) مــا إن فتحتهــا بدافع الفضــول، حتى انطلقت منها جميــع الشرور والرزايــا فعمّت البشر، ولم يبــقَ فيها غير الأمل (المُراجع).

الحـدود والتقسيمـات الإدارية التـي فرضت إبان الحكم السوفييتـي قد فتح صندو بندورا بما فيه من قضايا تتعلق بالهوية والإثنية والقومية، بالإضافة إلى التنافس عا إمكانية الحصول على الثروة المتوافرة أو المحتملة، وهذه الثروة غالباً ما تكون إيجا مرتبطاً بإنتاج أو نقل الموارد الطبيعية. وتشتمل الصراعات الحديثة العهد على حر أهلية في طاجكستان والصراع الجورجي الأبخازي والعصيان في أذربيجان، والصر الأرمينـي الأذربيجاني حول إقليـم ناغورني كاراباخ، والحـرب في الشيشان. وعلا علـى ذلك، ثمة قلاقل داخليـة كان السبب في حدوثها الأنظمـة المحلية الفاسدة ال لا تتمتـع بالكفايـة، وفي أواخـر عام 2003 تمـت الإطاحة بالحكومـة الجورجية بفا انتفاضـة شعبية. كذلك هنـاك التبعية الموروثة من الاندمـاج في الاتحاد السوفييتر مثل منع روسيا لأوكرانيا من الوصول إلى أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا.

الإستراتيجية بالنسبة للعديد من اللاعبين، بما في ذلك الدول التي تدعي أحقيتها ـ الاحتياطيات، ودول المرور الفعلية والمحتملة، والزبائن المحتملين. وكان معظم المنط يشكل جزءاً من الاتحاد السوفييتي وقبل ذلك منطقة متنازع عليها في اللعبة العظي بـين الدول الأوروبية في القـرن التاسع عشر وأوائل القرن عشريـن. كما أنها ما تزا منطقـة تعتقـد موسكو أنها ينبغـي أن تكون ضمن نطاق نفوذهـا، وبذلك تحمل بذ الخـلاف مع واشنطن في الوقت الذي تحرص فيـه الولايات المتحدة على الوصول إا النفط الروسي الذي قاطعته في أيام الاتحاد السوفييتي.

ومـن ناحية المبدأ، كانت شـركات النفط الغربية قد شرعت تصل إلى احتياطيا النفط والغاز الطبيعي في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. ومن الناحية العملي فإن تطويرها كان ولا يزال بطيئاً. فعلى الرغم من القيود التقنية والاستثمارية والتنا علـى اقتسـام الموارد الواقعة تحت قـاع بحر قزوين، فإن القضيـة الأساسية تتمثل كيفية نقل النفط خارج المنطقة.

بُعيـد أيـام من انتخـاب رئيس جديـد لجورجيا حصـل على تعليمه مـن الولايا المتحـدة، سافر إليها وزير الخارجية الأمريكي كولن باول؛ ليطالب روسيا بأن تسح

قواعـد جويـة في أوزبكسـتـان وقرغيزستان، فيمـا عملت القوات متعـددة الجنسيات بقيـادة الولايات المتحدة بالطبع على احتـلال أفغانستان في أعقاب الحادي عشر من أيلول/ سبتمـبر. وبالفعل ربط أصحاب نظرية المؤامـرة الإطاحة بحكومة طالبان في أفغانستان بالطموحات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نفطي عبر شمال أفغانستان ليصل إلى باكستـان، وهو مشروع تنمية شركة النفـط الأمريكية يونوكال في التسعينيات من القرن العشرين وأزيل عنه الغبار مؤخراً.

وتظهـر الحملة الأمريكية للسيطرة على احتياطيات منطقة بحر قزوين بجلاء في رعايتها لخط أنابيب باكو ـ تبليسي ـ جيهان (BTC بي تي سي) ليكون خط التصدير الرئيس. وتم أخذ ثلاثة مسالك في الحسبان: غرباً عبر جورجيا، ومن ثم ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أو غرباً إلى ميناء سوبسا الجورجي المطل على البحر الأسود، وعبر مضيق البوسفور إلى البحر الأبيض المتوسط، أو جنوباً عبر إيـران إلى الخليـج. وقد عارضت تركيا خيار البوسفـور، ويعود ذلك في جزء منه إلى قواتهـا من البلاد. وتعد جورجيا بلد عبور أساسـي بالنسبة لنفط بحر قزوين. وحين انتقل باول إلى موسكو، شدد على أن الولايات المتحدة حالياً، تُعدّ القوقاز منطقة ذات أهميـة إستراتيجيـة، متحدياً بذلـك السياسة الروسية في الشيشـان ومولدوفا. وتعد الشيشـان دولة عبور للتدفقـات الأولى الحالية لنفط بحر قزويـن. وبعد عدة أسابيع انتقمت موسكو لذلك الأمـر، فرفعت الرهان بالتهديد بانسحابها من اتفاقية القوات التقليديـة في أوروبا. وبعدئذٍ، اندلع الصراع علـى السلطة ما بين الحكومة الجورجية الجديدة والحكومة الإقليمية المؤيدة لموسكو في أزهاريا، مما جعل أذربيجان تحذر من تعقيـدات إنشاء خط أنابيب باكو- جيهان وقلق أسـواق النفط حيال 200000 برميل مـن نفط آسيا الوسطى يتم تصديرها يومياً عبر الميناء الأزهاري باتومي الواقع على البحـر الأسود(31). ومع اقتراب عام 2004 من نهايته، سرعان ما اتخذت الانتخابات التنافسية في أوكرانيا تعقيدات الصراع على النفوذ ما بين موسكو وواشنطن، مهددة بذلك بتقسيم بلد العبور هذا إلى اثنين.

المخاوف المشروعة من المخاطر المترتبة على زيادة مرور الناقلات عبر قلب أسطنبول، وبجزء آخر؛ لأن خط أنابيب يعبر منطقتها يشكل لشركات الإنشاء المحلية فرصة لجني إيرادات أكبر بكثير.

وكان في الخيار الإيراني الكثير من المنطقية؛ وذلك لرخص تكاليف إنشائه وسهولتها نسبياً، كما أنه سيدر إيرادات سريعة للدول المنتجة في منطقة بحر قزوين. ولكن كراهية واشنطن لإيران، المتمثلة في القانون الصادر عام 1991 بتطبيق الحظر على إيران وليبيا والتهديد بفرض عقوبات على الشركات التي تستثمر في قطاع النفط والغاز الطبيعي الإيراني، حتى ولو كانت غير أمريكية، أدت إلى استدعاء رؤساء أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إلى البيت الأبيض في مُدَد متقاربة من الزمن في عامي 1997 و1998 ليتم حثهم على عدم دعم الخيار الإيراني[32].

وبذلك لم يبقَ سوى خيار خط أنابيب BTC، الذي يحمل النفط عبر أبخازيا وناغورني كاراباخ قبل الوصول إلى تركيا الحليفة للناتو، ولكن غير المستقرة سياسياً. ومما زاد في صعوبة إقناع اتحاد شركات النفط لدعم هذا الخط تلك التكاليف الإضافية الهائلة. وفي نهاية المطاف، وَجَبَ على الحكومة التركية دفع مبلغ 2.4 مليار دولار من التكلفة، ومع توفير الولايات المتحدة مجموعة من رزم المساعدات والمنح للتخفيف من التكلفة. ووفقاً للمشاركين في الحملات المضادة لخط الأنابيب، فإن ما قدمته الحكومة التركية – من إعفاء المشروع من الخضوع للقانون المحلي والتطمينات بأنها ستعوض شركات النفط إذا ما تم إدخال قوانين تقلل من ربحية خط الأنابيب هذا- يشكل خرقاً لاتفاقيات السماح لأنقرة بالدخول إلى الاتحاد الأوروبي مستقبلاً.

وحينما تحدث آلان لارسون معاون الوزير في وزارة الخارجية الأمريكية عن مسألة خط سير أنبوب النفط قال:

إحدى المقاربات الممكنة أن تأتي الطاقة بشكل أساسي عبر إيران. ولكن إذا ما تحقق ذلك، فسوف تكون له نتائج خطيرة جداً ومعاكسة لنا، وهذا أحد الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة تعمل جاهدة جداً لتوفير الأساس السياسي لإنشاء خطوط

متعددة مستقلة، بما في ذلك خط الأنابيب الذي يمر من باكو إلى تبليسي، ثم إلى جيهان في تركيا، ذلك أنه أحد الطرق لضمان خروج الطاقة والاطمئنان أنها لن تعبر بلداً قد يحاول استخدام سيطرته على شبكة النقل لتكون مصدر قوة ونفوذ[33].

ولكنّ ثمة سبباً آخر لفرض تدفق النفط باتجاه الغرب. ذلك أن نفط آسيا الوسطى وغازها الطبيعي يتمتعان بأهمية عظيمة لدى الصين، ومن المرجح أن يتم إنشاء خط أنابيب من المنطقة إلى الصين في مرحلة ما، لكن تكلفته سوف تكون هائلة جداً وسيتطلب إنشاؤه وقتاً طويلاً، وبشكل خاص؛ لأن المناطق الصناعية في الصين (حيث الطلب) تقع في الجنوب فيما سيأتي خط الأنابيب من الشمال. ولهذا السبب، فإن المديرين التنفيذيين في شركة بيتروكازاخستان، التي تنتج النفط من حقول كازاخ الواقعة على اليابسة وتبيع كميات صغيرة للصين، لا يتوقعون قيام فرصة في المدى القريب لإنشاء خط أنابيب يمتد نحو الشرق[34].

ولكن نفط آسيا الوسطى الذي يتم تسليمه عبر إيران يمكن له إما أن يسلم إلى الخليج؛ ليتم شحنه إلى الصين أو الأسواق الآسيوية الأخرى، أو أن يتم استبداله بالنفط الإيراني الذي يمكن شحنه إلى آسيا، وهو إجراء مطبق الآن بالنسبة للكميات الصغيرة من النفط الخام الآتي من كازاخستان وتركمانستان. ولكن مشكلة الولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بهذا الأمر أن نفط آسيا الوسطى يمكن أن يغذي آسيا ـ بما في ذلك الصين ـ بينما طرق النقل عبر البحر الأبيض المتوسط تحول نفط آسيا الوسطى إلى نفط أوروبي بدلاً من كونه نفطاً آسيوياً[35].

إن سعي الولايات المتحدة لتحسين أمن الطاقة عبر تنويع واردات النفط، جعلها تنغمس في مستنقع عدم الاستقرار في القوقاز وآسيا الوسطى. وكانت الدراسة التي قامت بها مؤسسة راند بالاشتراك مع القوة الجوية الأمريكية لبحث هذه المسألة قد شككت، على العموم، في الأهمية الطويلة الأمد لموارد بحر قزوين بالنسبة لمتطلبات الطاقة الأمريكية، وكان لديها المزيد من الشكوك حيال قدرة الولايات المتحدة على فرض استئناف تدفقات النفط إذا ما قامت دولة أو عدة دول تسيطر على خط الأنابيب بإيقاف تدفقه. ولسوف تنشأ الحاجة لتعاون تركيا عبر الناتو، وتعد قدرة

تركيا واستعداد الناتو لخوض مغامرة عسكرية أمراً «غير مؤكد في أحسن الأحوال، وبشكل خاص إذا ما جعلتهما في مواجهة روسيا»[36].

ويشكل خطر «شن هجمات إرهابية محلية» على أنابيب النفط والبنية التحتية تحدياً أكثر صعوبة. وتعد خطوط الأنابيب عرضة للهجمات بشكل كبير ـ فقد وقعت مئات الهجمات على خطوط الأنابيب الكولومبية في السنوات الأخيرة، وتم التخلي عن محاولات الولايات المتحدة لإعادة فتح الصادرات العراقية الشمالية بعد غزو عام 2003 نتيجة عمليات تخريب غير بسيطة. ويمكن للهجمات التي تشن على محطات الضخ أو أنظمة الرقابة المحوسبة أن تشل الصادرات عدة أشهر. وتعد أنابيب الغاز الطبيعي أكثر عرضة للخطر؛ لأنها تتطلب ضغطاً دائماً.

وقد تمكنت شركات النفط في الماضي، وفي أجزاء من العالم من اتخاذ تدابير لضمان أمن البنية التحتية. وفي نيجيريا، تسيطر شل على قوة من الشرطة تعمل على تسليحها، ويفترض أن يقتصر عملها على مناطق محددة. وقد وردت تقارير في عام 1996 بأن بي بي وقعت اتفاقاً مدته ثلاث سنوات مع وزارة الدفاع لتشكيل كتيبة، قوامها 650 رجلاً للدفاع عن مواقعها في كولومبيا. وبعد عامين طردت الشركة مسؤولاً أمنياً رفيع المستوى درس تسليح القوات بمروحيات مقاتلة هجومية وإنشاء عمليات حرب نفسية[37]. وفي العراق، تم إدخال شركات «أمن خاصة» لتقوم بواجبات حماية بعض المنشآت بدلاً من جيوش الاحتلال. ولقد أفادت الشركات من العلاقات الوثيقة بالجيش في بورما والسودان. ولكن هذه الأنواع من التدابير الخاصة لا تتطابق والتحديات الجيوستراتيجية التي أخذتها الولايات المتحدة على عاتقها عبر سياستها الساعية، ليس لشراء واستيراد نفط منطقة بحر قزوين [ربما من اتحاد مالي (كونسورتيوم) لشركات تهيمن عليها الولايات المتحدة] فحسب، بل والسيطرة على العملية برمتها. وتماثل هذه المهمة خطورة وإمبريالية محاولاتها لفرض إرادتها على الشرق الأوسط.

وفرة الأهداف

لقد أصبحت القابلية للتحرك، وعدم القدرة على التنبؤ بالخطر الذي تشكله القوات غير التقليدية موضع اهتمام شديد إثر اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر/

أيلول على الولايات المتحدة. كما أدى اعتقال خلية في المغرب في شهر حزيران/ يونيو من عام 2002 زعم أنها خططت لشن اعتداء على سفن في مضيق جبل طارق الذي تمر عبره نحو 5000 ناقلة للنفط ومشتقاته كل عام، وحادثة تفجير ناقلة ليمبرغ عند ساحل اليمن التي وقعت بعد ذلك بعدة أشهر، إلى إظهار أن قطاع الطاقة وفر كمية هائلة من الأهداف المحتملة.

ولقيت الكثير من الاهتمام تلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لفرض شروطها الأمنية على الشركاء التجاريين عبر مبادرة أمن الحاويات التي أطلقتها. وبموجبها عملت الولايات المتحدة على تصدير خطتها الدفاعية ضد استخدام عبور الحاويات إلى الدول الشريكة، وذلك بالقول: إنه إذا لم يتم الالتزام بالشروط مثل تحديد محتوى الشحنات وتفتيشها وتوفير بيانات السفينة وشحنتها وركابها على نحو مبكر، فإن حركة مرور البضائع القادمة من الموانئ غير المنصاعة سوف تواجه تأخيراً مكلفاً. وتم تصدير نظام أمن الولايات المتحدة إلى عدد من الموانئ، على هيئة فرق من موظفي الجمارك.

وفيما تركز الاهتمام بأمن الشحن في الولايات المتحدة على استخدام الحاويات لنقل الرجال والمواد والتجهيزات العسكرية أو العمل بوصفها أنظمة لتسليم القنابل القذرة، فإن كل الأشكال الأخرى للشحن التجاري قد وضعت تحت التدقيق. وهكذا، وبضغط كبير من الولايات المتحدة عملت منظمة الملاحة العالمية التابعة للأمم المتحدة على إحداث تغييرات في التشريعات، ووضعت مكانها سلسلة من التحذيرات والإجراءات الأمنية للموانئ وتحميل مسؤوليات جديدة لأصحاب السفن وأطقم العمل عليها. وسرعان ما اشتكى اتحاد عمال النقل الدولي (آي تي إف ITF) من أن المعاناة ستكون على الفور من نصيب أعضائه. ذلك أن السلطات العسكرية الأمريكية تحظر عليهم أخذ إجازات للنزول إلى الشاطئ. وتكمن السخرية في أن هذا الاتحاد كان ينظم حملات منذ أمد طويل لوضع حد لنظام «الراية الملائمة» بحجة أنها وسيلة يستخدمها أصحاب السفن البغيضون للتمويه عن أنفسهم فيما يكون بإمكان أنظمة سياسية، مثل نظام تشارلز تيلور في ليبيريا الحصول على تمويل جراء هذه الممارسة.

ولم تكـن الولايات المتحـدة ودول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية على عجلة من أمرهم لمعالجة تلك القضية على الرغم من المضامين الأمنية الواضحة.

وتم، طبعـاً، إخضاع الوسائل البحرية لنقل النفـط والغاز الطبيعي للتدقيق. وكان خطـر اختطـاف سفينة ناقلة تحمل مئات الآلاف، أو حتـى الملايين من براميل النفط الخام، أو تفجيرها في ميناء نيويورك، أو في منتصف الطريق عبر أسطنبول قد شكل موضوعاً لأفلام الإثارة في هوليوود، كما شكلت عواقبها مادة لأفلام الرعب.

ونتيجـة لتحذيرات أمنية في أوائل يناير/ كانـون الثاني من عام 2004، تم إغلاق محطـة فالديـز للناقـلات في آلاسكا التي تحصـل الولايات المتحـدة منها على 17% مـن الإمدادات المحلية للنفط. وكانت أولى التحذيـرات الأمنية المتعلقة بالطاقة بُعَيد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر رفض السماح لناقلة الغاز الطبيعي المسال النرويجية الدخـول إلى ميناء بوسطن. ووفقاً لبعضهم، يمكـن للهجمات التي تشن على ناقلات الغاز الطبيعي المسال (LNG) أن تكون مدمرة بشكل خاص، حيث إن حرائق LNG لا تتوقـف إلا عندما يستنفـد الغاز كله، فيما تنزع حرائق النفط ومشتقاته إلى الانطفاء على نحو أسرع[39]. وكانت شل قد دفعت أحد الحائزين على جائزة نوبل في الكيمياء إلى تخفيـف الخطر، باستخدام الحجة بأن القوة اللازمة لإحداث ثقب في خزان غاز علـى سفينة أو مصنـع ستكون كبيرة جداً، بحيث تـؤدي إلى نشوب حريق متمركز في المكان، وليس حريقاً واسع الانتشار للغاز المتسرب[39].

ومـع ازديـاد الطلب على نحـو لا يمكن إيقافه ومـع تنويع الإنتـاج، تأخذ التجارة تتوسـع وتزداد معها أعداد وأحجام ناقـلات النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي المسال (والمكثـف). وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ازدياد التجارة البينية في النفط الخام من 32 مليـون برميـل في اليوم في عام 2000 إلى 42 مليون برميل في اليوم في عام 2010 و66 مليون برميل في اليوم في عام 2050. وسترتفع الواردات الآسيوية إلى ما يقارب الخمسـة أضعاف لتصل إلى 24 مليون برميل في اليـوم في عام 2030 [40]. وكذلك، فـإن التجارة في منتجات النفـط التي تتميز بتبادل أقل ما بـين الأقاليم سوف تتجه

وفي الماضي أُعيقت التجارة البينية في (LNG) نتيجة للتكاليف المرتبطة بسلسلة LNG برمتها، ولكن مع انخفاض التكاليف وارتفاع الطلب، وبشكل خاص مع انزلاق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأمريكا الشمالية نحو عجز لا يمكن التغلب عليه إلا باستيراد LNG، فإن الأعمال ستزداد بسرعة. ويتوقع أن تزداد صادرات LNG من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية من 1.7 مليار متر مكعب في العام في عام 2000 إلى 97 ملياراً في عام 2030، وفيما تتضخم تلك الصادرات من الشرق الأوسط من 1.7 مليار إلى 104 مليارات متر مكعب في عام 2030 [41]. كما أن اعتماد أوروبا على الواردات سوف ينمو على نحو مشابه لكن تلبيته ستتم، إلى حد كبير، عبر واردات الغاز الطبيعي الآتية في الأنابيب من روسيا وشمال أفريقيا.

تعد القضايا الأمنية والبيئية التي تثيرها الزيادة الكبيرة في أعداد شحنات النفط والغاز الطبيعي المعالج خطيرة جداً. وكنا قد ذكرنا، أمن خطوط الأنابيب بوصفها قضية ذات أهمية جيوستراتيجية في إطار حديثنا عن منطقة بحر قزوين. ويصدق الأمر ذاته على الشحن بواسطة الناقلات. يبلغ عرض مضيق ملقا ما بين ماليزيا وأندونيسيا 2.5 كيلومتراً. وتعبر المضيق يومياً نحو 600 سفينة، من بينها ناقلات تحمل 50% من واردات النفط الآسيوي. وتعد القرصنة مشكلة كبيرة هناك، ففي عام 2003، شهدت المضائق 28 حادث قرصنة، وعلى الصعيد العالمي كانت القرصنة على الناقلات تشكل 23% من إجمالي حوادث القرصنة المسجلة والبالغة 445 حادثاً[42].

وعلى العموم، تتضمن عمليات القرصنة على السفن الكبيرة جرائم صغيرة نسبياً، مثل سرقة المخازن، والسطو الذي يقدم عليه أفراد طاقم العمل، وسرقة التجهيزات، وقد تعامل أصحاب السفن مع هذه السرقات على أنها مشكلات قانونية. ولكن هيئة الملاحة الدولية، التي تراقب القرصنة، لاحظت تغيراً في الاتجاهات فيما يتعلق بالسفن الأصغر، وازدياد نشاط «الجماعات المسلحة» في المناطق غير الحصينة سياسياً. فالمنطقة الواقعة على طول مضيق ملقا المجاور لإقليم آتشيه، الذي يقاتل الانفصاليون فيه القوات الأندونيسية، تعد منطقة نشاط لأعمال القرصنة بشكل خاص. وكان مسؤولو هيئة الملاحة الدولية قد ذكروا كذلك إمكانية ازدياد أعداد

عمليات سرقة زوارق القطر ومراكب نقل البضائع التي يمكن استخدامها في الهجمات التي تشن على السفن الأكبر[43] .

ومن شأن القلق المتزايد حيال إمكانية شن هجمات على السفن في المضائق المزدحمة مثل مضيق ملقا أو مضيق جبل طارق أو قناة السويس أو قناة بنما أو الخليج العربي أو القنال الإنكليزي أن تزيد من نشاط القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة للأنظمة المحلية. ولكن نظراً لتزايد اعتماد كبرى الدول الاستهلاكية على واردات الطاقة، فمن المرجح أن ذلك سوف يكون نذيراً بازدياد تدخل تلك الدول في تنظيم النقل بالسفن والقيام بأعمال ضد القوات المعادية للحكومة التي تعد خطراً محتملاً لحركة مرور الناقلات، كما ينذر كذلك بحدوث توترات إقليمية ضخمة. وإن ازدياد اعتماد الصين، مثلاً، على استيراد النفط والغاز الطبيعي، يجعلها تقلق حيال قوة الهند البحرية. ومن المسلم به أن تطور تكنولوجيا المعلومات كان عظيم الفائدة لصناعة الطاقة، إذ مكنها من النقل السريع لكميات هائلة من البيانات من موقع إلى آخر، ومن شركة إلى أخرى، بيد أنها جلبت معها شكلاً آخر من الخطر المتمثل في التجسس والتخريب، وهذا الخطر يتنامى حينما تصبح الكفاية التقنية اللازمة للتسلل إلى الأنظمة أكثر انتشاراً. ويشكل هذا الأمر قلقاً متزايداً لكل من الشركات والحكومات، وقد لاحظ أحد المستشارين الأمنيين: «من المرجح أن تتعرض الشركات للهجوم على يد أفراد حاصلين على التعليم، ولهم قضية تحفزهم. ولسوف تكون لديهم الوسائل الاقتصادية للعمل وفهم تبعات أفعالهم»[44].

الصين: بعبع الغد

يمكن من الآن التكهن بأن التهديد المحسوس المحتمل اللاحق لأمن الطاقة في الولايات المتحدة، إنما هو تلك العين التي يقوم أكثر بلدان العالم إسرافاً في استخدام الطاقة برؤية العالم من خلالها. فازدياد الطلب الصيني على النفط والغاز الطبيعي يعكس، بل إنه في الواقع يمكن البلد من الإسراع في التصنيع وتطوير قوة اقتصادها. ويتمثل أحد الاتجاهات في عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النظر إلى هذا الأمر على أنه فرصة لحشد الصين في مصاف المستهلكين المنظمين، وتحسين

الاحتياطيات الإستراتيجية والضغط على الدول المنتجة لتلطيف الأسعار. ولكن هناك نظرة أخرى إلى الصين، ألا وهي وجوب اعتبارها منافساً على إمدادات النفط والغاز الطبيعي. ويقوم مروجو هذه النظرة باستبدال «الخطر» السوفييتي «بالخطر» الصيني. وفيما كانت تتم إدانة موسكو لبيعها النفط والسلاح بأسعار زهيدة لشراء التحالفات السياسية، يجري الزعم بأن الصين تقوم بصفقات ثنائية للحصول على النفط والغاز الطبيعي. وينظر إلى توسع شركات النفط الصينية إلى السودان والجزائر والغابون، وحتى إلى صناعة الغاز الأساسية في المملكة العربية السعودية بكثير من الريبة. وهكذا:

كانت الصين على استعداد لعقد صفقات ثنائية للنفط مع عدد من الدول، بمقايضة النفط بما يسعى إليه نظراؤها، وتكون المقايضة غالباً أسلحة أو صواريخ أو تكنولوجيا نووية. وقد تصبح الإستراتيجية الجيوسياسية للصين قوة تخلق حالة من عدم الاستقرار ما لم يتم دمجها في إطار عمل دولي[45].

كان غافني في شهادته أمام لجنة في مجلس النواب الأمريكي قد بدأ حديثه بلهجة مدروسة، ولكنه سرعان ما انتقل ليسبغ على الصين صفة الشر والخطر:

إذا حقق الاقتصاد الصيني مستويات في استهلاك الفرد الواحد للطاقة تعادل مستويات اليابان، فإن الصين وحدها سوف تتطلب قرابة 70% من الإنتاج العالمي الحالي للنفط. وفي المقابل، إذا بلغت الصين مستويات الاستهلاك الأمريكي الحالي، فإن الجمهورية الشعبية وحدها سوف تتطلب أكثر من إجمالي الإنتاج العالمي للنفط. ومن الواضح أن هذه صيغة للصراع مع الصين، وبالفعل فليس من المستغرب أن تقول الصين -وهذا للاستهلاك المحلي بشكل أساسي، وعلينا أن نقر بذلك-: إن حدوث نزاع بين الصين والولايات المتحدة أمر لا مفر منه، وأعتقد أنهم يتهيؤون لذلك.

... إنهم يعملون باجتهاد لتطوير علاقاتهم بالدول المصدرة للنفط، التي ينتمي معظمها لما نطلق عليه اسم «الدول المارقة»... إنهم يبادلون النفط بأسلحة متطورة، وفي بعض الحالات مقابل تقنية أسلحة الدمار الشامل[46].

لقـد أصبحت الصـين لاعباً تـزداد أهميته في أسـواق النفط فيمـا تنمو حاجته
اردات. وكنا قد ذكرنا ذلك الصراع المتعلق بضمان اتجاه نفط منطقة بحر قزوين
ـو الغرب عوضاً عن الجنوب والشرق؛ لنكفل أن يغدو نفطاً أوروبياً عوضاً عن كونه
طاً آسيوياً. كما ذكرنا المجموعة الضاغطة التي تدعو لإبقاء الصين خارج أفريقيا
نـاك صـراع مرير قائـم في الشـرق الأقصى الروسـي، حيث يتنافس مشروعان
ابيـب النفط، سيعمل المشروع الأرخص على نقل 600000 برميل يومياً من النفط
وسـي إلى الصـين. أما المشروع الأعلـى تكلفة فسينقل مليون برميـل في اليوم إلى
حـل المحيـط الهادي، ومنه إلى اليابـان. والخيار سياسـي إلى أبعد الحدود، فعلى
ستوى الروسي المحلي، قد يكون ذلك متداخلاً مع الخلاف بين الكريملين وميخائيل
دوركوفسكـي رئيس يوكوس أكبر شركة نفـط في روسيا. ولكن لهذا الأمر تداعيات
ى المستويين الإقليمي والدولي. وكما قال أحد كبار المعلقين حول الشأن الروسي: «إن
ط الأنابيـب الصيني أقصر وأرخص، لكنه يضع مصـير صادرات النفط الروسي
أيـدي الصينيـين»(47). ولـن يلقى ذلك قبـولاً لدى طوكيو التي تحتـاج إلى المزيد
رغب في تنويع وارداتها. وكذلك؛ فإنه لن يلقى ترحيباً من واشنطن التي ليست على
تعـداد لرؤية تحسن في العلاقات الصينيـة الروسية لتصبح ودية جداً والتي أقرت
تقريرهـا المتعلق بالسياسة القومية للطاقة لعـام 2001: «لا يرتبط أمن الاقتصاد
طاقـة الأمريكيين في سوق الطاقة العالمي مباشـرة بإمداداتنا المحلية والدولية من
لطاقة وحسب، بل وبإمدادات شركائنا التجاريين أيضاً»(48).
وقـد قال أحد سماسرة الناقلات معلقاً: «نظراً للصادرات الأندونيسية المتناقصة
ـمـو المحدود للـدول الأخرى المصـدرة الواقعة علـى حوض المحيـط الهادي، فقد
بحـت الصين أكثر اعتماداً على النفط الخام للخليج العربي وغرب أفريقيا، وهي
ء جيدة لمالكي ناقلات النفط الضخمة VLCC»(49).

ولم يفت المملكـة العربية السعودية، التي أخذت علاقاتها بالولايات المتحدة تزداد
مـاً منذ عـام 2001 الانتباه لهـذا الأمر. فيما العلاقات ما بـين بكين والرياض في
ـاعـد، إذ إن طموحـات الصـين بالمشاركة في إنتـاج المملكة العربيـة السعودية قد

تحققت في أوائل عام 2002 بعقد صفقة مع الشركة الصينية سينوبيك، بالإضافة إلى عقود مشابهة مع شركات أوروبية غربية وروسية، ولكن ليس مع الشركات الأمريكية. ويتوقع السعوديون بالمقابل إسهام الصين في العمليات الفرعية لصناعة النفط، مثل التكرير والتسويق.

ومن وجهة نظر أحد المراقبين المتمرسين لسوق النفط؛ فإن صعود الصين بوصفها مستورداً يتيح للدول المنتجة في الخليج القدرة على اختيار من سيتعاملون معه: «قد يكون من المجدي لكل من العرب والإيرانيين، الذين يمتلكون معاً ثلثي احتياطيات النفط المثبتة في العالم، استغلال هذا التشكيل الجديد للقوى الدولية. وعقد صداقات مع كل من الصين والهند»[50]. ويتابع المعلق ذاته النصح: «أقيموا صداقات جديدة عبر التجارة. وخذوا كل بيضكم من السلة الأمريكية، ومن ثم استخدموه للضغط على الولايات المتحدة، عوضاً عن جعل الولايات المتحدة تمارس الضغط عليكم».

الأمن عبر التنويع:

ملاحقة الوهم

عقب حظر النفط عام 1973، كشف الرئيس الأمريكي نيكسون عن بروجيكت إنديبندنس (مشروع الاستقلال)، القاضي بتحقيق اكتفاء ذاتي للولايات المتحدة في إمدادات الطاقة بحلول عام 1980. وسرعان ما اتضح أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه، وهكذا تم استبداله بخطة للزيادة القصوى للإمدادات المحلية والأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها بأقل تكلفة ممكنة. وبعد ارتفاع الأسعار في عام 1979، قال الرئيس كارتر: «من الأهمية بمكان أن تقلل الأمة من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد» وأن نستبدله بمجموعة طموحة من السياسات لزيادة الإنتاج المحلي من الوقود الهيدروكربوني وأنواع الوقود البديل. وبعد أكثر من عقدين من الزمن، كان قانون سياسة الطاقة الذي أصدره جورج دبليو بوش في عام 2003 قد انتهج السبيل ذاته، وكان يطمح إلى: «توفير سياسة طاقة قومية شاملة تقوم بموازنة إنتاج الطاقة المحلية وجهود المحافظة على الموارد والكفاية، وذلك لتعزيز أمن الولايات المتحدة وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للنفط»[51].

وقد قامت دول OECD بتعديل أنماط استخدام الطاقة لديها نتيجة لارتفاع الأسعار في السبعينيات من القرن العشرين، ويعود ذلك بجزء منه لمعايير كفاية الطاقة، وبجزء آخر لبطء النمو الاقتصادي. فانخفض نمو الطلب على النفط إلى 0.65% في السنة ما بين عامي 1975 و1985 وانخفضت واردات الولايات المتحدة من 73 مليون برميل في اليوم في عام 1976 إلى 5 ملايين برميل في اليوم في عام 1980. ومع ظهور مصادر النفط البديلة، مثل بحر الشمال، تراجعت نسبة واردات الولايات المتحدة من الدول الأعضاء في أوبك من 69.3% في عام 1976 إلى 63.1% في عام 1985. ولكن نسبة الاستيراد من دول الخليج العربي تضاعفت واقعياً لتصل إلى قرابة 25% ما بين عامي 1973 و1976، على الرغم من الحظر الذي فرض في عام 1973، ولكن بعد الثورة الإيرانية تم تقليصه إلى 6.1%[52].

ولكن مع تقوية النمو الاقتصادي تعزز الاتجاه التصاعدي العالمي للواردات، ومعه تعززت أهمية أوبك والدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج بما لديهم من احتياطيات ضخمة وقدرة إضافية للإنتاج. وفي عام 1990، وصلت الواردات الأمريكية إلى مستوى قياسي بلغ 8 ملايين برميل في اليوم، وقد وفرت أوبك 53.8% منها ودول الخليج 24.5%. وبحلول عام 2002 وقفت الواردات عند مستوى 11.4 مليون برميل في اليوم، 40.1% منها من أوبك و19.8% من دول الخليج. وكفانا حديثاً عن سياسة تقليل الاعتماد على «الدول المارقة» فعندما سمحت الأمم المتحدة للعراق بتصدير النفط ثانية في عام 1996، سرعان ما أصبحت الولايات المتحدة أكبر زبائنه، فاستوردت 725000 برميل في اليوم في عام 1999، لتصل إلى الذروة في عام 2001 عند مستوى 795000 برميل في اليوم واستمرت في الاستيراد بكميات كبيرة بلغت 442000 برميل في اليوم في عام 2002 مع استعداد واشنطن لغزو البلاد.

قد تعمل سياسة تنويع مصادر الواردات على توسيع نطاق الوصول إلى الأصول العسكرية والدبلوماسية لواشنطن ولكنها -كما رأينا آنفاً- سوف تعمل بالضرورة على المخاطرة بإثارة مناطق عنف أمنية. فهل يعني هذا أن بإمكان الولايات المتحدة تجنب تداعيات التوقعات بالنسبة لمصادر إمدادات النفط المستقبلية؟ هل بإمكان

بحـر قزوين، وروسيا وغرب أفريقيا تزويد الولايات المتحدة بكميات كافية من النفط لتحقيـق المسعـى الذي استمـر أربعة عقود لتقليـل الاعتماد على الـواردات من أوبك والشرق الأوسط؟

ثمـة شكوك قديمة من أن الإدارات الأمريكية قـد عملت على المبالغة في إمكانيات احتياطيات منطقة بحر قزوين والسرعة التي يمكن لعمليات الاستكشاف أن تبدأ فيها. وكان تقريـر مؤسســة راند المذكور في موقع آخر، بالرغـم من استخدامه تقديرات تم تحديثها منذ ذلك الوقت، قد شكك في الأهمية الإجمالية للمنطقة: «في حين أن ظهور منطقـة بحـر قزوين بوصفه مصـدراً مهمّاً لأمن الطاقة الدوليـة سيسهم في تحسين أمن الطاقة، إلا أنه من المنظور الغربي، ومن ثم من منظور الناتو ليس من المرجح أن تصبـح إمدادات الطاقـة من منطقة بحر قزوين حاسمة لأمـن الغرب ورخائه. أو أن تصبح نقطة ضعف إستراتيجية محتملة». ومرة أخرى: «على الرغم من كل المبالغات التـي تحيط بمـا كتب عن نفـط منطقة بحـر قزوين، فمـن الصعب تجنـب النتيجة التـي مفادهـا أن إمكانيـات الطاقة لحوض بحـر قزوين ذات أهميـة جيوستراتيجية محـدودة»[53]. وتتحدث الافتراضات المتفائلة بأن أذربيجـان وكازاخستان ستنتجان 3.5 ملايـين برميل يومياً بحلول عام 2010، ويشـكل هذا الرقم 7% فقط من الطلب المتوقع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وكان إنتاج النفط الروسي وصادراته يزدادان بنسب ثابتة، ليضربا رقماً قياسياً بعد آخر. ومن المرجح أن يستمرا في الصعود ـ ويذكر أحد التوقعات أن الصادرات ستصـل إلى 7 ملايـين برميـل في اليوم بحلـول عـام 2010 [54]. وفي الوقت ذاته، ستجد صادرات الغاز الطبيعي أسواقاً نامية في آسيا وأوروبا. وتعتقد إكسون موبيل أن روسيـا سوف تمـد أوروبا بـ 40% من الغاز الإضافي الـذي تحتاجه. كما عقدت الحكومتـان البريطانيـة والروسية اتفاقاً مبدئياً بأن يعمل الغـاز الطبيعي الروسي علـى سد العجز البريطـاني عندما تنتقـل المملكة المتحدة من مصـدر صرف إلى مستـورد صرف عنـد استنزاف احتياطيـات بحر الشمال. وكانـت شركات النفط الغربيـة الصغيرة منها والكبيرة، والمؤسسات الماليـة الغربية، مثل البنك الأوروبي

لإعـادة البناء والتطوير، قد تحركـت لتطوير كل شيء، بدءاً من الحقول التي كانت تُعدّ صغـيرة جداً، بحيث لم تكترث بها الصناعـة الروسية التي تمت خصخصتها إلى المشروعـات الضخمـة مثل سخالين في أقصـى الشرق. وقد اتخـذت الولايات المتحدة القرار الإستراتيجي بالبدء باستيراد النفط الخام الروسي مباشرة (كانت كميـات منـه قد وجدت طريقهـا إلى هناك عبر محطـات التكريـر الفينزويلية في السبعينيـات من القرن العشرين)، وفي صيف عام 2003 استوردت قرابة500000 برميـل في اليوم. كما أن الـدول الأوروبية الأعضاء في منظمـة التعاون الاقتصادي والتنمية استوردت النفـط الروسي الخام منذ وقت طويل، واستمرت هذه الكميات في التزايـد، حيـث كانت في عام 2001 تبلغ 2.7 مليـون برميل في اليوم، ووصلت في عام 2003 إلى ما يزيد عن 3.4 ملايين برميل في اليوم(55).

إن وضـع الافتراضـات حيـال اتجـاه سياسـة النفط الروسـي يعد أمـراً محفوفاً بالمخاطر. ففيما الحكومة تواقة لجمع الإيجارات من صادرات النفط والغاز الطبيعي المتزايدة، والشركات، المحلية والأجنبية حريصة على جني الإيرادات من الصادرات، فـإن الطبيعـة المركزية جـداً لقطاع الطاقة بالنسبـة للاقتصاد مـؤداه وجود صراع، وإن السرعـة التي تزداد فيها استطاعة خطـوط أنابيب التصدير، ستحدد معدل نمو الصـادرات. ويرى بعضـ المحللين أن نمو الصادرات سوف يتوقـف في عامي 2005 ـ 2006 في غياب خطوط أنابيب جديدة، وقد ذكر عن المسؤولين الروس قولهم: إنهم لا يعتقـدون أن صـادرات النفط الروسي للولايات المتحدة سوف تزداد بشكل كبير إلا في عام 2007 على أقل تقدير بسبب تلك القيود. ولا يتوقع تصدير الغاز الطبيعي المسال للولايات المتحدة قبل عام 2010 (56).

كانـت الحكومة قد تمسكت بسيطرتها على معظـم أنظمة خطوط الأنابيب، وهذا يجعلهـا تحتفظ بأداة حاسمة للسيطرة علـى الشركات التي تمت خصخصتها، والتي تتصف علاقتها بإدارة بوتين بأنها حافلة بالنزاع. إذ يُعدّ دور الحكومة المجال الأساسي للنـزاع. هل يتعين على الحكومة أن تعيد فرضـ شيء من السيطرة على الاحتياطيات التي قام يلتسن ببيعها بمبالغ زهيدة؟ هل يجب السماح للشركات بإنشاء شبكة خطوط

أنابيب تصدير خاصة بها، أم يجب على الدولة أن تنفق على هذه الرافعة؟ هل ينبغي إنشاء شركة نفط حكومية؟

ما يزال هناك الخلاف حول أفضل النماذج لدمج رأس المال الأجنبي في الصناعة، فالحكومة والمجلس النيابي قد تقاتلا بشراسة ولزمن طويل حول شرعية اتفاقية المشاركة في الإنتاج. إذ إن حالة الشك أو عدم الرضى تشريعياً وقضائياً تظل عقبة أمام الشركات الغربية. وكان لي ريموند المدير التنفيذي لإكسون موبيل قد دعا للقيام بمجموعة واسعة من التغييرات على التشريعات الروسية، من قانون جديد يحكم الثروة في باطن الأرض إلى توضيح نظام الضرائب إلى أنظمة التحكيم[54]. وفي بلد تبقى العواطف الشعبية فيه متشبثة بالرأي القائل: إن موارد روسيا هي ملك للشعب الروسي، فإن هذه القضايا كلها تُعدّ حساسة ولديها القدرة على إفساد الخطوط المستقيمة على الرسم البياني. ويقع خلف كافة القضايا غير المحلولة السؤال الكبير المطروح بشأن ما هو النموذج السياسي الذي ستتبناه روسيا بشكل نهائي وكيف سيحدد ذلك شركاؤها في قطاع الطاقة.

تُعدّ مضامين السوق المشتركة للنفط الروسي ونفط بحر قزوين مصدر قلق لأوبك، إذ تقتضي. وفقاً لأحد النماذج. إما انخفاضاً في أسعار النفط الخام لأوبك بنسبة 1.50 دولار للبرميل مقابل كل 1 برميل إضافي في اليوم من صادرات الاتحاد السوفييتي سابقاً، أو انخفاضاً كبيراً في إنتاج أوبك من أجل الدفاع عن الأسعار[58]. وتُعدّ علاقة روسيا بأوبك علاقة انتهازية، فعندما انخفضت الأسعار عالمياً وافقت روسيا على القيام بإجراءات تجميلية مع أوبك لتبدو وكأنها تساعد في دعم الأسعار. ولكن الحقيقة أن روسيا التي تعد منتجاً منخفض التكلفة نسبياً كانت عازمة على زيادة حصتها في السوق وأكثر من مستعدة لأن تعرض بأسعار أقل من مدى الأسعار المستهدفة لأوبك. ولكن يمكن لأي تحول في التفكير السياسي للكريملين أن يغير ذلك.

لم يكن تطوير إمدادات جديدة للنفط من غرب أفريقيا يستند إلى الاعتبارات السياسية التي حكمت فتح منطقة بحر قزوين وروسيا لشركات النفط الغربية وحكوماتها، وإنما إلى الاعتبارات التقنية. فقد أصبح بالإمكان الآن أن نجد النفط تحت

آلاف الأقـدام مـن سطح المحيط الأطلسي وأن نستغله تجاريـاً. وستكون نيجيريا وأنغولا في المستقبـل القريب من الـدول الأفريقية الرئيسة المنتجة لهذا النفط الواقع تحت المياه العميقة، ولكن هناك أعمال استكشاف وتطوير تجري على طول الساحل الغربي للقارة. وتتجـه الأنظار الآن نحو شـرق أفريقيا. وسوف يتضاعف إنتاج أنغـولا ليتجاوز 2 مليون برميـل في اليوم بحلول عام 2008 وذلك حين تنضم حقول مثل كيزومبا وبلوتونيو وداليا إلى حقـل جيراسـول[59]. وتقوم شركات نفـط أمريكية وأوروبية بتشغيـل هذه الحقول كلهـا، وثمة طلب قوي على النفـط العالي الجودة في كافة أرجاء العـالم. فإذا تم إنجاز هذه المشروعات المزمع القيام بها، فسيرتفع إنتاج أفريقيا الغربية من 3.5 ملايين برميل في اليوم في عام 2003 إلى قرابة 6 ملايين برميل في اليوم بحلول عام 2010 [60].

وهكـذا، فإن لـدى منطقة بحر قزويـن وروسيا وأفريقيـا الغربيـة إمكانية إمداد الأسـواق العالمية بكميـات تفوق هذا بكثير، وذلك مع نهاية العقد الحالي، وربما تصل بمجموعهـا إلى 6.5 ملايـين برميل في اليوم. كما يتزايد الإنتـاج في أماكن أخرى، في البرازيـل على سبيل المثال. ولكـن علينا أن نقابل هذا بالانخفاض الحاصل في كل من بحر الشمال والولايات المتحدة وكندا، فيما ترى وكالة الطاقة الدولية تزايداً في الطلب العالمي ليصل إلى 88.8 مليون برميل في اليوم، أي بزيادة 13.8 مليون برميل في اليوم علـى أرقام عـام 2000. وكما أشرنـا في الفصل الذي يتحدث عـن العرض والطلب، فإن إمدادات النفـط العالمية (والغاز الطبيعي بدرجة أقل) تتجه نحو الاعتماد بشكل متزايد علـى احتياطيات أوبك المتفوقة والمتجمعة في الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتمركزة في الخليج العربي. وترى وكالة الطاقة الدولية أن الدول الأعضاء في أوبك سيقومون بإمداد أسواق النفط العالمية بنسبة تصل إلى 48.3% في عام 2020، لترتفع إلى 54.1% في عـام 2030، بعد أن كانت 38.4% في عام 2000. وسترتفع حصة دول الشـرق الأوسط الأعضاء من إجمـالي إمداد أوبك من 73% في عام 2000 إلى 79% في عام 2030. ويرى محللون آخرون الاتجاهات ذاتها[61].

وينظـر، في هذا السيـاق، إلى التنويـع في مصادر الاستـيراد في الولايات المتحدة (والـدول المستهلكـة الأعضـاء في OECD) بأنـه حتـى ولـو نجـح في مواجهـة عدم

اليقين... السياسي والأمني والمالي واللوجستي، فإنه لا يستطيع أن يضمن أمن الإمدادات في المستقبل، وبشكل خاص في وجه الطلب المتنامي من الصين (والهند) والتوسع الجغرافي لمصالحهما النفطية. فالشيء الوحيد الذي يضمن الإمداد إنما هو السيطرة على عمق أراضي أوبك.

السيطرة على العراق، واستبدال المملكة العربية السعودية؟

تلكم هي خلفية التدخل العسكري للولايات المتحدة، وحلفائها في الخليج العربي. وقد سعى تسليح العراق في مواجهة إيران في الثمانينيات من القرن العشرين إلى احتواء النظام الحاكم في طهران الذي يمكن أن يثير المشكلات. وكما علق أحد الأكاديميين الأمريكيين في عام 1991، قائلاً:

قد لا يكون النفط السبب الوحيد لتدخل الولايات المتحدة في منطقة الخليج، ولكن من المؤكد أنه السبب الرئيس. فإذا لم يكن من أجل النفط، فلماذا يكون العدوان العراقي على الكويت أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة من اعتداء ليبيا على تشاد، أو اعتداء سورية على لبنان، أو اعتداء إسرائيل على لبنان في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين؟[62]

وكان القادري والمحمدي العاملان في مؤسسة تمويل النفط في واشنطن محقين عندما شددا على أن السيطرة أكثر أهمية من الدور المستقبلي للشركات الأمريكية في العراق: «لا ريب في أن واشنطن ترى دوراً أساسياً لشركات النفط الأجنبية في توسيع قطاع النفط العراقي، وهي رؤية يشاطرها فيها كبار المسؤولين في وزارة النفط العراقية. ولكن الحسابات التي تم التوصيل إليها حيال «السيطرة» على النفط العراقي كانت الأكثر أهمية»[63]. وتعد الخصخصة والعولمة لقطاع الطاقة العراقي من الوسائل المفضلة للوصول إلى الهدف المنشود، ولكنهما ليستا الوسيلتين الوحيدتين، فالهدف هو السيطرة وليس إبرام العقود.

قبيل هجمات الحادي عشر من سبتمبر / أيلول بدا وكأن سياسة حكومة الولايات المتحدة قد قبلت بإمكانية الاعتماد على المملكة العربية السعودية والدول العربية

تم الإعلان عن خطط لسحب معظم القوات الامريكية من المملكة العربية السعودية علــى أمل أن تعمل على استقرار المملكة وضمــان إبعاد القوات الأمريكية عن التعرض لــلأذى.. وستكــون أكبر منشأة جوية جديــدة في المنطقة على أرضــ قطر، وقد يكون لذلك علاقة بالاحتياطي الهائل للإمارة الصغيرة من الغاز الطبيعي، الذي من المزمع أن يجد طريقه إلى الولايات المتحدة على صيغة غاز مسال. وكان بعضهم قد أشار إلى أن قــرار إخلاء المملكة العربية السعودية قد أسهــم في اتخاذ قرار بغزو العراق. وهم يستشهــدون علــى ذلك بما قاله مساعد وزير الدفاع بــول وولفوويتز: إن إعادة تمركز القوات الأمريكية كان حافزاً أساسياً للهجوم على العراق(65).

والنتيجة الطبيعية لهذه الحجة أنه إذا لم يعد بالإمكان الاعتماد على الاحتياطيات الهائلــة للمملكــة العربيــة السعوديــة من النفــط لكبــح الأسعــار، فعندئــذ بإمكان الاحتياطيــات العراقية القيام بذلك إذا سيطر عليها أحــد الشركاء أو العملاء، وإذا ازدهر الناتج العراقي بفضل الاستثمارات الدولية، فإنه سيعمل، بالإضافة إلى التدفق المتزايــد مــن النفط الروسي ونفط منطقــة بحر قزوين، على الضغــط على الأسعار، الأمــر الــذي من شأنه أن يجعل الــدول الأعضاء في أوبك يواجهــون بعضهم بعضاً في الصراع للحصول على حصة في السوق، ولن يكون ذلك للمرة الأولى.

الأخــرى الأساسيــة الأعضاء في أوبك ضمــان أمن إمدادات النفــط. وكانت سياسة الطاقــة القوميــة قد رحبت بالخطــوات التي أقدمت عليها الجزائــر والكويت وقطر والمملكــة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحــدة المنتمية إلى أوبك وعمان واليمن من خارج أوبك لفتح القطاع للاستثمار الأجنبي، وأشارت إلى أنه:

كانــت المملكــة العربية السعوديــة... المرتكز المعــول عليه بالنسبــة لأسواق النفط العالميــة. إذ انتهجت المملكة العربية السعوديــة سياسة تقوم على الاستثمار في القدرة على الإنتاج الإضافي للنفط، وتنويع مسارات الصادرات شرقاً وغرباً، وتوفير ضمانات فاعلــة بأنها سوف تستخدم كل طاقاتهــا لتخفيف أثر حدوث اضطرابات في إمدادات النفط في أي منطقة(64).

الجمهوري الأمريكي، الذي يؤيده أمثال مستشارة الأمن القومي في ذلك الوقت كوندوليزا رايس ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد. وعلى النقيض من الرؤية الأكثر تعقيداً لكولن باول وزير الخارجية آنذاك، فقد كانت حججهم ومعتقداتهم تقول: إن العراق يشكل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، وكان يجب القضاء عليه في عام 1991. وإن من شأن عراق مرتبط بالولايات المتحدة أن يخفف الضغط على

وطيلة سنوات برنامج النفط مقابل الغذاء، كانت الحكومة العراقية قد اضطلعت بدور صعب، إذ عملت على إبطاء الصادرات أو إيقافها مُدداً تتراوح ما بين بضعة أيام إلى أسابيع، وساعدت في إحدى المرات على إطلاق كمية صغيرة من الاحتياطي الإستراتيجي للولايات المتحدة بسبب ارتفاع حاد مفاجئ في أسعار وقود التدفئة في الشتاء. وقد تعلمت السوق التكيف من دون نفط العراق، وخف أثر بغداد على مر الزمن، لدرجة أن الإشاعات قد سرت بأن السبب الرئيس لمحاولة النظام تحريك السوق من وقت لآخر أنه يمكن بعض الدول الأعضاء الأساسيين من توقيع عقود بيع وشراء آجلة ناجحة جداً من الناحية المادية. وعلاوة على ذلك، كان بمقدور بغداد إطلاق وعود يوم يرفع عنها الخطر، لدرجة أنها أعطت وعوداً لشركات روسية وفرنسية وصينية، ومنحتها عقوداً أو كتب نوايا لتطوير حقول النفط الهائلة مثل مجنون وقرنة الغربية والأحدب.

كان العراق يثير الإشكالات منذ زمن طويل، ويعود ذلك إلى عهد تأييده لتأسيس أوبك وخطواته المبكرة نحو تأميم الامتيازات. ومن ثم، وبعد عقدين من الزمن على تأييده في مواجهته لإيران، قام بغزو الكويت (ربما معتقداً بأن الولايات المتحدة قد أشارت إلى عدم اكتراثها بذلك الشأن). وكانت سنوات الحظر التي فرضت بعد الحرب قد أضعفت سكان البلاد واقتصادها والقدرة المحدودة لقواتها المسلحة، ولكنها تركت النظام من دون أي خطر جاد يتهدده. وعندئذ بدأ صدام علاقة ودية مع سوريا، وشرع يصدر النفط إلى جارته رافعاً شبح مقاربة مشتركة للقضايا السياسة

وفيمـا بعـد، ظهر ان ميـول المحافظين الجـدد في واشنطن تقـترح تأديب النظام السعـودي بالتهديـد بتشجيـع ودعم الأقليـة الشيعيـة في البلاد للسعـي للانفصال؛ ليحرمـوا بذلك الرياض من النفط، ويقسموا المنطقة إلى المزيد من الكانتونات، فيما تضمن الولايات المتحدة الوصول إلى احتياطيات الهيدروكربونات(67). إن هذه الفكرة تعبـق بالجهل، والتشدد الأحمق والعجرفة المثيرة، كذلـك كان رأي الكثيرين بالفكرة القائلة: إن غزو العراق واحتلاله وخصخصته سيلقى ترحيباً لدى الشعب العراقي.

إسرائيـل، ويؤدي إلى إقامـة حكومات مؤيدة للولايات المتحدة في كافة أرجاء المنطقة.

وكما علق القادري والمحمدي في تحليل مقنع آخر:

يبـدو أنهم كانـوا يتوقعون انبثـاق منطقة أشبـه بأوروبا الشرقيـة في التسعينيات مـن القرن العشريـن، حيث لا تركز مجموعة مـن الدول الديمقراطيـة المعتدلة على الصراعـات الإقليمية والعنف، وإنما على الإصلاحـات الداخلية والرفاه الاقتصادي وأن تعتمد على الولايات المتحدة في القيادة السياسية والاقتصادية(66).

لربما تكون اوبك قد ارتكبت الاخطاء على مدى السنين، مثل قرارها المدمر بزيادة
ناج قبل أسابيع فحسب من الانهيار الاقتصادي الآسيوي في أواخر عام 1997. وفي
س الأحيان، قد يكون لها سبب سياسي، عندما قام الإرهابي الأسطوري كارلوس
تطاف الوزراء في عام 1975 أو عندما تم وضع صورة الوزير الإيراني فوق الكرسي
ي كان يجلس عليه في أثناء الاجتماعات، وذلك بعد إلقاء القوات العراقية القبض
، أو عندما لام العراق الكويت وضغط لرفع «الأسعار المرجعية» قبيل غزوه لجارته
نوبية الغنية بأيام. لكن المنظمة الآن في عقدها الخامس، وقد استطاعت البقاء
ى الرغم من التنبؤات التي لا حصر لها بزوالها، ولا تزال تحظى باهتمام الإعلام
ولقد حاولت بعض الدول المنتجة للنفط، في السبعينيات من القرن العشرين، منذ
ة قصيرة استخدام وضعها المتحسن في السوق لتحقيق غايات سياسية مباشرة
ر الحظر الذي فرضه العرب على النفط، وكانت هناك جهود لفرض حوار حول
م المساواة الاقتصادية العالمية. وقد ارتبطت هذه الجهود شعبياً بمنظمة الدول
صدرة للنفط (أوبك) التي تأسست رسمياً في عام 1960. وفي الواقع، غالباً ما تم
ساق صفة الشر بأوبك؛ لحوادث لم تكن من صنعها. فالحظر، كما أشرنا سابقاً،
بدأه العرب المنتجون للنفط. في حين أن حوار الشمال والجنوب كان بادرة قامت
أوبك، وبالأخص الجزائر، تلك الدولة البارزة في حركة عدم الانحياز.
غالباً ما تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنفط على الدولة ـ الأمة مثيرة
خلاف ومسببة للانحلال. ومع ذلك، ففي النصف الثاني من القرن الماضي، كان
نط الأداة في الصراع من أجل إقامة درجة من الاستقلال الاقتصادي عن القوى
ستعمارية السابقة وهيمنة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية.

والصناعة والحكومات، وهي ترمز، كما لم تفعل أي هيئة دولية أخرى إلى محاولات البلدان المنتجة للسلع لتنسيق السياسات والتأثير على الإيجار الذي يحصلون عليه لقاء ثرواتهم الطبيعية.

وفي الواقع، فإن تاريخ أوبك يتسم بالاعتدال، وحتى المصالحة مع الدول المستهلكة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OEDC، وبالرغم من أن هناك نقاشاً دائراً حول ما إذا كان الاعتدال نابعاً من طبيعة المنظمة أو من النفوذ الطاغي للمملكة العربية السعودية أو من الصعوبات التي تواجه تشكيل سياسة متماسكة من أعضاء يتميزون بذلك القدر الهائل من التنوع الجغرافي والاجتماعي.

كانت الفكرة القائلة: إن على البلدان المنتجة السيطرة على احتياطيات النفط لديها عوضاً عن قبول مستويات الإنتاج والأسعار التي تحددها شركات النفط الأجنبية قد وجدت التعبير عنها في أمريكا اللاتينية، تلك المنطقة المنتجة للنفط، حيث كانت الدولة القومية فيها قد تحددت من ناحيتي الجغرافيا والمفهوم في وقت أبكر من الشرق الأوسط أو أفريقيا. وكان تيرزيان في دراسته الرائعة عن أوبك[1]، قد حدد عام 1936 في فنزويلا والمكسيك، حيث بدأ هذا كله. ذلك أن إضراب عمال النفط في فنزويلا احتجاجاً على الشروط التي تفرضها شركات النفط الأجنبية أطلق عملية أدت إلى تحرك الحكومة وقيامها بالاستيلاء على بعض أرباح الشركات، أولاً بفرض ضرائب أعلى وفيما بعد، عن طريق التأميم. ولكن قبل التأميم، عانت فنزويلا من منافسة نفط الشرق الأوسط الأرخص. ويقول تيرزيان: إن تجربة وضع الدول المنتجة في مواجهة بعضهما بعضاً قد ولدت فكرة إنشاء أوبك. وفي المكسيك ذات التقاليد الثورية العريقة، كان من شأن حكم أصدرته المحكمة العليا لصالح مطالب عمال النفط أن أدى إلى تأميم الصناعة على نحو أسرع، في وقت مبكر مثل عام 1938.

وفي الشرق الأوسط، وبحلول الخمسينيات من القرن العشرين، نشأ حراك مفعم بالحيوية مع قيام حكومة مصدق بتأميم الصناعة في إيران وتأميم ناصر (جمال عبد الناصر) لقناة السويس التي كان نفط الخليج يتدفق عبرها إلى الغرب. وفي عام 1966 سوف تسيطر سورية على خط الأنابيب الذي يجتاز أراضيها. كما أن العدوان

الثلاثـي الـذي شنته إسرائيل والمملكة المتحدة وفرنسا علـى مصر في عام 1956 أدى إلى توسيـع حظر النفط العربي المفروض على إسرائيل ليشمل بعض الدول الأوروبية الغربية مدة من الزمن. الأمر الذي فرض تطبيق تقنين قصير الأمد في النفط.

وقـد تمت الإطاحة بمصدق، ويعزى السبـب في ذلك إلى حد كبير إلى قيام كارتل شـركات النفط الأجنبية والدول المستهلكة القوية بمقاطعـة النفط الإيراني. ولسوف يمضـي عقد من الزمن قبل تطوير جيل جديد مـن شركات النفط من دون الحصول على الامتيازات التقليدية في المناطق المنتجة للنفط، مما أدى إلى تشكيل المجال الذي تحتاجه البلدان المنتجة لمواجهة الشقيقات السبع.

أوبك: المنتجون يشددون على مطالبهم

اتسمـت السنوات الأولى لأوبـك بالجبن؛ لكون المنظمة في طـور التأسيس. فكانت الشـركات الحاصلة على الامتياز تحـدد أسعار النفط ومستويـات الإنتاج في كل بلد. ويصف الشلبي ذلك بأنه نظام للتسعير تم تقليصه «إلى مستوى السرقة» ويتابع حديثه قائـلاً: «إعانة مالية حقيقية للنمو الاقتصادي للدول الصناعية»[2]. وعلى الرغم من أن الخطوة الأولى لأوبك في اتجاه التسعير كانت لطيفة في الشكل - للتأكيد على أنه لا يسمـح للشركات تخفيض الأسعار أو تعديلها من دون التشاور مع الحكومات المنتجة - ويقول الشلبي: إن ذلك كان مهماً في الجوهر بوصفه «الحدث الأول في تاريخ العلاقات الاقتصاديـة الدولية الذي يقدم دلالة عملية، وإن كانـت محدودة، لمفهوم عدم تنازل الـدول النامية عن حقهـا في سيادتها على مواردها الطبيعية». وعلاوة على ذلك، فإن أوبـك قـد نبهـت إلى أن الأفعال الجمعيـة والتضامن ما بين الدول المنتجـة كان أمراً حاسمـاً في التأكيد على ذلـك الحق. لقد حرضت أوبك على التطويـر الأوسع لقومية الموارد، الأمر الذي دخل في السياسات المتجهة نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. وإن التزايـد التدريجي لقائمة الدول الأعضـاء - من خمسة في عام 1900 إلى ثلاثة عشر عضـواً في عـام 1973 - جعلها قادرة على إعادة التـوازن لأنظمة التسعير لإزالة قدرة شركات النفـط على تقويض الحكومات الأكثر حزماً عن طريق الحصول على النفط

لقد تم تعلم الدرس، وفي وقت لاحق من ذلك العام وافقت اوبك على إجراء مباحثات جماعية مع الشركات حول الأسعار. وفي السنة اللاحقة، توصل اجتماع أوبك الذي عقد في طهران إلى أن على الأعضاء فرض أسعار جديدة وإصدار تشريعات إن دعت الحاجة إلى ذلك، وتطبيق حظر على الشركات غير المتعاونة. وقد بينت نتائج اتفاق طهران الذي عقد مع الشركات أن بإمكان الدول المنتجة مساومة الشركات على أساس المساواة، وذلك في مدة الطلب المتنامي بسرعة. وتم تطبيق هيكلية تسعير جديدة يفترض أن يستمر التعامل بها مدة خمس سنوات، ورفع أسعار النفط الخام نحو 45 سنتاً للبرميل، والبدء بزيادات سنوية صغيرة. وتمت إعادة العمل بالتمايزات السعرية وإلغاء بعض الحسومات السعرية للشركات. وفي الواقع، إن نمو سوق الصفقات الفورية خارج النظام التقليدي والأسعار الثابتة قد قوض تلك الهيكلية. ومع زيادة الطلب العالمي وإزالة الولايات المتحدة لحصص الاستيراد، ازدادت قدرة الشركات على الحصول على أسعار أعلى للنفط الخام الذي يباع في السوق الفورية عوضاً عن الأسعار المحددة المتفق عليها مع المنتجين. وفي الوقت ذاته، رأى المنتجون قيمة إيراداتهم تنخفض بالتوازي مع انخفاض قيمة الدولار، وفصل الدولار عن معيار الذهب. وأثبتت الشركات أنها عنيدة، وعلى خلفية زيادات إضافية في الأسعار في خضم حرب أكتوبر/ تشرين الأول في الشرق الأوسط، أعلنت أوبك من طرف واحد زيادة بنسبة 70% في الأسعار لتصل إلى

على الرغم من أن ليبيا لا تعد حالياً منتجاً كبيراً بمعايير أوبك، إلا أنها اضطلعت بدور حيوي في عام 1970 عندما أظهرت الحكومة المعينة حديثاً التي تستلهم من جمال عبد الناصر أنه بالإمكان شن هجوم بناء على الأسعار. فالصناعة النفطية في ليبيا لم تكن مبنية على امتيازات تمنح لاتحاد من الشركات، بل بالأحرى إلى قرابة عشرين شركة كل منها تعمل بصورة مستقلة. وقد طالبت الحكومة بتخفيض في الإنتاج وأرباح أكبر. وتم التوجه نحو الشركات واحدة إثر أخرى، فحققت ليبيا أسعار أعلى لنفطها العالي الجودة، وذلك تعويضاً عن الأسعار المنخفضة سابقاً، واعتراف بمبدأ المراجعة الدورية للأسعار.

ومـع حلول شهـر ديسمبر / كانون الاول كان حظر النفـط العربي لبلدان مستهلكة مختارة قد دفع بأسعار السوق الفورية نحو الارتفاع؛ خشية حدوث نقص وقامت أوبك بخطوتها البارزة، ألا وهي رفع أسعارها بنحو 140%. وفيما يعكس هذا القرار ظروف السـوق بوضـوح، إلا أن الشلبي يشير إلى أن التفسير الـذي تم التقدم به مختلف من الناحية الكمية عن كون أوبك تاجراً يرفع بشكل انتهازي أسعاره عن الأسعار السائدة في السـوق. بـل كان مبنياً على حسابـات تكلفة المصادر البديلـة للطاقة، وهي طريقة أكثر تعقيداً وتلحظ أهمية النفط للاقتصاد العالمي.

وفي الواقع، عندما حصل الانفجار اللاحق في أسعار السوق الفورية في أثناء الثورة الإيرانيـة، كانت أسعـار أوبك أدنى منها بكثير. وعلى الرغم من أن ذلك يعزى جزئياً إلى الطبيعة البطيئة لعملية اتخاذ المنظمة للقرارات، لكنه يعود في معظمه إلى تحفظ المملكـة العربيـة السعودية حيال رفع الأسعـار. وفي شهر مايو/ أيـار من عام 1979 كانـت المملكة العربية السعودية ملتزمة بالسعر المحـدد البالغ 14.5 دولاراً فيما كانت الشركات تبيع النفط بسعر يتراوح ما بين 23 ـ 24 دولاراً للبرميل. وفيما انتهز منتجو بحر الشمال الفرصة لرفع أسعارهم بنسبة زادت على 10%، كانت الزيادات الرسمية لأوبـك 5% فقط. ويسجـل ترزيان أن أحد نتائج السوق ذات المستويين زيادة هائلة في الفسـاد على نطاق كبير جداً، وبشكل خاص في دول المنطقة، حيث قام أفراد ينتمون إلى النخبـة ببيع كميات من النفط المخصص لهم بالسعر الرسمي في الظاهر، ولكن بعمولات وإتاوات بلغت عدة دولارات إضافية للبرميل الواحد.

وحتـى على المستـوى الرسمي، كانت هذه الفجوة ما بـين الأسعار السعودية، وتلك التـي يبيـع بها منتجون آخـرون تمثل خسارة تزيـد عن 23 مليـار دولار في المدة التي متـدت ما بين فبراير/ شباط 1979 وسبتمبر/ أيلول مـن عام 1981. ولسوف تكون خسـارة الخزينـة السعودية أكبر إذا مـا تمت الحسابات وفق أسعـار السوق الفورية

3.11 دولارات لبرميـل النفـط العربي الخفيف، وهو سعر يشـكل انعكاساً للأسعار التي تشهدها السوق المفتوحة.

وإن الصـراع بين اوبك والشـركات حول من سيسيطر علـى التسعير تمت تنحي
جانباً إثر إنشاء السوق الفورية وازدياد أهمية السوق الآجلة لاحقاً. ووفقاً لوجهة نظ
الشلبي فإن المنظمة لن تكون «المشرف الوحيد على الأسعار» كذلك لن تكون الشركا
قـادرة على فرض الأسعار، علـى الرغم من أن كلا الطرفين سيكونان مؤثرين بدرج
أقل أو أكثر اعتماداً على اتحاد الكواكب في أحوال ظروف السوق في وقت معين.

ولكـن لم تكـن السيطـرة علـى الأسعار هـي السبيل الوحيـد الـذي انتهجته دو
أوبـك. فالضغط باتجـاه المشاركة المباشـرة في استكشاف موارد بلادهـم أو التأمي
ارتبطـا بذلك الأمر، لكن جانبه السياسي كان أكـبر. وفي عام 1968، اقترحت أوبا
المشاركـة على نطـاق أولي بنسبة 20%، ثم ارتفع ليصـل إلى 51%، مع دفع تعويض
وكانـت المشاركـة الطريق التي اتبعتها معظـم دول الخليج العربي، فيمـا كان العرا
وإيـران الاستثناءين الكبيرين. ولكن لم يكن هناك نموذج واحد. ففي المملكة العرب
السعودية كانت الحكومة قد اشترت في عام 1973 حصة بلغت 25% من أرامكو، وهـ
كونسورتيـوم للشركات الأمريكية صاحبة الامتياز سـوكال وتكساكو واكسون وموبيل
بالإضافة إلى اكتسابها الحـق بتسويق كمية من النفط. واكتمل الاستحواذ التدريج
علـى أرامكو في عـام 1980. وتحركت الكويت بخطى أسـرع، إذ حصلت بسرعة عل
60% وتجنبـت أي التـزام ببيع حصتها من النفط الخـام إلى الشركات. وكانت هذ
الفكـرة الأخيرة مهمة؛ لأنها ألزمـت الحكومة بإنشاء مؤسساتهـا التسويقية، وبذلا
أصبحـت لاعباً حقيقيـاً في السوق عوضاً عـن امتلاك النفط على نحـو اسمي وترا
القـرارات التي تخص المبيعات والتسويق بين أيدي شركات النفط الأجنبية. واتخذ
دولة الإمـارات العربية المتحدة سياسة مشابهة. وكانـت لقطر السيطرة الكاملة عل
عمليات النفط الحاصلة على أراضيها. ولكن مرة أخرى، بالاتفاق.

ومـن حيث الممارسة، يبدو أن قسماً لا بأس بـه من هذه المليارات قد انتهى به المطا
إلى الحسابات المصرفية لعدد محدود من النخب ووسطائهم(3).
لحقول النفط حتى بعد وفي إيـران، ظلت شركة النفط الحكومية المالـك القانوني

تعمـل بصفة مقاولين. ولكن بالرغم مـن أن الشركات قد تم تحويلها إلى «مساعدين» يقومـون بشراء وتسويق النفط الخام الإيراني وفـق عقود طويلة الأجل مع حسومات، فإن إيرادات الحكومة كانت تماثل إيرادات الدول التي انتهجت سبيل المشاركة.

وبالرغـم مـن أن نيجيريـا قد أممـت أصول شركة بـي بي في عـام 1979، إلا أن المشاركـة كانت النمـوذج المسيطر هناك إلى يومنا هذا. ويتـم إنتاج نحو نصف نفط نيجيريـا بواسطـة شركة شـل لتطوير النفط «شـل بيتروليوم ديفيلوبمنـت كومباني» المشغلة لمشروع مشترك تملك الدولة فيه 55% وشل 30% وتوتال 10% و أجيب 5%.

لقـد بدأ التأميم الذي فرضته الـدول الأعضاء في أوبك مع الجزائر (بينما قامت المكسيك وبوليفيا والبيرو والدول التي تدور في فلك كل من الاتحاد السوفييتي والصين بالتأميـم في وقـت أبكـر)، ففي عـام 1967 استولت الجزائر علـى القسم الأكبر من الإنتـاج والتسويق. ثم قامت ليبيا بتأميم أصول بي بي. واستولى العراق في عام 1972 علـى شركة نفط العراق في الشمال، وفيما بعد، على شركة نفط البصرة في الجنوب. وفي فنزويلا، أدت الانقلابات اليمينية التي تميل إلى عقد صفقات مع شركات النفط الأجنبيـة إلى تأخير التأميم عقوداً من الزمن، وتم إنجاز هذه الخطوة أخيراً في عام 1974، على الرغم من أن منح الشركات صفقات رافعة مرضية لقسم كبير من النفط الخام للبلاد.

ولم يكتـفِ كبار المنتجين بالتأكيد على حقهـم في الحصول على نصيب الأسد من إيـرادات مواردهم الطبيعيـة والتأثير على الأسعار التي تبـاع بها، بل وعلى حقهم في القيـام بقـرارات تتعلق بمعدل الإنتـاج والتسويق، وهذا ما أحدث نقلـة نوعية في بنية أسـواق النفـط العالمية. واليوم نجد أن 14 شركة من بـين أكبر 30 شركة نفط عالمية من حيث إنتاج واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي تعود ملكيتها الكاملة للدول، وأربع شـركات أخرى غالبيتها ملك للدول[4]. ومـن بين أكبر أربع شركات في العالم ـ ثلاث تملكهـا الحكومات ـــ شركة أرامكـو السعودية، وبدفسـا الفينزويليـة وشركة النفط الإيرانية الوطنية ـ أما شركة إكسون موبيل فهي الشركة الوحيدة غير الحكومية.

لا يمكن النظر إلى هذا الانتقال الهائل للثروة من حفنة من شركات النفط الغربية والدول المستهلكة الصناعية إلا بوصفه أمراً أكثر إنصافاً مما كان يحصل سابقاً. ولكن ينبغي ألا ننسى أنه إنجاز محدود. وكنا قد درسنا في فصل سابق، موضوعات توزيع الإيرادات ومخاطر النزاع وازدياد الفقر والظلم والحكم الشمولي التي ترافق الثروة النفطية. كما يجب أن نتذكر أن دول OEDC لم تخسر الثروة النفطية لصالح الدول الأعضاء في أوبك، وإنما أصبحت تصلهم عبر طرق أخرى وحسب، إذ يتم تدويرها عبر مشتريات السلاح والقروض المصرفية بدلاً من ناقلات النفط. وفي عام 1974، كانت الإيرادات الهائلة غير المتوقعة قد سمحت للدول الأعضاء في أوبك بتعزيز الفائض الهائل لديها. ولكن الفائض في ميزان المدفوعات البالغ 67 مليار دولار سرعان ما أصبح عجزاً بمقدار ملياري دولار؛ لأنهم اقترضوا من المصارف الأوربية والأمريكية واليابانية، وأخذوا يشترون ويشترون[5]. وكانت الأموال المدخرة ليوم أسود، قد استثمرت في دول OEDC، وبلغت بحلول عام 1977 نحو 58 مليار دولار، أو قرابة 60 ملياراً بالعملات الأوربية في التاريخ ذاته[6]، وعلى نحو أضيق، كانت شركات النفط الوطنية ذات معيار مختلف. وقد وجه تيرنر نقداً لاذعاً للسنوات الأولى من عمر شركة النفط الوطنية النيجيرية، مصوراً إياها على أنها ضعيفة تكنولوجياً وأصبحت مجرد بقرة حلوب للشركات المشغلة الغربية[7]. وكانت الحاجة إلى الحصول على التكنولوجيا، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالمياه العميقة والغاز الطبيعي المسال، بالإضافة إلى الحاجة إلى رأس المال عوامل شجعت على إعادة إدخال الشركات الخارجية إلى الصناعات الهيدروكربونية للدول الأعضاء في أوبك.

من الحصول على الجزء إلى المصرف المركزي

غالباً ما توصف أوبك بأنها منظمة كبيرة جداً وخفية غير مرئية، لكنها ليست ولم تكن كذلك أبداً. فلو كانت هذه هي الحال لكانت قد تمتعت بنفوذ أكبر بكثير. فالسوق الذي يحاول أعضاؤه ترويضه فيما يركبونه يكون عنيفاً ولا يمكن التنبؤ به إلا باستعادة الأحداث الماضية. وكل قرار يتخذه الوزراء في اجتماعات أوبك يستحق أن يقوم محلل نظرية اللعب (Game - theory) بإمعان النظر فيه، وتفحصه بدقة. وما يحافظ على

تماسك الأعضاء الرغبة في زيادة الإيرادات إلى الحد الأقصى، والاعتقاد بأن ذلك يمكن أن يتم على أفضل صورة عن طريق العمل كمجموعة واحدة. ومع ذلك فهم منقسمون بفعل العديد من الأمور. فالدول ذات الاحتياطيات الأصغر والتكلفة الأعلى، ثمة ما يغريها بالسعي للحصول على أسعار أعلى لاستغلال هذا المورد المحدود إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، فإن احتياطياتها الهائلة والتكلفة المنخفضة للإنتاج قد وجها المملكة تقليدياً، نحو السعي لإنتاج كميات هائلة بحد ذاتها، ومن ثم الحصول على حصة أكبر في السوق، بأسعار أقل مع أخذ المدى البعيد في الحسبان (على الرغم من أن ضعف الدولار والضغط على ميزانية المملكة قد أثارا الشكوك بأن هذه المقدمة المنطقية الأساسية يمكن تحديها).

وتحتاج الدول الأعضاء ذات التعداد السكاني الأكبر إلى الكفاح ضمن أوبك للحصول على حصص أو أنصبة تصدير أكبر من سقف الإنتاج الكلي. وهذه هي الحال مع نيجيريا، على سبيل المثال التي ترزح تحت عبء الضغط الذي تمارسه شركات النفط لزيادة الإنتاج مع اكتشاف الاحتياطيات الجديدة قبالة الشاطئ. وعلى أساس الاحتياطيات والتكاليف، من المتوقع للعراق أن يتبنى سياسة شبيهة بتلك التي تنتهجها المملكة العربية السعودية، لكنه كان طوال الثمانينيات صقراً من صقور الأسعار؛ لحاجته إلى الأموال لمواصلة حربه ضد إيران.

لقد أصبح نظام الحصص مرادفاً لأوبك على الرغم من أنه لم يكن ذا شأن في العقدين الأولين من حياة المنظمة بعد فشل المحاولة التي تمت في عام 1964 للبدء بنظام الحصص. يقوم هذا النظام على دراسة مقدار الطلب على نفط أوبك، ثم تقسيم الحجم الإجمالي ما بين الدول الأعضاء وفقاً لمعادلة تأخذ في الحسبان العوامل المادية مثل الاحتياطيات والاستطاعة وبعض العوامل الاجتماعية. ولطالما كان توزيع الحصص موضع جدال دائم. وقد تولت المملكة العربية السعودية أمر سداد معظم حصة العراق بعد غزو الكويت، وطالب نظام صدام بإعادته له فيما احتجت المملكة العربية السعودية بأن الطلب المتزايد قد جعل ذلك أمراً غير ضروري. وتقوم الإمارات العربية المتحدة والكويت بمراقبة بعضهما بعضاً عن كثب؛ لتضمنا عدم

إقدام إحداهما على خطوة على حساب الأخرى. وتطالب دول ذات اكتشافات جديدة ضخمة ـ مثل نيجيريا والجزائر في الوقت الحالي ـ بإعادة النظر في حصصها من أجل زيادتها.

وتراقب الأسواق بدقة نظام الحصص بوصفها إشارة تدل على مدى التشدد في اتفاقيات أوبك. وإذا كانت الأسعار مرتفعة، فمن المتوقع أن تغش بعض الدول الأعضاء لزيادة دخلها للحدود القصوى، لكن ذلك يساعد طبعاً على تخفيض الأسعار. وإذا كانت الأسعار منخفضة فسوف يلجأ بعضهم لزيادة الإنتاج لتعويض خزينتهم عن الدخل الأقل من المتوقع، وهكذا يجعلون الأسعار تنخفض أكثر وأكثر. وفي أواخر التسعينيات، قامت فنزويلا من دون خجل بتجاوز حصتها مدة طويلة من الزمن، مما أثار غضب الأعضاء الآخرين فيما دعا وزير النفط فيها أقرانه لإنشاء «نموذج جديد للسوق»، ومن الواضح أن هذا يعني علاقة أوثق بالمستهلكين، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية في حالة فنزويلا. وكان ذلك جزءاً من رزمة تدفع لفتح فنزويلا من جديد أمام شركات النفط الأجنبية، وربما تؤدي إلى خصخصة شركة النفط الحكومية.

وقبل الهبوط الحاد للأسعار أواخر عام 1997 بشكل خاص، كان تنوع مطالب الدول الأعضاء والحاجة للتوصل إلى تسويات لضمان الحصول على الإجماع يعنيان حدوث تلاعب على نحو متكرر وقرارات تجارية ملطخة باعتبارات سياسية. ولما كان التنبؤ بسوق النفط فناً أكثر منه علم، فإن نطاق الكارثة يعد كبيراً، كما أظهر اجتماع الوزراء في جاكرتا أواخر عام 1997. حيث تمت زيادة الحصص قبيل انفجار الفقاعة الاقتصادية الآسيوية بأسابيع قليلة. وهذا ما أدى إلى الهبوط الحاد في الطلب، وتبعته الأسعار التي وصلت في آخر المطاف إلى أدنى مستوياتها منذ اثنتي عشرة سنة، لتبلغ في بعض الحالات، أقل من 10 دولارات للبرميل.

وأخيراً، أعادت الدول المنتجة إحكام قبضتها، ولكن ذلك لم تقم به أوبك بوصفها أوبك. بل إن الدولتين الرئيستين: وهما المملكة العربية السعودية وفنزويلا، اللتين كانتا تتنافسان بحدة للحصول على سوق الولايات المتحدة قد اجتمعتا مع المكسيك

الدولة غير العضوة في أوبك (والمصدر الآخر الكبير للولايات المتحدة) لإعلان تخفيض كبير في الإنتاج من أجل استقرار الأسعار. (وقد توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم حول الوصول إلى سوق الولايات المتحدة). وحملوا هذا الاتفاق إلى أوبك وقام الأعضاء بتفحص آفاق التخفيضات التي عرضها أعضاء المنظمة. وفضلاً عن ذلك، فقد أقنعوا النرويج، ومجموعة من الدول العربية الأصغر المنتجة للنفط، وروسيا (نظرياً على كل حال) بالتعاون معهم.

وقد تمخض عن هذا منظمة أوبك جديدة موجهة بالإدارة أكثر، وبالسياسة على نحو أقل. وبعيداً عن أدبيات إعادة توزيع الثروة ما بين الدول النامية والمتقدمة التي ميزت قمة الجزائر في عام 1975، كان على المنظمة أن تعمل الآن مثل مصرف مركزي، فتحدد نطاقاً سعرياً إذا تم تجاوزه فسيطلق زيادات في الإنتاج، ويجلب خفضاً في الإنتاج إذا لم يتم الوصول إليه.

إن كون المملكة العربية السعودية محركاً أساسياً لاستعادة مستوى الأسعار في عام 1999 يعبر عن حقيقة أساسية حول أوبك. ألا وهي الأهمية الكبرى للمملكة العربية السعودية. فالمملكة باحتياطياتها الهائلة وقاعدة التكاليف المنخفضة وسياسة الحفاظ على استطاعة إضافية كبيرة، غالباً ما أدت دور «المنتج الموجه» ضمن أوبك، التي هي بدورها منتج موجه للسوق العالمية، تعدل الناتج ارتفاعاً وانخفاضاً وفقاً للطلب. وفي أثناء مرحلة النزاعات التي نشبت في الخليج، طمأنت الرياض الدول المستهلكة بأنها قادرة على تعويض النقص في الإمداد من العراق، وستعمل على ذلك.

وعلى نحو دقيق، فإن طول حياة احتياطيات المملكة العربية السعودية وتكلفتها المنخفضة جعلتها مؤيدة لأسعار أرخص مما يفضله الكثير من الأعضاء الآخرين أو معظمهم في الغالب. وانسجمت هذه السياسة مع العلاقة الإستراتيجية الوثيقة بالغرب، والولايات المتحدة بشكل خاص، وهي نقطة أقرت بها الإدارة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة على حد سواء. وبالفعل، عملت المملكة على إغراق السوق عمداً بالنفط؛ بهدف إجبار الأعضاء الآخرين على القبول بأسعار أقل مما يرغبون فيه.

ويعـد الاعتدال في التسعير وإزالة الصبغة السياسية عن النفط السمتين المميزتين للـدول النفطية الأعضاء في مجلسـ التعاون الخليجي. وقد لاحظ أحد المعلقين قائلاً: «منـذ تأسيس مجلس التعـاون الخليجي في عام 1981، وبغضـ النظر عن الاستفزاز والعـداء الملاحـظ في السياسات الخارجية للعديد من الـدول الغربية... فإنه ما من دولة في مجلس التعاون الخليجي استخدمت «سلاح النفط»[8] وتابع حديثه: ليستشهد بالمطالبـات الصاخبـة التـي دعت الـدول الخليجية المنتجـة للنفط للـرد على الغزو الإسرائيلـي للبنان في عام 1982 والكشف عن تسليح الولايات المتحدة لإيران (فضلاً عـن العراق) في عـام 1986 بوصفهما مثالين على الاستفـزازات التي لم تستجب لها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

منـذ السنـوات الأولى لأوبك والتوقعـات بزوالها تـكاد تكون سمـة دائمة. وكل خـلاف وانخفاضـ في الأسعار يجلب معـه توقعات جديـدة بانهيارهـا أو تقلصها لتقتصـر على الـدول العربية الخليجية المنتجة للنفط. وقـد أشار ترزيان إلى ذلك بالقـول: لا يزال، حتـى الآن، يطلب من المراسلين الذين يقومـون بتغطية مؤتمرات أوبـك إظهار هذه التنبؤات للعيان. وبعـد الانهيار المفاجئ للأسعار في عامي 1997 ـــ 1998، كتب مورس قائـلاً: «اختفت قومية الموارد عملياً مـن خطابات العلاقات الدولية، وإلى جانب هذا التراجع جاء زوال أوبك التي كانت تتبجح فيما مضى»[9]. وبعـد خمس سنوات، استمر الصحفيـون في الاحتشاد في اجتماعات أوبك، وحملت تقاريـر التلغراف والجرائد والمذيـاع والتلفاز التنبؤات بنتائـج اللقاءات وتحركات أسعار النفط والنتائج غير المتوقعة.

ومـن شأن نظرة إلى أسعار النفـط الحقيقية على الأمد الطويل أن تضع إنجازات أوبك ضمن السياق. إذ جعلت الزيادات المفاجئة في عامي 1973 ـ 1974 أسعار النفط الخـام الخليجي تصـل إلى 10 دولارات للبرميل الواحد ومنذ ذلـك الوقت، باستثناء المدة الممتدة ما بين 1978 ـ 1984 لم يتم إحراز أي تقدم، وفي الواقع، إن أوبك أمضت سنـوات طويلة في الدفاع عن الإنجازات الأولى. وقد اختلـف المحلفون فيما إذا كانت أسعـار 2003 ـ 2004 المرتفعة تشير إلى تحـول أساسي. وبدأت بعض شركات النفط

في رفع توقعاتها حيال الأسعار التي استخدموها لتبرير المشروعات، وهي إشارة على الثقة بأن الأسعار ستظل مرتفعة. ولكن فيما كانت الدول الأعضاء في أوبك تتمتع بمرحلة من الأسعار المرتفعة وتستغلها لتملأ خزائنها، فإنها منذ أوائل عام 2004، كانت تقوم بكل ما في وسعها لتخفيض الأسعار التي ظلت مرتفعة بعناد.

تُعدّ سياسة أوبك وممارساتها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لسوق النفط؛ نظراً لحجم احتياطياتها وإنتاجها. بيد أن السوق الآن أكثر تعقيداً بكثير مما كانت عليه في السنوات الأولى للمنظمة، فقد كانت أوراق اللعب الخطرة للقلاقل السياسية في هذا الإقليم المنتج للنفط أو ذاك محصورة، شأنها في ذلك شأن الاختلاف المتكرر في المصالح بين الدول الأعضاء. ولكن تم إدخال أوراق جديدة، مناطق جديدة للإنتاج، وأنواع من الوقود البديل لتوليد الكهرباء، وسياسة للتعاون في احتياطيات الاستهلاك والمتاجرة متقلبة إلى أبعد الحدود في الصفقات الآجلة والخيارات، بالإضافة إلى السوق الفورية. فالأسعار الآن تتحرك وتستجيب بفعل مجموعة من العوامل التي بمقدورها أن تغلب سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة. وكون زيادات الأسعار التي تعود إلى أوائل السبعينيات ظلت باقية، ولم تتحسن يمكن اعتباره علامة على القوة الثابتة لأوبك أو ضعفها.

ولعل قومية الموارد في الستينيات والسبعينيات لم تعد موجودة داخل أوبك، والسبب في ذلك ربما يكون أن المنظمة مع كل ضعفها وفشلها، قد تحولت مع الوقت أو السوق بشكل أدق. ونظراً لإصرار أوبك على ممارسة درجة من النفوذ على السوق، فإنها أخذت تكافح لإدارته. ولكن مهما كانت التأكيدات على وحدة المجموعة واستمرارها في البقاء، ناهيك عن قدرتها الدورية إن لم تكن الدائمة على التنسيق لإحداث تغييرات هائلة في الإنتاج، ومن ثم التأثير على الأسعار، فإنها تظهر مدى صلتها بالدول الأعضاء فيها. ذلك أن إحدى عشرة دولة من كبار الدول المنتجة للنفط المتمركزة في الخليج العربي، بالإضافة إلى دول أخرى من شمال أفريقيا وغربها وآسيا وأمريكا اللاتينية تجد في عضوية المنظمة فائدة أكبر مما تجده في عدم انتمائها وتنصاع جميعها كثيراً أو قليلاً إلى نظامها. وقد قيل: إن أوبك

فشلت في جذب دول جديدة ذات إنتاج كبير إلى صفوفها، حتى ولو كانت أنغولا تدرس ملياً الانتساب إليها، وأظهـرت المكسيك استعدادها للتعاون. ومثلما غادرت الغابون والإكـوادور المنظمـة ـ إذ إن صغـر حجم إنتاجهما جعلهما غريبـين عن الهيئة التي يسيطر عليها المنتجون الكبار ـ كذلك فإن عضوية أندونيسيا فيما تتراجع صادراتها النفطية تنطوي على مفارقة تاريخية.

عودة الشركات

إن الأهميـة المتزايدة للغاز الطبيعي والتحدي الدائم لتوفير الاستثمارات للحفاظ على الناتج الهيدروكربوني وتوسيعه أدت إلى إعادة التفكير في موضوع الوعي القومي الـذي ظهر في الستينيـات والسبعينيات، وقد كان مورس محقـاً في الإشارة إلى ذلك الأمر. وهكذا، هل أدت الحاجة المتزايدة لجذب استثمارات جديدة إلى التخفيف من استقـلال الصناعات النفطية للـدول الأعضاء في أوبك؟ ولماذا لا توجد منظمة للدول المصدرة للغاز؟

تـورد وثيقة سياسة الطاقة لإدارة جـورج دبليو بوش قائمة تضم الجزائر والكويت وقطـر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على أنها دول ترحب الآن بالاستثمـار العالمـي (بالإضافة إلى اليمـن وقطر الدولتين من خـارج أوبك). فيما لا تذكـر أن إيران وليبيا والسودان والعـراق كانت مفتوحة منذ وقت طويل للاستثمارات الغربيـة في صناعتـي النفط والغاز الطبيعـي، ولكن هناك عقوبـات مفروضة عليها. وفي الأمثلـة الثلاثة الأولى كانت الولايات المتحدة قد فرضت هذه العقوبات. وفي حالة العراق، كانت الأمم المتحدة هي التي فرضتها، ولكن ذلك لم يمنع الشركات الفرنسية والروسيـة والصينية من عقد صفقات مشروطـة مع النظام. ولم تكن شركات النفط الأمريكية راضية بشأن العقوبات الأمريكية الأحادية ضد الدول المنتجة للنفط، وربما أثـرت في قرار تسوية الخلافات مع ليبيا في أواخـر عام 2003، ولكن العقوبات تظهر مـرة أخرى أن السعي المجرد لتحقيـق الأرباح التجارية لا يشـكل الدافع وراء سياسة الطاقة في الولايات المتحدة، وإن كان يؤثر عليها بقوة.

أوبـك تختلف من بلد إلى آخر ومن مشروع إلى آخر. فالمفاوضات حول نسبة العائدات في إيـران قد طالت سنوات في بعض الحـالات. وفي اتفاقيات الغاز الطبيعي السعودي، تحتفـظ أرامكو السعودية بحصة تبلـغ 20% فيما الباقـي لكونسورتيوم من الشركات يتـولى تشغيل الحقول أيضـاً[11]. ولكن الأمر الجلي أن الـدول بحاجة إلى الاستثمار، وترغب الشركات بالنفط والغاز الطبيعي، وذلك عندما يكون إنتاجها أرخص من أماكن أخـرى فحسـب. إن ما يحدث ليس عـودة إلى حقبة الامتيازات، بـل تخفيف للسيطرة القوميـة على المـوارد وتأكيد على فشل الـدول المنتجة في إتقان التقنيـات الجديدة أو بنـاء الاحتياطيات المالية اللازمة لتطويـر صناعتها التي تشكل شريان حياتها. وكانت إحـدى نتائج ذلك تلك الضغوط التي مارستهـا الشركات على نيجيريا والجزائر لفتح مسألـة توزيع الحصص ضمن أوبـك، بحجة أن الاحتياطيات المكتشفـة حديثاً ينبغي عدم تقييدها بالحصص الحاليـة. والأمر الأكثر إثارة، تلك التوقعات بأنه إذا تمكنت

اتخـذت إعـادة فتـح أو الاقتراح بإعـادة فتـح الاحتياطيات للشـركات الخارجية أشـكالاً مختلفة في دول مختلفة. ففي إيـران، كان ذلك يعود إلى ما قبل الثورة عندما كانـت شركات النفط تعمل بوصفها شـركات لمقاولين محظوظين. وفي المملكة العربية السعوديـة، يظـل هنـاك رفض راسـخ لفتـح احتياطيات النفـط، ولكن تمـت إتاحة العمليـات الأساسية للغاز الطبيعي. وفي فنزويلا، كانت احتياطيات النفط الثقيل أول ما أتيـح للمستثمرين الخارجيين. وفي نيجيريا، حيث ظلـت الشركات الأجنبية مهمة لكونهـا شريكة في المشروعات ومشغلـة لها، أدت أعمال التنقيب في أعماق البحر ونمو الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى إتاحة الفرصة لشركات النفط الأجنبية لزيادة مشاركتهـا. وفي العراق، كان نظام صدام حسين قد أتاح حقولاً معينة ليتم تطويرها. وليـس من الواضح بعد ما هي الوسائل التي سوف تعتمدها الإدارة العراقية الجديدة للسماح بدخول الشركات الأجنبية، ولكن يجدر بنا أن نتذكر تعليق بيتر أوديل قبل خمس وثلاثين عاماً بأن «الاعتقاد الرسمي للولايات المتحدة يعدّ الشركات الأمريكية العاملة فيما وراء البحار وحدها من يضمن استمرار الإمدادات للولايات المتحدة»[10].

الشـركات من إحكام قبضتها بنجـاح على قطاع النفط العراقـي، فسيكون بمقدورها التأثـير على تلك الدولـة العضو المؤسس لأوبـك باتجاه الحت من الوظيفـة الأساسية للمنظمـة بالدفاع عن الأسعار، وذلك عبر إحداث تغييرات في الإنتاج. ومن المرجح أن مثل تلك التوقعات خيالية، ولكنها مع ذلك تمثل طموحات اليمين الأمريكي.

لم تكـن إعـادة إدخـال رأس المـال الأجنبي تخلو مـن إثارة الجدل. ففـي المملكة العربيـة السعوديـة وردت تقاريـر، مفادهـا أن وزير النفـط لم يكن متحمسـاً بشأن استقـدام الشركات، وتمت الإطاحة بالخطط الأولى التي كانت ستسمح لها بالوصول إلى العمليـات الفرعية لقطاع الغـاز الطبيعي. وظل الوصول الأجنبي إلى إنتاج النفط السعـودي أمـراً لا يمكن التفكير فيـه. وفي الكويت، لقيت الخطـط لفتح بعض حقول النفط أمام الشركات الأجنبية معارضة شديدة من البرلمان استمرت مدة طويلة. وفي فنزويـلا، كان الرئيس الشعبي هوغو شافيز قد عكس الاتجاه نحو الخصخصة وأعاد التشديـد علـى قومية النفط والإذعان لمبـدأ أوبك القائل بالقيـام بعمل جماعي. وفي نيجيريا، تنتشر بقوة الكراهية الشعبية لشركات النفط في المناطق المنتجة له. وتستمر الدعوات المطالبة بضرورة «تأهيل» الصناعة ومنح دور أكبر لحفنة من شركات النفط المحلية المستقلة الصغيرة. ولكن الإخفاقـات السابقة والشكوك بأن الشركات المحلية مـا هي إلا وسيلة أخـرى لإثراء النخبة قد قللت من قوة مثـل تلك الدعوات، وجوبهت التحـركات نحو خصخصة محطات تكريـر النفط بإضراب عمالي عام. وفي العراق، تملص المجلس الحاكم الذي عينته الولايات المتحدة من إجراء محادثات المستثمرين الأجانب المحتملين في قطاع النفط على أساس أنه يجب أن تجريها حكومة ذات سيادة كاملـة، فأخروا بذلك الخطـط لزيادة الإنتاج بما لا يقل عن 5 ملايين برميل في اليوم بحلـول عام 2010، وهو إنجـاز طموح لا يمكن تحقيقه إلا عـبر اتفاقيات مشاركة في الإنتاج أو تدابير أخرى مع شركات النفط الأجنبية(12).

ويجـدر بنا إلقاء نظرة سريعـة على اتفاقية المشاركة في الإنتـاج (PSA بي إس إيه) بوصفهـا طريقة في تدبير استكشـاف النفط والغاز الطبيعي. وكانـت أندونيسيا أول من طور هذه الاتفاقية في الستينيات من القرن العشرين بوصفها طريقة لاستبدال الامتيازات

والحفاظ في الوقت ذاته على الاستثمارات الأجنبية. وهي تختلف عن النموذج القانوني الأنغلوسكسوني الذي يرتكز على تحصيل الرسوم والضرائب ويسمح بتحويل ملكية الموارد إلى ما بين الأفراد والشركات. وتعود جذور PSA إلى القانون النابليوني، الذي يحافظ على حق الدولة في الموارد، ويسمح للدولة وحدها قانونياً بتطويرها، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يتم عبر شركة أجنبية أو اتحاد للشركات الأجنبية. ومزية هذا النموذج أن بمقدور الحكومة إثبات عدم تخليها عن سيادتها، وبذلك تحمي نفسها من الاتهامات التي قد توجه لها ببيع ثروة البلاد. كذلك تعمل الشركة أو الشركات المتعاقد معها على تحمل المخاطر والنفقات وحدها، فيما تمتلك الدولة أي نفط أو غاز يتم اكتشافه. والمكافأة التي يحصل عليها اللاعبون الذين لا ينتمون إلى الدولة تتمثل في أنه يتاح لهم استرداد رأس المال والتكاليف التشغيلية من الإنتاج والحصول على حصة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، من الإنتاج المستقبلي - الذي يطلق عليه اسم «أرباح النفط»، وهذه الحصة قد تخضع للضريبة لاحقاً - فيما تحصل الدولة على الباقي. ووفقاً لإحدى الروايات، فإن نحو 45% من البلدان سوف تعمل وفقاً لهذا النظام بحلول عام 2003 (13).

بيد أن نصيب الدول المنتجة من اتفاقيات PSA تختلف كثيراً. فالاتفاقيات الأندونيسية تقدم للحكومة نحو 85% من النفط والغاز الطبيعي. ومع تدافع الشركات الغربية للوصول إلى روسيا. فإن اتفاقية PSA التي تشمل حقل سخالين تمنح الحكومة الفيدرالية 70% من الإنتاج الذي يزيد عن حد معين. ولكن، بالنسبة للدول التي يتعين عليها أن تثبت وجود احتياطيات تجارية لديها أو تلك التي تكون أضعف من أن تساوم المستثمرين المحتملين، فيمكن للحصة أن تكون أصغر من ذلك بكثير. ففي أنغولا، يقترب نصيب الحكومة من العشرين في المئة في مرحلة استرداد التكاليف. وفي اليمن، تحصل الشركة الكندية ترانسغلوب إنرجي وشركاؤها في المنطقة 32 على حصة تبلغ 71% من النفط في مرحلة استرداد التكاليف و40.5% في المرحلة التي تعقبها. أما أول استثمار نفطي في موريتانيا، وهو حقل شنقيطي الواقع في المياه العميقة، فلن يدر للحكومة سوى 13% من النفط في مرحلة استرداد التكاليف، ثم ترتفع النسبة فيما بعد لتصل إلى ما بين 25 - 30%.

وفيمـا تتمتـع اتفاقيـات PSA بمزايا تجذب الحكومـات المضيفـة، إلا أن مثالبها معروفـة في الصناعـة بوصفها تتضمن على العمـوم مستوى إيـرادات أقل للحكومة، وهـذا لا يظهـر إلا في المستقبل. كذلـك ينظر إلى مباحثات الاتفاقيـات التي تتم على أساس كل حالـة على حـدة على أنها تفسح المجـال للفساد. ومع ذلك، فـإن مؤيديها يقولـون: إن تجميد روسيا لهـذه الاتفاقيات قد أعاق دخول استثمـارات تبلغ عشرات المليـارات مـن الدولارات وساعد في الحـد من الاستثمار الأجنبـي المباشر في روسيا، بحيث جعله لا يعدو أن يكون جزءاً صغيراً مما يتم في الصين.

كذلـك، فإن أنظمة الرسوم والضرائب تعكـس (وتبدل) مدى الجاذبية النسبية لمنطقـة ما تنتـج النفط أو الغـاز الطبيعي وقـوة الأطراف الداخلـين في المباحثات. وهكـذا، ففي أواخر عام 2003 أذاعت شركة أنكانا، وهي شركة كندية أخرى، تنتج نحـو 20% مـن النفط الخـام في الإكوادور، أنهـا ومجموعة من الشـركات الأخرى تُعدّ الرسوم المفروضـة عليها عالية جـداً، وأنها أعلمت الحكومة بعـدم مشاركتها في عمليـات التطوير الأساسية المستقبلية إذا لم يتـم تخفيضها[14]. وبالمقابل، كان مـن شـأن الثقة الزائـدة والإيـرادات المتزايدة من النـاتج المتنامي للنفـط أن أتاح لكازاخستـان أن تتشـدد في شروطها وتطلق العنان لما أطلق عليـه أحد الصحفيين: «القوميـة الاقتصاديـة». وهنـاك مقترحـات تطالب بجعـل سقف الملكيـة الأجنبية للمشروعـات 50%، وإزالـة الضرائـب الثابتة، بالإضافة إلى فرض ضريبة معدلة جديدة يتم حسابها بناء على أسعار النفط[15].

منظمة أوبك للدول المنتجة للغاز الطبيعي

كانـت التغيـيرات التي حدثت في بنية سـوق النفط الحافز لإنشـاء منظمة أوبك، وهيمنتها الظاهرة للعيان في السبعينيات من القرن العشرين، وانطوائها على الاقتتال الداخلـي وانحسارها لتقترب من أن تصبح من دون جـدوى في قسم من الثمانينيات والتسعينيـات مـن القـرن العشريـن، وانبعاثها من جديـد بعد عـام 1999، والتوقع بازديـاد أهمية العضوية فيها في السنوات القادمة. كذلك، فإن الاعتماد على التمويل والتقنيات الخارجية من أجل مزيد من التطوير لاحتياطيات الدول الأعضاء أدى إلى

مقايسة سعره إلى النفط، الذي ينافسه في بعض التطبيقات، وغالباً ما يتم إنتاجهما جنباً إلى جنب، ويشكل في أماكن أخرى، مثل الولايات المتحدة وربما المملكة المتحدة، سوقاً منفصلة تماماً. ويرى بعض الأطراف في الصناعة أن تسعير الغاز الطبيعي المسال يبقى متغيراً، إذ يتم تسعيره في بعض الأحيان بالمقارنة مع مشروعات أخرى، وأحياناً بالمقارنة والغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب، وأحياناً بالمقارنة مع النفط أو الفحم، وأحياناً تتم مقايسته بالمقارنة مع التضخم. ويعود السبب في هذا الاختلاف إلى «جنوح» معظم الغاز الطبيعي، أي أنه يوجد في أماكن بعيدة جداً عن السوق المحتملة. وكان هذا السبب الذي قدم لعقود طويلة من الزمن لتبرير «إحراق» الغاز الطبيعي الذي يتم إنتاجه مع النفط الذي حصل في نيجيريا، مثلاً، على نطاق واسع وأدى إلى دمار بيئي. وفي هذه الظروف يقوم المستهلكون بقيادة السوق عوضاً عن الموردين. وتتمثل المسألة فيمن هو المورد المحتمل الذي سيقع عليه اختيار المستهلك المحتمل. ووفقاً لأحد كبار المديرين التنفيذيين، فإن: «الأهمية تعود إلى إمكانية الوصول إلى سوق الغاز وليس إمداده». وكانت تكلفة البنية التحتية اللازمة لإسالة الغاز ونقله وإعادته إلى الحالة الغازية تشكل عائقاً أمام المنتجين من الدول النامية، مما أجبرهم على الاعتماد على المستثمرين الأجانب الذين يصبحون بعدئذ يملكون تلك الأعمال ويسيطرون عليها.

إفراغ وإضعاف روح الاعتماد الذاتي وقومية النفط التي تعود إلى السنوات الأولى. وإنه لمن المبكر جداً - فيما يتصل بنمو الأسواق العالمية للغاز الطبيعي، سواء كان ينقل بواسطة أنابيب أو على هيئة غاز طبيعي مسال - القول: ما إذا كانت الظروف مناسبة لظهور منظمة للدول المصدرة للغاز الطبيعي. ولكن يجدر بنا تقديم عرض موجز للحجج المؤيدة والمعارضة لها.

ونستنتج مما سبق، أن إمدادات الغاز الطبيعي تتطلب عقوداً طويلة الأمد، ومن المؤكد أن الأمر كذلك من وجهة نظر مستثمر يدفع ثمن خط أنابيب يعبر الدول أو

تجـارة الغـاز الطبيعي المسال في حوض الأطلسي، أن العقـود طويلة الأمد ستكون هي السائـدة. ووفقاً لهم سوف تكـون هناك زيادة في أعداد الصفقـات القصيرة الأمد. والمزيد من الشحنات للبيع الإفرادي أو «الفوري»، ولكن السوق في جوهره أقل «سيولة» من سـوق النفط. ومن ثم، هنـاك التنوع الجغرافي والاجتماعـي للموردين والموردين المحتملـين للتجارة المزدهـرة للغاز الطبيعي المسال، مـن أندونيسيا إلى غينيا ومصر وأستراليا وترينيداد ونيجيريا وماليزيا وقطر وإيران والجزائر.

وباختصـار، يعتقد الذين لا يتوقعون نشوء اتحاد للـدول المنتجة للغاز الطبيعي أن الظـروف تُوجـد رابطة ما بين الـدول المنتجـة والمستهلكة أو الوسطـاء أقوى من تلك الرابطـة التـي تجمع ما بـين الدول المنتجة. ولكـن، كما رأينا، فإن الطلـب على الغاز الطبيعـي ينمـو بسرعة، وتنتشر مشروعـات محطات استيراد الغـاز الطبيعي المسال كالفطـر في الولايات المتحدة، فيما مشروعات استيراد الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال آخذة في التطور على نحو مستمر في أوروبا كذلك. كما أن الاستهلاك في الدول الناميـة الآسيوية والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية في ارتفاع. وفي الوقت نفسـه، فـإن تكاليف التطويـر آخذة في الانخفاض علـى نحو متسـارع. ووفقاً لمالكوم برينديد المدير الإداري لمجموعة شل، فإن LNG في حوض الأطلسي الآتي من فنزويلا أو نيجيريا لم يعد إنتاجه أكثر تكلفة من الغاز الطبيعي الذي تنتجه الحفارات التقليدية في الولايـات المتحـدة وأرخص من ذلك الوارد من الاسكا عـبر خطوط الأنابيب. لقد تراجعـت تكلفة محطات LNG بنحـو الثلثين في غضون ثلاثين عامـاً فيما انخفضت تكاليف التسليم الطويل المسافة إلى النصف منذ عام 1990 (16).

أمـا بالنسبـة لتطوير المبيعات خارج نطـاق العقود طويلة الأمـد التي كانت عاملاً حاسمـاً في قدرة الـدول الأعضاء في أوبـك وتصميمها على دخول السـوق بشروطها بـدلاً من القبـول بالأسعـار المنخفضة التـي تفرضها شـركات النفط الكـبرى، فإنه ينبغـي التذكر بأمريـن أساسيين: أولاً، بالرغم من أن سوق النفط الآن تدفعها أسواق الصفقـات الآجلة والفورية بصورة عامة، إلا أن معظم نفط العالم لا يزال يتم شراؤه وبيعـه على أساس تعاقدي طويل الأمد. ثانياً، إن النطاق المتوقع للتجارة الفورية للغاز

تأسس (منتدى الدول المصدرة للغاز GECF جي إي سي إف) في شهر أيار من عام 2001، الذي ضم الجزائر وبوليفيا وبروناي وإيران وأندونيسيا وليبيا ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا وفنزويلا. والبلاغات الرسمية للهيئة مليئة بالعبارات الرنانة المبهمة التي تتحدث عن «البحث معاً عن حلول واقعية ومبتكرة» و«الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية» والمصالح المشتركة ما بين الدول المنتجة والمستهلكة. ومع ذلك، يجدر بنا أن نتذكر أن الدول الأعضاء فيها يسيطرون على 66% من احتياطيات

الطبيعي المسال هو في الواقع كبير جداً. ويرى بريندبد من شركة شل أنه سيصل إلى 10% من الإجمالي. ويعتقد رئيس بيتروناس شركة النفط والغاز الطبيعي الماليزية الحكومية أن السوق الفورية والشحنات المتاجر بها ستشكل 30% من الإجمالي[17].

ويمكننا أن نتصور أنه مثلما أدى ازدياد الطلب على النفط، وما أعقبه من نشوء السوق الفورية ذات الأسعار الأعلى من الأسعار الآجلة إلى تهيئة الظروف لحدوث نقلة في توازن القوى من شركات النفط إلى الدول المنتجة، فإن عمليات مشابهة سوف يكون لها الفعل نفسه في سوق LNG. كذلك يمكن للأعداد المتزايدة من محطات الإمداد والاستقبال أن تتيح فرصاً أكبر لتقويض سيطرة العقود طويلة الأمد، بشكل خاص مع انخفاض تكاليف النقل. ومن الواضح أن الغاز الطبيعي المنقول بالأنابيب لا يتمتع بالمرونة الفيزيائية نفسها ـ إذ يمكن للباخرة أن تغير اتجاهها فيما الأنابيب لا يمكنها ذلك ـ ولكن تطور المحاور التجارية والتعقيد التعاقدي المتنامي يتيح تنفيذ تبادلات معقدة وأنواع أخرى من الصفقات. ولما كان المستهلكون سيسعون إلى إقامة تنوع بالإمداد لأسباب تتصل بأمن الطاقة، فإن الغاز الطبيعي المسال وذاك المنقول بالأنابيب ينافس كل منهما الآخر على نحو متزايد، مما يجعل أسعارهما تتقارب أكثر فأكثر. وبذلك تزداد السيولة في سوق الغاز الطبيعي ككل. كذلك إذا استبعدنا أي دافع سياسي لتأميم الأصول، يمكن لتكاليف البنية التحتية المتراجعة أن تزيد من قدرة الشركات المحلية، سواء كانت تملكها الحكومة أم القطاع الخاص، على الإقدام على رهانات كبيرة في مشروعات مستقبلية أو شراء حصص كاملة من لاعبين أجانب

الغـاز الطبيعي المثبت[18]، وأنها تضم سبع دول تتمتع بالخبرة من خلال عضويتها في أوبـك، وأن (منتدى الدول المصـدرة للغاز) هيئة للدول المنتجـة تسيطر عليها الدول النامية. وحتى من دون روسيا، المسؤولة عما يقارب من نصف الاحتياطيات الإجمالية للمجموعة، والمرشحة الأبعد لعضوية منظمة شبيهة بأوبك، فإن المنتدى يمتلك الأساس ليكـون قـوة ضاغطة أو اتحاداً للدول المنتجة القوية. وينبغـي علينا ألا ننسى أن العقد الأول من حياة أوبك كان عقداً يتسم بالجبن وبناء الثقة.

صعود المستهلكين الجدد

لطالمـا كان أمـن الطاقـة -كمـا رأينـا- واجهـة للسياسـة الخارجيـة والتفكير الجيوستراتيجي للدول الصناعية. والآن، نظراً لأن الدول النامية الكبرى أصبحت من كبار المستهلكين للنفط والغاز الطبيعي، فقد بدأت حكوماتها وشركاتها الوطنية بوضع سياسـة للطاقـة الأجنبية، وهذا -كما بينا سابقاً- يثير القلـق في الأوساط السياسية الأمريكية لدرجة أن المنافسة والصين غدت بؤرة الاهتمام السياسي لسياسة الطاقة. وفيمـا ارتبطت قوميـة النفط في الدول النامية بالمنتجين، فإنهـا سترتبط أكثر وأكثر بالدول الناميـة التي تعد دولاً مستهلكة صافية مثل الصين والهند وجنوب أفريقيا و/ أو تتمتع بخبرة وسمعة سياسية يمكنها الإفادة منها مثل ماليزيا.

يواجـه الصينيـون قضايا معقـدة ومتنوعة[19]. فبحلول عـام 2020، سوف تكون الـواردات أعلـى بمرتين أو ثـلاث مرات من الإنتـاج المحلي، وسيأتـي 90% منها من الخليـج العربي. ولسـوف يزيد هذا من صعوبـة توفير الحماية للاقتصـاد من سوق النفط الأفعوانية. وفيما تعمل العوامل السياسية مثل مواجهة النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطـى عن طريق تطوير الصلات بدول المنطقـة وروسيا، بالإضافة إلى كسب ولاء منـاطـق الويغر، من أجل الإنتاج المحلي في غرب الصين، إلا أن الاقتصـاديات لا تدعم ذلك. وتم التخلي عن مشروعات لإقامة صلات أقوى في مجال الطاقة مع كازاخستان وروسيا في أواخر التسعينيات مـن القرن العشرين. وعلى المستوى الجيوسياسي، فإن الصـلات المقامة مـع روسيا وإمكانية الوصول إلى النفـط والغاز الروسيين قد تأثرت بفعـل المخاوف المشتركـة والعداوة ما بين موسكو وبكـين. ولم تتمكن الصين، إلى حد

وتظهـران دلائـل علـى الرغبة في التوسـع. كان من المتوقـع أن تستحـوذ الصين على حصـة تصـل إلى 70% من محطة أوريميوليشن التي تنتـج الوقود المصنوع من القار الواقعة في فنزويلا، وأظهرت اهتماماً، وذلك بالتقدم بعرض لإنتاج الغاز الطبيعي في المكسيـك[20]. وفي أندونيسيا قامت شركة صينية أخرى تدعى (CNOOC سنووك) بزيادة حصتها في مشروع تانغو للغاز الطبيعي لتصل إلى 17%، مما جعلها ثاني أكبر شريـك بعد المشغل بي بي[21]. وفي شهـر شباط/فبراير من عام 2004، قام الرئيس الصينـي بزيارة إلى الغابون في غربي أفريقيـا، ووقع صفقة مع توتال غابون لتستورد الصين بموجبها النفط الخام الغابوني لأول مرة[22].

وحتى لو لم تحقق تحركات شركات النفط الصينية نحو آسيا الوسطى سوى نجاح محـدود، إلا أنها ناشطة الآن في العديد من أجـزاء العالم، حيث تحاول دعم عمليات الاستكشاف والإنتاج ما وراء البحار، وذلك مع ارتفاع الطلب المحلي. وفي عام 2002، اشتركت (سي إن بي سي) في ثلاثين مشروعاً، لتنفيذ العمليات الأساسية أو الفرعية، في الشـرق الأوسـط وشمال أفريقيا وروسيـا وأمريكا الجنوبية، وجنـوب شرق آسيا، بالإضافـة إلى آسيا الوسطى. وكان أكثر من 140 فريق عمل يعملون لتوفير الخدمات في أكثر من أربعين شركة.

كبـير، من الوصول حتى الآن إلى النفط والغاز الطبيعي لآسيا الوسطى وروسيا. حيث التدفق المباشر للنفط من كازاخستان إلى الصين في أدنى حدوده، وكما سبق أن ذكرنا، يعتمـد مستقبل خط الأنابيب الذي يمتد من أقصـى الشرق الروسي إلى الصين على سياسـات الكريملن. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون قد ضمنوا حتى الآن أن يتجه تدفق نفط بحر قزوين نحو الغرب عوضاً عن الشرق أو الجنوب. وفي الواقع، إن النفط الذي يتم إنتاجه من أحد حقول النفط الواقعة في غربي كازاخستان والذي تمتلك فيه شركة النفط الصينية الوطنية (CNPC سي إن بي سي) أكبر حصة، يباع إلى ما وراء البحار وليس إلى الصين. وكانت محاولات شركات النفط الصينية لشراء حصـة شركة بريتش غاز في كونسورتيوم شمال بحـر قزوين قد باءت بالفشل عندما عمل الشركاء (الغربيون) الحاليون على استباق العرض الصيني.

وقبل ذلك بشهر كانت المملكة العربية السعودية قد جعلت واشنطن تفكر مليا، وذلك عندما منحت عقوداً لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي المعدل في ثلاث مناطق. وكانت شيفرون تكساكو قد تقدمت بعروض للتعاقد في المناطق الثلاث كلها، ولكنها لم تفز بأي شيء، أي أن الشركات الأمريكية لم تفز بأي عقد. وكان كل من سينوبيك وسي إن بي سي قد تقدم بعرض لتلك المناطق الثلاث كلها، مما يدل على مدى الاهتمام الصيني الكبير، وقد فازت سينوبيك بواحد منها. فيما ذهب العقدان الآخران إلى ليوك أويل (LukOil) الروسية وإيني (ENI) الإيطالية التي تعمل مع شركة ريبسول الأسبانية. وسرعان ما راح النقاد يتساءلون عما إذا كان في الأمر رسائل سياسية؟

وفي ربيع عام 2004، تواردت تقارير مفادها أن سينوبيك تعقد مباحثات مع إيران؛ لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في صفقة تمكن الشركات الصينية من الوصول إلى احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في إيران. وفي السودان سيطرت الصين والهند وماليزيا على إنتاج النفط، إذ دخلوا البلاد إثر العقوبات الأمريكية وانسحاب الشركات الأمريكية الشمالية والأوربية، مثل تاليسمان وأو إم في (OMV) ولوندمل مع ظهور بوادر الحرب وتعاظم ضغوط مجموعات حقوق الإنسان.

تملك الشركة الصينية (سي إن بي سي) 40% من أسهم شركة غريتر نايل كونسورتيوم (كونسورتيوم النيل الأكبر) التي تتولى الإنتاج السوداني البالغ 330 ألف برميل في اليوم في عام 2003 والمقدر أن يتضاعف حجم هذا الإنتاج في عام 2005 مع قيام تلك الشركة الصينية بالإنتاج من المنطقة في عام 2004 ومن مشروعها المشترك مع شركة بتروناس الماليزية وشركة ONGC (أو إن جي سي) الهندية ومشروعات أساسية في العام المقبل. وكان من المتوقع أن تأتي أعمال تنقيب إضافية بمزيد من الاستكشافات في هاتين المنطقتين. كما تعتزم الشركة الصينية استثمار 150 مليون دولار في توسيع المصفاة التي أقامتها في الخرطوم عام 1997 بمشاركة الحكومة السودانية ومد خط أنابيب يبلغ طوله 750 كلم[23]. وكانت الشركة الصينية قد وظفت أموالاً للاستثمارات في السودان أكثر من أي بلد آخر.

ولقد غدت شركة بتروناس الماليزية لاعباً مهماً في أعمال التنقيب وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، حيث تشمل مصالحها أربعة وعشرين بلداً ومشروعات مد للأنابيب. ومشروعات لعمليات الإنتاج الفرعية في بقاع أخرى، بما في ذلك محطة مهمة للغاز الطبيعي المسال في المملكة المتحدة. وتضطلع بتروناس، شأنها في ذلك شأن سي إن بي سي الصينية بدور مهم ومتنام في السودان، ويتمثل ذلك في حصتها البالغة 30% من الأسهم في كونسورتيوم النيل الأكبر.

وكما هو الحال مع شركة النفط الصينية لا يراود بتروناس مخاوف تردعها عن العمل في بورما، وهي بلد آخر تعرضت فيه شركات غربية للضغوط من المناضلين من أجل حقوق الإنسان للانسحاب منها. وقد كان لها هناك حصة كبيرة في تطوير الغاز الطبيعي في يتاغن. كما أنها تقوم، على سبيل المثال، بتطوير خبرات في العمل في المياه العميقة وتشارك في مشروعات عند الساحل في أنغولا وموريتانيا، كذلك لبتروناس حصة في حقل النفط سيري الشهير ومشروعات حقول الغاز الطبيعي في جنوب بارس بإيران. وفضلاً عن ذلك كان لبتروناس في أفريقيا حصة في شركة إنيرجي أفريكا، وهي شركة جنوب أفريقية تسعى إلى استخدام جنسيتها بوصفها مفتاحاً إلى مشاركتها في مشروعات قائمة في القارة. وقد ارتفعت الاحتياطيات العالمية في العام 2003 بنحو 25% إلى ما يكافئ 4.76 مليارات برميل من النفط أو نحو 20% من مجموع احتياطيات الشركة بعد توسعها. وكان الإنتاج العالمي الذي تهيمن عليه العمليات في السودان وإيران قد بلغ ما يكافئ 240 ألف برميل في اليوم من النفط[24].

قال وزير النفط الهندي في أواخر العام 2003: إن بلاده تعتزم استثمار 750 مليون دولار أمريكي أخرى في السودان بمشاركتها في خط أنابيب جديد وتوسيع معامل التكرير عبر شركة (أو إن جي سي) التي تملكها الحكومة الهندية. وكانت الشركة قد أعلنت سابقاً أنها سوف تشتري حصة تبلغ نحو 25% من المنطقتين 5A و5B في الخط الأمامي من جبهة الحرب، وذلك عندما انسحبت (أو إم في) القوية. وكانت في وقت سابق قد اشترت حصة شركة تاليسمان البالغة 25% في كونسورتيوم النيل الأكبر (ازداد الاهتمام الآسيوي بالسودان، مؤخراً، بقيام شركة ظافر بيتروليوم

الشركـة الهنديـة مـا يزيد عـن 3 مليـارات دولار في مشروعات عبر البحـار، وكانت هـذه الشركـة 20%، وهي معهـا حصة تبلغ 1.7 مليـار دولار في مشروع سخالين 1 في الشـرق الأقصى الروسي. وقد وجدت الشركة الهندية مكاناً مناسباً في العمل في هذه البلـدان، أو بالتوصل إلى اتفاقيات معها - ومنها إيران والعراق وسوريا وليبيا، فضلاً عـن السودان وبورما - وإن الحكومات الغربية قـد نصحت الشركات التي لها سلطان قانـوني عليها بعدم دخولها. وتهـدف الشركات إلى إنتاج 400 ألـف برميل يومياً من عمليات عبر البحار بحلول عام 2010 ثم ثلاثة أضعاف في عام 2025 [25].

أمـا شركـة إنيرجي أفريـكا، فإنها أصغـر من الشـركات الأخرى علـى الإجمال، ولكنهـا مثيرة للاهتمـام؛ لكونها شركة جنـوب أفريقية، وأظهرت التزامـاً بالعمل في القـارة الأفريقيـة. كذلك أفادت شركـة إنجين، التي تعود بجذورهـا إلى عهد التمييز العنصـري، مـن جنسيتها - بعدما كانت هذه الجنسية في الماضي قمينة بأن تجعلها في مصـاف الشركات المنبوذة - بأن مضت تسوّق نفسها بوصفها شركة أفريقية. وكان أن توسعـت عملياتهـا من قاعدة إنتـاج 5000 برميل في اليوم عـام 1995 من أصول بحر الشمال في المملكة المتحدة إلى 22 ألف برميل في عام 2003 منها نحو 16 ألف برميل في اليوم أنتجتها في أفريقيا، وبشكل أساسي في الغابون وغينيا الاستوائية. ولهذه الشركة أصـول في ثمـاني دول أفريقية خارج جنـوب أفريقيا[26]. ثم انتقلـت إنيرجي أفريكا فعليـاً، لتصبح تحـت سيطرة بتروناس التـي كانت تملك 8.7% مـن الشركة مباشرة و80% من إنجين التي كانت بدورها تملك نصف إنيرجي أفريكا. وفي ربيع العام 2004 قامـت تولو (Tullow) وهي شركة مقرها أيرلندا، ومسجلة بوصفها منتجاً مستقلاً في لندن، وذات مصـالح قديمة العهد في أفريقيا بالاستحواذ على إنيرجي أفريكا.

ليسـ مـن بين عمليات ما وراء البحار التي تقوم بها هذه الشركات ما يُعدّ في الفئة الأولى مـن عمليـات التنقيب والإنتاج العالمية، إلا أن الشـركات تقترب باطراد من أن تصبـح من اللاعبين الكبار. وقـد صنفت بتروتشاينا في المرتبـة العاشرة وفق المحك العمليـاتـي في الدراسة المسحية التي سبقت الإشارة إليها. أما بتروناس فتحتل المرتبة

19 وسنوبيـك في المرتبة 26. وإن العلاقة الوثيقة بين الشركتين الصينيتين وبتروناس والشركة الهندية والحكومات في البلدان التي تنتمي إليها لتبين نية واضحة على توسيع المصالح الوطنية. فضــلاً عن التجارية بالوصول مباشرة إلى النفط والغاز الطبيعي، وبذلـك يتم تقليص الاعتمــاد على السوق المفتوحة. ولطالما سعـت هذه الشركات إلى نوافـذ كانت الشركات الغربية قـد انسحبت منها، أو تم تشجيعهــا على تفاديها أو لم تكـن تعتقد أنها مجزية بما فيه الكفاية. ولكن المهــارات التي يقومون بتطويرها باتت تتيح لهم المشاركة في مشروعات مرموقة مثل مشروع سخالين وجنوب بارس.

إن إستراتيجية هذه الشركات تناقض تلك الإستراتيجيات التي تعتمدها الشركات الحكومية التي تمتلكها الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي لديها احتياطيات محلية تكفي لإبعادها عن مشهد أعمال التنقيب والإنتاج الدولية. وحيث توسّعت هذه الأخيرة كانـت تنــزع إلى العمليـات الإنتاجية الفرعية لضمــان الأسواق بدلاً مــن المغامرة في العمليــات الإنتاجية الرئيسة عبر البحــار. فالإستراتيجية التي تأخذ بها أمثال شركة النفـط الصينية والشركة الهندية تقوم على التفكـير التجاري السليم وقوة الصلات السياسية والتعاطف.

الفصل الخامس
«بدائل» النفط:
الضرورات البيئية و«الأمنية»

في شهر آذار من عام 1967، أراقت الناقلة توري كانيون 31 مليون برميل من النفط قبالة ساحل كورنيش في إنكلترا، وذلك ألحق الضرر بصخور وشواطئ تلك المنطقة الرائعة التي تعيش على الصيد والسياحة، ووصل الأذى إلى شواطئ النورماندي في فرنسا. وقد أظهرت الصور التلفازية في ذلك الوقت للعديد من الأوربيين، ولأول مرة، مخاطر اعتمادهم على النفط: البحار مغطاة بالنفط الخام؛ والحياة البرية قد اختنقت وسُمِّمَتْ، وتعرضت سبل العيش للخطر. وجاء دور أمريكا الشمالية بعد ذلك باثنين وعشرين عاماً، حين أراقت إيكسون فالديز مئات الآلاف من براميل النفط الخام وتلوث 1300 ميل من الشريط الساحلي النظيف. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 2002، انشطرت برستيج وغرقت على مسافة من شمال غرب أسبانيا. وكانت تحمل قرابة نصف مليون برميل من نفط الفيول الذي اندفع معظمه على طول 200 ميل من ساحل غاليسيان. وكانت تلك الكارثة بمنزلة مسمار آخر دق في نعش صناعة الصيد المحلية.

وقبل غرق بريستيج بعقد من الزمن، أظهرت اللقطات المأخوذة من الكويت رؤوس الآبار المحترقة والسماء التي اسودت بفعل غمامات الدخان الأسود، مع تدمير القوات العراقية لمنشآت النفط إثر انسحابها، فكان هذا باعثاً آخر للتفكير في السمات الملوثة للنفط لأي شخص في البلدان الغنية المستهلكة للطاقة لم يلحظ الغمام الدخاني الذي يلف القرى والمدن في الأيام المشمسة.

وفي العديد من المجتمعات المنتجة للنفط والغاز الطبيعي في دول العالم النامي، كانت عواقب إنتاج النفط وابن عمه الغاز الطبيعي الأنقى أمراً ملازماً على الدوام. وقد قدر البنك الدولي حدوث نحو 300 حادث كبير لتسرب النفط في العام في

أنهـار ودلتا ولايـات نيجيريا. وفي هذا البلد نفسه استمر إحـراق نحو 90% من الغاز الطبيعـي الذي ينتج إلى جانب النفط طيلة عقود مـن الزمن، مما خلف انبعاثات في الغـلاف الجـوي بمعدل يصـل إلى 80 مليار قدم مكعب في السنـة[1]. ولم يتم تطوير مشروعـات لاستخدام الغاز الطبيعي النيجـيري إلا عندما أدت الاهتمامات التجارية إلى تنميـة سوق الغاز الطبيعي المسال وتم تحديـد إمكانية إيجاد أسواق صغيرة للغاز الطبيعـي في دول أفريقيا الغربيـة. وكان اشتعاله بالقرب مـن المناطق السكنية يعني أن بعضـ المجتمعات المحلية لم تحظَ بليلة مظلمة سنوات عدة. بالإضافة إلى الأمطار الحامضية وهلاك المحاصيل والحيوانات.

وفي كافة أرجاء العالم، كانت مشروعات الإنتاج وخطوط الأنابيب تؤثر على الشعوب المحلية وأراضيهم من القوقاز إلى القطب الشمالي، ومن أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا الوسطـى. وأدت الحمـلات التي شنهـا السكان المحليون وحلفاؤهـم في الخارج والتي استمرت سنوات إلى إلقاء الضوء على المعايير المزدوجة التي غالباً ما طبقتها شركات النفط والمؤسسات المالية، والتي من المرجح أن تطالب ببذل جهود لتخفيف المشكلات البيئيـة والاجتماعية في مناطـق مثل بحر الشمال وألاسكا، مثـلاً، تفوق ما تطالب به في المناطـق النائية للـدول النامية. وهذا مـؤداه أن مشروعات مثل خـط أنابيب باكو ـــ تبليسـي ـ جيهـان أو مشروعات خطوط أنابيـب وإنتاج التشاد ـــ الكاميرون قد تم التدقيق فيها على نحو أشد بكثير من المشروعات السابقة لها.

وفي عام 1995 كانـت الهيئة الحكومية المشتركة حول التغير المناخي التابعة للأمم المتحـدة (IPCC آي بـي سـي سي) قد توصلـت إلى إجمـاع تاريخي مفـاده إن المناخ العالمي آخذ بالتغير، وإن ظاهرة الانحباس الحراري/ التسخين الحراري العالمي يمكن تحديدها وقياسها، وإن النشاط البشري كان يؤثر في تغيير مناخ العالم ويؤكد الإجماع في تلك الهيئة على ما كان العديد من نشطاء البيئة قد أثاروه منذ عدة سنوات، ألا وهو إن انبعاثـات ثاني أكسيد الكربون من استخدام الطاقة التي أساسها الوقود الأحفوري تتصـل بشكل وثيق بالتغـيرات التي ستكون لها آثـار عميقة ومدمرة للبيئـة. ويبدو أن الآثـار السلبية للنفط والغاز الطبيعي لا تقتصـر على حادث طارئ معين أو ممارسات

أقدمت عليها شركة ما، ويمكن التخفيف منها عبر القيام بممارسات معينة، أو صناديق لتنظيف التلوث، ومراقبين بيئيين، وما إلى ذلك. وفي الوقت الحالي، يبدو أنه لا يمكن الفرار من معالجة الأسئلة الأساسية المتعلقة باختيار مصادر الطاقة واستخداماتها، ومع ذلك، فإن الضرورات السياسية والتجارية قد حالت دون أن تتكرر في أوساط الحكومة والصناعة تجربة ذلك الإجماع الذي حصل في الهيئة الدولية IPCC.

وكانت بعض شركات النفط قد اختارت وقاية رهاناتها وتنويعها بالاستثمار في أشكال الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية. حيث ستقوم شل بإنفاق نحو 1 مليار دولار على تطوير أعمال الطاقة الشمسية ما بين عامي 1998 و2006 وأعادت بي بي صياغة علامتها التجارية ذاتها من حيث كونها شركة للطاقة، وتبنت شعاراً جديداً يتطابق معها. وفي السنوات الأولى نوعت هاتان الشركتان وشركات سواهما أنشطتها لتشمل الفحم؛ لكي تضمن تغطية سوق الطاقة بالكامل. وقاتلت شركات أخرى بشراسة ضد قبول الدليل. وقاومت إكسون التي أصبحت فيما بعد إكسون موبيل ثقل الدليل العلمي، فهذه الشركة التي قدرت مجموعة من الدراسات[2] أنها مسؤولة عن 5% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية منذ عام 1882 وأنتجت في عام 2002 هيدروكربونات تعادل تقريباً ضعف إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في إنكلترا لسنوات عديدة، وقامت بممارسة ضغط شديد ضد بروتوكول كيوتو (انظر أدناه).

كان تقرير IPCC الصادر في عام 2001 واضحاً في أن تراكم «غازات الدفيئة» من ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النترات وأوزون الطبقة السفلى من الغلاف الجوي التي تتسبب في التسخين العالمي «قد وصلت في التسعينيات إلى أعلى مستوياتها المسجلة، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى احتراق الوقود الأحفوري والزراعة وتغيرات استخدام الأرض». ويعد ثاني أكسيد الكربون غاز الدفيئة الأساسي، وتلك التركيزات المتزايدة منه «من المؤكد، واقعياً، أن سببها الأساسي انبعاثات الوقود الأحفوري»[3].

إن ثلاثة أرباع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي ينتجها الإنسان تأتي من احتراق الوقود الأحفوري، فيما يعود معظم الباقي إلى القضاء على الغابات. وفي عام 2000، كانت نسبة 76.8% من الانبعاثات الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري مسؤولاً عنها

النفـط والفحم، وتشكل مسؤولية الوقود الغـازي 19.3%. أما الباقي فيعود إلى إنتاج الأسمنت واحتراق الغاز الطبيعي[4].

ومـن بـين النتائـج التي تصفهـا IPCC بأنها «قويـة» تلك التي تقـول: إن درجات الحـرارة العالميـة في القرن الحادي والعشرين سوف ترتفـع بمعدل لم يحدث مثله في عشـرة آلاف سنة، وإنه مـن المرجح أن تتعرض جميع مناطـق اليابسة إلى التسخين؛ وسـوف يستمر ارتفاع مستوى البحار عدة قـرون قادمة؛ وستشهد العديد من المناطق زيـادة في هطـول الأمطار وعلى نحو أشد غزارة، ولكـن زيادة الجفاف في الصيف في معظـم المناطق القارية متوسطـة الارتفاع سوف يزيد من خطـر القحط؛ وستتعرض بعض الأنظمة البيئية والكائنات الحية لأضرار دائمة أو للانقراض، وسيتراجع الناتج النباتـي في معظم المناطق، ولسـوف يشتد أثر العواصف على المناطق الساحلية نتيجة لارتفاع مستوى البحر.

ومـن شأن البنى السياسية المحلية وعلاقتها بالدول المستهلكة الأعضاء في منظمة التعـاون الاقتصـادي والتنمية (OECD) أن تحدد من الـذي سيحصل على المنافع أو المثالب المترتبة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الدول المنتجة لهما. ويمكن كذلك النظـر إلى توزيع عواقب التسخين العالمي عبر منظـار الاقتصاد السياسي، ففي عام 2001، كانـت انبعاثـات ثاني أكسيد الكربـون من استخدام الولايـات المتحدة للنفط تبلـغ ما بـين ستة إلى سبعة أضعاف تلـك المنبعثة من أفريقيا كلهـا، وعشرة أضعاف على الأقل بالنسبة للغاز الطبيعي (ونحو 5.5 مرات بالنسبة للفحم) الأمر الذي يعكس الاختـلاف في أنمـاط التوزيع ما بـين العالمين النامي والصنـاعـي. وليست المقارنة ما بـين أوروبا الغربية وأفريقيا بأقل حـدة. وفي الوقت ذاته، كانت الاقتصاديات المتجهة بسرعـة نحـو التصنيع مثل الصـين والهند مصـدراً أساسياً لانبعاثات ثـاني أكسيد الكربـون. وكانت الصين في عام 2000 ثاني أكبر مصدر للانبعاثات في العالم. ويعود ذلـك بجـزء منه إلى نقل دول OECD لقدراتها التصنيعيـة إلى الدول النامية، حيث العمالة والمـواد الأولية أرخص. وفي تلك الأثناء قللت الصين من نسبة إنتاج انبعاثات ثـاني أكسيد الكربون عبر التحول بعيداً عن الفحم. وكانت نسبة ثاني أكسيد الكربون

يجـري على الدوام وضع التقديرات والسيناريوهات المستقبلية لتلك الآثار العالمية ومراجعتهـا وتجديدها، وكانت إحدى التوقعات المبكرة نسبياً التنبؤ بحدوث نقص في الغـذاء بحدود 90 مليون طن بحلول عـام 2050. مما يعرض 30 مليون إنسان لخطر المجاعـة ومواجهـة 66 مليون «لنقص المياه» فيما يهدد خطـر الفيضان 20 مليوناً[7]. وسيشعـر بالمعاناة الأكبر الناتجة عن التسخـين العالمي بشكل مباشر وفوري من كانوا أقل المسهمين فيه، والعديد منهم من بين الذين يقدر عددهم 2.4 مليار يعتمدون على الحطب وروث الحيوانـات والنفايات الزراعيـة وقوداً لهم، و1.6 مليـار يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء، وقد توصلت IPCC إلى النتيجة الآتية:

ولكـن إذا كان الأثـر عالميـاً، فإنه لا يعني أنـه ينتشر على نحو متسـاوٍ أو أن الدول الناميـة قادرة على التأقلم مع تلك الآثار أو التخفيف منها. ومن بين الأمثلة المتطرفة أن بعض الجـزر المنخفضة الارتفاع مثل المالديـف، يمكن أن تختفي كليـاً مع ارتفاع مستويـات البحـار. وتعاني بنغلادش من فيضانـات شديـدة أدت إلى مقتل الآلاف. ولسـوف يزداد ذلك سنة بعد سنة؛ لأن ارتفاع مستوى البحار ما إن يبدأ، حتى يستمر قروناً من الزمن، حتى ولو توقف احتراق الوقود الأحفوري اليوم.

إلى مخرجـات الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بشكل كبير جداً لتصل إلى 50% ما بين عامي 1990 و2001 [5].

للتغير المناخي آثار اجتماعية عالمية، فأراضي هولندا المنخفضة معرضة للفيضان الساحلـي وأذى العواصـف. ويتلخص اعتمادها على الدفاعـات الساحلية في القصة الشعبيـة التـي تتحدث عن صبي قـام بإغلاق فجوة في السد بإصبعـه. وكانت دراسة حديثـة جرت في المملكة المتحـدة قد أشارت إلى أنه يجب علـى شرقي إنكلترا اعتماد خطـة لمواجهـة الزيـادة في حالات الأمراض والمـوت المتصلة بالاحتباس الحراري، وحـالات التسمم الغذائي وسرطان الجلد، والضغـط الهائل على المصادر المائية التي تعاني منذ الآن من أعباء ثقيلة، والآفات الزراعية، والتغيرات في مواصفات الخطوط

سـوف تكون آثـار التغيرات المناخيـة غير متوازنـة، إذ ستقع على الـدول النامية والأشخاص الأفقر ضمن كل البلدان، ومن ثم ستزيد من خطورة حالة عدم المساواة في الوضع الصحي وإمكانيـة الوصول إلى الغـذاء المناسب، والميـاه النظيفة، والمواد الأخـرى... وعلى العموم، من المتوقع أن يزيد التغير المناخي من المخاطر على صحة الإنسـان، وأن يسود ذلك بشكل خاص لـدى المجموعات السكانية الأقل دخلاً، وضمن الدول المدارية/ شبه المدارية[8].

كانـت صناعة الخدمات المالية قد قامـت بمراجعة أرقامها منذ أوائل التسعينيات من القـرن العشرين، حيث تقوم شـركات التأمين بمراجعة الأقسـاط التي يحصلون عليها والحوادث التي يوافقون على تغطيتها. ومن تقديرات (ميونخ ري MunichRe) إحـدى كبريات شركات إعـادة التأمين العالمية أن الأضـرار العالمية الناتجة عن تغير المناخ سوف تبلغ 300 مليار دولار بحلول عام 2050 [9]. ويمكن للأضرار الناجمة عن كارثـة واحدة أن تتجاوز حد 100 مليار دولار. ومن المتوقع أن تصل الخسائر السنوية إلى 150 مليار دولار في غضون العقد القادم[10].

كيوتو: الصعود إلى قمة التل (والنزول ثانية)

في كانـون الأول/ديسمبر من عـام 1997، استجاب المجتمع الدولي للتغير المناخي بتبنيـه برتوكـول (مسـودة اتفاقيـة) كيوتـو ضمن إطار عمـل مؤتمـر الأمم المتحدة للتغـيرات المناخيـة. وقد ضمـت الوثيقة أهدافـاً ملزمة قانونياً لتخفيض الانبعاثات الصـادرة عن الدول المتقدمـة المسؤولة عن الغالبية العظمى مـن الانبعاثات تاريخياً وآنيـاً. وعند التصديـق على الاتفاقية، سـوف تلزم الدول المتقدمـة نفسها بتخفيض جماعي لانبعاثاتها الإجمالية لا يقل عن 5% وفقاً للأرقام الفعلية لعام 1990 أو 20% وفقـاً للانبعاثـات المتوقعة لعـام 2010 إذا لم يتم اتخاذ أي إجـراء. وكان من المتوقع تحقيـق ذلك الهدف ما بين عامـي 2008 ـ 2012. وكانـت التخفيضات المطلوبة من كل دولـة على حدة متفاوتة، وهكذا يتعين علـى الولايات المتحدة أن تخفض انبعاثاتها

بالانبعاثات الذي بموجبه يمكن للدول المتقدمة أن تتبادل رخص التلوث فيما بينها أو تعوض عن أجزاء من تخفيضاتها عن طريق تمويل أنواع معينة من المشروعات في الدول النامية. كذلك كان هناك نزاع حول معالجة «غسل الكربون» ولما كانت الغابات تقوم بتدوير ثاني أكسيد الكربون الناتج، فإن القضاء على الغابات يزيد من التسخين العالمي؛ لذا تضغط بعض الشركات من أجل إقامة مشروعات للتحريج؛ ليتم احتسابها مقابل أهداف التخفيض. ومع ذلك، فبالرغم من الضغوط المنهجية التي مارستها مصالح الأعمال الكبرى ضد عملية كيوتو برمتها، فقد مثل البروتوكول نصراً رمزياً مهمّاً.

ولكن البروتوكول ظل رمزياً زمناً طويلاً. وفي شهر آذار/مارس من عام 1998 تم فتحه؛ ليوقَّع عليه، وبذلك يصبح جاهزاً ليدخل حيز التطبيق بعد تسعين يوماً من قيام ما لا يقل عن خمس وخمسين دولة بالمصادقة عليه، بما في ذلك دول متقدمة تصدر ما لا يقل عن 55% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية في عام 1990. ولا يزال بعد ست سنوات من ذلك بحاجة إلى الحصول على تواقيع كافية من الدول المتقدمة. وكان الاتحاد الأوربي قد صادق عليه بسرعة، ولكن إدارة جورج دبليو بوش رفضت بشدة وأصبحت القضية في روسيا مسألة تقاذف سياسي للكرة. وبحلول شهر كانون الثاني/ يناير من عام 2004، كانت الدول التي صادقت عليه تمثل 44.2% من انبعاثات الدول المتقدمة[11]. ولم توافق روسيا على التصديق على البروتوكول إلا في

بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6%، فيما ستكون حصة الاتحاد الأوروبي من التخفيضات الإجمالية 8% ما بين الدول الأعضاء فيه. في حين ليس مطلوباً من روسيا وأوكرانيا إلا أن تحافظا على المستوى نفسه من الانبعاثات؛ لأن المدة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي كانت تعني أن النشاط الاقتصادي في أواخر التسعينيات من القرن العشرين أقل بكثير من مستواه في عام 1990 وهذا ما أظهره قياس انبعاثات غازات الدفيئة. وسيسمح لبعض الدول المتقدمة التي ينخفض لديها استهلاك الطاقة نسبياً

أواخر عام 2004 بوصفه جزءاً من صفقة أكبر مع الاتحاد الأوروبي. إن أكثر البدايات تواضعاً على طريق الصعود الطويل نحو تخفيض الأضرار التي تحدث للبيئة العالمية قد تأخرت حتى فبراير/ شباط من عام 2005.

وكان بروتوكول كيوتو قد تم التفاوض عليه على خلفية فشل الدول المتقدمة في تحقيق تعهدات سابقة غير ملزمة بأن تصل في عام 2000 إلى تخفيض مستويات الانبعاثات لتعود إلى مستوى عام 1990. وبحلول عام 2004، بدت فرص تحقيق أهداف كيوتو ضئيلة على نحو متزايد حتى مع التصديق الضروري. وقد وجدت دراسة طويلة ومفصلة للغاية قامت بها وكالة الطاقة الدولية عن استخدام الطاقة في الدول الأعضاء طيلة السنوات الثلاثين الماضية:

لقد رسمت التطورات التي تمت خلال حقبة التسعينيات صورة كئيبة عن إمكانية تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستوى الذي تدعو إليه الأهداف التي وضعتها كيوتو بحلول 2010. ومع القليل من الاستثناءات، ينبغي أن يتم تخفيض الانبعاثات بمعدلات أعلى بكثير من تلك التي شهدناها في المدد السابقة[12].

وفي الحقبة الممتدة ما بين عامي 1998 ـ 2001 ـ أي، بعد مباحثات بروتوكول كيوتو ـ لم يحدث أي تقدم بشكل عام في تخفيض الانبعاثات على الرغم من أن العديد من الدول كانت قد بدأت بوضع سياسات مصممة لتحقيق هذا الأمر. وبالفعل، كان نمو الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي أعلى من معدلاته في السنوات الثماني السابقة.

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد قامت بمسح للانبعاثات والأداء الاقتصادي طيلة المدة الممتدة ما بين عامي 1973 ـ 1998 وخلصت إلى أن «النمو الاقتصادي هو الدافع الرئيس وراء الزيادات الحاصلة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتعلقة بالطاقة»[13]. ويقول كلود مانديل رئيس وكالة الطاقة الدولية في المقدمة التي وضعها للتقرير: «إن هذا يظهر أن صدمات أسعار النفط في السبعينيات من القرن العشرين وسياسات الطاقة الناتجة عنها قد أدت إلى السيطرة على نمو الطلب على الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أكثر من تأثير سياسات المناخ، والكفاية في مجال

الطاقة التي طبقت في التسعينيات من القرن العشرين». ويعود أوديل بالصلة ما بين الاقتصاد والاستهلاك إلى الوراء أكثر من ذلك، قائلاً: إن فرض روزفلت ضرائب على حصص استيراد النفط إلى الولايات المتحدة في عام 1959 قد دفعت بالتكاليف لتصل إلى 3 دولارات للبرميل بعد أن كانت 1.50 دولار، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الاستهلاك بحدود 100 مليون طن إمبراطوري في السنة[14].

تكلفة تنظيف الانبعاثات

كان المحرك لسياسات الطاقة في السبعينيات من القرن العشرين التي أشار إليها مانديل ارتفاع أسعار النفط بعيد فقدان شركات النفط للدول المستهلكة السيطرة على التسعير، وما أعقب ذلك من زيادات فجرتها حرب الشرق الأوسط في عام 1973 ومن ثم الثورة الإيرانية في عام 1978. ولم تكن الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة وحلفاؤها لممارسة نفوذ قوي جداً، وحتى السيطرة على الشرق الأوسط ومناطق أخرى منتجة للنفط من دون تكلفة، ويحاول بعض نقاد سياسة الطاقة التي تنتهجها الولايات المتحدة، بما في ذلك بعض الناشطين البيئيين، دعم قضية علمية قوية لمجابهة التسخين العالمي باستخدام الادعاءات الاقتصادية. وهذه تضم عنصرين على الأقل يشير أحدهما إلى أن التكاليف المتوقعة لتطبيق تخفيض في غازات الدفيئة ليست هائلة. ويحدد الآخر الآثار المصاحبة لضمان إمدادات النفط.

قامت IPCC بالمقارنة بين تسع دراسات وتوصلت إلى توقع انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في عام 2010 يصل ما بين 0.2% و2.0% إذا تم تطبيق كيوتو دون المتاجرة بالانبعاثات. ومع تطبيق آليات المتاجرة بالانبعاثات يمكن تخفيض الأرقام لتصل إلى النصف، وبافتراض حدوث انخفاض يبلغ 0.5%، فإن التكاليف الضمنية ستبلغ 125 مليار دولار بالنسبة للدول المتقدمة أو نحو 125 دولاراً للشخص بحلول عام 2010. وبالنسبة لمعظم الاقتصاديات الانتقالية، فإن الأثر الإيجابي سوف يكون تافهاً[15].

كان إريك آش من الجمعية الملكية، وأحد واضعي التقرير المميز الذي يتحدث عن الوسائل الاقتصادية وتخفيض الانبعاثات، قد جمع أكبر مجموعة من التقارير التي

تقـدر تخفيضات راديكالية في ثاني أكسيد الكربون تفوق تلك التي اقترحها بروتوكول كيوتـو، وقـد أشارت تلك التقاريـر إلى أن أثر انخفاض الانبعاثـات بنسبة 25% على النـاتج المحلي الإجمالي للولايـات المتحدة سيتراوح ما بين انخفاضـ بنسبة 2% إلى ارتفاع بنسبة 2%. أما التخفيض الذي يصل إلى 90% فإن توقعات تأثيره في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 1 إلى 4%. وكما لاحظ آش فإنه مع وجود اتجاه لتحقيـق زيـادة في الناتج المحلي الإجمـالي تبلغ 2%، فإن ثمـن تخفيض بنسبة 90% في انبعاثـات ثاني أكسيد الكربون لن يكـون أكثر من مجرد: «خسارة ما يعادل عامين مـن البحبوحة المتزايـدة»[16]. وسيتم تطبيق مثل هـذه التخفيضات عبر تقنيات مثل «تنظيـف» انبعاثات بعد الاحتراق الصادر عن محطـات الكهرباء وحقن ثاني أكسيد الكربون داخل خزانات تحت الأرض.

وقد حاول آش أن يبرهن على أن من شأن إضافة تكاليف ضمان إمداد النفط على الصعيد القومي إلى سعر السوق للبرميل بهدف حساب التكلفة «الحقيقية» للنفط أن تفتح مسالك أخرى. يؤدي إحداها باتجاه القول: إن التكلفة «الحقيقية» الأعلى للنفط ينبغـي أن تعوض عن التكاليـف المتوقعة الناتجة عن تخفيضـ انبعاثات غاز الدفيئة. وانطلاقـاً مـن ذلك يمكننا القـول: إن تكاليف تطوير وإنتاج مصـادر الطاقة «الأكثر اخضـراراً» يمكنها أن توازن التوفير. ولكـن منهجية التسعير ذاتها يمكن استخدامها لتبريـر استكشاف احتياطيـات النفط والغاز الطبيعي الأعلـى تكلفة في دول OECD أو أنظمـة إنتاج النفـط البديل مثل رمال قطران الفحم أو تقنيـات إسالة الغاز، التي لـن تمثل أي انفراج في السيطرة على الانبعاثات. وتختلف تقديرات تكاليف المساعدة الخارجية والعسكرية التي يفترض أنها مرتبطة بضمان الاعتماد على الخليج العربي للاستمرار في تدفق النفط إلى كبار الدول المستهلكة. وتقول إحدى الدراسات التي تمت في عـام 1990، عندمـا كان النفط السعودي يباع بسعر يقارب 15 دولاراً للبرميل: إنه ينبغي إضافة 60 دولاراً على كل برميل للوصول إلى التكلفة الحقيقية بالنسبة للولايات المتحدة[17]. ومنذ عهد قريب، قال مدير معهد الأرض التابع لجامعة كولومبيا:

تبلغ تكاليف العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط التي تعزى إلى حماية

يوضح الاختلاف في تقديرات التكلفة مشكلة الشراء بسعر أعلى، ويجعل منها جدلاً اقتصادياً. ويعد سعر نفط الشرق الأوسط مسألة مهمة، ولكنها فرعية وطارئة بالنسبة لمجموعة أوسع من السياسات الأمريكية بما في ذلك السيطرة الجيوستراتيجية على الخليج ودعم إسرائيل وفرض أسواق «حرة» بما فيه الكفاية لتمكين التغلغل الكامل للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، ربما تكون الحجة مقبولة في الولايات المتحدة، حيث لا تخضع منتجات النفط إلا إلى ضرائب طفيفة، ولكن يمكننا القول: إنه في أوروبا - حيث تصل الضرائب على النفط إلى ثلثي سعر الضخ - يمكن أن تكون الحجة أن الحكومة تعمل على استعادة التكاليف الخفية للهيدروكربونات.

ألعاب حربية تجابه التسخين العالمي

لعله مما يثير السخرية، أن هناك ما يشير إلى أن الجهازين الأمني والعسكري الأمريكي قد يدفعان البيت الأبيض لإعادة تقييم سياسة الطاقة والبيئة، إذ تتلاقى خطابات الناشطين البيئيين والرؤية العالمية للمخططين العسكريين في سيناريوهات الخطط، وفيما يرى البيئيون ازدياداً في خطر القحط وانخفاضاً في عائدات المحاصيل وتشرد السكان بفعل الفيضان، وتغيراً في مقاومة الأمراض، وانقراضاً للكائنات الحية، فإن المخططين الإستراتيجيين العسكريين يرون حالة من عدم الاستقرار السياسي والصراع حول الموارد المائية والهجرة على نطاق واسع والتنافس على الغذاء، وتعد كلها مصادر خطر تتهدد النظام العالمي. ومنذ هجمات عام 2001، ازداد اهتمام الجيش الأمريكي بقوس عدم الاستقرار (قوس الأزمات) المحتمل من القوقاز عبر آسيا الوسطى نزولاً إلى الشرق الأوسط مروراً بساحل أفريقيا الغربي، ويعد كل بلد في القوس إما مصدراً رئيساً للنفط والغاز الطبيعي أو مجاوراً لذلك البلد المصدر، أو بلد عبور، وينظر إلى كل بلد على أنه عرضة للتيارات الإسلامية المتطرفة. ولكن إذا أضفنا إلى الفقر والقمع القائمين حالياً المزيد من البؤس الاقتصادي الناجم عن الاحتباس

مليار دولار أو أكثر. ويعادل هذا معونة مالية خفية لاستخدام النفط تبلغ 10 دولارات، أو أكثر للبرميل المصدر من المنطقة[18].

الحـراري العالمي، عندئذ فإن الخطط الحالية لزرع قواعـد عسكرية أو توسيع تدريب القوات المحلية بواسطة برامج مثل مبادرة تكتل الساحل الكبير ستبدو ضعيفة.

وفي شهر فبراير/ شباط من عام 2004، قالت صحيفة بريطانية[19]: إنها حصلت علـى تقرير سري صادر عن البنتاغون يعبر عن رأي مفاده إن التغير المناخي يمكن أن يؤدي في العقدين المقبلين إلى اندلاع حروب وكوارث طبيعية تكلفتها ملايين البشر، وقد تم الاستشهـاد بالتقرير على أنه يقول إن التغـير المناخي: «ينبغي أن يتم رفعه ليتجاوز الجـدال العلمي ويصبـح هماً قوميـاً للولايات المتحـدة». ووفقاً للجريدة، فـإن تقدير سرعـة وشدة الاحتباس الحراري العالمي الوارد في التقرير يعد أمراً أخطر مما توقعه الناشطون البيئيون. إذ يمكن لبنغلادش أن تصبح غير قابلة للسكن تقريباً، وأن تمزق النزاعـات الأهلية الهنـد وأندونيسيا، وأن تغرق الفيضانات أجـزاء كبيرة في هولندا، وأن تحدث نزاعات هائلة حول الوصول إلى مياه النيل والدانوب والأمازون. وفي ظروف كهذه، ستصبـح المناطق الأغنى حصوناً في مواجهة المهاجريـن المحتملين، وسيتسارع سباق التسلح النووي مع سعي الدول النامية الكبرى الحديثة التصنيع لضمان الوصول إلى الموارد «وستعمل الحروب مرة أخرى على تحديد حياة البشر».

وينظـر إلى استعـداد البنتاغون لأخـذ مثل هذا السيناريو بعـين في الحسبان على أنـه أمـر مشجع لدرجـة أنه قد ينتج عـن ربط تغير المنـاخ بقضايا الأمـن العسكري والاقتصادي التي عملت تقليدياً على دفع عجلة سياسة الطاقة، إما تغييراً في السياسة التـي ينتهجهـا جورج دبليو بوش أو سياسة جديـدة ينتهجها من يأتي بعده في الحكم. ولكـن الأمـر الذي لا يدعو إلى حماس كبـير، أنه في حال تم القبـول بفحوى التقرير، ونظـراً للعقود والقـرون اللازمة لإدخال الاستقرار في الغـلاف الجوي وإبطاء سرعة التغـيرات المناخيـة الجارية، فإنه من المتوقع من الدول القـادرة على القيام بذلك أن تبـذل جهوداً جبارة في زيادة قدراتها العسكرية والأمنية. وبعبارة أخرى، فإن سياسة طويلـة الأمد نابعة من المصالح الذاتية سيصاحبها تركيز أكبر قصير الأمد، يتمحور حول التدخل العسكري، بالرغم من أنه من المتوقع أن يتماش مع ملطفات إنسانية.

البدائل: الأمن المبهم والطاقة المستدامة

يقترن مصطلحا «الوقود البديل» و«الحفاظ على الطاقة» في معظم أرجاء العالم بمطالب الناشطين البيئيين لاستبدال مصادر الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعي والفحم (والطاقة النووية لأسباب أخرى) بمصادر أخرى لا تسهم في ظاهرة التسخين العالمي، ولا تشكل مخاطر ناجمة عن التلوث على المجتمعات والحياة البيئية. ومن الأهمية بمكان عدم الخلط بين المفاهيم الآتية: «الطاقة البديلة» و«الطاقة المستدامة» و«الطاقة المتجددة».

في السنوات الأخيرة، كانت هناك تحركات في العديد من الدول لزيادة إسهام قوة الريح وقوة الهيدروجين في توليد الكهرباء. وفي أوروبا، دفعت التزامات كيوتو ألمانيا إلى القول: إنها ستزيد من حصة إسهام قوة الريح في توليد الكهرباء لتصل إلى 15% بحلول عام 2030. وكانت الدنمارك قد حققت حتى الآن 12% وهي تطمح لتحقيق 50% بحلول عام 2030. وفي بريطانيا، أدت تعهدات الحكومة بتجاوز التزامات كيوتو إلى إعادة فتح الجدال حول الطاقة الذرية، حيث يقول بعضهم: إنه لا يمكن تحقيق هذه الوعود إلا بالتجذيف ضد التيار الأوروبي للإنهاء التدريجي لاستخدام الطاقة الذرية.

ولكن الاعتبارات الجيوسياسية والاقتصادية هي التي تعمل بشكل أساسي على تحفيز الخطط لتطوير مصادر الطاقة البديلة. ويظهر هذا بشكل ضمني في ملاحظات وكالة الطاقة الدولية، المذكورة أعلاه التي مفادها أن الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار النفط في السبعينيات كان أثره في إضعاف سرعة نمو الطلب والتقليل من كثافة استخدام الطاقة أكبر من تعهدات السياسة في التسعينيات.

وفي أوائل عام 1973 ـ قبل الارتفاع الهائل في الأسعار بشهور ـ كان الرئيس نيكسون قد بعث إلى الكونغرس بمجموعة من المقترحات للحفاظ على الطاقة وتعزيز الإنتاج المحلي من النفط في الوقت ذاته، وكانت المقترحات تهدف إلى التقليل من الواردات، حيث، أصبحت الإدارة قلقة من النفوذ المتنامي لأوبك. وبعد عام جاء مشروع

الاستقلال رداً على المقاطعة وارتفاع الأسعار، والهدف منه الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الطاقة بحلول عام 1980 الأمر الذي يعكس أصداء الدعم الهائل الذي قدمه آيزنهاور للمنتجين المحليين للطاقة. وقد طلب من وزارة الطاقة في هذا الإطار أن تبحث عن طرق لتطوير التطبيق التجاري للطاقة التي مصادرها ليست النفط والغاز الطبيعي. وفي العقد المقبل، وبعد الثورة الإيرانية، أشار الخطاب الواثق لحالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس كارتر إلى أن تمويل الطاقة الشمسية قد تضاعف أربع مرات، وأنه تم إنشاء شركة لإنتاج الوقود الصناعي، وتطبيق إجراءات جديدة للحفاظ على الطاقة. ولكن النجاحات التي يمكن عزوها لتلك الإجراءات تشمل انخفاضاً في واردات النفط يصل إلى 2 مليون برميل في اليوم، وارتفاعاً غير مشهود في عمليات الحفر للتنقيب عن النفط المحلي، ومستوى قياسي لإنتاج الفحم المحلي. وكان كارتر يرمي إلى تحقيق هدف طموح، بحيث يأتي 20% من الطاقة التي يرغب في توليدها بحلول عام 2000 من مصادر الطاقة المستدامة، ولكن إنتاج الطاقة واستهلاكها كانا أدوات، إذ قال: «لتحقيق هدفنا القومي النهائي المتمثل في الاعتماد بشكل أساسي على المصادر الآمنة للطاقة»[20].

وبعد عقدين من الزمن لم يتغير النقاش بشكل أساسي في الولايات المتحدة. وقد لخصت لجنة السياسة الجمهورية قانون سياسة الطاقة للرئيس جورج دبليو بوش بالقول: إنه «يرمي إلى توفير سياسة شاملة في مجال الطاقة على المستوى القومي تقوم بموازنة إنتاج الطاقة المحلي مع الجهود المتعلقة بكفاية الطاقة والحفاظ عليها لتعزيز أمن الولايات المتحدة وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية للوقود». ومرة أخرى، فإن المبادرة «الخضراء» الكبرى لتوفير 1.8 مليار دولار للبحث والتطوير في تكنولوجيا الوقود الهيدروجيني لم تشكل بأي حال من الأحوال أي تحدٍ لاعتقاد المواطنين الأمريكيين بأن من حقهم استخدام الكمية التي يرغبون فيها من الطاقة ذات الأساس الكربوني بأرخص الأسعار. فلم توضع أهداف في مجال استخدام الطاقة المتجددة، ولم يتم إجراء تحسينات على معايير كفاية وقود السيارات. وكانت المعارضة السياسية قد أحبطت سابقاً محاولة لفتح براري ألاسكا أمام أعمال الحفر لاستخراج النفط.

تعني كلمة «البديل» في القاموس الأمريكي الرسمي بديلاً للواردات الآتية من مصادر لا يمكن الاعتماد عليها. وهكذا، فعندما نتحدث عن سياسة الطاقة، فإن استكشاف أنواع الوقود البديل يكون قريباً جداً من تنويع إمدادات الغاز والنفط الأجنبي. وتُعدّ بعض أنواع الطاقة البديلة لطيفة على البيئة، وبعضها أقل تغييراً للمناخ عن بعضها الآخر، فيما يحتمل أن ينطوي سواها على ضرر أعظم. ويكون بعضها مجرد وسيلة للحصول على أنواع الوقود المتوافرة حالياً بطرق مختلفة، مثل معالجة رمال قطران الفحم أو تحويل الفحم إلى غاز أو استغلال هيدرات الغاز الطبيعي. فيما تسعى أنواع أخرى، مثل تقنية الفحم النظيف، لإعادة صياغة شروط المنافسة ما بين أنواع الوقود الكربوني المتوافرة حالياً أو الإفادة من عناصر الأصول مثل تقنية تحويل الغاز إلى سائل.

تقويم «البدائل»

يصف أنصار خلية الوقود الهيدروجيني الطاقة البديلة بأنها تقنية كفأة ولطيفة، ويقر مصنعو السيارات بأنها الطريق المستقبلية التي من المرجح أن تسلكها القوة الدافعة للسيارات. ومن شأن نظرة سريعة لبعض أنواع الطاقة البديلة للإنتاج والاستهلاك التقليديين للنفط والغاز الطبيعي أن تظهر أن العديد منها لا يعمل سوى على إعادة إنتاج الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي وأن إحراز تقدم كبير نحو التقليل من ذلك الاعتماد يعد أمراً بعيد المنال، وذلك باستثناء التقليل من الطلب على الطاقة.

تتصل جميع أنواع الوقود الأحفوري ببعضها بعضاً — النفط والغاز الطبيعي والفحم — إذ تُعدّ جميعها بقايا كربونية من مواد عضوية متفسخة. (ولقد قيل: إن هناك مجموعة من العلماء الروس الذين يشككون في هذا الاعتقاد الأساسي عن العالم الجيولوجي). وغالباً ما تظهر هذه المواد معاً ويكون التمييز بينها أمراً مشوشاً في بعض الأحيان، كما هو الحال مع القار اللزج أو الغاز الطبيعي السائلين. ويعني التشابه في تركيبها الكيميائي أنه غالباً ما يكون بالإمكان استبدال الواحد بالآخر أو حتى تحويل أحدهما إلى آخر. فبعض السيارات الأولى كان يتم تزويدها بالفحم، ومن الشائع في بعض أجزاء العالم أن يتم تزويد السيارات بغاز البروبان المسال (إل

بـي جـي LPG) . ويتم في أماكن أخرى الترويج للغاز الطبيعي المضغوط على أنه بديل بيئي أفضل من النفط أو الديزل.

وتـؤدي قابليـة الاستبدال هذه إلى حدوث منافسة ما بـين أنواع الوقود الأحفوري. وكان بعضهـم قد وصف الفحم بأنه وقود القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والنفط وقود القرن العشرين، والغاز الطبيعي وقود القرن الحالي، مع أنه ربما كان يُعدّ جسراً للاقتصاد الهيدروجيني. وهذه نظرة مبسطة جداً: لأن التكلفة والتوافر سيؤديان على الـدوام دوراً أساسياً في تحديد مـن الذي سيستخدم أي نوع من الوقود لأي استعمال. وعـلاوة على ذلك، فإن التغييرات التي تطـرأ على مزيج الوقود ليست أمراً يحدث ما بين ليلة وضحاها: وتتوقع وكالة الطاقة الدولية نمواً في الطلب على الفحم بمعدل يصل إلى 1.4% حتى عام 2030، مقابل 1.6% بالنسبة للنفط و2.4% للغاز الطبيعي، ولكن يظـل هذا معناه أن حصة الفحم لن تنخفض إلا من 26% من الإجمالي إلى 24% في غضون ثلاثة عقود، مع انخفاض في استهلاك النفط من 38% إلى 37%. بينما يزداد استهـلاك الغاز الطبيعي من 23% إلى 28%، ويكـون ذلك إلى حد كبير على حساب الفحـم والطاقة النوويـة[21]. وسيستخـدم نحو 60% من الاستهـلاك الجديد للغاز الطبيعي لتوليد الكهرباء. وإن التقنيات الحالية والراسخة حيثما تكون متوافرة تجعل توليـد الكهرباء بواسطة الغاز الطبيعي أرخص وأكثر فاعليـة وأقل ضرراً بالبيئة من استخدام الفحم أو النفط. ولا ينتج الغاز الطبيعي ثاني أكسيد الكبريت تقريباً، فيما ينتج نسبة أقل من أكسيدات النتروجين مما ينتجه النفط أو الفحم وتقل انبعاثاته من ثاني أكسيد الكربون عما ينتجه الفحم بنسبة تتراوح ما بين 45 ـ 50% وما بين 25 ـ 30% عما ينتجه النفط[22].

ويمكـن تنظيف الفحم، ولكن لقاء ثمن. وهنـاك مجموعـة واسعة من التقنيات في الإنتاج والتطوير يمكنها تحسين كفاية الفحم، وبذلك تقلل من الكمية المحروقة، ومن ثم تقلل الانبعاثات، بالإضافة إلى التقنية التي تخفض الانبعاثات الصادرة عن المواد المحروقة. ويقول المعهد العالمي للفحم: إنه يمكن للفحم أن يكون وقوداً «نظيفاً» وذلك باستخدام إجراءات إعادة الامتصاص أو تخزين أكسيد الكربون.

ويعتمد الأمر على مدى استعداد الاقتصاد لدفع الثمن لقاء أن يغدو أنظف وإلى أي حد. وفي الولايات المتحدة، حيث ستصبح المصادر المحلية أكثر تكلفة مع استنزاف الاحتياطيات الأرخص، فإن الغاز الطبيعي سيفقد ميزته السعرية، ليس مقابل الغاز الطبيعي المسال المستورد فحسب، ولكن كذلك مقابل تقنية الفحم النظيف، عندما تكون الأسعار تقارب 4 دولارات لكل مليون قدم مكعب(23). وفي الصين، يمكن مراجعة معدل التحول المتوقع من الفحم إلى الغاز الطبيعي الذي يتجه نحو الانخفاض مع تزايد كميات الغاز المنقول بالأنابيب، أو مع ازدياد تكلفة الغاز الطبيعي المسال. ووفقاً لجريدة إيستريم الناطقة باسم الصناعة، يمكن للغاز الطبيعي أن يشكل 12% من مزيج الطاقة للبلاد بحلول عام 2010 إذا كان بالإمكان الحفاظ على الأسعار ضمن نطاق يبلغ 3 ـــ 4 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مرتفعة عن النسبة التي كان يشكلها والبالغة 3%. ولكن تكلفة الإمدادات الجديدة تزيد عن 4 دولارات، الأمر الذي يعني أن إسهام الغاز الطبيعي المتوقع الآن سيصل إلى 6% بحلول نهاية العقد(24).

ومثلما جعلت التطورات التقنية من المجدي تجارياً الوصول إلى النفط والغاز الطبيعي من تحت السرير البحري أو من الخزانات العالية الضغط والمرتفعة الحرارة، إذاً يمكن استخلاصها من مصادر غير تقليدية إذا كانت تكلفة الإنتاج تنافسية مقارنة بالأسعار العالمية السائدة بالنسبة للكميات التي يتم الحصول عليها بالطرق التقليدية. وثمة اهتمام متزايد في هيدرات الغاز، وهو مزيج متجمد يتألف من الماء والغاز الطبيعي والطين والرمل، ويظهر حيثما لا يظهر النفط والغاز الطبيعي التقليديين كما في اليابان، التي تعتمد كلياً على الواردات. وهناك عدد من الطرق التي يمكن للغاز الطبيعي بوساطتها أن يتحرر من الهيدرات الصلب، وتتوقع اليابان أن يتم الإنتاج منها ما بين عامي 2012 ـــ 2016. ويمكن لاحتياطيات الغاز الطبيعي التي على شكل هيدرات في كافة أرجاء العالم أن تتجاوز احتياطيات كافة أنواع الوقود الأحفوري الأخرى(25). ولكن النظرية ليست بذات أهمية ما لم تثبت الاحتياطيات بأنها في المكان المناسب ويمكن الوصول إليها بتكاليف يكون المستهلكون على استعداد لدفعها. ومن بين العوامل التي تدخل في تلك التكاليف أي قيمة يختارونها للسيطرة على الإمداد ـ والتقليل من الاعتماد على الواردات ـ والعوامل البيئية.

يعد إنتاج النفط من الرمال وغاز الميثان من طبقات الفحم المصادر البديلة للنفط والغاز الطبيعي الأكثر رسوخاً. وغالباً ما يظهر الغاز الطبيعي مع الفحم، تماماً كما يظهر مع النفط. وبالفعل، فإن تفجره يشكل خطراً هائلاً على عمال المناجم. ويعد ميثان طبقات الفحم ذا جودة عالية، ومن السهل نسبياً استكشافه، ويوفر نحو 7% من إنتاج الولايات المتحدة من الغاز. ومع أن صناعة الفحم تكاد تموت، لكن إنتاج الميثان يزدهر. وفي أماكن أخرى من أمريكا الشمالية، لا تسعى مجموعة سونكور للطاقة لإنتاج ميثان طبقات الفحم وحسب، بل أيضاً إجبار الغاز على الخروج باستخدام ثاني أكسيد الكربون، الذي سيعمل على الحلول محله في شقوق الفحم، وبذلك لا ينبعث إلى الغلاف الجوي[26] ومع انخفاض مستويات احتياطيات بحر الشمال وانتقال المملكة المتحدة لتصبح مستورداً صرفاً للغاز الطبيعي، تنامى الاهتمام في الحصول على الغاز من طبقات الفحم.

وترى وكالة الطاقة الدولية أن النفط من المصادر غير التقليدية سيشكل نحو 8% من الإمدادات العالمية بحلول عام 2030، أي نحو 9.3 ملايين برميل في اليوم، مما يسجل ارتفاعاً هائلاً عن 1.1 مليون برميل في اليوم في عام 2000 [27]. وسيأتي معظمها من رمال النفط في كندا والخام التيوميني (القار) الثقيل الذي يتم استكشافه الآن في فنزويلا. وكما هو الحال بالنسبة لهيدرات الغاز، فإن تقديرات الاحتياطيات العالمية لأنواع النفط الثقيل اللزج تلك تُعدّ هائلة، إذ تبلغ ثلاثة أضعاف الاحتياطيات المعروفة للنفط التقليدي. وكما كان الأمر بالنسبة لهيدرات الغاز، فإن ذلك لا يأخذ في الحسبان الموقع أو التكلفة.

تعد مقاطعة ألبرتا الكندية المنطقة الأساسية لإنتاج النفط، وفي عام 2002 كان 40% من إنتاج النفط فيها قد جاء من رمال النفط، وهذا يعادل ثلث الناتج القومي، والتوقعات أن ترتفع النسب على نحو سريع لتصل إلى 50%. ولإنتاج برميل واحد من النفط يجب استخراج طنين من رمال النفط. ومن بين 829 ألف برميل أنتجت في عام 2002، تم تحسين نحو 435 ألف برميل في اليوم استخدمت وقوداً، أما الباقي فقد بيع بوصفه قار بتيومين[22]. ولكن حجم توسع الإنتاج في ألبرتا ليس محدداً، إذ حتى بلوغ أسعار النفط

ويقول مؤيدو هذه التقنية: إنها تمكن من جعل احتياطيات الغاز في الشرق الاوسط، وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وغربها وأستراليا تجارية، وبخلاف ذلك ستبقى من دون سوق. ويشيرون كذلك إلى النقاء النسبي لأنواع الوقود الناتج - فالكبريت فيها منخفض، وخالية من النتروجين، والسيتين فيها مرتفع - الأمر الذي يرضي أصحاب محطات التكرير. ولقد كانت محطة بينولتو التي تشغلها شل في ماليزيا تعمل بوصفها مشروعاً رائداً منذ عام 1993. ويتم التخطيط لإنشاء محطتين على نطاق تجاري في قطر.

ومن المصادر الأخرى للنفط الغاز الطبيعي، وكانت التقنية الأساسية لتحويله إلى نفط موجودة منذ العشرينيات من القرن العشرين، وتهتم بها الحكومات التي لا يمكنها الحصول على النفط بسهولة، مثل نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وبالفعل، فلقد كانت شركة الطاقة الجنوب أفريقية ساسول، ولا تزال، من أكبر مؤيدي هذه التقنية. ومن نتاج صغير جداً الآن، ترى وكالة الطاقة الدولية أن تقنية تحويل الغاز إلى سائل سوف توفر 2.3 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2030. وسيكون الموردون الأساسيون للغاز الطبيعي المعد للتحويل دولاً غنية بالغاز مثل قطر وإيران اللتين ترغبان في تنويع صادراتهما بعيداً عن الغاز الطبيعي الذي ينقل بالأنابيب والغاز الطبيعي المسال. وبالنسبة لكل من هذين البلدين فإن الطريق إلى تحويل الغاز إلى سوائل تتشابك مع الطموحات الأوسع لتطوير صناعات النفط والبتروكيماويات الفرعية لديهما. ولما كان للطرفين ادعاءات غير محسومة حول تشكيل غاز (خوف Khuff)، فإن ذلك يتيح لكل منهما أن يطور بسرعة احتياطيات يدعي أحقيته بها قبل تمكن الآخر من القيام بذلك.

أوجها منذ عقود عديدة، فقد كانت التكاليف المرتفعة في عام 2004 تشكل مصدر قلق لبعض المشروعات[29]. يأتي النفط غير التقليدي الفينزويلي بشكل أساسي من حزام أورينكو، حيث تم إنتاج ما يزيد عن 300 ألف برميل في اليوم في عام 2001، والتوقعات تشير إلى تضاعف هذه الكمية أكثر من ثلاث مرات في غضون عقد من الزمن، والنفط المنتج يجرى تحسينه، أو استحلابه لإنتاج وقود خاص مولد يدعى أوريميولشن.

ولكن، يقول آخرون: إن الاقتصاديات ليست مؤكدة. إذ ينبغي كذلك إثبات التقنية على نطاق واسع وسيتيح هذا للممولين التوقف للتفكير ملياً عندما يقومون بمقارنة مشروعات تحويل الغاز إلى سوائل مقابل مشروعات أخرى تتنافس للحصول على أموالهم. وإذا ما كان مكان ما مثل قطر قادراً على توفير الغاز للمحطة بتكلفة منخفضة جداً، وربما تكون المادة الناتجة من الطرف الآخر ذات جودة عالية، إلا أن الطلب المحلي محدود، الأمر الذي يعني أنه سيترتب على نقله إلى الدول الأعضاء في OECD تكاليف مادية[30].

وتنظر الدول التي تسعى إلى التقليل من اعتمادها على الوقود الأحفوري إلى عدد من مصادر الطاقة المتجددة بوصفها تسهم في الطاقة اللازمة لتوليد الكهرباء. وهذه تشتمل على قوة الريح ـ التي توفر إسهاماً لا بأس به في كل من الدنمارك وألمانيا على سبيل المثال ـ والطاقة الشمسية وقوة الأمواج. ولقد كانت الطاقة المائية، أي الكهرباء المتولدة بفعل تدفق الماء، مهمة منذ زمن طويل في العديد من الدول، وتعد النرويج المثال الأساسي على ذلك. ولكن لكل من هذه المصادر سلبيات، إذ إن توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية على نطاق واسع يتطلب بالمقابل استخداماً واسع النطاق للأرض من أجل الألواح التي يتم تطويرها حالياً. مما يثير محادثات استعمارية جديدة مريبة لاستخدام أراضٍ شاسعة في الصحراء الأفريقية لتوفير الكهرباء لأوروبا. وبسبب الصعوبات التي تعترض تخزين الكهرباء: فإن الطاقة الشمسية وقوة الريح تُعدّان «آنيتين» جداً، بحيث لا يمكن الاعتماد عليهما سوى بقسم من الكهرباء، إذ لن يتم توليد الكهرباء إذا لم يكن هناك رياح أو شمس. وللإفادة من الطاقة المائية سوف تكون بحاجة إلى الماء والجبال، ومن شأن سنوات من انخفاض نسب الهطول أن تقلل من الناتج. ومن المتوقع أن يتراجع إسهام الطاقة المائية في مزيج الطاقة، ويعود ذلك بجزء كبير منه بسبب التنازع على السيطرة على المياه وبناء السدود في العديد من المناطق النامية. وتعد قوة الأمواج غير مختبرة نسبياً. (والطاقة النووية في تراجع مع الإنهاء التدريجي لها في أوروبا والولايات المتحدة. ولكن مؤيديها يقولون: إنها توفر طريقة لتحقيق الأهداف البيئية).

اقتصاد هيدروكربوني آخر؟

قد يتخيل المرء أن السعي لتحويل الاقتصاد العالمي من اقتصاد يعتمد على الهيدروكربونات إلى اقتصاد يزوده الهيدروجين بالوقود كان قد ظهر في أواخر القرن العشرين وليداً للتقدم العلمي، ونتيجةً لمخاوف الدول الصناعية من الاعتماد على المستعمرات السابقة، وسبباً للإدراك المتنامي للكوارث البيئية التي سيتسبب بها التسخين العالمي. وفي الواقع، إن أول محرك احتراق داخلي قد تم تصميمه في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر كان يتم تزويده بالهيدروجين وقوداً له؛ وتم اختراع خلية الوقود قبل أواسط القرن التاسع عشر، وكان جول فيرن عميد الخيال العلمي قد كتب في عام 1875 قصة يتم فيها استبدال الفحم بالماء بوصفه وقوداً.

وقد تمت دراسة الوقت اللازم لكي تحظى المبتكرات والمكتشفات العلمية بالقبول والانتشار. وتقول إحدى النظريات: إن الأمر يستغرق خمسين عاماً حتى تنتشر التقنيات الجديدة. ووفقاً لذلك المعيار، ينبغي أن نكون الآن في اقتصاد الهيدروجين. وإذا تركنا جانباً الأعمال الأولى وتأملات القرن التاسع عشر، فقد كان سلاح الجو الأمريكي في الخمسينيات من القرن العشرين يختبر الهيدروجين بوصفه وقوداً

وينظر إلى البدائل القريبة الأمد للنفط والديزل بوصفها وقوداً للنقل، على نحو مشابه في كونها أجزاء من مزيج. وتعمل السيارات بأي نوع من الزيوت تقريباً، بما في ذلك زيت المائدة. وفي أجزاء من أوروبا وأمريكا الجنوبية، يقدم الوقود الحيوي من النباتات إسهاماً للاستخدام الإجمالي للوقود. ولقد كان غاز البروبان المسال مستخدماً منذ أمد طويل، وبشكل خاص في أساطيل سيارات الشركات. وتم تجريب استخدام الغاز الطبيعي في المملكة المتحدة، على سبيل المثال. وإن التفكير الحالي هو في صناعة السيارات بمعظمها وما وراءها. إن السيارات الهجينة تعد الطريق لتخفيض الانبعاثات في السنوات القليلة القادمة، وهي سيارات تستخدم قوة البطارية والوقود السائل بالتبادل وفقاً للظروف.

للطائرات وكانت بعض الشركات مثل فيول سيل إنرجي الامريكية تقوم بإنتاج مولدا تعمل باستخدام الهيدروجين وقوداً لها منذ عدة عقود من الزمن. وتعمل شركا السيارات على الافتراض أن الهيدروجين لن تكون له أهمية بوصفه وقوداً للسيار حتى نحو عام 2015 وتعتقد وكالة الطاقة الدولية أن الأمر سيتطلب أكثر من ثلاث عاماً يصبح الهيدروجين أكثر من مجرد جزء بسيط من مزيج الطاقة ما لم يط تغيير مهم في السياسة الحكومية والتقويم التقني.

إذاً لماذا لا توجد دلائل ذات شأن تشير إلى انتقالنا نحو الهيدروجين؟ فالأمر لي مجرد مسألة مقاومة شركات النفط أو شركات أخرى من مصلحتها الحفاظ عل الاقتصاد الهيدروكربوني. وفي الواقع، فإنها ستفيد من الانتقال نحو الهيدروجين إذ تكون شركات النفط مدفوعة بفعل سعي أصحاب الأسهم للربح، وليس بارتباط بالنفط والغاز. وقد قاموا في الماضي بحماية موقعهم بشرائهم لمناجم الفحم، ولديه استثمارات مهمة في البحث والتطوير لاستغلال الطاقة المتجددة، ويتيح لهم التحول نح الهيدروجين الآن سوقاً جديدة للوقود الأحفوري. ولم تطرح بعد الحجج الاقتصاد والبيئية للانتقال إلى الهيدروجين. وعندما يتم استخدام الهيدروجين بوصفه وقود فإنه لا تصدر عنه أي انبعاثات ما عدا الماء، وهو ما يبدو أنه الحل لمشكلاتنا المتراك من انبعاثات غازات الدفيئة والاحتباس الحراري. ويتوافر الهيدروجين بكميات غي محدودة من الماء. ولكن هذا ينطوي على مشكلة أساسية وسبب آخر يبرر كون خل الوقود لا تشكل خطراً داهماً لصناعتي النفط والغاز. ذلك أن الهيدروجين بحد ذا ليس مصدراً للطاقة، ولكنه شأنه شأن الكهرباء حامل للطاقة التي يتم إنتاجها مكان آخر. والهيدروجين مثل الكهرباء لا يكون متوافراً من دون أن يتم إنتاجه. وثم طريقتان حالياً للقيام بذلك: الطريقة الأولى مسؤولة عن 98% من الإنتاج الحال للهيدروجين (لاستخدامه على نحو كبير في صناعات الأسمدة والغازات الصناعية وتتم بنزعه كيميائياً عن الهيدروكربونات؛ فيما تتم الثانية بالتحليل الكهربائي.

وهكذا، فإن احتمال الطلب الهائل الجديد على الهيدروجين سوف يفتح كذل احتمال ظهور سوق جديدة لمنتجي النفط والغاز، بوصفهم موردين للمواد الأول

لمحطات توليد الهيدروجين، مثلما يعملون حالياً على إمداد محطات توليد الكهرباء التقليدية بالمادة الأولية لها. وتعمل صناعة الفحم على ترتيب نفسها؛ لتكون مورد الوقود لإنتاج الهيدروجين، والسخرية في ذلك، تلك الصورة المعطاة للفحم بوصفه وقوداً قذراً. وبالنسبة لحكومات الولايات المتحدة واليابان ودول أخرى ذات اقتصاديات متقدمة واستهلاك كبير للطاقة ولديها احتياطيات من الفحم، يمكن لخلايا الوقود الهيدروجيني العاملة على الهيدروجين المنتج من الفحم المحلي أن تقلل من الاعتماد على الطاقة المستوردة. ووفقاً لتقرير أعده المدير الجديد للاستثمار في تقنية الطاقة التابع للمؤسسة المالية ميرل لينش، إذ قال: «إن الدعم الشفهي لحكومة الولايات المتحدة لسيارات خلية الوقود لا يهدف بشكل أساسي لخفض الانبعاثات، بل لخفض الاعتماد على النفط الأجنبي»[31]. وهناك إشارة إلى أن تمويل أبحاث خلية الهيدروجين التي أعلن عنها جورج دبليو بوش هو «سعي للابتعاد عن سياسة مؤلمة سياسياً، ولكنها تلقى الاستحسان الفوري للقيام بجهد آني للتحول إلى تقنيات السيارات الهجينة التي يمكنها أن تقلل على الفور من الاستهلاك عبر زيادة الكفاية»[32].

يحتاج إنتاج الهيدروجين بواسطة التحليل الكهربائي إلى الكهرباء، وهذا يتطلب بالطبع استخدام الفحم أو الغاز أو النفط لإنتاجها، إلا إذا تم توليدها عبر مصادر لا تصدر عنها انبعاثات، مثل الطاقة الشمسية أو قوة الرياح (أو الطاقة النووية).

تعد خلايا الوقود الهيدروجيني أكثر كفاية من معظم الأشكال الأخرى من مولدات الطاقة (على الرغم من أن المحطات المعتمدة على الدورة المشتركة لتحويل الغاز) تقترب جداً من مستوى كفاءتها، وهكذا فإن اتجاه القطاع التجاري لتوليد الكهرباء في الموقع من شأنه أن يقلل من انبعاثات غازات الدفيئة. ولكن بحثاً أجرته مؤخراً الأمانة العامة لوكالة الطاقة الدولية لم يكن يبعث على التفاؤل، إذ قال: إن التغير في الاحتمالات للسنوات القادمة لن يؤثر كثيراً على مزيج الوقود؛ ذلك أن معظم خلايا الوقود سوف تعتمد على الغاز، وأن الكفاءة الأكبر للخلايا لن تعمل على الاستغناء عن الكربون في توليد الكهرباء، إلا على نحو قليل[33].

ويجـدر بنا الاقتباس من هذه الوثيقة على نحو مطول فيما يتعلق بحجم المشكلات الاقتصادية والبيئية التي ستظهر ما لم يتم تطوير وتقبل تقنية جديدة وتجارية لإنتاج الهيدروجين أو يتم جعل التقنية الحالية أكثر كفاية بكثير.

ليس ثمة حتى يومنا هذا من طريق بديل تم إظهاره بخلاف التكسير أو التقطير الهدام والتحليـل الكهربائي، وهاتان المقاربتـان لا تُعدّان تنافسيتين في سـوق الطاقة. فالتحليل الكهربائي، يعد جزئياً من وظائف الكفاية، التي تكون متدنية. ويظهر مثال بسيط الفكرة: إن استبـدال كل الوقود المستخدم للنقل في فرنسـا بالهيدروجين سوف يتطلب نحو أربعة أضعـاف الاستهلاك الحالي من الكهرباء (أي نحو 700 تيرا واط ساعي من الاستهلاك الإضـافي). وإنتـاج هذه الكهرباء سوف يتطلب بناء 60 محطـة نووية جديدة تنتج 1500 ميغـا واط، أو تغطيـة 6% من المناطق الفرنسية بقرابة 350 ألف عَنَفَة* للرياح أو تغطية 1% مـن الأرض بواسطة الخلايا الكهروضوئية (وبتكلفة أعلى). كذلك تنطبق التكاليف الأعلـى على التقنيـات المتوافرة حالياً لأسر ثاني أكسيد الكربـون وتخزينه. إذا تم توفير 700 تـيرا واط ساعي بواسطة الغاز الطبيعي (وهو أقل أنواع الوقود تكلفة ليتم بواسطته استخلاص ثاني أكسيد الكربون)، فإن تكاليف الأسر وحدها ستؤدي تقريباً إلى مضاعفة التكاليـف التشغيليـة، ناهيك عن تكاليف النقـل أو التخزين. وفيما تكـون هذه التقنيات متوافـرة حالياً ـ وحتى باستخـدام تجاري ـ فإن حجم هذه العمليـات يقل كثيراً عما هو مطلوب لتطبيق الطاقة التجارية في كافة أرجاء البلاد[34].

ومـا إن تتـم معالجة مشـكلات إنتاج الهيدروجـين، حتى ينشأ المزيـد من الهموم المتعلقة بالتخزين والتوزيع.

ويظهر مدى ضخامة التحدي البيئي بمجرد تذكير أنفسنا بالتوقعات المتعلقة بنمو الطلـب على الطاقة. ففي عام 2000 كان الطلب التجاري الأساسي على الطاقة يبلغ نحو 9.2 مليارات طن من معادلات النفط، وذلك باستثناء 1.6 مليار إنسان في العالم النامي يعتمدون على الكتل الحيوية، وسيرتفع إلى نحو 15.3 ملياراً بحلول عام 2030. ويشكل النفط والغاز والفحم نحو 85% من إجمالي عام 2000، وستكون مسؤولة عن

سبــة نفسها، على الأقل، في عام 2030، وذلك وفقاً للحالة المرجعية لوكالة الـ
ولية. ووفقاً لسينـاريو السياسة البديلة، الذي يفترض أن التغيرات السياسية
دراستها قد طبقت بالفعل، سيكون الطلب أقل بقليل من سينـاريو الحالة المر
عــام 2010، لكنه أقل بــ 9% من سينـاريو الحالة المرجعيــة في عام 2030. و
ينـاريــو البديل الذي يدعــو إلى التفاؤل نوعاً ما، فإن انبعاثات دول OECD
ـل إلى الــذروة بعد عــام 2020 وسيكون تباطؤ نموها أعلــى بقليل من نمو ا
ن الطاقة[35].

سبــة نفسها، على الأقل، في عام 2030، وذلك وفقاً للحالة المرجعية لوكالة الـ
ولية. ووفقاً لسينـاريو السياسة البديلة، الذي يفترض أن التغيرات السياسية
دراستها قد طبقت بالفعل، سيكون الطلب أقل بقليل من سينـاريو الحالة المر
عــام 2010، لكنه أقل بــ 9% من سينـاريو الحالة المرجعيــة في عام 2030. و
ينـاريــو البديل الذي يدعــو إلى التفاؤل نوعاً ما، فإن انبعاثات دول OECD
ـل إلى الـذروة بعد عــام 2020 وسيكون تباطؤ نموها أعلــى بقليل من نمو ا
ن الطاقة[35].

لا ريب في ان استهلاك النفط والغاز الطبيعي سيستمر في الارتفاع بقوة في السنوات القادمة. وقد يكون هناك تفاوت في معدلات النمو وآفاق الزمن التي تستخدمها الهيئات الدولية والحكومات والشركات المختلفة، ولكن الاتجاهات لا جدال فيها. وإذا نظرنا بعيداً، حتى عام 2025 أو 2030، فسيبقى النفط مصدر الطاقة المهيمن، على الرغم من أن دور الغاز الطبيعي سيستمر في النمو. وقد تم تخيل اقتصاد الهيدروجين منذ القرن التاسع عشر، ولكن الطريق المباشرة للوصول إليه تتم حتى الآن عبر أنواع الوقود الأحفوري. وقال كايل مكسارو نائب وزير الطاقة الأمريكي، بصراحة: «ما نحاول القيام به لاقتصاد الهيدروجين إنما هو أخذ الكثير من الموارد المحلية، المتمثلة في الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وما إلى ذلك، واستخدامها لإنتاج الهيدروجين»[1].

إن نسبة الطلب المسؤولة عنه الدول النامية آخذة في التزايد بقوة. وفي عام 2001، كانت نسبة استهلاك الدول النامية للنفط 64% مما استهلكته الدول الصناعية. وبحلول عام 2025، سوف تصل النسبة إلى 94%، وذلك وفقاً لتوقعات الحكومة الأمريكية[2]. وسيكون الطلب الإجمالي في اقتصاديات الدول الآسيوية النامية مضاعفاً في الإطار الزمني نفسه. وبحلول عام 2030، ستصل حصة الدول غير الأعضاء في OECD إلى 50% فيما تبلغ حصتها الآن 38% [3]. وسينمو الطلب على الغاز الطبيعي بأقصى سرعة في الدول النامية، ولكن افتقارها إلى البنية التحتية سوف يعني أن دول منظمة OECD ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق ستكون مسؤولة عن معظم الاستهلاك.

 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والنتيجة الطبيعية لهذا الأمر أن
 ة التي تمتد حتى عام 2025، وفي الارتفاع بما يزيد عن 50% في المد

الولايـات المتحدة. وتظهر التوقعـات أن الدول النامية ستكـون مسؤولة عن 60% من هـذه الزيادة. ووفقاً لحسابات وكالة الطاقة الدوليـة فإن توزيع نسب الانبعاثات لعام 2000 مـا بين دول OECD والدول النامية والـدول ذات الاقتصاديات الانتقالية كان 55% و34% و11% على التوالي. ويعتقد أن هذا سيتغير في عام 2030 ليكون كما يلي 43% و47% و10%.

وأسبـاب ذلـك بسيطة، فالـدول النامية الكبرى لا تقـوم ببنـاء صناعاتها لتلبية الطلـب المحلـي فحسـب، بـل إنهـا تعمل بصـورة متزايـدة بوصفهـا مصانـع للدول الصناعيـة، وحتى الدول التي تجاوزت مرحلة التصنيع. ومن دون بنية تحتية متطورة للغاز الطبيعي، وموارد مالية للتقليل من الانبعاثات، ومع الاعتماد الهائل على الفحم، فـإن الانبعاثات الصادرة عـن الصناعات التصديرية أعلى ممـا ستكون عليه، لو لم تعمـل الشركات الغربية على هجرة إنتاجها؛ سعياً وراء العمالة الأرخص (والضوابط البيئيـة الأضعف). ولإنتاج وحدة من المخرجـات الاقتصادية تستخدم الدول النامية المستـوردة للنفط ضعف كميـة النفط الذي تستخدمه الـدول المتقدمة[4]. وفي الوقت ذاتـه، فإن التمـدن وتحسين البنية التحتيـة لوسائط النقل يتيحـان للمجتمعات التي كانت إلى الآن تعتمد على موارد الكتل الحيوية الوصول إلى طاقة تعتمد على النفط.

فيمـا تُعدّ توقعـات الطلب والانبعاثـات بالنسبة للدول النامية عاليـة، إلا أن نسب الاستهـلاك والانبعاثـات للفرد الواحد هـي أقل بكثير، وستبقى أقـل من النسب التي تسجلهـا الـدول الأعضاء في OECD الشرهة للطاقة. وهكـذا، على سبيل المثال، فإن استهـلاك الفرد الواحد للكهرباء في الدول النامية يصل إلى نحو سبع الاستهلاك في دول OECD، ومـن المتوقع أن تتغير تلك النسبة بحلول عام 2030 لتصل إلى الخمس أو السدس. وسترتفع انبعاثات الفـرد الواحد في الدول النامية لتصل إلى 4.5 أطنان في الصـين، و1.6 طن في الهند و1.3 طن تحت الصحراء الأفريقية بحلول عام 2030 ولكنها تقارب 12 طناً في دول OECD وسترتفع لتصل إلى نحو 13 طناً[5].

إن الهيمنة المستمـرة للهيدروكربونات على مزيج الطاقة الدولية معناها استمرار الـدور الاقتصادي، ومن ثم السياسي للدول المنتجة والمستهلكة للنفط والغاز الطبيعي

سـواء بسـواء. وسيبقـى تقلب أسعـار النفط (ذات التأثـير الكبير علـى أسعار الغاز الطبيعـي) محدداً أساسيـاً للإيرادات المتوافرة لحكومات الـدول المنتجة. وستستمر هـذه الهيمنة في التأثير - لدرجة مثيرة للجدل - علـى اقتصاديات الدول الصناعية، وإلى درجـة أكبر على اقتصاديـات الدول النامية. وتتم إحدى طرق دراسة هذا الأمر عبر وضع الاقتصاديين نموذجاً لأثر زيادة أسعار النفط. وفي عام 2000 كان صندوق النقـد الـدولي قد وضع نموذجـاً لآثار حصول زيـادة في أسعار برميـل النفط تبلغ 5 دولارات، وبعـد ثلاث سنـوات أخذت وكالة الطاقة الدولية تدرس آثار حصول زيادة تبلـغ 10 دولارات للبرميل. ومع أنه ينبغي عدم أخذ الأرقـام الدقيقة المتوقعة حرفياً، ولكـن الاستنتاجات الإجمالية على العكس من ذلك؛ نظراً لأن معدل السعر لسلة خام أوبـك قد ارتفع بالفعل مـن 23.12 دولاراً للبرميل في عام 2001 إلى 28.16 دولاراً في عـام 2003 و 30.75 دولاراً في الربع الأول من عام 2004، ليرتفع إلى ما يزيد عن45 دولاراً في أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2004.

وتظهر ورقة البحث التي أعدها صندوق النقد الدولي(6) أن زيادة تبلغ 5 دولارات في أسعار النفط لخمس سنوات ستزيد فائض الحساب الجاري للإمارات العربية المتحدة بما يزيد عن 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وستكون روسيا رابحاً كبيراً آخر، ولكن بالنسبـة لبعض منتجي النفط مثل المكسيـك وماليزيا ستكون الآثار الإجمالية سلبية؛ نظـراً للآثار التـي ستحدثها على تجارتها وعلى الدول المستهلكـة. وبالنسبة لمجموعة الـدول الأعضـاء في منظمة أوبك، فـإن صافي الميزان التجاري سـوف يتحسن بنسبة تصـل إلى 6.5% من إجمالي الناتج المحلي، حتى إنـه سيتيح المجال أمام آثار ثانوية. وسيتـم إنفاق نحو 7.5% من الإيرادات الإضافية على الواردات بعد ثلاث سنوات إذا أعقبتهـا حادثة مماثلة لما سبق، على الرغم من أن التقدير يشير إلى تصميم لتجنب دورات الازدهـار والأزمات الاقتصادية للمكاسـب غير المتوقعة السابقة، وهكذا كانت التقديـرات المرتفعة للـواردات قد أوحت بالاستمرار في إعـادة تدوير إيرادات النفط لتعود إلى جيوب شركات وحكومات الدول الأعضاء في OECD.

ولقد ضعفت المخاوف السعودية من زيادة العجز في الميزانية بفعل بقاء أسعار النفط مرتفعـة، وقامت المملكة بمراجعة توقعات الفائض لعام 2004 ليصل إلى 5.3 مليارات

دولار[7]. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن النمو في إيرادات النفط كان يعني لها توليد زيادة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5% في عام 2004 وسياسات مالية توسعية[8]. ولكن أثر الإيرادات الأفعوانية الذي يحدثه تقلب الأسعار على الدول المعتمدة على تصدير النفط ما يزال موجوداً. وقد ارتفعت إيرادات صادرات نفط أوبك بنسبة 24% في عام 2003 لتصل إلى 242 مليار دولار، ومن المتوقع أن يتبعها انخفاض بنسبة 5% [9]. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية كان من المتوقع حصول انخفاض بنسبة 14% في عام 2004 ولكنه تأجل بفعل المزيد من ارتفاع الأسعار في تلك السنة. وتقول تقديرات البنك الدولي: إن معدل النمو الاقتصادي الذي حققته روسيا في عام 2003 البالغ 7.2%، يمكن أن نعزو 3% منه إلى ارتفاع أسعار النفط. وفي السنوات القليلة الماضية وصل نمو روسيا إلى 5% فقط عندما أخذت أسعار النفط في الارتفاع، وكان الدرس الذي خلص إليه البنك الدولي أنه لكي تحقق روسيا هدفها المتمثل في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي لديها في غضون عشر سنوات يجب إما أن يستمر ارتفاع أسعار النفط أو أن يتم إجراء إصلاحات بنيوية[10].

من الطبيعي، كما علَّمت التجربة الدول المصدرة، أن أسعار النفط المرتفعة ليست بالنعمة الخالصة. وقد كانت المملكة العربية السعودية تجادل طيلة عدة عقود من الزمن، بأن دفع الأسعار لترتفع كثيراً، بحيث تقيد الطلب أشبه بتجويع الإوزة التي تبيض ذهباً.

أصبحت سرعة تأثر الدول الأعضاء في OECD للارتفاعات الحادة في أسعار النفط في الوقت الحالي، أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى انخفاض كثافة استخدام الطاقة. في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كان الإنفاق على الطاقة يشكل 8% من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة، حصة النفط منها 5%، والفحم 2%، والغاز الطبيعي 1%. وبحلول عام 1981 ارتفعت النسب مسجلة 14% و8% و2% على التوالي. ثم انخفضت في عام 2001 لتصل إلى 7% و3.5% و1% على التوالي[11]. ومع ذلك، فبعد ارتفاع الأسعار في نهاية التسعينيات، كانت البيانات النهائية لأعداد هائلة من الشركات تبدو غير

مكتملة من دون إيراد سطرين يشيران إلى الآثار السلبية لتكاليف الطاقة المرتفعة. وفي عام 2004، مع حصول ارتفاع إضافي في أسعار النفط والغاز الطبيعي، وبشكل خاص الأسعار الإشارية الآجلة، ازداد سعي مراقبي السوق للحصول على المشورة من أمثال آلان غرينسبان الرئيس المحنك لمجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وعندما كشفت الولايات المتحدة عن عجز مالي فاق المتوقع في شهر مايو/ أيار من عام 2004، لم تشكل أسعار النفط سوى نحو 13% من الزيادة، فيما تعزى لتكاليف الطائرات المدنية نسبة أعلى، كذلك كان تقرير السوق لوكالة الطاقة الدولية الصادر في الشهر ذاته قد أظهر ارتفاعاً غير متوقع في الطلب على النفط من الدول الأعضاء في OECD.

كانت الزيادة في أسعار النفط عامي 1973 ـ 1974 قد تسببت في خسارة مباشرة في التجارة بالنسبة للدول الأعضاء في OECD بلغت قرابة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك وفقاً لصندوق النقد الدولي. ويقول آخرون: إن إسهام أسعار النفط في الخسارة المقدرة بـ 350 مليار دولار من الناتج في أثناء الكساد الذي أتى لاحقاً كانت أعلى من ذلك. وكان أثر صدمة أسعار النفط في عامي 1979 ـ 1980 على معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء في OECD أكبر بكثير، إذ بلغت 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك وفقاً للتقرير ذاته الذي أعده صندوق النقد الدولي، ولكن كان لدى الدول المستهلكة هذه المرة سياسات مناسبة، وحافظت على الأجور للسيطرة على الأثر التضخمي. وهذا ما جعل تلك الزيادة الطفيفة التي دامت مدة قصيرة وجرت قرابة أزمة حرب الخليج من عام 1990 ليس لها أي أثر يذكر.

وتقول الورقة التي أعدها صندوق النقد الدولي، والتي تفترض ارتفاعاً في أسعار برميل النفط يعادل 5 دولارات مدة خمس سنوات: إن إجمالي الناتج المحلي للدول الصناعية سيكون أقل بنسبة 0.3% مما سيكون عليه بخلاف ذلك، ولمدة سنتين قبل عودته إلى مستواه الطبيعي. وسيعاني الميزان التجاري انخفاضاً يبلغ نحو 20 ـ 27مليار دولار في السنة. وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى دراسات تقدر بأن زيادة 10 دولارات للبرميل ستخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6% في الدول

الصناعيـة. وحـين عرضت الوكالـة نموذجاً لارتفـاع قصير الأمد يبلـغ 10 دولارات للبرميـل، وجـدت أن نسبة نمو النـاتج المحلي الإجمالي للولايـات المتحدة سيقلّ فقط بنسبـة، 0.15% و0.2% و0.3% لكل من منطقة اليـورو واليابان على التوالي. وتقول وكالـة الطاقة الدوليـة: إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمـالي العالمي في أماكن أخرى ربمـا كانـت أعلى بنصف نقطة مئوية سنوياً في عامي 2002 ـ 2004 إذا ظلت أسعار النفط حسب مستوياتها أواسط عام 2001 [12].

ولكن، وعلى الرغم من بعض المخاوف حيال أسعار النفط التي وجدت تعبيراً عنها في الأسـواق الآجلة، إلا أن النمو الاقتصادي في الولايـات المتحدة كان يتسارع في عام 2004، حتى وإن تلكأت أوروبا واليابان، الأمر الذي أدى إلى قول وكالة الطاقة الدولية: إن أسعار النفط تفاقم مشكلات البطالة والعجز في الموازنة.

وتتحمـل الدول الناميـة المستوردة للنفط أعبـاء الأسعار المرتفعـة، فقد أصبحت كثافـة الطاقـة لديهم أكبر بكثير والطلب لديهم آخذ في النمـو، وغالباً ما يكون أسرع مـن قدرتهم على دفع الأموال. كذلك، يعمل العديد مـن هذه البلدان على دعم بعض أسعـار النفط. وتعد الدول الفقيرة جداً وذات المديونيـة المرتفعة أكثر الدول تضرراً. كمـا أنه من شأن تقلـب تكلفة هذه السلعـة المستوردة المهمة جـداً أن يشكل صعوبات في مجـال التخطيط. فزيـادة 5 دولارات على سعر البرميل تـؤدي في مالي إلى زيادة العجـز في الحساب الجاري بنسبـة 1.25 بالمئة من الناتج المحلـي الإجمالي، و1.6% في بيلاروسيـا. ومن بين أكـبر اقتصاديات الدول النامية تعـد الهند وكوريا الجنوبية والباكستان والفيليبين وتايلاند وتركيا الأكثر تضرراً. فعلى سبيل المثال، يعاني الناتج المحلـي الإجمالي في الهند انخفاضاً بنسبة 0.5% وكوريـا الجنوبية 0.9%. ونتج عن الصدمـة التـي أثرت في الصين انخفاضـ في الناتج المحلي الإجمـالي بنسبة 0.4%. ووفقـاً لسيناريو وكالة الطاقـة الدولية الذي يتحدث عن زيادة تبلغ 10 دولارات سوف يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بنسبة 0.75%.

تؤدي زيادة الأسعـار –في الظاهر– إلى تحويل الأموال من جيوب الدول المستوردة إلى الـدول المصـدرة. لكـن الاقتصاديين يـرون أن الأمر أكثر تعقيداً مـن ذلك، وأن

ومنـذ ان اصبح النفـط، ثم بعد ذلك الغـاز الطبيعي، سلعـا إستراتيجية، اخذت الـدول الإمبريالية، وما بعـد الإمبريالية تسعى بشكل مباشـر أو غير مباشر للحفاظ علـى السيطرة على موارد الهيدروكربونات وأسعارهـا، وكان هذا واضحاً جداً خلال مـدة الامتيازات وتحديد الأسعار. ومنـذ أن انتزعت منظمة أوبك قرارات الإنتاج من أيـدي الشركات وحكوماتها أصبحـت هذه المنظمة تعامل على أنهـا بعبع، كارتل غير مقبول، وذلـك عندما كانت الأسعار تهدد مستويات ربـح الشركات المستهلكة للطاقة الموجـودة في البلـدان المصنعة، وبشـكل مماثل، فقد وجـه إليها اللـوم بسبب ارتفاع التكاليـف بالنسبة لسائقي السيـارات في البلدان المستهلكة بالرغـم من أن الضريبة التـي تؤخذ من أسعار الضخ خارج الولايات المتحدة تتجاوز تكلفة النفط الخام المكرر من أجل صنع الوقود، ومع ذلك، ففي أوقات الأزمات السياسية كان يعتمد على أوبك؛

هناك انخفاضاً في النمو الاقتصادي العالمي، وأن أحد الأسباب لذلك أن أولئك الذين يخسـرون الدخل - المستـوردون - يستجيبـون بالنزوع إلى خفض مصروفاتهم أكثر مـن أولئك الذين يربحـون الدخل - المصدرون - فيزيـدون مصروفاتهم. وهذا يؤدي إلى نقص صـاف في الطلب، كذلك فإن الزيادة في أسعار النفط تؤثر في اقتصاديات الـدول المصدرة للنفط بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر زيادة تكلفة المواد المصنعة المستوردة. وفوق هذا، هناك التأثير الأوسع للتضخم وآثاره على الأسواق المالية.

بالرغـم من ذلك، فـإن هذا الجدل الاقتصادي ضد أسعـار أكثر ارتفاعاً يستحق تفحصاً سياسياً دقيقاً؛ لأنه يقترح وجود مصلحة عالمية في معدل النمو العالمي الأعلى. بيد أن هذا الاقتراح مريب جداً، إذ فيه اقتصاد دولي يقوم فيه لاعبو أمريكا الشمالية وأوروبـا بالتبشير بالتجارة الحرة، بينما يحافظون بعناية على خطط المعونة الخاصة بهـم ويستخدمون ثقلهم في منظمـة التجارة العالمية لدعم هيمنتهـم. وتظهر بيانات مؤتمـر الأمم المتحدة حـول التجارة والتنمية أن حصة البلـدان النامية من التصدير العالمـي لكافة أنـواع الوقود تبلغ 57.8%، وهكذا فهي أعلـى بكثير من خامات المعادن أو المـواد الزراعية الأولية أو المواد الغذائيـة، (تصدر أوروبا الشرقية نسبة أخرى من

لضمــان إمدادات النفط والسيطرة على السعر، فضلاً عن أن دفاع أوبك عن الأسعار يدعم أرباح شركات النفط الكبرى، ويبقي رؤوس الشركات الصغيرة فوق الماء.

أليس هناك حجة تقول: إن العدل والإنصاف يتحققان بشكل أفضل عبر معدل نمو اقتصادي عالمي أقل يصبح فيه حقاً مشروعاً للبلدان النامية المصدرة للنفط المطالبة بالحصول على نصيب أكبر من الثروة؟ وبرغم كل شيء، ففي المدة ما بين عامي 1996 و2000 جمعـت مجموعــة السبعة ـ التــي أعضاؤها أغنى وأقــوى دول العالم ـ ضرائب على النفط بقيمة 1.300 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت عائدات النفط التي حصلت عليها دول أوبك 850 مليار دولار(13). وهذا بسيط، لكن قول الحقيقة يترك جانباً بعض الحجج الأخرى مثل لماذا على البلدان الغنية المستوردة للنفط والغاز الطبيعي أن تدفع أكـثر إلى البلدان النامية المنتجة، ومن بين هذه الحجج أن الاحتياطيات لا تعوض: لذا فالعلاوة مبررة، وأن الأسعار الحقيقية ستنخفض على المدى البعيد، وأنه يجب تسعير الهدروكربونات بالمقارنة مع مصادر الطاقة البديلة لإيجاد قيمتها الحقيقية.

هنا توجد مشكلة، طبعاً، ألا وهي كما تبين نماذج الاقتصاديين، أن الأسعار الأعلى من المرجح أن تؤذي الاقتصاديات النامية المستوردة للنفط أكثر مما تؤذي اقتصاديات البلــدان المصنعة الغنية. وهناك جدل لحث دول مثل الهند والبرازيل والصين وتركيا لتتخـذ اتجاهاً نحو مزيد من الكفايــة بالطاقة. والبلدان المنتجــة لقصب السكر مثل الهند والبرازيل يمكنها تقريباً الحد من الحاجة إلى الوقود الأحفوري من أجل وسائط النقـل عبر التحول إلى الوقود الحيوي المستخرج من القصب وتخفيض انبعاثات ثاني أكسيــد الكربون بشكل كبير. ومــن ناحية أخرى، قد تكون النتيجة الطبيعية استخدام أكثر للفحم من أجل توليد الطاقة.

يجادل بعضهم بأن الدول النامية لديها فرصة للتخلص من بعض التقنيات الأشد ضرراً للبيئة التي قدمت الطاقة لتطوير البلدان الصناعية، ويرى آخرون هذه الحجة تحــركاً مبطَّناً لإجبار العالم النامي على قبــول تطور اقتصادي أبطأ من أجل تخفيف الضــرر البيئي الذي أحدثــه العالم الصناعــي. وفي غياب الإجــراءات المخففة يكون مــن الصعوبة بمكان دعم الحجة بأن الأسعــار الأعلى للنفط والغاز الطبيعي هي أداة للتغيير عند الأخذ في الحسبان مولدوفا أو غويانا أو بينين.

أما المشكلة الأخرى في الجدل الداعي لأسعار أعلى للنفط والغاز الطبيعي بوصفها وسيلة لإعادة توزيع الثروة، فقد عولجت بشكل مفصل جداً في هذا الكتاب: نفس الشروط الاجتماعية والسياسية التي ينطوي عليها الاعتماد على صادرات الهيدروكربون. فالعدالة والإنصاف ومبادئ إعادة التوزيع، ناهيك عن أي شيء سياسي أكثر راديكالية، لا تتحقق عبر إرسال عائدات الإيجار الضخمة إلى صناديق النخب التي تجعل من نفسها ثرية، سواء كانت هذه النخب عائلات مالكة من أصل مشكوك فيه أو ديكتاتوريات أو سياسيين مرتبطين بمصالح شركات داخلية أو أجنبية. فالاعتماد على صادرات الهيدروكربون في الاقتصاديات النامية والانتقالية يترافق بعدم التنمية وزيادة حدة الفقر والبؤس والصراع المدني والحكم الاستبدادي. وميل إيجارات النفط والغاز لتقوية التحديات لوحدة الدول الموجودة إنما هو تهديد دائم للحكومات المركزية. فخلال سنة واحدة للاحتلال في العراق كانت هناك دعوات من جنوبه للسيطرة على العائدات وإقامة دولة فيدرالية، وإذا لم تتم تلبية هذه الدعوات، فهل سيكون هناك مزيد من المطالبات الأكثر إلحاحاً وراديكالية بعد ذلك؟ ففي وسط العنف المتزايد سوءاً في منطقة الدلتا النيجيرية، يزداد تفسير عمليات شفط النفط من أنابيب النفط الذي تقوم به الميليشيات بمصطلحات شعبية شبه سياسية، لصوصية ممزوجة برفض للحكومة في العاصمة أبوجا.

لم تنجح البلدان المصدرة، كلٌ بمفردها في التنويع بعيداً عن النفط والغاز الطبيعي، أي «زراعة النفط». وهذا سببه جزئياً التنافس على الإيجار الذي امتص الطاقة السياسية والاقتصادية، وفي جزء آخر بسبب التوجه نحو العمليات الإنتاجية الفرعية كالتكرير والصناعات البتروكيميائية التي لم تفعل شيئاً سوى تضخيم حدود صناعة معزولة. وفي الماضي، أدت خطط التنويع إلى مشروعات غير مناسبة وانتشار الفيلة البيضاء.

في السنوات الأخيرة قامت منظمات غير حكومية وهيئات تابعة للأمم المتحدة بالتحرك من أجل فرض الشفافية في خطط تطوير المشروعات. وحثت حملة: «قم

من أجل الحصول على تراخيص الاستكشاف والإنتاج. وفي عام 1999 أطلق الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان فكرة قيام اتفاق عالمي بين الشركات الكبرى ووكالات الأمم المتحدة، تلتزم الشركات بموجبه بتسعة مبادئ رئيسة في مجالات حقوق الإنسان والعمال والممارسة البيئية الجيدة. وقد وضع مشروع تشاد ـ كاميرون لإنتاج النفط وخط الأنابيب نموذجاً جديداً لضبط الإيجارات والإشراف عليها بتوجيه من البنك الدولي.

ماذا تستطيع هذه المبادرات تحقيقه؟ إن حملة الشركات لتحقيق الشفافية في حصولها على التراخيص شيء إيجابي بقدرِ ما يساعد على منع أو كشف الفساد وسوء توجيه العائدات. لدرجة أنها قد تشجع المؤسسات المالية على تفحص العمليات في بلد ما بشكل أكثر دقة. وبالفعل، هناك دليل على الفحص الأكثر دقة للمشروعات. وعلى أي حال، فإن الفساد بمعنى الإثراء غير المشروع ليس إلا إعلاناً طفيفاً لتوزيع إيجارات النفط. وكما سبق أن بينا، فالمشكلة الأساسية هي مشكلة بنية اقتصادية وسلطة سياسية. فالحكومات التي تشرف على توزيع الثروة النفطية للموالين لها هي حكومات معترف بها وشرعية، والتشخيص المقيِّد أو المحدِّد لعائدات أنغولا من النفط الذي قام به البنك الدولي وجد أن هناك 4 مليارات دولار قد ضاعت بين عامي 1997 و2002، ومع ذلك، كانت الحكومة في عام 2004 لا تزال قادرة على الحصول على قرض ميسر من الصين قيمته 2 مليار دولار وذهبت شركة النفط الحكومية إلى مصرف ستاندرد تشارترد لتحصل على قرض آخر من تلك القروض المدعومة بالنفط التي كثر توجيه النقد لها قيمته 2.5 مليار دولار. وفي هذه الأثناء، وإلى الشمال، وبرغم جميع الانتقادات الموجهة للنظام، فإن منح التراخيص لمنطقة التنمية المشتركة في نيجيريا وساوتومي سوف يتم بشكل كبير (مع أنه ليس حصرياً) على أساس علاوات التواقيع.

سواء كان ذلك جيداً أو سيئاً، فإن الرقابة على عائدات مشروع تشاد ـ كاميرون محدودة في مدتها، والروح التي ستعامل بها تجلّت في عام 1989 عندما أسرع الرئيس إدريس ديبي إلى إنفاق 4 ملايين دولار، من الدفعة الأولية إلى الحكومة التي تبلغ 25 مليون دولار، على شراء الأسلحة.

لقد اجتذب الاتفاق العالمي شركات ذات أسماء كبيرة، لكن سمعة هذه الشركات سرعان ما لطّخت سمعة المبادرة. ومن بين أوائل المنضمين جماعات الضغط الأقوياء من أجل حقوق الإنسان والعمال والبيئة التي كان من المفترض في الاتفاق أن يعززها، وإلى جانب شركة شل و بي بي كانت هناك شركات مثل نايك وريوتنتو ونوفارتس ذات سمعات مخزية بالنسبة لعمال محلات الحلويات والبيئة والترويج العدواني للزراعة المعدلة وراثياً. وكما يقول النقاد، فإن الصفة التطوعية للاتفاق العالمي قد أدت ببساطة إلى صرف الاهتمام عن تجنب الالتزامات القانونية. وفي الوقت نفسه، فإن الكثير من النقابيين سيقولون: إنه كان تقدماً جيداً عندما أقنع الاتحاد الدولي لنقابات عمال الطاقة ICEM شركة النفط الروسية الكبيرة ليوك أويل بتوقيع اتفاقية على أساس ذاك الاتفاق. ولكن في منتصف عام 2004، أصدر الأمين العام لـ ICEM فرد هغز تقريراً شديد اللهجة يقول فيه: إذا لم يُعطَ الاتفاق صلاحيات لطرد الشركات التي وقعت، ولكن لم تنفذ فإن مشاركة النقابات في الهيئة ستكون معرضة للخطر[14].

إذا ظهر أن القليل قد تغير أو يتغير في البنية الاجتماعية السياسية للبلدان المصدرة المستقرة، فربما يكون الأمر الأكثر إحباطاً تلك الإشارات الدالة على تكرار أحوال النزاع والفقر واللامساواة في بلدان مصدرة، أو قد تصبح مصدرة. كانت ساو تومي إي برينسيب الصغيرة الفقيرة مهيأة لتكسب قرابة 200 مليون دولار عام 2004 من حصتها من دفعات شركة النفط؛ لتقوم بالاستكشاف في منطقة التنمية المشتركة نيجيريا- ساوتومي. وهذا المبلغ يمثل خمسين ضعفاً لمعدل عائدات الصادرات السنوية. وكما ذكر أحد التقارير:

بالرغم من أنه سوف تمرّ سنون عديدة قبل إنتاج النفط فعلاً، فإن توقع الثروة الجديدة قد أدى منذ الآن إلى زيادة عدم الاستقرار في أوضاع الجزيرة، حيث حدثت هناك تغييرات متكررة في الحكومة، ومخاوف من الفساد.

برز هذا الموضوع في يوليو/تموز 2003 عندما أدى انقلاب عسكري إلى خلع السيد دو منزس [رئيس الجمهورية] مدة قصيرة، ثم أعيد إلى منصبه؛ نتيجة ضغط دولي، ووقع اتفاقاً مع الثوار الذين طالبوا بأن يكون لرأيهم وزن أكبر في كيفية إنفاق أرباح النفط الخام.

عـدة مئات الآلاف مـن البراميل يومياً، وهي الموقع المأمـول للمحطة الرئيسة للغا الطبيعي المسال المعد للتصدير إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وتبين صحيفة Global Witness غلوبـال وتنس[17] أن المعدل الضخم لنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب 60% عام 2001 قد حصل مع دخول أرباح النفط، ومن المقدر أن تتضاعف عائدا النفط ثلاث مرات ما بين عامي 2001 و2003، ومع ذلك فإن وكالات الأمم المتحد والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة لاحظت عدم وجو تحسن في الأحـوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان الذين يعيش معظمهم في فق مدقـع، وهذا دليل قوي على سـوء إدارة النخبة لعائدات النفط، وانحدار المؤشرا الاجتماعية.

كما كانت هناك مخاوف حول شفافية [الترخيص] عملية البيع بالمزاد العلني[15].

وقـد ذكرت صحيفة الصناعة [إبستريم] أن ساوتومي سرعان ما ستلحق بجارته الكبـيرة نيجيريا في التعامـل مع الانشقاق الداخلـي حول مزايا العمليـات الأساسي للنفط، وتابعت:

وبينمـا يعيش معظـم سكان الولاية البالغ عددهـم 135000 نسمة في ساوتومي فإن نحو 5000 نسمة فقط يعيشون في برينسيب، التي هي الأبعد شمالاً من الاثنتين وتستطيـع الادعـاء بأنها الأقـرب إلى المناطـق النفطية الثمـاني المعروضة في دور الترخيص الجارية...

حتـى إن العضو الوحيـد في المجلس الوطني الممثل للجزيـرة سيماولافارز دعا إلى الاستقلال ... ويعتقد بعضهم أن احتجاجات الجزيرة تمثل أكثر من رمايات تمهيدي في المعركـة التي تلـوح في الأفق من أجل الحصص المتعلقة بتمويل التنمية من عائدا النفط في المستقبل[16]. ، تطالبجـه ساوتومي معارضة جديدة مـر مجتمعا في سابقة ت أقليات توابحقوق الثراء المتوقع قبالة الشاطئ.

إذا كان استثمــار الهيدروكربونــات يطرح اسئلة سياسية حــول توزيع وتوظيـ
العائدات داخل البلدان المنتجة، فإنه يفعل ذلك أيضاً في الإطار الدولي. ومن غـ
الممكن فصل النفط والغاز عن الجغرافيا السياسية. ولقد سعت الدول الإمبريالـ

إن رئيــس الجمهوريــة تيودورو أوبيانغ الــذي وصل إلى السلطــة عبر انقلاب ضـ
عمــه، يحكم البــلاد من خلال عصبة محــدودة تستخــدم الوحشية والقمــع ضد أ
معارضة كأمر طبيعي، وربما تكــون المفاوضات المتعلقة باتفاقيات المشاركة في الإنـ
مــع الشركات قد جرت دون براعة أو مهارة، فما تأخذه الحكومة قليل جداً، ولكن لـ
500 مليــون دولار غير محسوبة، والقليل من عائدات النفــط المحسوبة رسمياً، تجـ
النظام لا يقلق كثيراً. وفي مارس/ آذار 2004، حصلت محاولة انقلاب فاشلة، ولكنـ
لم تكن غير متوقعة ضد الرئيس أوبيانغ.

وفي المغــرب، فإن أول تطوير للنفط قبالة شاطــئ موريتانيا سوف يعطي الحكو
ربحاً صافياً مقداره 100 مليون دولار سنوياً بعد استعادة الشركات لتكلفة رأس المالـ
وهــذا سيزيد عائــدات الحكومة بنسبة 50% تقريبــاً، وسيعقبه تطويــر ثانٍ، وهنا
حديــث مبكر مفاده أن البلد سيصبح مصدراً للغــاز الطبيعي المسال، ولكن موريتانـ
مناسبة جداً لتكون ضمن البلدان التي لن تشهد شعوبها ازدهاراً، بل ستزداد أوضاع
الاقتصادية سوءاً مع انطلاق قطاع الهيدروكربون.
لقد كانت الانقلابات محرك التغيير في موريتانيا منذ أن استقلت، ولكن مجتمع
يعاني من انشقاقات قبلية. وهنــاك صدامات بين مدة وأخرى بين المجتمعات الزراعـ
المستقــرة والرعوية في الجنوب، والعلاقات مع المغرب والسنغال غير مريحة، كما
البلــد طرف خارجــي في نزاع الصحــراء الغربية. فضلاً عــن أن سياستها الداخلـ
كانــت ميداناً لمصالح تتراوح ما بين حــزب البعث العراقي وإسرائيل. وجرت محاو
انقــلاب في منتصف عام 2003، في نفس الوقت الذي كانت فيه شركات النفط تضـ
خططهــا النهائية لتطوير حقل شنقيطي، كمــا ذكرت تقارير أخرى حدوث محاولا
للاستيــلاء علــى السلطة في العام المقبــل عندما أكدت الشــركات احتمال وجود آبـ

منـذ التزامها بالانتقال من الفحم إلى النفط إلى ضمان تزويدها به عبر علاقات القـوة التي تراوحت ما بين النهب الصريح الـذي يحميه نظام الامتيازات وفرض النفـوذ علـى الـدول الزبونـة، والإسـاءة إلى الأنظمـة السياسية غـير المطواعة، واحتـلال المناطق المنتجة، ومد النفوذ السياسـي والاقتصادي إلى البلدان المنتجة الجديدة. وتم استخدام المؤسسات المالية الدولية التي يهيمن عليها الغرب لتشجيع الليبراليـة، ولكـن في العراق قامت قـوات الاحتلال بكل بساطـة بفرض الشركات الخاصـة بهـا في أجزاء كبيرة من قطـاع الطاقة؛ بهدف الحصـول على السيطرة الفنيـة والمالية، فارضةً سياسـة الأمر الواقع التي سوف تجد الحكومة الوطنية أنه مـن الصعب عكسها، وفي أثناء ذلك جرت عشرة تحقيقات منفصلة؛ لمعرفة مكان وجـود عشرات المليارات من الدولارات من أربـاح النفط العراقي، وذلك بعد سنة مـن الاجتياح، ولم تقتصر التحقيقات على تناول الفساد المزعوم لبرنامج «النفط مقابـل الغذاء» الـذي كان موجوداً خلال معظم المدة التي كان فيها العراق خاضعاً لعقوبات الأمـم المتحـدة، وإنما كذلك عدم وجود محاسـبة لإنفاق نظام الاحتلال لـ 20 مليار دولار من أرباح النفط. لقد رفع الاحتلال راية الشفافية المالية، ثم أخذ يدوسهـا بقدميه في الوحـل، مبيناً مرة أخرى التأثير الخبيـث للإيجار في بلد ذي حكومة، لا تخضع للمحاسبة.

كانت العلاقات -ولا تزال- مع الدول المنتجة تتحدد بمدى فائدة الأنظمة الموجودة في دعم السيطرة بعد الاستعمارية على احتياطات الهيدروكربون. فالنظام الاستبدادي في إيران أيام الشاه كان حليفاً رئيساً عندما كانت القومية العربية تُعدّ تهديداً لمصالح الـدول الأعضاء في OECD. وجرى تسليح صدام حسـين طيلة مدة حربه ضد إيران ما بعد الثورة، ولم يُعدّ شيطاناً إلا بعد اجتياحه للكويت عام 1990. وكان يُضْفَى بريق مـن اللمعان على الحكم الملكي المحافظ للأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية عقـوداً من الزمن، طالما كانت تضمـن عدم ممارسة منظمة الأوبـك لإستراتيجيات صقـور الأسعار لديها. بعد ذلك، ومـع تزايد الشك في واشنطن بأن تلك الأسرة تفقد سيطرتها علـى المجتمع السعودي، ازداد ارتفاع صـوت الموسيقى الخلفية للمحافظين

في افريقيــا لم يكن -ولن يكون- هنـاك شكوك في التعامل مع الانظمة، مهما كانت كريهــة. فشركة النفــط الفرنسية ولسان حـال الدولة إلف Elf وضعــت المعيار، ليس إغناء الديكتاتوريين الراسخين فحسب، بل والتعامل بسرور مع طرفي النزاع، ومع كل الشــكاوى التي صدرت عن حكومــة بلير في المملكة المتحدة حول الشفافية في العمليات التجاريــة، لم يكــن -وما كان- هنـاك أبداً أي شك في رفضــ شركات النفط العمل في نيجيريــا أو أنغــولا. وبقدر ما نشأت فرصــ جديدة في بلدان مثل غينيــا الاستوائية أو ساوتومــي، كان الحديث لا يدور حول تغيير النظام، بل حول تقوية الروابط العسكرية من أجل مزيد من الحفاظ على الروابط التجارية.

وفي آسيا الوسطى يجري التغاضي عن الظلم الاجتماعي والسياسي في كازاخستان وتركمانســتــان، طالمــا أن الأنظمــة تضمن جريــان النفط والغــاز الطبيعي في الاتجاه الصحيح. وعلى العكس من ذلك، في أمريكا اللاتينية، فإن غرابة أطوار هوغو شافيز اجتذبــت مــن الولايات المتحــدة اهتماماً أقل تأييــداً؛ لأن خطاباتــه الوطنية الشعبية هــددت برامج الخصخصة في صناعة النفط، وكانت على النقيض من سياسة سلفه، إذ شجعت سياسات أوبك الأكثر صرامة.

تُعــدّ تيمــور الشرقيــة الحديثة الاستقــلال التي أقيمــت بعد عشــرات السنين من الاحتلال الذي وصلت وحشيته حد الإبادة، واحدة من أفقر الدول في العالم، وقد كانت أستراليــا مسرورة للتعامل مــع المحتل الأندونيسي لتيمــور الشرقية لضمان الحصول على حصة من النفط والغاز الطبيعي قبالة شاطئ تيمور غاب. ومنذ الاستقلال تقوم الحكومــة الأستراليــة باعتماد سياســة القوة تجاه الحكومة في ديلــي. وفي عام 2002

وفي شمال أفريقيــا يجري التودد إلى ليبيا؛ لأنها وافقت ليس على تشجيع شركات النفــط علــى العودة فحسب، بل ولأنها كذلك تخلت عــن دورها بوصفها محرضاً على الشغب في الشرق الأوسط وأفريقيا. وأصبحت الجزائر الآن مفضلة لدى البيت الأبيض بعد قمعها للثورة الإسلامية وترحيبها بشركات النفط.

الجــدد، التي تطلــق معزوفة أن مصالح الولايات المتحدة يمكــن تأمينها بشكل أفضل

انسحبت مـن عملية محكمـة العدل الدولية حـول الحدود البحريـة في محاولة منها للحفاظ على الحدود المتفق عليها عام 1972 مع جاكارتا التي تضع احتياطيات كبيرة داخـل الميـاه الإقليمية الأسترالية، ثـم رفضت الالتزام بإطار زمنـي لتحديد الحدود مـع تيمور الشرقية، بينما تقوم بالضغط عليهـا من أجل قبول اتفاق حول حقول الغاز الطبيعـي في سنرايز تعطي ديلـي 18% فقط من العائدات. وقـد قالت حكومة تيمور الشرقية عـام 2004: إن العناد الجشع لكانبيرا يكلف بلـدأ ميزانية حكومته عشرات الملايين من الدولارات قرابة 350 مليون دولار سنوياً[18].

ومـع ازدياد متطلبات استيراد الوقود للصين والهند تحرك البلدان للحصول على الإنتـاج مـن مكان آخر. وقـد تضمن هذا البحـث عن مداخل لبلـدان ومشروعات لم يقترب منها اللاعبون الحاليون ـ أي شركات نفط دول OECD والشركات الحكومية. ممـا قادهما إلى استغلال الظـروف السياسية، وهكذا، فإن نجـاح الصين، مثلاً في الحصـول على دور في تطوير احتياطيات الغـاز الطبيعي في السعودية قد يكون نتيجة للعلاقـات المتوترة بـين الرياض وواشنطن، وقد أظهر اللاعبـون الجدد أنفسهم على أنهم ليسوا أقل استعداداً من بلدان OECD عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع أنظمة غير سارة ـ الصين والهند وماليزيا، وكلها بلدان حريصة على المشاركة في السودان.

لقـد ثبت التأثـير البيئي لاستخـدام الوقود الأحفـوري على المنـاخ. ولسوف يؤثر التغـير المناخي علـى البيئة العالمية، والحق أنـه قد فعل ذلك ليس حسـب رأي الذين يقومـون بالحملات من أجـل حماية البيئة فحسـب، بل وحسـب رأي صناعة التأمين أيضـاً. فالتأثـيرات سوف تشمل نـزوح المحاصيل وارتفاع مستـوى البحر وتغيرات في توزيـع الأمراض. ولهذه الظواهر مضامين سياسيـة وإنسانية يقع أثرها مباشرة على الـدول والطبقات الأشد فقراً، وإن هولنـدا وبنغلادش هما الأكثر تعرضاً للتهديد من ارتفاع مستوى البحر، ولكن ليست هنـاك أوجه شبه بين المصادر المالية التي تستطيعان تأمينها لتخفيف ذلك التهديد.

علـى الرغم من تأخـر الرئيس الروسي بوتين في المصادقة علـى بروتوكول كيوتو، مقابـل تنـازلات تجارية من الاتحـاد الأوروبي، فـإن استجابة الحكومـات للاحتباس

الحـراري كانت غير مناسبة كليـاً على مستوى السياسة، ناهيك عـن التطبيق. وقبل كيوتـو بوقـت طويل كان الأوان قد فـات لتجنب التسخين العالمي، ولكـن النهج المتلكئ للحكومـات القوية قد أكد سنة بعـد سنة وشهراً بعد شهـر أن التأثيرات ستكون أكبر مما لو تم اتخاذ إجراء مبكر حازم، وحتى إنها ستستغرق وقتاً أطول لعكس المد.

يمكـن لتغيير مزيـج الطاقة أن يغـير حجم ومعدل تولـد غازات الدفيئـة، فالغاز الطبيعـي أقل سوءاً من النفـط، والنفط أقل سوءاً من الفحم القذر، والفحم النظيف أفضـل كثـيراً من الفحـم القـذر. وإن إيصـال استخـدام الكتلة الحيويـة إلى الحد الأقصـى في وقود الآليات وتشغيل السيارات على غاز البروبان السائل وتسريع إدخال المحركات الهجينة، وتوسيع استخدام طاقة الرياح والطاقة الشمسية وطاقة المد، هذا كلـه يستحـق القيام به، ولكنه لا يفعل سوى إبطاء الآلـة الساحقة التي أطلقتها الثورة الصناعيـة ولا يستطيع إيقافها. والاقتصاد الهيدروجيني ليس قريباً منا، وكما رأينا، ليس مـن المحتمل في الوقت الحالي أن يحـل محل الوقود الأحفـوري، ولكن بالأحرى إعـادة انتشـاره. ومن المحتمل أن تقوي إعـادة الانتشار البلـدان المستهلكة عبر تنويع مصادرها المحتملة من الوقود الأساسي عن طريق استخدام أكبر للفحم.

هناك طريقتان لإجراء تخفيض كبير وسريع للزيادات الإضافية من انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن ازدياد الطلب العالمي على الطاقة: الطريقة الأولى تكون بالإدخال الإجبـاري الواسع لتكنولوجيـا التخفيض. والفاتورة سواء كانت بالـدولار أو اليورو أو الجنيـه فلكيـة، ولكنها بمصطلحـات النمو الاقتصـادي لاقتصاديـات دول OECD ستكـون مهملة، وتقـترح التصورات أنهـا ستكون بحجم الركود الخطـير في النشاط الاقتصادي. فالخيار موجود، والمسألة تتصل بالإرادة السياسية.

أمـا الطريقـة الثانيـة لخفـض انبعاثات غـاز الدفيئـة، فتتم عبر خفـض الطلب علـى الوقـود الأحفوري عن طريق زيادة كبـيرة وثابتة في السعـر، فصدمات الأسعار الكـبرى المدفوعة من الخارج وحسب، قد نجحت في زيادة كفاية الطاقة وتقليل كثافة الاستخـدام وخفض الطلب لـدى بلدان OECD، فالحكومات التـي لا تنظر إلى أبعد مـن الدورة الانتخابية تجد أن الاعتراض على تنفيذ الالتزامات بالزيادة التصاعدية

في العالم على الأقل الخيارات النظرية للتبني الكبير لتكنولوجيا التخفيض وتغيير السياسة استجابة للاتجاه إلى سعر حقيقي مرتفع، فإن هذه الخيارات ليست موجودة بالنسبة لكثير من الدول النامية. فمن دون قيام الدول النامية الكبرى بالتبني السريع لإجراءات تقليل الانبعاثات، فإن النشاط في العالم الصناعي هو مجرد إقفال للباب بعد هروب الحصان. ومرة ثانية، فالمسألة هي كيف ستدفع الدول النامية ثمن التخفيض أو الزيادات الكبيرة في كفاية الطاقة. هل ستدفع التكلفة تلك البلدان التي قد حققت ثروتها من خلال التلوث ونهب الثروات الطبيعية للبلدان الأخرى؟

وحتى الفحص السريع لقطاع النفط والغاز الطبيعي يعيدنا مرة أخرى إلى قضايا سياسية عميقة. فواقع الحياة في الكثير من البلدان المنتجة غير مستقر على المستويات الاقتصادية والاجتماعية. وبعيداً عن أسطورة السبعينيات حول المشيخات الغنية بالنفط، حيث السكان الأغنياء الأكثر جشعاً يعيشون حياة رفاهية وكسل، وإن توزيع إيجارات الهيدروكربون يطرح أسئلة غير مريحة حول توزيع السلطة السياسية ويكاد يضمن قيام الاستياء والقلاقل بين الذين هم خارج أوساط الرعاية الساحرة. والاستياء من توزيع الإيجار -إذا أخذنا التلازم بين الدولة والهيدروكربونات- سرعان ما يطرح أسئلة حول شرعية الدولة والعلاقات الاجتماعية التي تدعمها. ففي البلدان التي يكون فيها بناء الدولة مشروعاً جديداً نسبياً، يزيد ذلك التساؤل المخاوف التي لا توجد في النرويج أو كندا. والطبيعة المغلقة للقطاع تعني أن هناك حتى الآن دليلاً صغيراً نسبياً يفترض أن صادرات النفط والغاز الطبيعي تشجع المواجهة الطبقية.

لضريبة وقود الآليات أو ضرائب تغير المناخ تشكل تحدياً كافياً. ويمكن القول: إنه لا أمل فيهم في دعم زيادات تبلغ عدة عشرات من الدولارات على البرميل (حتى ولو قاموا بأخذ الكثير من الزيادة بشكل ضرائب). والأمر الأكثر ترجيحاً، كما بينت النزعة المغامراتية في الشرق الأوسط عام 2003 أن عدم الكفاية السياسية والعسكرية في المضي بالسيطرة الإستراتيجية على الثروات أو المصادر سيعرض انسياب الإمدادات للخطر فيما تزداد الأسعار ارتفاعاً بسبب المخاوف والسيناريوهات والإشاعات

إن النفـط والغاز الطبيعي لا ينفصلان على المستوى العالمي عن الجيوستراتيجيا. وسعي الدول القوية المستهلكة للوصول إلى الطاقة حسب شروطها يجري بالتوازي مع الصدامات من أجل الإعانات الزراعية أو إعانات الفولاذ التي تفسد محادثات التجارة العالميـة، فالإعانات لمزارعي الاتحاد الأوروبـي أو مزارعي القطن في أمريكا مفروضة على بقية العالم، حتى إن الدول الأشد فقراً، مجبرة على أن تكون أكثر انفتاحاً باسم التجارة الحـرة. وتصدير الفولاذ الرخيص إلى أمريكا يُدان في واشنطن بأنه إغراق مـع العقوبات التجارية المفروضة. وسلالات الأرز التـي طورها المزارعون الهنود تنال الترخيص من الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات. وفي قطاع الطاقة، يُعدّ مواطنو البلـدان المنتجة أخياراً طالما يضمنون تقديم النفط والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة بمـا فيه الكفاية؛ لتكون مقبولـة لشركات وحكومات الدول المستهلكـة الغنية ومرتفعة بمـا يكفي لإبقـاء المنتجين الأغبياء الذين يهزون رؤوسهـم في بنسلفانيا وحملة أسهم كبريات شركات النفط سعداء.

ومـع ذلك، عنـد الشعور بأن السيطرة على الإمـدادات معرضة للخطر، سواء من حكومـات البلـدان المنتجـة أو القـوى السياسية في المناطـق المنتجـة، أو التنافس مع منافسين إستراتيجيـين، فإن الأسلحة التي يتم اللجوء إليها لممارسة السلطة مخيفة، إذ تتراوح بين انتقادات توجهها وكالة الطاقة الدولية، تتهم أوبك بأنها تريد استبدال الإمبرياليـة الروسية بالزبائن الأمريكيين في آسيا الوسطى، إلى إستراتيجيات كبيرة للتغيـير البنيـوي والسياسي في الشـرق الأوسط وشمال أفريقيـا، إلى دعم محاولات الانقـلاب في أمريـكا اللاتينية. ومع تغـير المنظار الذي ينظر بـه إلى أمن الطاقة في البلدان المستهلكة القوية خلال عقود من الزمن، بقي شيء ما ثابت، وهو اللااستقرار وانعـدام الأمن اللذان صنعتهما إستراتيجيتها. وتـزداد المخاوف الروسية من هيمنة الولايـات المتحدة في آسيا الوسطى. ويزداد احتمال صدامات خطيرة في المصالح بين الصـين وأمريكا بخصوص إمدادات الطاقة من دول أخرى. ومن القوقاز عبر الخليج العربي والساحل، حتى غـرب أفريقيا، فإن قوس الأزمات أو اللااستقرار الذي يقابل قوس احتياطيات النفط والغـاز الطبيعي وطرق نقلهما أصبحا مـبرراً للتدخل الذي يكفل زيادة التوتر سوءاً، وتعزيز النزاع.

2. Derived from Annual Statistical Bulletin of the Organi of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Vienna, and 2002.

3. World Energy Outlook 2002, International Energy A Brussels, p. 90.

4. Annual Energy Outlook 2003, Energy Infor Administration, Washington DC, p. 3.

5. Derived from World Energy Outlook 2002, p. 410.

6. Fiona Venn, Oil Diplomacy in the Twentieth C Macmillan, London, 1986, p. i3~.

7. Extrapolated from Annual Energy Outlook 2003, p. 83.

8. World Energy Outlook 2002, p. io8.

9. Ibid., p. 117.

10. 'Top World Oil Tables'.

11. Financial Times, II September 2003.

12. 'Top World Oil Tables'.

13. BP Statistical Review, www.bp.com.

14. BG presentation to analysts, London, 13

15. 'Oil Field Mega Projects 2004', Petrole

223 \
الهوامش
r 2003. ل
ول:
w, Energy

16 - أما، وقد خلصنا إلى هذا، فإن تنبؤات الاستثمار على المدى المتوسط في المشروعات الخاصة بالتنقيب في المياه العميقة ظلت قوية، ففي أواخر العام 2003 أخذت الشركات العاملة في خدمة حقول النفط تشكو من أن الأداء المالي كان باهتاً، مما مرده جزئياً إلى التلكؤ في إجازة شركات النفط هذه المشروعات.

17. Petroleum Review, Energy Institute, January 2004, p. 6.

18. All percentages derived from OPEC, Annual Statistical Bulletin, 1997 and 2002.

19. World Energy Outlook 2002, pp. 94—100.

20. Bright E. Okogu, The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market, IMF, Washington DC, 2003, p. 7.

21. Eugene Khartukov and Ellen Starostina, 'Post-Soviet Oil Exports: Are the Russians Really Coining?', OPEC Bulletin, September—October 2003.

22. World Energy Investment Outlook 2003, International Energy Agency, Brussels, 2003.

23. BP trading statement to London Stock Exchange, 29 March 2004.

24. Company regulatory filings.

25. World Energy investment Outlook 2003, p. 159.

26. Ibid., p. 2O5.

27. Monthly Oil Market Report, July 2004, IEA, Paris, July 2004.

الفصل الثاني:

1. Dow Jones Newswires, I March 2004

2. Energy Information Administration (EIA), Major Non-Opec Countries Oil Revenues, Washington DC, June 2003.

3. Goohoon Kwon, Budgetary Impact of Oil Prices in Russia, IMF, Washington DC, 2003.

4. Organisation of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2002,Vienna, 2002.

5. EIA, Major Non-Opec Countries Oil Revenues.

6. Energy Information Administration, Opec Revenues Fact Sheet, June 2003.

7. International Crisis Group Africa, Algeria's Economy: The Vicious Circle of Oil and Violence, report no. 36, October 2001.

8. Tony Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, African Issues series, International African Institute, 2004, p. 203.

9. OPEC, Annual Statistical Bulletin 2002.

10. EIA, Opec Revenues Fact Sheet.

11. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, IMF,Washington DC, 2003.

12. Upstream, 20 June 2003.

13. 'Oil Funds: Answer to the Paradox of Plenty', Friends of the Earth, November 2002.

14. 'Chad: The Tip of the Spear', African Business, October 2003.

15. Upstream, 20 June 2003.

16. Jeffley D. Saclis and Andrew M. Wamer, Natural Resource Abundance and Economic Growth, Harvard University Press, Cambridge MA, 1997.

17. Terry Lynn Karl, 'Reflections on the Paradox of Plenty', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999.

18. Alan Geib and Associates, Oil Windfalls — Blessing or Curse?, World Bank, Washington DC, 1988, p. 89.

19. Cited in Stephen Everhart and Robert Duval—Hernandez, Management of Oil Windfalls in Mexico, International Finance Corporation, Washington DC, n.d.

0. Luis Giusti, 'La Apertura: The Opening of Venezuela's Oil Industry', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999.

1. Upstream, 2 January 2004.

2. Daily Star, Beirut, 29 March 2004.

3. Xavier Sala—i—Martin and Arvitid Subramanian, Addressing the Natural Resource Curse: An illustration from Nigeria, IMF, Washington DC,2003.

4. Cited in Everhart and Duval—Hernandez, Management of Oil Windfalls in Mexico.

5. Geib, Oil Windfalls — Blessing or Curse?, p. 198. Ch. 12

يعالــج بالتفـصيل التجربة الأندونيسيــة في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

6. Ibid., p. 158. nomy:us Ci

7. ICG Africa, Algc

28. Ben Eifert, Alan Gelb and Nils Bone Tallrothi, The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries, World Bank, Washington DC, 2002.

29. United Nations, Human Development Report 2001, UN, Geneva, 2001, pp. 178—91.

يستخدم التقرير أرقام تكافؤ القوة الشرائية التي تحول المعطيات كافة إلى نقد مشترك، وتحاول إزالة التشوهات الناجمة عن اختلاف الأسعار الوطنية. ويطرح الإجراء أرقام دخل للبلدان النامية أعلى بكثير مما يفعل مجرد التحويل، مثلاً، إلى دولارات.

30. Eifert et al., The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries.

31. Sala—i—Martin and Subramanian, Addressing tile Natural Resource Curse.

32. Ibid.

33. Atif A. Kubursi, Oil, Industrialisalion and Development in the Arab Gulf States, Crooni Hehn, Beckenham, 1984, p. 14.

34. Arabicnews.com, 2 January 2001.

35. Daily Star, Beirut, 13 January 2004

36. UNCTAD press releases.

37. Michael Ross, 'How Does Mineral Wealth Affect the Poor?', UCLA, 2003, www.polsci.ucla.edu/faculty/Ross/minpoor.pdf.

38- ذلكم تبسيط للواقع، إذ إن حكومة الولايات المتحدة تملك مقا
كبيرة من ثروات باطن الأرض، وإن كانت حقوق ملكية السطح تعود إ
أشخاص عاديين.

40. Eifert et al., The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Manage,nent in Oil Exporting Countries.

41. Petter Nore, 'Oil and the State:A Study of Nationalisation', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, Oil and Class Struggle, Zed Books, London, 1980, p. 73.

42. Marshall I. Goldman, 'Russian Energy: A Blessing and a Curse', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999, p. 77.

43. 'Russian Oil and Gas: Moscow Munch', Deutsche Bank Equity Research industry update, 7 February 2003.

44. Said K. Aburish, The Rise, Corruption and Coming Fall of tile House of Saud, Bloonisbury London, '995, pp. 273--302.

45. Eifert et al., 'The Political Economy of Fiscal Policy and Economic Management in Oil Exporting Countries.

46. Ehtisham Ahmad and Eric Mottu, Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues, IMF, Washington DC, 2002.

47. Cracks in the Marble: Turknsenisian's Failing Dictatorship, International Crisis Group Asia report no. 44, January 2003.

48. Ike Okonta and Oronto Douglas, Where Vulture Feast: Shell, Human Rights and Oil, Verso, London, 2003, p. 37.

49. Terisa Turner, 'Nigeria: Imperialism, Oil Technology and the Comprador State', in Nore and Turner, eds, Oil and Class Struggle.

50. Philip van Niekerk and Laura Peterson, 'Greasing the Skids of Corruption', International Consortium ofInvestigative Journalists, Center for Public Integrity, wwwpublicintegrity.coin.

51. Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, p. 142.

52. Patrick Chabal and Jean—Pascal Daloz, Africa Works: Disorder as Political instrument, International African Institute, Oxford, 1999, ch. 7.

53. "Time for Transparency', Global Witness, Washington DC, March 2004.

54. Alain Lallemand, 'The Field Marshal', international Consortium of investigative Journalists, Center thr Public Integrity, 2002, WWW. Publicintegrity.com.

55- صـار البيت الأبيض فيما بعد محرجاً؛ نتيجة التحقيق في ادعاءات بأن أحـد فروع هاليبورتن تقاضى مبالغ تزيد عـن أسعار النفط الرائجة؛ لقاء كميات مستوردة إلى العراق، ولكن الشركة رفضت هذه الادعاءات بشدة.

56. 'Windfalls of War: US Contractors in Iraq and Afghanistan', International Consortium of Investigative Journalists, Center for Public Integrity, 30 October 2003, www.publicintegrity.com.

57- في ينايـر / كانـون الثاني 2004 فـازت بيكتل بعقد آخـر بقيمة 1.8 مليار دولار لإصلاح شبكة الكهرباء العراقية ومنشآت بنى تحتية أخرى.

58. Jim Vallete with Steve Kretzmann and Daphne Wyshani, Crude Vision: How Oil Interests Obscured US Government Focus on Chemical Weapons Use by Saddam Hussein, Sustainable Energy and Economy Network/Institute for Policy Studies, Washington DC, 13 August 2002.

59. Michael Ross, 'Does Oil Hinder Democracy?', World Polities, April 2001.

60- يشمـل معيار الديمقراطية استخدام قياس حجم التقويم في الانتخابات، ودرجـة المسؤولية الذي قامت بتطويره منظمـة Freedom House لقياس الحريات المدنية.

61. Paul Collier, Economic Causes of Civil Conflict and their Implications for Policy, World Bank, Washington DC, June 2000.
62. Paul Collier and Anke Hoeffler, Greed and Grievance in Civil War, World Bank, Washington DC, October 2001.
63. The following paragraphs derive largely from. Michael Ross, Yale— World Bank project on the economics of political violence, Resources and Rebellion in Aceh, Indonesia, June 2003.
64. Second Report on Tangguh LNG Project, Tangguh Independent Advisory Panel, BP, London, November 2003.
65. Hodges, Angola: Anatomy of an Oil State, p. 159.
66. Fuelling Poverty — Oil, War and Corruption, Christian Aid, London, 2003, p. 29.
67. Julie Flint, writing in Middle East International, 7 February 2003.
68. Middle East International, 4 April 2003.
69. Middle East International, 8 Mardi 2002.
70. 'Sudan, Oil and Human Rights', press release, Human Right Watch, 25 November 2003.
71. Ibid.
72. Press Trust of India, 14 December 2003.
73. Sudan News Agency, 15 December 2003.
74. Rainforest Action Network: background information oil the U'wa people, January 200!, www.ran.org.
75. Okonta and Douglas, Where Vulture Feast, ch. 6.
76. Nigeria Focus, Upstream, 17 October 2003.
77. Upstream, 7 February 2003.

78. Upstream, 17 October 2003.

79. 'The Warn Crisis: Fuelling Violence', Human Rights Watch, December 2003.

80. Ehtisham Ahinad and Eric Mottu, Oil Revenue Assignments: Country Experiences and Issues, IMF, Washington DC, November 2002.

81. Ibid.

82. Sala—i—Martin and Subranianian, Addressing the Natural Resource Curse.

83. Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa, Methuen, London, 1982, p. 205.

84. Terisa Turner, 'Iranian Oil Workers and 1978—79 Revolution', in Nore and Turner, eds, Oil and Class Struggle, p. 274.

85. Giusti, 'La Apertura'.

86. Upstream, 17 October 2003.

87. www.algeria—interface.com, 28 February 2003.

88. Upstream, 17 January 2003.

89. Assef Bayat, Workers and Revolution in Iran, Zed Books, London, 1987, p. 79.

90. Turner, 'Iranian Oil Workers and 1978—79 Revolution', p. 282.

91. New African, December 2002.

92. And Cohen, Iran's Claim over Caspian Sea Resources Threatens Energy Security, Heritage Foundation, 5 September 2002, www.heritage.org/research/MiddleEast/bg1.cfm.

93. New York Times, 3 September 1990.

الفصل الثالث:

1. Youssef M. Ibrahim, 'The 21st Century: A Time for New Oil Wars', Daily Star, Beirut, 23 January 2004.
2. Congressman Henry Hyde, chairman of the US House of Representatives Committee in International Relations, opening tile hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
3. Congressman Ron Paul (Texas), to congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
4. UK International Priorities: A Strategy for the FCO, Foreign and Commonwealth Office, London, December 2003, p. 40.
5. In testimony to US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.
6. Much of tile content of these paragraphs on the Cold War era is drawn from Fiona Venn, Oil Diplomacy in the Twentieth, Century, Macmillan, London, 1986.
7. Said Aburish, A Brutal Friendship: The West and the Arab Elite, Gollancz, London, 1997, p. 77.
8. Ibid., P. 122.
9. PREM15/ 1768, National Archives, London.
10. CAB/129/173, National Archives, London.
11. Fadhil Al—Chalabi, Opec and the International Oil Industry: A Changing Structure, Oxford University Press, Oxford, 1980, p. 87.

13. Pierre Terzian, OPEC: The Inside Story, Zed Books, London, 1985, ch. 9.

14. Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, Simon & Schuster, Hemel Hempstead, 1991, p. 643.

15. Oil and Security Executive Session. 14 May 2003, rapporteur's report, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.

16. Richard Scott, IEA: The First 20 Years, International Energy Agency, Paris, 1994, vol. I, p. 28.

17. Yergin, The Prize, p. 635.

18. Scott, IEA: The First 20 Years, p. 32.

19. Toby Shelley, 'Burying tile Oil Demon', in Haim Bresheeth and Nira Yuval—Davis, eds, The Guif War and the New World Order, Zed Books, London, 1991, p. 170.

20. Ibid., p. 171.

21. Scott, IEA: the First 20 Years, p. 135.

22. FT.com, 20 March 2003.

23. '1984—88 Defense Guidance', cited in Christopher Paimie, 'On the Beach: The Rapid Deployment Force and the Nuclear Arms Race', Merip Report, January 1983, p. 11.

24. Paine, 'On the Beach, p. 11.

25. Joe Stork and Ann Lesch, 'Why War?', Merip Report, November— December 1990, p.11.

26. All figures from 'US Forces Order of Battle — 13 July 2004', www.globalsecurity.org/military.

27. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.

28. Ibid.

29. National Energy Policy, 2000, p. 8-3, www.whitehouse.gov/energy/.

30. NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, Rand Corporation/US Air Force, 2003, p. 70.

31. Dow Jones Newswires, i6 March 2004.

32. Carolyn Miles, 'The Caspian Pipeline Debate Continues: Why Not Iran?', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, pp. 335—9.

33. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.

34. Conversations with tile author.

35. Fereidun Fesharaki, 'Energy and the Asian Security Nexus', Journal of International Affairs, vol. 53, no. I, 1999.

36. Richard Sokoisky and Tanya Charlick --Paley, NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, RAND Corporation, Santa Monica, p. 78.

37. Guardian, 17 October 1998.

38. 'Energy Security and Liquefied Natural Gas', Global Energy Security Analysis, 26 September 2003, www.gasandoil.com/gesa.

39. www.shell-usgp.com/lngsasecr.asp.

40. World Energy Outlook 2002, International Energy Agency; Paris, 2002, p. 106.

41. Ibid., pp. 116 –19.

42. International Maritime Bureau, press release, z8 January 2004.

43. Wall Street Journal, 11 March 2003.

44. Tim Aikens, 'Moving Security Up tile Oil amid Gas Agenda', Petroleum Review, January 2004.

45. Oil and Security Executive Session, 14 May 2003, rapporteur's report.

46. US congressional hearing on 'Oil Diplomacy: Facts and Myths behind Foreign Oil Dependency', 20 June 2002.

47. Stephen O'Sullivan, 'More Pipeline Capacity Needed to Enable Crude Exports to Expand', Petroleum Review, February 2004.

48. National Energy Policy, 2000, p. 8—3.

49. Poten & Partners, weekly market commentary, 2 January 2004.

50. Youssef ibrahim, 'US- – Mideast Oil 'Ties Undergo Rapid Change', Daily Star, Beirut, 20 January 2004.

51. 'S.14 — The Energy Policy Act of 2003', US Senate Republican Policy Committee, 7 May 2003.

52. US Department of Energy; Energy Information Administration, wwwdoe.eia.gov.

53. NATO and Caspian Security — A Mission Too Far?, pp. 76, 80.

54. Eugene Khartukov and Ellen Starostina, Post-Soviet Oil Exports: Are the Russians Really Coining?', Opec Bulletin, September/October 2003.

55 Oil Market Report, IEA, Paris, 11 March. 2004, p. 54.

56. Dow Jones Newswires, 24 September 2003.

57. Speech, 3 October 2003, www.ExxonMobil.com.

58. Khartukov and Stamstimia, 'Post-Soviet Oil Exports'.

59. Reuters, 3 November 2003.

60. Analysts cited in International Herald Tribune, 4 November 2003.

61. For example, Bright Okogu, The Middle East and North Africa in a Changing Oil Market, IMF, Washington DC, 2003.

62. Joseph Romm, 'Needed — A No-regrets Energy Policy', Bulletin of the Atomic Scientists, July/August 1991.

63. Raad Alkadiri and Fareed Mohamnedi, 'World Oil Markets and the Invasion of Iraq', Middle East Report 227, 2003.

64. National Energy Policy, 2000, p. 8-4.

65 Ashraf Faheem, 'Musical Chairs: US Policy in the Gulf', Middle East International, 20 August 2003.

66. Fareed Mohamedi and Raad Alkadiri, 'Washington Makes its Case for War', Middle East Report 224, 2002.

67. Ashraf Fahini, 'Liberating Saudi Shi'ites (and their Oil)', Middle East International, 2 April 2004, p. 29.

الفصل الرابع:

1. Pierre Terzian, OPEC: The Inside Story, Zed Books, London, 1985.

2. Fadhil Al--Chalabi, Opec and the International Oil Industry: A Changing Structure, Oxford University Press, Oxford, 1980, pp. 58—9.

3. Terzian, OPEC: Time Inside Story, p. 264.

4. Petroleum Intelligence Weekly, 15 December 2003.

5. Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money and Power, Simon & Schuster, Hemel Hempstead, 1991, p. 635.

6. Terzian, OPEC: The Inside Story, p. 207.

7. Terisa Turner, 'Nigeria: Imperialism, Oil Technology and the Comprador State', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, Oil and Class Struggle, Zed Books, London, 1980.
8. John Duke Anthony, 'The Gulf Cooperation Council: Strengths (part 2)', Gulfwire Perspectives, 20 February 2004.
9. 'Edward Morse, A New Political Economy of Oil?',Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 14.
10. Peter Odd, Oil and World Power, Pelican, London, 1970, p. 25.
11. Middle East Economic Digest, 30 January— 5 February 2004.
12. Reuters, 24 February 2004; Upstream, 13 February 2004.
13. Kenneth Jones, 'International Oil and Gas Agreements Not the Same as Alberta's', Diplomats International Ltd & Diplomats Overseas Ltd's Newsletter, April 2003.
14. International Oil Daily, 6 November 2003.
15. Petroleum Review, January 2004.
16. 'The Vital Role of Gas in a Sustainable Energy Future', speech by Malcolm Brindred, CERA conference, 11 February 2004.
17. Upstream, 20 February 2004.
18. Derived from BP's Statistical Review of World Energy 2003, p. 20.
19. This list of issues is taken from Jonathan Story, 'The Global Implications of China's Thirst for Energy', Middle East Economic Survey, 16 February 2004.
20. Upstream, 16 January 2004

21. Financial Tunes, 3 February 2004.

22. BBC News Online, 2 February 2004.

23. China Daily, 19 May 2003; Upstream, 20 February 2004.

24. Company website.

25. Company website.

26. Company website.

الفصل الخامس:

1. Ike Okonta and Oronto Douglas, Where Vultures Feast, Verso, London, 2003, ch. 4.

2. Studies commissioned by Friends of the Earth International and summarised in Exxon's Climate Footprint, FOE, London, January 2004.

3. Climate change 2001: Synthesis Report, Summary for Policymakers, IPCC Third Assessment Report, 2001, www. grida.no/cimate/ipcc_tar/ wg1I.

4. G. Marland, T.A. Boden amid R.G. Andres, 'Global, Regional amid National Fossil Fuel CO2 Emissions', in Trends: A Compendium of Data on Global Change, Carbon Dioxide Information Analysis Center, Oak Ridge National Laboratory, US Department of Energy, 2003, www.grida.no/ climate/ipcc_tar/wg1/.

5. International Energy Agency, Oil, Crises and Climate Challenges: 30 Years of Energy Use in IEA countries, IEA, Paris, 2004, p. 167.

6. Available from catherine.mnartin@hertscc.gov.uk.

7. Climate Change and Its Impacts, Hadley Centre for Climate Prediction and Research, 1998, cited in Christopher Flavin and Seth Dunn, 'A New Energy Paradigm for the 21st Century', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 172.

8. IPCC, Climate Change 2001, p. 9.

9. FOE, Exxon's Climate Footprint, p. 14.

10. Gerhard Berz amid Thomas Loster, 'Climate Change – Threat and Opportunities for the Financial Sector', Munich Re website, September 2001, www.mnunichre.com/pdf/berz_loster_e.pdf.

11. IEA, Oil, Crises and Climate Changes, p. 169.

12. ibid., p. 170.

13. Ibid., p. 171.

14. Peter Odell, Oil and World Power, Pelican, London, 1970 pp. 36, 39.

15. IPCC, Climate Change 2001, p. 25.

16. Presentation to the Energy Institute, London, February 2004.

17. New York Times, 4 September 1990, cited in Jerry Taylor and Peter VanDoren, 'The Soft Case for Soft Energy', Journal of International Affairs, vol. 53, no. 1, 1999, p. 225.

18. FT.com, 23 December 2003.

19 The Observer, 22 February 2004.

20. US President Jimmy Carter, 1981 State of the Union Message, London.

21. International Energy Agency, World Energy Outlook 2002, IEA, Paris, 2002, pp. 58—60.

22. UN Commission on Trade and Development website, www. unctad.org/infocomm.

23. Leonidas Barrow; 'Domestic Natural Gas: The Coming Methane Economy', Geotimes, November 2002.

24. Upstream, 19 March 2004.

25. Gordon Cope, 'Small Production Heralds Big Future', Petroleum Review, March 2004.

26. Company website www.suncor.com.

27. IEA, Oil, Crises and Climate Challenges, p. 101.

28. Government of Alberta website, www energy. gov.ab.ca/ com.

29. Upstream, 12 March 2004.

30- لمزيد من المعلومات حول تقنيات تحويل الغاز إلى سوائل وآفاقها انظر بالاشتراك مع Sasol-cherron وقد تناول Paul McDonald آفاق استخدا التكنولوجيا في الشرق الأوسط في مقاله:

Middle East Looks Downstream for New Gas Prospects', Petroleum Reviw, December 2003.

31. Merrill Lynch New Energy Technology plc, Annual Report, 31 October 2003, p. 6.

32. Joe Barnes, Amy Jaffe and Edward Morse, 'Time New Geopolitics of Oil', The National Interest, Energy Supplement, Winter 2003/04.

33. 'Moving to a Hydrogen Economy: Dreams and Realities', research note by the secretariat of the Standing Group on Long—term Cooperation, IEA, Paris, 30 January 2003, p. 5.

34. Ibid., p. 6.

الخاتمة:

1. Speech of 27 April 2004, reproduced by Saudi—US Relations Information Service, 11 May 2004, www.Saudi-US-Relations.org.
2. Energy Information Administration, International Energy Outlook,2004, Highlights, p. 3.
3. International Energy Agency, World Energy Outlook 2002, IEA, Paris 2002, p. 91.
4. The Impact of Higher Oil Price on the World Economy, IEA Standing Group on Long—Term Cooperation, report summary, Paris, 2003.
5. IEA, World Energy Outlook 2002, pp. 73- 8.
6. 'The Impact of Higher Oil Price on the Global Economy', IMF Research Department, December 2000, www.imf.org/external/pubs/ft/oil/2000/.
7. Reuters, 19 April 2004.
8. Henry Azzam, 'Export-driven Growth in Middle East Likely to Continue in 2004', Daily Star, Beirut, 27 April 2004.
9. 'OPEC Revenues Fact Sheet', Energy Information Administration, January 2004, www.eia.doe.gov.
10. 'Will Russia Double GDP without High Oil Prices?', August 2003,

www.worldbank.org.ru/ECA/Russia.nsf.

11. 'Energy Price Impacts on the US Economy, Energy Information Administration, April 2001, available on www.eia.doe.gov
12. 'Press release, IEA, 1 April 2004.

13. 'Who Gets What from Imported Oil', OPEC, available on www.opec.org

14. ICEM press release, 30 June 2004.

15. Financial Times, 29 October 2003.

16. Upstream, 19 September 2003.

17. ' Times for Transparency: Coming Clean on Oil, Mining and Gas Revenues', Global Witness, Washington DC, March 2004, pp. 53-64.

18. Financial Times, 20 April 2004; Upstream, 13 April 2004.